مجلة العلوم الشرعية

مجلة علمية فصلية محكمة

العدد الرابع والسبعون

محرم ١٤٤٦هـ

الجزء الرابع

عمادة البحث العلمي
Deanship of Scientific Research

www.imamu.edu.sa
E.mail: islamicjournal@imamu.edu.sa

رقم الإيداع :٣٥٦٤ / ١٤٢٩ بتاريخ ١٩ / ٠٦ / ١٤٢٩هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٤٢٠١ ـ ١٦٥٨

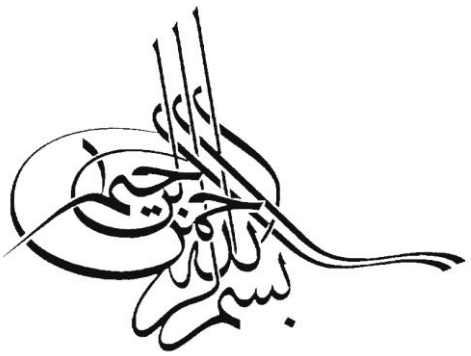
بسم الله الرحمن الرحيم

المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ أحمد بن سالم العامري
معالي رئيس الجامعة

نائب المشرف العام
الأستاذ الدكتور/ عبدالله بن عبدالعزيز التميم
وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور/ محمد بن عبدالله بن صالح اللحيدان
الأستاذ في قسم الفقه المقارن – المعهد العالي للقضاء

مدير التحرير
الدكتور/ رائد بن حسين بن إبراهيم آل سبيت
الأستاذ المشارك في قسم أصول الفقه – كلية الشريعة

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. أسماء بنت عبد العزيز الداود
الأستاذة في الدعوة – المعهد العالي للدعوة والاحتساب

أ.د. عبد الله بن محمد العمراني
الأستاذ في الفقه – كلية الشريعة

أ. د. علي بن عبد العزيز المطرودي
الأستاذ في أصول الفقه – كلية الشريعة

أ. د. قاسم بن مساعد بن قاسم الفالح
الأستاذ في السياسة الشرعية – المعهد العالي للقضاء

أ. د. محمد بن ناصر يحيى جَدُّه
الأستاذ في القرآن وعلومه – كلية الشريعة والقانون – جامعة جازان

أ. د. مصطفى محمد السيد أبو عمارة
الأستاذ في الحديث وعلومه - كلية أصول الدين – جامعة الأزهر

أ.د. محمد أحمد لوح
الأستاذ في قسم الدراسات الإسلامية – الكلية الإفريقية للدراسات الإسلامية - السنغال

د. إسماعيل محمد حسن بريشي
الأستاذ في الفقه وأصوله - الجامعة الأردنية

د. حسام بن محمد الرثيع
أمين تحرير مجلة العلوم الشرعية

قواعد النشر

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم الشرعية) دورية علمية محكمة، تصدر عن عمادة البحث العلمي بالجامعة، وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط الآتية :

أولاً : يشترط في البحث ليقبل للنشر في المجلة :

١- أن يتسم بالأصالة والابتكار، والجدة العلمية، والمنهجية، والسلامة من الاتجاهات والأفكار المنحرفة.

٢- أن يلتزم بالمناهج والأدوات والوسائل العلمية المعتبرة في مجاله .

٣- أن يتسم بالسلامة اللغوية، ودقة التوثيق والتخريج.

٤- أن لا يكون قد سَبَقَ نشرُه، وأن لا يكون مستلاً من بحث أو رسالة أو كتاب، سواء كان ذلك للباحث نفسه، أو لغيره .

٥- أن لا يقل متوسط درجة تحكيمه عن ٨٠٪ وأن لا تقل درجة المحكم الواحد عن٧٥٪ .

٦- أن يتم تعديل الملحوظات الواردة من المحكمين في مدة لا تتجاوز (٢٠) يوماً.

٧- أن يكون في تخصص المجلة.

ثانياً : يشترط عند تقديم البحث :

١- أن يقدم الباحث طلباً بنشر بحثه.

٢- أن يقدم الباحث إقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كاملاً، والتزامه بعدم نشر البحث إلا بعد موافقة خطية من هيئة التحرير، أو مضي خمس سنوات على نشره.

٣- ألا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) صفحة مقاس (A4) .

٤- أن يكون بنط المتن (١٧) Traditional Arabic، والهوامش بنط (١٣) وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرد).

٥- يقدم الباحث نسخة إلكترونية، مع ملخصين باللغتين العربية والإنجليزية، لا تزيد كلماته عن مائتي كلمة، على أن يتضمن: عنوان البحث، واسم الباحث، والجامعة، والكلية، والقسم العلمي.

ثالثاً: التوثيق :

١- توضع هوامش كل صفحة أسفلها على حدة .

٢- تكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني من برنامج مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٣- يُلحَق بآخر البحث فهرس المصادر والمراجع باللغة العربية، ونسخة منها بالأحرف اللاتينية (الرّوْمنة).

٤- توضع نماذج من صور المخطوط المحقق في مكانها المناسب.

٥- ترفق جميع الصور والرسومات المتعلقة بالبحث، على أن تكون واضحة جلية .

رابعاً : عند ورود الأعلام الأجنبية في متن البحث أو الدراسة فإنها تكتب بحروف عربية وتوضع بين قوسين بحروف لاتينية، مع الاكتفاء بذكر الاسم كاملاً عند وروده لأول مرة .

خامساً : تُحكَّم البحوث المقدمة للنشر في المجلة من قبل اثنين من المحكمين على الأقل.

سادساً : البحوث المنشورة تعبر عن رأي الباحث، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

عنوان المجلة :

www. imamu.edu.sa
E.mail: islamicjournal@imamu.edu.sa
هاتف : ٠١١ ٢٥٨٢٠٥١
منصة المجلات imamjournals.org

المحتويات

رسالة: الفوز العظيم للعلامة عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي ت (٩٦٠ هـ) تحقيقاً ودراسة د. حسن بن علي بن منيع الشهراني	١٣
حديث الزهري عن نافع (مولى ابن عمر) دراسة استقرائية نقدية د. محمد بن عبد الله السريّع	٧٣
إعمال قرائن الترجيح بين الأئمة النقاد (بما وقع من الاختلاف بين الإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبي زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم) أنموذجاً د. محمد حمدي محمد أبو عبده	١٤٧
كتب الضعفاء مناهجها وخصائصها د. طارق بن إبراهيم بن عبد الرزاق المسعود	١٩١
كاميرات القيادة (الداش كام) وأثرها في انتفاء الخلوة دراسة فقهية مقاصدية د. محمد بن مقبل بن ناصر المقبل	٢٨١

رسالة: الفوز العظيم
للعلامة عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي ت (٩٦٠ هـ)
تحقيقاً ودراسة

د. حسن بن علي بن منيع الشهراني
قسم القرآن وعلومه - كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

رسالة : الفوز العظيم للعلامة عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي ت (٩٦٠ هـ) -تحقيقاً ودراسة-

د. حسن بن علي بن منيع الشهراني

قسم. القرآن وعلومه - كلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

تاريخ تقديم البحث: ٢/ ٦/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١١/ ٨/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

الحمدالله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آلة وصحبه، ومن والاه أما بعد:

فهذا بحث يأتي تحقيقاً ودراسة لكتاب: (الفوز العظيم)

للعلامة: عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي ت (٩٦٠ هـ)

وهو من المخطوطات التي لم يسبق تحقيقها، وقد اعتنى فيه مؤلفه بجمع وتفسير الآيات الواردة في الفوز العظيم لعباد الله المطيعين، الذين شرّفهم بدخول جنة النعيم، والتي بلغت ثلاث عشرة آية، وجاء البحث في تمهيد ومبحثين:

التمهيد: ترجمة موجزة للمؤلف.

المبحث الأول: التعريف بالكتاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنوان الكتاب، ونسبته، ووصف مخطوطته.

المطلب الثاني: منهج المؤلف ومصادره في كتابه.

المبحث الثاني: النص المحقق.

وآخر دعوانا أن الحمدالله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: (الفوز – العظيم – عبد المجيد – نصوح – تفسير)

The Message of the Great Victo By the scholar Abd al-Majid ibn Nasuh ibn Israel al-Rumi (d. 960 AH) Verification and Study

Dr Hassan bin Ali Muni' Al-Shahani
Department Qur'an and its Sciences - Faculty Sharia and Fundamentals of Religion
King Khalid University

Abstract:

This research presents the verification and study of the book Al-Fawz Al-'Azim (The Great Victory) by the esteemed scholar Abd al-Majid ibn Nasuh ibn Israel al-Rumi (d. 960 AH).

It is one of the manuscripts that has not been previously verified. In this work, the author meticulously gathered and interpreted the Quranic verses related to Al-Fawz Al-'Azim (the great victory) granted to the obedient servants of Allah, who are honored with entrance into the Gardens of Bliss. These verses amount to thirteen in total.

The research is structured into an introduction and two main sections:

1Introduction: A brief biography of the author.

.First Section: An introduction to the book, consisting of two subsections :2

o The first subsection: The book's title, authorship, and description of the manuscript.

O The second subsection: The author's methodology and sources in his book.

3Second Section: The verified text.

May the final words of our study be praise to Allah, the Lord of all worlds.

key words: Al-Fawz – Al-'Azim – Abd al-Majid – Nasuh – Tafsir (Quranic Exegesis).

المقدمة

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد: فإن من العلماء الذين لهم عناية بتفسير القرآن العلامة عبدالمجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي ت (٩٦٠) فقد ألّف عدة رسائل في التفسير سلك فيها طريقاً هو أقرب إلى التفسير الموضوعي بمعناه المعاصر في بعض جوانبه ، حيث يجمع الآيات التي تتحدث عن موضوع واحد ويفسرها ، ومن ذلك هذه الرسالة في تفسير الآيات الواردة في الفوز العظيم ، وهي موضوع بحثنا؛ فقد اطلعت عليها ووجدت فيها مادة علمية مفيدة ، ومتنوعة في التفسير وعلوم القرآن ،إضافة إلى أنها يمكن أن تكون نموذجاً عملياً للتفسير الموضوعي في بعض جوانبها ؛ ولذا عقدت العزم مستعيناً بالله المعين على تحقيقها، ودراستها، ونشرها حتى يتسنى الإطلاع عليها والإفادة منها، سائلاً الله-تعالى-العون والتوفيق والسداد.

*** أهمية الموضوع وأسباب اختياره :**

١) التعلق بشرف الارتباط بكتاب الله-تعالى-من خلال تحقيق هذا المخطوط في التفسير.

٢) القيمة العلمية لهذه الرسالة؛ فقد احتوت في موضوعها على علم غزير في التفسير والقراءات واللغة ونحو ذلك.

٣) أن هذا الكتاب يكشف عن أسلوب من أساليب التأليف في التفسير في القرن العاشر الهجري، وهو قريب من أسلوب التفسير الموضوعي في عصرنا الحاضر.

٤) الرغبة في نشر تراث علماء التفسير، ومنهم: العلامة عبد المجيد بن نصوح ، فهو ذو مكانة علمية عالية في علوم الشريعة ولا سيما التفسير.

***مشكلة البحث:**

المشكلة الرئيسة التي يواجهها البحث أن الكتاب الذي يتناوله عبارة عن مخطوط لم بسبق تحقيقه أو إخراجه حتى يمكن الإفادة منه للدارسين والقراء ، وبالتالي إتاحته عبر المكتبات والوسائل المتنوعة للانتفاع به،والاستفادة منه.

*** أهداف البحث:**

١) تسليط الضوء على مؤلف الكتاب الشيخ عبد المجيد بن نصوح، وإبراز قيمته ومكانته العلمية في التفسير خاصة،وغيره من علوم الشريعة واللغة وغيرها.

٢) دراسة الكتاب دراسة منهجية تكشف عن المنهج الذي اتبعه فيه مؤلفه.

٣) تحقيق متن الكتاب في ضوء الأصول العلمية والمنهجية المتبعة في مجال التحقيق.

*** الدراسات السابقة :**

هذا الكتاب لازال مخطوطاً لم يتم تحقيقه ودراسته من قبل، وهو ما تأكد لي من خلال البحث والتنقيب في المكتبات والمراكز العلمية ذات العلاقة.

***منهج البحث:**

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي وذلك حسب حاجة البحث وفق الآتي:

١) نسخ النص وكتابته وفق قواعد الإملاء الحديثة مع مراعاة وضع علامات الترقيم المتعارف عليها.

٢) إذا اقتضى السياق إضافة كلمة أو جملة جعلتها بين معقوفتين هكذا [ ]، وعند تصحيح كلمة أو عبارة وضعت الصواب في الأصل بين قوسين ( ) ويكتب ما بالأصل في الحاشية.

٣) كتابة الآيات القرآنية الكريمة بالرسم العثماني مع ذكر أرقامها وسورها في المتن.

٤) توثيق القراءات من كتبها المعتمدة.

٥) تخريج الأحاديث و الآثار الواردة في النص وفق المتبع في ذلك، مع بيان الحكم عليها من كلام أهل الشأن عند الحاجة لذلك.

٦) توثيق النصوص الواردة في النص من مصادرها الأصلية بقدر الإمكان .

٧) بيان اللفظ الغريب، وضبطه بالشكل مع الإحالة على مصدر في ذلك .

٨) عدم الترجمة للأعلام؛لشهرتهم من وجهة نظري، وتجنباً لإثقال الحواشي بذلك .

٩) ختم البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات .

وأخيراً فإنني أحمد الله-تعالى-على ما منّ به، ويسّره لي من جهد ووقت؛ لإخراج هذا البحث في هذه الصورة ، سائلاً الله-تعالى-القبول ، والعفو عن الخطأ والتقصير والزلل ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

*** خطة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة،و تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس، وذلك على النحو التالي :

المقدمة: وقد اشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته .

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة للمؤلف .

المبحث الأول: التعريف بالكتاب، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: عنوان الكتاب، ونسبته، ووصف مخطوطته .

المطلب الثاني: منهج المؤلف ومصادره في كتابه .

المبحث الثاني: النص المحقق .

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

الفهارس: وتشمل:

١) فهرس المصادر والمراجع

٢) فهرس الموضوعات

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد : ترجمة موجزة للمؤلف :

أولاً: اسمه ونسبه:

هو عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل الرومي، الحنفي، الصوفي، الأماسي ، نسبة إلى أماسية بتركيا.(١)

ثانياً: مولده:

لم تذكر المصادر تأريخ ولادته، ولكن ورد في ترجمته تاريخ وفاته، وعلى خلاف في ذلك ولكنها تفيد أنه عاش في القرن العاشر الهجري.

ثالثاً: ثناء العلماء عليه:

الذين ترجموا للمؤلف أثنوا عليه في معرض الحديث عنه، فجاء في "معجم المؤلفين": " عالم، مفسر، مؤلف، مشارك في أنواع من العلوم".(٢)

وجاء في معجم المفسرين، لعادل نويهض": فقيه، حنفي، مفسر".(٣)

وجاء في" معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم "

"الفقيه الحنفي، المفسر،المدرس، القاضي".(٤)

---

(١) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص:٣٨٣) وهدية العارفين (٦٢٠/١) وإيضاح المكنون (٩٠/١) ومعجم المؤلفين (٣١١/٢) ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم-المخطوطات والمطبوعات (١٨٧٤/٣)

(٢) ينظر: معجم المؤلفين٣١١/٢

(٣) ينظر: معجم المفسرين لعادل نويهض ٣٣١/١

(٤) ينظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ١٨٧٤/٣

رابعاً: مؤلفاته:

عُرف المؤلف بآثاره العلمية والمؤلفات التي كتبها، والتي اشتهر بها، وكانت في فنون متنوعة، ومن أهمها في علم التفسير:

١) رسالة في تفسير الآيات المتعلقة بالتمثيل في القرآن.

٢) رسالة في" تذكرة أولي الألباب"جمع فيها تفسير اثنتي عشرة آية وردت في شأن أولي الألباب.

٣) رسالة" الفوز العظيم "وهو كتابنا هذا جمع فيها تفسير ثلاث عشرة آية.

٤) رسالة" الخوف والحزن "جمع فيها تفسير أربع عشرة آية ، وصف الله – تعالى– عباده المؤمنين فيها بعدم الخوف والحزن.

٥) رسالة " الفلاح والهدى الواقعين في القرآن " ذكر فيها تفسير إحدى عشرة آية.

٦) " تذكير الناصحين في تفسير سورة يس ".

وهناك مؤلفات غيرها في الحديث والسيرة والفقه واللغة والبلاغة وغيرها.[١]

خامساً : وفاته:

اختلفت المصادر في تأريخ وفاة المؤلف–رحمه الله –على أربعة أقوال : ٩٥٤هـ، ٩٦٠هـ، ٩٧٣هـ، ٩٩٦هـ.[٢]

---

(١) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٨٣) ، وكشف الظنون ٥٦٥/١ ،٥٦٦ ،٨٥٢ ،٨٦٣ ، ٨٨١ و١٧٦٧/٢، وإيضاح المكنون ٩٠/١ وهدية العارفين ٦٢٠/١ ، معجم المؤلفين ٣١١/٢، ومعجم المفسرين لعادل نويهض ٣٣١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي ٣/ ١٨٧٤–١٨٧٨

(٢) ينظر: طبقات المفسرين للأدنه وي (ص٣٨٣)، وهدية العارفين ٦٢٠/١، وإيضاح المكنون٩٠/٣، ومعجم المؤلفين٣١١/٢، ومعجم المفسرين٣٣١/١، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم١٨٧٤/٣.

والذي يظهر لي أن الأقرب في تاريخ وفاته أنها كانت سنة ٩٦٠ هـ، وذلك من خلال ما ذكره في مقدمة كتابه "الفوز العظيم "حين قال: خلج ببال هذا الضعيف العليل عبد المجيد.... وفي نهاية المخطوط ورد أنه فرغ من تسطيره سنة ٩٥٧هـ

فقوله: "الضعيف العليل" يشعر بأنه كتب هذه الرسالة وهو في حال الضعف والمرض ،أي الضعف البدني والذي يفيد تقدم السن–غالباً –مع المرض، أو إنهاك المرض، وهذا ربما كان قبل وفاته بثلاث سنين على اعتبار أنه توفي سنة ٩٦٠ هـ فهذا قد يكون قرينة على أن وفاته سنة ٩٦٠هـ، وليس ما قبل ولا بعد والله أعلم.

–رحمه الله –وعفا عنه وعنا، وغفر لنا وله وللمسلمين أجمعين.

المبحث الأول: التعريف بالكتاب

المطلب الأول: عنوان الكتاب، ونسبته، ووصف مخطوطته.

أولاً: عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه:

١-الذين ترجموا للمؤلف-رحمه الله-ذكروا هذا الكتاب من ضمن مؤلفاته باسم "رسالة الفوز العظيم" كما جاء ذلك في "كشف الظنون" و"هدية العارفين" وفي"معجم المؤلفين".(١)

٢-جاء هذا العنوان "رسالة الفوز العظيم " على غلاف المجلد المخطوط، الذي جمع مؤلفات الشيخ عبد المجيد برقم ٦١ ،وجاء في الصفحة الأولى من هذا المجلد عبارة" مؤلفات الشيخ عبد المجيد بن نصوح في التفسير والتذكير بخطه"

٣-جاء في مقدمة المؤلف-رحمه الله-لهذا الكتاب حيث قال: "فالله-سبحانه وتعالى-لما قال في حق عباده المطيعين الذين شرفّهم الله بتشريف دخول الجنة بأنواع النعيم **(وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** [التوبة: ١١١]خلج ببال هذا الضعيف العليل: عبد المجيد بن الشيخ نصوح بن إسرائيل أن يجمع هذه الآيات...إلخ.

وبالتالي يصبح لدينا يقين أن هذه الرسالة من مؤلفات الشيخ عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل وأنها بعنوان "الفوز العظيم".

ثانياً: وصف مخطوطة الكتاب:

هذه المخطوطة نسخة وحيدة ضمن مجلد كبير حوى عدداً من مؤلفات ورسائل الشيخ عبد المجيد بن نصوح بن إسرائيل، وهي مكتوبة بخط واضح، **وعدد**

(١) ينظر: كشف الظنون ٨٨١/١، هدية العارفين ٦٢٠/١ ، معجم المؤلفين ٣١١/٢

الأوراق ١٢ ورقة، **وتاريخ النسخ**: يوم الجمعة في أواخر شهر رجب وقت الضحى سنة ٩٥٧هـ .

ومكان المخطوط: مكتبة رشيد أفندي بتركيا برقم (١٠١٩) وهو رقم المجموع والرسالة تحمل رقم (٦١) ضمن ذلك المجموع كما في الصفحة الأولى من المجلد المجموع، والتي عليها عبارة" مؤلفات الشيخ عبد المجيد بن نصوح في التفسير والتذكير بخطه"**وأول المخطوط**: قول المؤلف-رحمه الله-:"بسم الله الرحمن الرحيم. الحمدلله الذي شرّف أهل الطاعات والعبادات بالفوز والنجاة من عذاب النار..... إلى قوله في آخر المخطوط....وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الكبار من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الحشر والقرار، والحمدلله وحده ولا شيء بعده، وقد وقع الفراغ من التسطير..."

المطلب الثاني: منهج المؤلف ومصادره في كتابه:

أولاً: منهج المؤلف في كتابه:

إن من أبرز ملامح منهج المؤلف في هذه الرسالة عنايته بالجمع بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي المحمود، فقد ظهر فيها العناية بالتفسير بالقرآن ، وبالسنة، وبأقوال السلف، مع الإهتمام الكبير بالقراءات ، والعناية باللغة من بيان معاني بعض المفردات، والإعراب، أو البلاغة، وكذلك مناقشة المسائل العقدية وفق المنهج الصحيح المتفق مع ما عليه أهل السنة والجماعة، وسلف الأمة الصالح في المسائل التي وردت في هذا الكتاب، والرد على المخالفين وخاصة المعتزلة في ذلك.

ثانياً: مصادره في كتابه :

اعتمد المؤلف في كتابه هذا النقل من أربعة كتب من كتب التفسير وهي:

١) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ت سنة ٥٣٨ هـ.

٢) تفسير الفخر الرازي المسمى" التفسير الكبير "أو" مفاتيح الغيب"لأبي عبدالله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي القرشي التيمي البكري الرازي ت سنة ٦٠٦ هـ.

٣) تفسير البيضاوي المسمى" أنوار التنزيل وأسرار التأويل "لأبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي ت سنة ٦٨٥ هـ

٤) تفسير "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" لـ نظام الدين الحسن بن محمدبن حسين القمي النيسابوري ت سنة ٨٥٠ هـ وقيل ٧٢٨ هـ مع ملاحظة أن

غالب ما نقله عن "الكشاف"للزمخشري و "التفسير الكبير" للرازي كان بواسطة تفسير "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" للنيسابوري، وهذا ملحوظ عند مراجعة النقول؛ فنجد أنها موافقة لعبارة النيسابوري في النقل عنهما أكثر مما هو في الكتابين من تلك النقول.

والمؤلف استفاد من هذه المصادر في التفسير، وبيان المعنى، والقراءات، واللغة، والإعراب، وغيرها مما ضمنه كتابه هذا.

نماذج مصورة من المخطوط

صورة غلاف المجموع	صورة الصفحة الأولى من المخطوط	صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

المبحث الثاني: النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي شرّف أهل الطاعات والعبادات بالفوز والنجاة من عذاب النار، وكرمّهم بتكريم الصعود إلى الدرجات العاليات في جنات تجري من تحتها الأنهار، والصلاة على سيدنا محمد النبي المختار، وعلى آله الأبرار و أصحابه الأخيار من المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الحشر والقرار أما بعد: فالله-ﷻ- لّما قال في حق عباده المطيعين، الذين شرّفهم الله المعين بتشريف دخول الجنة بأنواع النعيم: **(وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** [التوبة:١١١]خلج[١] ببال هذا الضعيف العليل[٢]: عبد المجيد ابن الشيخ نصوح بن إسرائيل أن يجمع هذه الآيات ،

ويعلم كم كانت عددها في التعداد، فكتبها؛ فوجدها ثلاث عشرة آية في عشر سور من القرآن، وهي : النساء [٣]، والمائدة[٤] والتوبة[٥]

---

(١) خلج: خلجه أمر:شغله وحركه، وخالج الأمر فلاناً: نازعه منه فكر ينظر: لسان العرب (١٦٧/٤)، والمعجم االوسيط (١ / ٢٤٨) مادة (خلج)

(٢) العليل: المريض، والعلة: المرض واعتل: أي مرض فهو عليل ينظر: (مختار الصحاح للرازي (ص ٤٥١) مادة (علل)

(٣) الآية: ١٣

(٤) الآية: ١١٩

(٥) الآيات: ٧٢ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١١١

،ويونس[١]،والصافات[٢]،وحم المؤمن[٣]، وحم الدخان[٤]، والحديد[٥] ،والصف[٦] ،والتغابن[٧] ؛ فأربعة منها في التوبة وفي البواقي واحدة واحدة.

أولها: في سورة النساء قوله –تعالى–: (تِلْكَ)[النساء : ١٣][٨]إشارة إلى الأحكام التي تقدمت في أمر اليتامى ، والوصايا .

والمواريث[٩]، **(حُدُودُ اللَّهِ)** شرائعه التي هي كالحدود المحدودة التي لايجوز مجاوزتها[١٠]؛ " فالحد: الحجز المانع ، ومنه قولهم للبواب: حداد؛ لإنه يحد الناس أي [يمنعهم][١١] عن الدخول، وفي الحديث (إن لكل ملك حمى وحمى الله

---

(١) الآية: ٦٤

(٢) الآية: ٦٠

(٣) الآية: ٩

(٤) الآية: ٥٧

(٥) الآية: ١٢

(٦) الآية: ١٢

(٧) االآية: ٩

(٨) من قوله تعال: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)[النساء:١٣]

(٩) ينظر الكشاف للزمخشري (٢/ ٤٠) و (غرائب القرآن ورغائب الفرقان– للينسابوري (٣٧١/٢))، وذكر الرازي أن في المسألة قولين: أحدهما: أنه إشارة إلى أحوال المواريث ،والثاني: أنه كل ما ذكر من أول السورة من بيان أحكام أموال اليتامى وأحكام الأنكحة ، وأموال المواريث ، وهو قول الأصم ، وقال : حجة القول الأول أن الخبر يعود إلى أقرب المذكورات، وحجة القول الثاني: أن عوده إلى الأقرب إذا لم يمنع من عوده إلى الأبعد مانع يوجب عوده إلى الكل ": (التفسير الكبير للرازي (٣/ ٥٢٥ – ٥٢٦))

(١٠) ينظر: الكشاف (٢/ ٤٠) ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣٧١/٢)

(١١)كتبت في المخطوط "يمنعه" والصواب ما أثبت

المحارم)[1] **(وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا)** أي: من تحت بنائها وأشجارها الذي من أجله سميت جنة؛ لأن أنهار الجنة إنما هي على وجه أرضها في غير أخاديد". كذا قال ابن عطية في تفسيره.[2] **(الْأَنْهَارُ)** أي: ماؤها، **(خَالِدِينَ فِيهَا)** حال كونهم مخلّدين في هذه الجنات، **(وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** أي: الدخول في الجنان، والخلود فيها بالروح والريحان، والحور والغلمان؛ فوز عظيم، وظفر كبير، الذي لا يصفه الإنسان؛ لأنه كلّ[3] في وصفه اللسان، الضمير في(**يُدْخِلْهُ**) راجع إلى (**مِنْ**) وإنما أفرده نظراً إلى لفظه، وجمع في(**خَالِدِينَ**) نظراً إلى معناه.[4]

وثانيها: في آخر المائدة قوله تعالى: (قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ) [المائدة :١١٩][5] "قرئ يومُ ينفعُ الصادقين" بالرفع والإضافة، وبالنصب إما على أنه ظرف لـ(**قَالَ**) وإما على أن (**هَذَا**) مبتدأ، والظرف خبر، ومعناه: هذا الذي ذكرنا من كلام عيسى -عليه السلام-واقعٌ يوم ينفع الصادقين صدقهم، ولا يجوز أن يكون فتحاً؛ كقوله: **(يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ)**[الإنفطار:١٩] لأنه

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه –ك: الإيمان –باب: فضل من استبرأ لدينه ٥٢/٢٨/١ ، ومسلم في صحيحه– ك: المساقاة–باب: أخذ الحلال وترك الشبهات ١٥٩٩/١٢١٩/٣

(٢) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (٤٥/٤)

(٣) كلّ: كلولا، وكلالة: ضعف، يقال: كلّ السيف ونحوه: لم يقطع فهو كليل ، وكلّ فلان: تعب فهو كال، يقال: كل بصره أو لسانه: لم يحقق المنظور أو المنطوق ، فهو كليل؛ وكلّ عن الأمر: ثقل عليه. ينظر: لسان العرب ١٢ / ١٤٢ مادة: "كلل"، والمعجم الوسيط ٧٩٦/٢ مادة : "كل"

(٤) ينظر: غرائب القرآن للنيسابوري ٣٧١/٢

(٥) قال تعالى:(قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رضي الله عنهم وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [المائدة : ١١٩]

مضاف إلى متمكن، وقرأ الأعمش (يَوْمٌ يَنْفَعُ) بالتنوين كقوله:(**وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي**)[1][البقرة: ٤٨] فإن قلت: ما معنى قوله -تعالى-: (**يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**) إن أريد صدقهم في الآخر؛ فليست الآخرة بدار عمل، وإن أريد صدقهم في الدنيا؛ فليس بمطابق لما ورد فيه لأنه في معنى الشهادة لعيسى— عليه السلام— بالصدق فيما يجيب به يوم القيامة؟، قلت: معناه: الصدق المستمر بالصادقين في دنياهم وآخرتهم. وعن قتادة: "متكلمان تكلما يوم القيامة؛ أما إبليس فقال (**إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ**) [إبراهيم: ٢٢] فصدق يومئذ ، وكان قبل ذلك كاذباً فلم ينفعه صدقه،وأما عيسى —عليه السلام — فكان صادقاً في الحياة وبعد الممات فنفعه صدقه"[2]. (**لَهُمْ**)أي : للصادقين (**جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا** رضي الله عنهم) عن عباده الصادقين(**وَرَضُوا عَنْهُ**) عن الله -تعالى-؛ لأنه يدخلهم الجنة ويخلدهم فيها (**ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**) أي : الدخول في الجنة والخلود فيها مع رضاء الله -تعالى-عن أقوالهم الصادقة ، وأفعالهم الحسنة ، وأعمالهم الصالحة ، أو الظفر

---

(١) ينظر : معاني القرآن واعرابه للزجاج (١٨٢/٢) وأما القراءات التي أوردها المؤلف في قوله تعالى (يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) فقد قرأ نافع بنصب الميم على الظرف ، ومتعلق خبر " هذا " محذوف أي : واقع أي : يقع في يوم ، فالفتحة فتحة إعراب ، والباقون بالرفع على المبتدأ والخبر أي :"هذا اليوم يومُ ينفع" (ينظر : التيسير في القراءات السبع ، ص١٠١ ، والنشر في القراءات العشر ١٩٢/٢ ، وغيث النفع في القراءات السبع ص٩٧) ، وأما قراءة الأعمش "يومٌ ينفع " بالتنوين فقد أوردها الزمخشري في الكشاف ٣١٨/٢ ، وينظر : الدر المصون ٥٢٠/٤

(٢)ينظر : الكشاف ٣١٨/٢-٣١٩ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤١/٣ ، والأثر عن قتادة أورده الثعلبي في "الكشف والبيان عن تفسير القرآن"(٥٧١/١١) ، وأورده السيوطي في "الدر المنثور"-(٦١١/٥) وعزاه إلى عبد بن حميد وابن المنذر وأبي الشيخ عنه

العظيم في نيل المرام ، ومشاهدة الجمال في دار السلام ، رزقنا الله وإياكم بالفضل والإكرام.[1]**(لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)** [المائدة: ١٢٠] " تنبيه على كذب النصارى ، وفساد دعواهم في المسيح و أمه ، وإنما لم يقل : " ومن فيهن " تغليباً للعقلاء ، بل قال **(وَمَا فِيهِنَّ)** اتباعاً لهم ؛ لأن غير أولي العقل في غاية القصور عن معنى الربوبية ، والنزول عن رتبة العبودية ، وإهانة لهم ، وتنبيهاً على المجانسة المنافية للألوهية ، ولأن ما يطلق متناولاً للأجناس كلها ؛ فهو أولى بإرادة العموم .

عن النبي – ﷺ – أنه قال : (من قرأ سورة المائدة أُعطي من الأجر عشر حسنات ، ومُحي عنه عشر سيئات ، ورُفع له عشر درجات ، بعدد كل يهودي ونصراني يتنفس في الدنيا).[2] كذا في الكشاف ، والقاضي[3]

وثالثها : في سورة التوبة قوله –تعالى– : (وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً)[4][التوبة: ٧٢]

---

(١) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٤١/٣

(٢) أخرجه الثعلبي في الكشف والبيان (١١١/١١) من حديث أبي بن كعب ، وقد أورده ابن الجوزي في (الموضوعات) ١٣٩/١ – ٢٤٠ وحكم عليه بالوضع ، وكذلك ابن تيمية في منهاج السنة ، حيث قال :" في كتب التفسير أشياء منقولة عن النبي ﷺ يعلم أهل العلم بالحديث أنها كذب ، مثل : حديث فضائل السور الذي ذكره الثعلبي والواحدي في أول كل سورة ، ويذكره كذلك الزمخشري في آخر كل سورة ....." (ينظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٤٣٤/٧) فهو حديث موضوع كما ترى .

(٣) ينظر : الكشاف ٣١٩/٢ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ٤٧٥/١-٤٧٦

(٤) قال تعالى : (وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: ٧٢]

" تستطيبها النفس ، أو يطيب فيها العيش ، وفي الحديث (إنها قصور من اللؤلؤ والزبرجد والياقوت الأحمر)[1] **(فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ)** أي : إقامة وخلود[2] وعنه – عليه السلام –:(عدن دار الله التي لم ترها عين ولم تخطر على قلب بشر ، لا يسكنها غير ثلاثة : النبيون ، والصديقون ، والشهداء ، يقول الله –تعالى– : طوبى لمن دخلك)[3] ومرجع الضمير **(فِيهَا)** يحتمل أن يكون إلى تعداد الموعود لكل واحد، أو للجميع على سبيل التوزيع، أو إلى تغاير وصفه، فكأنه وصفه بأنه من جنس ماهو أبهى الأماكن التي يعرفونها لتميل إليه طباعهم أول ما يقرع أسماعهم ، ثم وصفه بأنه محفوف بطيب العيش ، معَرىً عن شوائب الكدورات التي لا يخلو عن شيء منها أماكن الدنيا ، وفيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذ الأعين، ثم وصفه بأنه دار إقامة وقرار، وخلود وثبات، في جوار العليين لا يعتريهم فيها فناء وزوال، ولا تغيّر وملال، ثم وعدهم بما هو أكبر من ذلك فقال: **(وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ)** لأنه المبدأ لكل سعادة وكرامة، والمؤدي إلى نيل الوصول ، والفوز باللقاء ، وعنه –عليه السلام–: (أن الله–تعالى–يقول لأهل الجنة: هل رضيتم؟ فيقولون: ومالنا لا نرضى وقد أعطيتنا ما لم تعطه أحداً من

---

(١) أخرجه الطبري في جامع البيان ٥٥٨/١١ ، وأخرجه أبو الشيخ في " العظمة " ص٦٠٩ من طريق الحسن به ، وأورده الهيثمي في (مجمع الزوائد) ٧ /٣٠ وقال: فيه جسر بن فرقد وهو ضعيف

(٢) قال الرازي–رحمه الله –: "في جنات عدن قولان: أحدهما: أنه اسم علم لموضع معين في الجنة قال صاحب " الكشاف " وعدن علم بدليل قوله تعالى(جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا) [مريم: ٦١] والقول الثاني: أنه صفة للجنة، قال الأزهري: العدن: مأخوذ من قولك: عدن فلان بالمكان إذا أقام به، والقائلون بهذا الإشتقاق قالوا : الجنات كلها جنات عدن " (التفسير الكبير ١٠٢/٦) ، وينظر: (الكشاف ٦٧/٣)

(٣) أخرجه الطبري في جامع البيان ٥٦٠/١١

خلقك ؟ فيقول: أنا أعطيكم أفضل من ذلك. فقالوا: وأي شئ أفضل من ذلك ؟ قال: أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم أبداً).[1] **(ذَلِكَ)** أي: الرضوان، أو جميع ما تقدم ذكره **(هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** الذي يُستحقر دونه الدنيا وما فيها".[2]

ورابعها: أيضاً في سورة التوبة قوله –تعالى–: (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ....) الآية[3] [التوبة: ٨٩] فهذه الآية لما تعلقت بما قبلها لزم علينا أن نذكر ما قبلها حتى يتضح المقام، ويحصل المرام، وهو قوله –تعالى–: **(رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ)**[التوبة: ٨٧]"مع النساء ، جمع خالفة، وقد يقال: الخالفة : الذي لا خير فيه[4] **(وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ)** ما في الجهاد، وموافقة الرسول–عليه السلام–من السعادة العظمى، والكرامة الكبرى ، وما في التخلف عنه من الشقاوة"[5] الشديدة ، والضلالة البعيدة **(لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ)** [التوبة: ٨٨] " أي : إنْ تخلّف هؤلاء الأشرار ولم يجاهدوا مع رسول الله المختار ، فقد جاهد من هو خير منهم من الأبرار والأخيار **(وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ)** منافع الدارين، النصر والغنيمة في

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ك: الرقاق – باب : صفة الجنة والنار ٥ / ٢٣٩٨ /٦١٨٣ ومسلم في صحيحه ، ك : الجنة وصفة نعيمها وأهلها – باب : إحلال الرضوان على أهل الجنة فلا يسخط عليهم أبداً ٤ /٢١٧٦ / ٢٨٢٩

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي ٢ /٦٤ – ٦٥ ، وينظر : الكشاف ٣ / ٦٧

(٣) قال تعالى: (أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: ٨٩]

(٤) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٣٧٦/٢

(٥) أنوار التنزيل للبيضاوي ٧١/٢ وينظر: التفسير الكبير للرازي ٦ / ١١٨

الدنيا، والجنة والكرامة في العقبى، وقيل: الحور؛ لقوله-تعالى-**(فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ)** [الرحمن: ٧٠] وهي جمع خَيرّة، تخفيف خيرّة **(وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)** الفائزون بالمطالب"[١] **(أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** [التوبة: ٨٩] بيان لما لهم من الخيرات الأخروية الأبدية ، والكرامات السرمدية المؤبدية[٢] .

وخامسها: أيضاً في سورة التوبة قوله-تعالى-:(وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ) [٣][التوبة: ١٠٠] "فالمهاجرون[٤]هم الذين صلّوا إلى القبلتين، أو الذين شهدوا بدراً، أو الذين أسلموا قبل الهجرة، والأنصار: أهل بيعة العقبة الأولى وكانوا سبعة، وأهل بيعة العقبة الثانية وكانوا سبعين، والذين آمنوا حين قدم عليهم أبو زرارة مصعب بن عمير ، وقرئ (وَالْأَنْصَارُ) بالرفع عطفاً على **(وَالسَّابِقُونَ)**[٥] **(وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ)** اللاحقون بالسابقين

---

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي ٢ /٧١ -٧٢

(٢) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٢ /٧٢ ، والتفسير الكبير للرازي ٦ /١١٩ – ١٢٠

(٣) قوله تعالى:(وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﷺ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: ١٠٠]

(٤)قال الطبري ﷺ تعالى : " يقول تعالى ذكره : والذين سبقوا الناس أولاً إلى الإيمان بالله ورسوله من المهاجرين الذين هاجروا قومهم وعشيرتهم ، وفارقوا منازلهم وأوطانهم ، والأنصار الذين نصروا رسول الله – ﷺ – على أعدائه من أهل الكفر بالله ورسوله ....." (جامع البيان للطبري ٦٣٧/١١)

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٧/٢ ، وأما القراءات فقد قرأ يعقوب " والأنصارُ" برفع الراء على أنه مبتدأ خبره (ﷺ) أو عطف على (والسابقون) ووافقه الحسن ، والباقون بالخفض نسقاً على (المهاجرين) . (ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/ ٢١٠، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي صـ ٣٠٦)

من القبيلتين ، أو من اتبعوهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة. (ﷺ) بقبول طاعتهم ، وارتضاء أعمالهم .**(وَرَضُوا عَنْهُ)** بما نالوا من نعمه الدينية والدنيوية **(وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ)** وقرأ ابن كثير (من تحتها) كما هو في سائر المواضع"[1] **(خَالِدِينَ فِيهَا)** دائماً سرمداً بلا زوال(**ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** لأهل الإقبال على الله المتعال .

وسادسها: أيضاً في التوبة قوله –تعالى–:(إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ)[2][التوبة: ١١١] تمثيل لإثابة الله إياهم الجنة على بذل أنفسهم وأموالهم في سبيله[3] **(يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)** استئناف لبيان مالأجله الشراء. وقيل: **(يُقَاتِلُونَ)** في معنى الأمر، وقرأ حمزة والكسائي بتقديم المبني للمفعول[4] وقد عرفت أن الواو لا يوجب

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ٦٣٧-٦٤٢ والكشاف ٨٥/٣ و أنوار التنزيل للبيضاوي ٧٥/٢ وهي عين عبارته ، وتابعه النيسابوري في " غرائب القرآن ورغائب الفرقان " مع نسبة الأقوال. وقراءة ابن كثير هنا " من تحتها " بزيادة "من" وخفض التاء"تحتِها" في سائر المواضع ، وأما الباقون فقرأوا بغير "من" "وفتح التاء" "تحتَها" على المفعولية (ينظر: التيسير في القراءات السبع ص١١٩، والنشر في القراءات العشر ٢١١/٢)

(٢) قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: ١١١]

(٣) قال ابن القيم –رحمه الله – تعالى :" وأما قوله (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ) فكان تقديم الأنفس هو الأولى لأنها هي المشتراة في الحقيقة ، وهي مورد العقد ، وهي السلعة ، التي استلمها ربها وطلب شراءها لنفسه ، وجعل ثمن هذا العقد رضاه وجنته ، فكانت هي المقصودة بعقد الشراء والأموال تبع لها ....." (ينظر بدائع الفوائد ١٣٧/١)

(٤) قرأ حمزة والكسائي (فَيُقْتَلُونَ وَيَقْتُلُونَ) ببناء الأول للمفعول والثاني للفاعل ، وقرأ الباقون ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول. (ينظر التيسير في القراءات السبع ص١٢٠، والنشر في القراءات العشر ١٨٥/٢).

الترتيب، وأن فعل البعض قد يسند إلى الكل **(وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا)** مصدر مؤكد لما دل عليه الشراء ، فإنه في معنى الوعد **(فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ)** مذكور فيهما **(وَالْفُرْقَانَ)** كما أُثبت في القرآن **(فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ)** فافرحوا به غاية الفرح والسرور فإنه أوجب لكم عظائم المطالب"[١]وغرائب المواهب ، في دار العز والحضور كما قال الله –تعالى–: **(وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** الظفر الكبير لنيل المرام في دار السعادة والسلام[٢]**(الْعَابِدُونَ)**" رفع على المدح أي: هم التائبون ، والمراد بهم : المؤمنون المذكورون[٣] ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : (التائبون من أهل الجنة وإن لم يجاهدوا) لقوله تعالى : **(وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)** [النساء: ٩٥] أي: الجنة، أو خبره ما بعده، أي: التائبون عن الكفر والضلال على الحقيقة هم الجامعون لهذه الخصال ، وقُرئ بالياء نصباً على المدح ، أو جرّاً صفة للمؤمنين[٤]**(الْعَابِدُونَ)**الذين عبدوا الله مخلصين له **(الْحَامِدُونَ)** لنعمائه وآلائه أو لما نابهم من السراء والضراء **(السَّائِحُونَ)** الصائمون لقوله–عليه والسلام: (سياحة أمتي الصوم)[٥] شبّه بها من حيث إنه يعوق عن الشهوات ، ويمنع عن الأسقام والآفات،

---

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي ٨١/٢

(٢) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٦/ ١٥٠ – ١٥٢

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٣٨٢

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه صـ ٦٠

(٥) أخرجه الطبري بنحوه في جامع البيان ١٠/١٢، والبيهقي في (شعب الإيمان)٣ / ٢٩٣ /٣٥٧٨

أو لأنه رياضة نفسانية يُتوصل بها إلى الإطلاع على خفايا الملك والملكوت[1] ، أو السائحون للجهاد ، أو لطلب العلم **(الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ)** في الصلاة

(١) قال ابن كثير –رحمه الله تعالى – " ومعنى قوله ﷻ:(فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ) [يس:٨٣] ، كقوله ﷻ (قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ) [المؤمنون: ٨٨] ، وكقوله تعالى : (تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ) [الملك: ١] فالملك و الملكوت واحد في المعنى كرحمة ورحموت، ورهبة ورهبوت ، وجبر وجبروت ، ومن الناس من زعم أن الملك هو عالم الأجساد ، والملكوت هو عالم الأرواح ، والصحيح الأول ، وهو الذي عليه الجمهور من المفسيرين وغيرهم "(تفسير القرآن العظيم ٣٣٥/٤) ، وأما ما ذكره المؤلف فيوافق عليه من حيث أن الصيام من العبادات التي تربي في العبد الصبر والصفاء والنقاء والإرتقاء الإيماني حتى يصل إلى أعلى مراتب الدين : مرتبة الإحسان ، وما ذكره صحيح ما دام منضبطاً بالكتاب والسنة الصحيحة ، ولم يتجاوز ذلك ، وأما من تجاوز في ذلك من الصوفية والمتفلسفة وأهل الزيغ والإلحاد فهذا مردود لمخالفته الكتاب والسنة ، ومن أمثلته ما ذكره ابن تيمية –رحمه الله تعالى – في الرد على الشاذلي حيث يقول :"وقوله" كل بحر في الملك والملكوت" "الملكوت هو تأكيد الملك وباطنه وحقيقته ، فليس هو خارجاً عنه على لغة القرآن وقول سلف الأمة وأئمتها ، ولكن بعض المتأخرين زعم أن عالم الملك الأجسام ، وعالم الملكوت : عالم العقول ، ومنهم من يفرق بين عالم الملك والملكوت والجبروت ، فيجعل هذا عالم العقول ، وهذا عالم النفوس ، وهذا يوجد في كلام أبي حامد وأمثاله ، وهو مبني على قول الفلاسفه الدهرية اللذين يجعلون الملائكة خارجة عن ملك الله ، ويقولون : إنهم ليسوا أجساماً يشار إليها ولا تصعد ولا تنزل ، ولا توصف بحركة ولا سكون ، ولا هي داخل الأفلاك ولا خارجه ولا ترى ولا يسمع لها كلام ، وليس هذا من دين أهل الملل المسلمين ولا غيرهم ، وقد بسط القول في فساد هذا بما ليس هذا موضعه ، وصاحب الحزب وأمثاله من المتأخرين ينظرون في كتب الصوفية التي فيها ما هو مبني على أصول الفلاسفة المخالفة لدين المسلمين فيتلقون ذلك بالقبول ولا يعرفون حقيقته ، ولا ما فيه من الباطل المخالف لدين الإسلام ، مثل ما يوجد في كلامهم من دعوى أحدهم أنه يطلع على اللوح المحفوظ وأنه يأخذ مراده من اللوح المحفوظ ونحو ذلك ، فإن اللوح المحفوظ عند المتفلسفة كابن سينا وأتباعه هو النفس الفلكية ، وعندهم أن نفوس البشر تتصل بالنفس الفلكية ، أو بالعقل الفعال في المنام ، أو في اليقظة لبعض الناس ، وهم يدعون أن ما يحصل للناس من المكاشفة يقظة ومناماً هو بسبب اتصالها بالنفس الفلكية ، والنفس الفلكية عندهم هي سبب حدوث الحوادث في العالم ، فإذا اتصلت بها نفس البشر انتقش فيها ما كان في النفس الفلكية ، وابن سينا ذكر في آخر "إشاراته" الكلام على مقامات العارفين ، بحسب ما يليق بحاله وذلك يعظمه من لم يعرف الحقائق الإيمانية ، والمناهج القرآنية ، وأبو حامد قد

(الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ) بالإيمان والطاعة **(وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ)** عن الشرك والمعاصي، والعاطف فيه للدلالة على أنه بما عُطف عليه في حكم خصلة واحدة ، كأنه قال: الجامعون بين الوصفين ، وفي قوله: **(وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ)** فيما بيّنه وعيّنه من الحقائق والشرائع ؛ للتنبيه على أن ما قبله مفصّل الفضائل، وهذا مجملها، وقيل: إنه الإيذان بأن التعداد قد تم بالسابع من حيث إن السبعة هو

ذكر شيئًا من ذلك في بعض كتبه...، لكن أبو حامد مع هذا يكفر الفلاسفة في غير موضع ، وبيّن فساد طريقتهم وأنها لا تحصل المقصود ، وهو في آخر عمره اشتغل بالبخاري ، ومات على ذلك ، ولهذا قيل : إنه رجع عن هذه الكتب ، ومن الناس من يقول ، إنها مكذوبة عليه ، ولهذا كثر كلام الناس فيه لأجلها...، والمقصود هنا أن لفظ "الملكوت والجبروت" في كلام كثير من المتأخرين يريدون به غير ما أراد الله ورسوله ، فيتكلمون بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة ، ومرادهم بها غير ما أراد الله ورسوله ، فيحصل بذلك ضلال لكثير من الناس ، فإن النبي –ﷺ– كان يقول في ركوعه وسجوده (سبحان ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة). وهو لم يرد بالجبروت والملكوت العقول والنفوس التي تقصدها الفلاسفة باتفاق علماء المسلمين، ولا يقول مسلم: إن ملائكة الله الذين وصفهم في كتابه هي العقول العشرة، والنفوس الفلكية التي يذكرها الفلاسفة... وتقسيم الأمر إلى ملك وملكوت وجبروت ، وهي معاني الفلاسفة وعبر عنها بعبارات إسلامية، لم يقصد بها الرسول –ﷺ– ما يقصده هؤلاء، وكذلك قوله تعالى: (فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [يس:٨٣] وقوله: (وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ) [الأنعام:٧٥] لم يرد هذا...لهذا يفرقون، فطائفة منهم تقول: من حصل له العلم الذي هو عندهم الغاية لم يجب عليه ما يجب على الناس من الصلوات وغيرها ، بل قد يباح له ما لا يباح لغيره من الفواحش والمظالم. ومن هنا دخلت القرامطة الباطنية ، وصاروا يسقطون عن خواصهم واجبات الإسلام ويبيحون لهم ما حرم الله ورسوله...، والمتكلمون والصوفية لا يرضون مذهب القرامطة الباطنية ، بل منهم من يقول : اذا بلغ الإنسان الغاية في العلم أو المعرفة سقطت عنه الواجبات ، وقد يتأول بعضهم قوله تعالى (وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ) [الحجر:٩٩]... والمقصود هنا التنبيه على أصول أقوال الناس و، منشأ ضلال الضالين ، ليُعرف ذلك فيزهد فيه ، ويُرغب في الصراط المستقيم ،صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقيين والشهداء والصالحين" (ينظر : الرد على الشاذلي في حزبيه لابن تيمية صفحات ٣٧،٣٨ ، ٢٠٤،٢٠٥،١٤١،١٤٢،٤١،٤٢)

العدد التام ، والثامن ابتداء تعداد آخر معطوف عليه، ولذلك يسمى واو الثمانية[١] **(وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)** يعني به هؤلاء الموصوفين بتلك الفضائل ، ووضع المؤمنين موضع ضميرهم ؛ للتنبيه عل أن إيمانهم دعاهم الى ذلك ، وحذف المبشَّر به للتعظيم ، كأنه قيل : وبشّرهم بما يَجُل عن إحاطة الأفهام وتعبير الكلام "كذا قال القاضي في تفسيره[٢]

وسابعها : في سورة يونس قوله تعالى (لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ....) الآية [٣][يونس: ٦٤] ولما تعلقت هذه الآية بما قبلها وجب ذكرها ، وهو قوله تعالى **(أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)** [يونس: ٦٢] الذين يتولونه بالطاعة ويتولاهم بالكرامة **(لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)** من لحوق مكروه **(وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)** (لفوات)[٤] مأمول ، والآية كمجمل فسّره قوله تعالى : **(الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ)** [يونس: ٦٣] وقيل : **(الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ)** بيان لتوليهم له[٥] **(لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)** [يونس: ٦٤] وهو ما بشّر به المتقين في كتابه المنزل

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٩٢/١

(٢) أنوار التنزيل للبيضاوي ٨١/٢-٨٢

(٣) قال تعالى:(لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [يونس: ٦٤]

(٤) جاءت في المخطوط (بفوات) والمثبت هو الصواب كما ورد في المصدر المنقول عنه : أنوار التنزيل للبيضاوي ١٠٨/٢

(٥) جاءت في المخطوط هكذا بينما وردت في المصدر المنقول عنه (إياه) ، ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ١٠٨/٢

على لسان نبيه المرسل ، وما يريهم في[1] الرؤيا الصالحة ، وما يسنح لهم من المكاشفات ، وبشرى الملائكة عند النزع **(وَفِي الْآخِرَةِ)** بتلقي الملائكة إياهم مسلّمين مبشّرين بالفوز والكرامة ، والظفر والسلامة لتوليه لهم ، ومحل **(الَّذِينَ آمَنُوا)** النصب على المدح ، أو على وصف الأولياء ، أو الرفع على الابتداء ، وخبره **(لَهُمُ الْبُشْرَى)**[2] **(لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ)** أي : لا تغيير لأقواله ، ولا إخلاف لمواعيده**(ذَلِكَ)** إشارة إلى كونهم مبشرين في الدارين **(هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)**هذه الجملة والتي قبلها اعتراض لتحقيق المبشَّر به ، وتعظيم شأنه ، وليس من شرطه أن يقع بعده كلام يتصل بما قبله"[3] وحذف المبشّر به للتعظيم ، والتنبيه على أنه ليس من شأنه إحاطة الأفهام وكتابة الأقلام .

وثامنها : في سورة (والصافات) قوله –تعالى– :(إِنَّ هَذَا)[4] [الصافات: ٦٠] يعني أن البقاء الدائم الأبدي ، والنعيم المقيم السرمدي على سرر متقابلين في جنات النعيم **(لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** من الله الملك المبين إلى عباده المخلصين ، يحتمل أن يكون من كلام أهل الجنة فيما بينهم أي : أن هذا الأمر الذي

---

(١) جاءت في المخطوط هكذا بينما وردت في المصدر المنقول عنه (من) ، ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ١٠٨/٢

(٢) قال العكبري: "قوله تعالى: (الذين آمنوا) يجوز أن يكون مبتدأ، وخبره (لهم البشرى)، ويجوز أن يكون خبرًا ثانيًا لأن، أو خبر ابتداء محذوف أي: هم الذين، ويجوز أن يكون منصوبًا بإضمار أعني، أو صفة لأولياء بعد الخبر، وقيل: يجوز أن يكون في موضع جر بدلًا من الهاء والميم في "عليهم".(التبيان في إعراب القرآن ١٥/٢)

(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ١٠٨/٢ ، وينظر : الكشاف ١٥٧/٣ – ١٥٨، والتفسير الكبير ٢٧٥/٦-٢٧٨، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٩٦/٣ – ٥٩٧

(٤) قال تعالى : (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [الصافات: ٦٠]

نحن فيه من النعمة والخلود والدوام ، والأمن من العذاب والآلام ، وأن يكون كلام الله –تعالى– تصديقاً لهم وكذا قوله –تعالى– :(**لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ**) [الصافات: ٦١][١]

وتاسعها : في سورة (حم المؤمن) قوله –تعالى– :(وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ ...) الآية[٢] [غافر: ٩] فهذه الآية لما تعلقت بما قبلها وجب ذكرها مع ما قبلها ؛ ليتضح المقام ، ويحصل المرام وهو قوله –تعالى– : **(الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ)** [غافر: ٧] "الكَرُوبيون[٣] أعلى طبقات الملائكة ، وأولهم وجوداً ، وحملهم إياه ، وحفيفهم حوله ، مجاز عن حفظهم وتدبيرهم له ، وكناية عن قربهم من ذي العرش ومكانتهم عنده ، وتوسطهم في نفاذ أمره "كذا قال القاضي[٤] وقال الشيخ الفاضل نظام الدين النيسابوري –رحمه الله –:" وحين بيّن

---

(١) ينظر : الكشاف ٢١٢/٥ ، وأنوار التنزيل للبيضاوي ١٥٠/٣ والتفسير الكبير للرازي ٣٣٤/٩-٣٣٥

(٢) قال تعالى : (وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [غافر: ٩]

(٣) الكروبيون : من الكرب وهو القرب ، والملائكة الكروبيون أقرب الملائكة إلى حملة العرش (ينظر لسان العرب ٥٨/١٢ مادة كرب) ، قال ابن تيمية –رحمه الله –: " معلوم أن حملة العرش ومن حوله من أعظم المقربين من الملائكة ، بل ذكر من ذكر من المفسرين أن الملائكة المقربين هم حملة العرش ، والكروبيون من الملائكة : مشتقون من كرب : إذا قرب ؛ فالمراد وصفهم بالقرب لا بالكرب الذي هو الشدة " (بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد ص٢٣٠).

(٤) أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٠٢/٣ ، وما ورد فيه من القول بأن حمل الملائكة العرش وحفيفهم حوله مجاز عن حفظهم له ..فهذا من التأويل الذي قد يكون المقصود منه نفي صفة استواء الله على عرشه ، وهي صفة تثبت لله –تعالى –على الوجه اللائق به من غير تكييف ولا تمثيل ، ولا تحريف ولا تعطيل ، وكذلك ما يتبع ذلك من حمل الملائكة العرش ، وحفيفهم به ... إلخ ، فذلك كله على سبيل الحقيقة ، وأن العرش سقف المخلوقات ، وأن الله –تعالى –فوق العرش مستوٍ عليه على الوجه اللائق به كما أخبر بذلك في كتابه الكريم ، وجاء بيانه في سنة رسوله – ﷺ – وأن العرش له ملائكة يحملونه الآن ويوم القيامة ،

أن الكفار بالغوا في إظهار عداوة المؤمنين حكى أن أشرف طبقات أكثر المخلوقات وهم حملة العرش والحافّون حوله يبالغون في محبتهم ونصرتهم كأنه قيل : إن كان هؤلاء الأراذل يعادونهم فلا تبال بهم ، ولا تقم لهم وزناً ، فإن الأشراف يحابونهم"[١] روى صاحب الكشاف -رحمه الله- : (أن حملة العرش أرجلهم في الأرض السفلى ورءوسهم قد خرقت العرش ، وهم خشوع لا يرفعون طرفهم[٢] ، ورُوي عن النبي [ﷺ][٣] أنه قال : (لا تتفكروا في عِظَم ربكم

وقد جاءت بذلك روايات عدة ، قال ابن تيمية – رحمه الله تعالى – " إن الله مستغنٍ عن كل ما سواه وهو خالق كل مخلوق، ولم يصر عاليًا على الخلق بشيء من المخلوقات، بل هو سبحانه خلق المخلوقات، وهو بنفسه عالٍ عليها، لا يفتقر في علوه عليها إلى أشياء فيها كما يفتقر المخلوق إلى ما يعلو عليه من المخلوقات، وهو سبحانه حامل بقدرته للعرش ولحملة العرش، وفي الأثر: أن الله لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله، قالوا: ربنا كيف نحمل عرشك وعليه عظمتك؟ فقال: قولوا: لا حول ولا قوة إلا بالله ، فإنما أطاقوا حمل العرش بقوته تعالى، والله إذا جعل في مخلوق قوة أطاق المخلوق حمل ما شاء أن يحمله من عظمته وغيرها، فهو بقوته وقدرته الحامل للحامل والمحمول، فكيف يكون مفتقرًا إلى شيء؟! .. " (درء تعارض العقل والنقل ١٩/٧-٢٠)

وقال في موضع آخر: فإن الله هو الذي يخلقهم، ويخلق قواهم وأفعالهم، فلا يحملونه إلا بقدرته ومعونته، كما لا يفعلون شيئًا من الأفعال إلّا بذلك ، فلا يحمل في الحقيقة نفسَه إلّا نفسُه كما أنه سبحانه إذا دعاه عباده فأجابهم ، وهو سبحانه الذي خلقهم وخلق دعاءهم وأفعالهم، فهو المجيب لما خلقه، وأعان عليه من الأفعال (ينظر: بيان تلبيس الجهمية ٢٣٩/٣-٢٤٠)

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٢٢/٦

(٢) هذه من الروايات التي يوردها الزمخشري في كشافه مرسلة دون إسناد ، وهي من الأمور الغيبية التي المعتمد فيها الدليل من الكتاب والسنة الصحيحة.

(٣) جاء في المخطوط برمز (صلّعم) وهذا أمر مخالف لما في قوله تعالى :(إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) [الأحزاب: ٥٦] وقد جاء في مقدمة ابن الصلاح كراهية ذلك حين قال : "ثم ليتجنب في إثباتها نقصين:

أحدهما: أن يكتبها منقوصة صورة ، رامزاً إليها بحرفين ، أو نحو ذلك

، ولكن تفكروا فيما خلق من الملائكة فإن خلقاً من الملائكة يقال له : إسرافيل زاوية من زوايا العرش على كاهله ، وقدماه في الأرض السفلى ، وقد خرق رأسه من سبع سماوات ، وإنه ليتضاءل من عظمة الله -ﷻ- حتى يصير وكأنه الوصع)[1] وهو طائر صغير شبه العصفور[2] وروي أن الله -تعالى- أمر الملائكة أن يغدوا ويروحوا بالسلام على حملة العرش ؛ تفضيلاً لهم على سائر الملائكة[3]، وقيل : خلق الله العرش من جوهرة خضراء ، وبين القائمتين من قوائمه خفقان الطير المسرع ثمانين ألف عام ، وعدد حملة العرش يوم القيامة ثمانية ؛ لقوله -تعالى- **(وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ)** [الحاقة: ١٧] أما في غير ذلك الوقت فلا يعلم به إلا الله -ﷻ-، وأما الذين حول العرش فقيل : [سبعون ألف صف من الملائكة يطوفون مهللين ومكبرين ، ومن ورائهم سبعون ألف صف قيام قد وضعوا أيديهم على عواتقهم رافعين][4] أصواتهم بالتهليل والتكبير ، ومن ورائهم مائة ألف صف قد وضعوا الأيمان على

والثاني: أن يكتبها منقوصة معنى بأن لا يكتب (وسلَم) "صـ١٨٩"

وقال السيوطي: يكره الرمز إليهما في الكتابة بحرف أو حرفين كمن يكتب :صلعم ...(تدريب الراوي ٥٠٧/١)

(١) أخرجه أبو الشيخ في " العظمة " ٢٨٨/٦٩٧/٢ و ٤٧٧/٩٤٨/٣ ، وأورده السيوطي في "الدر المنثور" ١٣ /٢١ معزواً إليه عن ابن عباس ﷺ ، وذكر محقق كتاب (العظمة) أن للحديث طرقاً عدة يصل باجتماعها إلى درجة الحسن لغيره ، ينظر : ٦٩٨/٢ حاشية (٢) و ٩٥٠/٣ حاشية (٥) من كتاب "العظمة"

(٢) ينظر :التفسير الكبير للرازي ٤٨٧/٩ والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٩١/٥

(٣) أورده الزيلعي في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ٢١٨/٣ برقم ١١٣٠ وسكت عنه وعلق عليه ابن حجر بقوله : لم أجدْه .

(٤) سقط من الأصل المخطوط ، والمثبت من الأصل المنقول عنه وهو (غرائب القرآن) للنيسابوري ٢٢/٦

الشمائل ما فيهم أحد إلا وهو يسبح بما لا يسبح به الآخر" انتهى كلام الكشاف[١] **(يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ)**[غافر :٧] يذكرون الله -تعالى- (بمجامع)[٢] الثناء والدعاء من صفات الجلال والإكرام ، والعظمة والكبرياء ، وجعل التسبيح أصلاً والحمد حالاً؛لأن الحمد مقتضى حالهم دون التسبيح" كذا في القاضي[٣] . **(وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)** [غافر: ٧] بربهم ، فإن قيل : ما فائدة قوله -تعالى- : **(وَيُؤْمِنُونَ بِهِ)** ولا يخفى أن حملة العرش ومن حوله مؤمنون ؟ قلنا : أجاب صاحب" الكشاف"بأن فائدته التنبيه على شرف الإيمان ، والترغيب فيه ، وعلى شرف أهل الإيمان ، وأيضاً فيه تكذيب المجسمة[٤]؛ فإن الأمر لو كان على زعمهم لكانت الملائكة يشاهدونه ، فلا يوصفون بالإيمان به ؛ لأنه لا يوصف بالإيمان الا الغائب ، فعلم منه أن إيمانهم كإيمان أهل

(١)ينظر : الكشاف ٥/٣٣٠-٣٣١ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٦/ ٢٢-٢٣ والعبارات أقرب للنقل منه عن الكشاف ، وهذه من الروايات التي أوردها الزمخشري في الكشاف مرسلة دون إسناد ، وهي من الأمور الغيبية المعتمد فيها على الدليل من الكتاب والسنة الصحيحة.

(٢) في المخطوط (لمجامع) والمثبت من الأصل المنقول عنه أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٠٢/٣

(٣) ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٠٢/٣

(٤) هذا كلام الزمخشري في "الكشاف" وهو من أئمة المعتزلة ، والمعتزلة يطلقون لقب المجسمة على كل من أثبت الصفات لله -ﷻ- قال ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: "كل من نفى شيئاً من الأسماء والصفات سمى من أثبت ذلك " مجسماً" قائلاً بالتحيز والجهة ، فالمعتزلة ونحوهم يسمّون الصفاتية الذين يقولون : إن الله حي بحياة ، عليم بعلم ، قدير بقدرة ، سميع بسمع ، بصير ببصر ، متكلم بكلام ، يسمونهم "مجسمة" ، مشبهة حشوية ، والصفاتية هم : السلف والأئمة ، وجميع الطوائف المثبتة للصفات كالكلابية ، والكرامية ، والأشعرية ، والسالمية ، وغيرهم من طوائف الأمة" (مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦/ ٤٠) وينظر : الفرق الكلامية : المشبهة ، الأشاعرة ، الماتريدية أ د ناصر العقل (ص ٣٨-٣٩)

الأرض ، والكل سواء في أن إيمانهم بطريق النظر والاستدلال"[١] واستحسن هذا الكلام الإمام فخر الدين الرازي -رحمه الله- في تفسيره"الكبير" حتى ترحم عليه ، وقال : " لو لم يكن في كتابه إلا هذه النكتة لكفى به فخراً وشرفاً "[٢] وأنا أقول : " لا نسلم أن الإيمان لا يكون إلا بالغائب وإلا لم يكن الإيمان بالنبي – ﷺ – وقت تحديه ؛ فمن أين يلزم تكذيب المجسمة ؟! وقال بعضهم في الجواب : أراد أنهم يسبحون تسبيح تلفظ لا تسبيح دلالة ، وزعم الإمام فخر الدين الرازي أن في الآية دلالة أخرى على إبطال قول التجسيم وهي أن الإله على العرش لو كان كما زعموا[٣] ، وحامل الشئ حامل لكل ما على ذلك الشئ لزم أن يكون الملائكة حاملين لإله العالم ، حافظين له ، والحافظ أولى بالإلهية من المحفوظ[٤] . قلت[٥] : لا شك أن هذه مغالطة ؛ فإن الحمل لأجل العظمة وإظهار الكبرياء كيف يلزم منه ذلك ؟ وهل يزعم عاقل أن الحمار أشرف من الإنسان الراكب عليه من جهة الركوب ؟! وإنما ذكرت ما ذكرت

---

(١) ينظر : الكشاف ٥/٣٣١-٣٣٢

(٢) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٩ /٤٨٨

(٣) كلام الرازي هنا مبني على معتقد جمهور الأشاعرة في مسألة الإستواء ، وغيرها من الصفات فإنهم ينفونها ولا يثبتون لله تعالى إلا سبع صفات هي : (الحياة ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ، والكلام) وأما أهل السنة والجماعة فإنهم يثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله – ﷺ – من غير تحريف ولا تعطيل ،ولا تكييف ، ولا تمثيل . ينظر :كتاب أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص٩٠ ، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/٧٢ – ٨٦)

(٤) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٩ /٤٨٨

(٥) النيسابوري صاحب (غرائب القرآن) ٦/٢٣

لكونه وارداً على كلام الإمامين مع وفور فضلهما ، وبُعد غَوْرهما[١] لا لأني مائل على مايزعم الخصم إلى غير معتقدها"[٢] **(وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)** [غافر : ٧] "وفيه إشعار بأن حملة العرش وسكان الفرش في معرفته سواء رداً على المجسمة ، واستغفارهم شفاعتهم ، وحملهم على التوبة ، وإلهامهم ما أوجب المغفرة ، وتنبيه على أن المشاركة في الإيمان يوجب النصح والشفقة وإن تخالفت الأجناس ؛ لأنها أقوى المناسبات كما قال -تعالى- : **(إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)** [الحجرات: ١٠] كذا قال القاضي -رحمه الله-[٣] قال جار الله العلامة : " وقد روعي التناسب في قوله -تعالى- : **(وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا)** [غافر : ٧] كأنه قيل : ويؤمنون ويستغفرون لمن في مثل حالهم ، وفيه أنهم بعد التعظيم لأمر الله — -تعالى- — يُقبلون على الشفقة على خلق الله ولا سيما على المؤمنين ؛ لأن الإيمان جامع لا أجمع منه بجذب السماوي إلى الأرضي ، والروحاني إلى العنصري "[٤] .

---

(١) غَوْر كل شئ : قعره ، يقال : بعيد الغور ، وغور كل شئ : عمقه وبعده ، ويقال : سبر غوره : تبين حقيقته وسره. (ينظر : لسان العرب ١٠ / ١٤٠ مادة : غور ، والمعجم الوسيط ٦٦٦/٢ مادة : غار)

(٢) كل ما أورده المؤلف من بداية قوله : (فإن قيل : ما فائدة قوله تعالى (وَيُؤْمِنُونَ بِهِ) ؟ إلى نهاية قوله : غير معتقدها "كله كلام النيسابوري في "غرائب القرآن ورغائب الفرقان" ٢٣/٦ مع أن المؤلف لم يشر إلى ذلك بل القارئ لعبارته يشعر كأنه من كلامه عفا الله عنه

(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ / ٢٠٢

(٤) ينظر : الكشاف ٥ / ٣٣٢ ، وعين عبارات المخطوط في كتاب (غرائب القرآن) للنيسابوري ٦ / ٢٣

" احتج كثير من العلماء بالآية على أفضلية الملك من البشر[١] . قالوا : لأنها تدل على أنه لا معصية للملائكة وإلا لزم بحكم " ابدأ بنفسك " أن يستغفروا أولاً لأنفسهم كما قال -تعالى-: **(وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)** [محمد: ١٩] وقال نوح : **(رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ ...)** الآية[٢] [نوح: ٢٨] قلت[٣] : لا نزاع بالنسبة إليهم وإلى غير المعصومين من البشر ، وإنما النزاع بينهم وبين المعصومين ، فلا دليل في الآية ، ولا يلزم من طلب الإستغفار لأحد لو سُلِّم أن قوله **(لِلَّذِينَ آمَنُوا)** عام ، أن يكون المستغفَر له عاصياً على أنه قد خص الاستغفار في قوله : **(فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا)** كذا قال الفاضل نظام الدين النيسابوري -رحمه الله-[٤] **(رَبَّنَا)**"أي يقولون : ربنا وهو بيان ليستغفرون ، أو حال **(وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا)** [غافر:٧]أي : وسعت رحمته وعلمه ، فأزيل عن أصله للإغراق في وصفه بالرحمة والعلم ، والمبالغة في عمومها وتقديم الرحمة على العلم ؛ لأنها المقصودة بالذات "كذا

---

(١) قال ابن أبي العز -رحمه الله-: "وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر ... إلى أن قال : وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لقلة ثمرتها وأنها قريب مما لا يعني؛ فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين ، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل ، فإن هذا لو كان من الواجب لبُين لنا نصاً ، فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً والحالة هذه أولى" ينظر : شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٠١ – ٣٠٢

(٢) قال تعالى : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَلَا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا تَبَارًا) [نوح: ٢٨]

(٣) القائل نظام الدين النيسابوري وليس المؤلف ؛ لأنه ينقل كلام النيسابوري ، وينظر : غرائب القرآن ٢٣/٦

(٤) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦ / ٢٣ – ٢٤

قال القاضي[١] ، وقال نظام الدين : "وقد مرت في "الأنعام" إشارة إلى أن الحمد والثناء ينبغي أن يكون متقدماً على الدعاء[٢] ، وفي لفظ **(رَبَّنَا)** خاصية قوية في تقديم الدعاء كما ذكرنا في آخر " آل عمران "[٣] كأن الداعي يقول : كنت نفياً صرفاً ، وعدماً محضاً ، فأخرجتني إلى الوجود ، وربيتني بالجود ، فاجعل تربيتك لي شفيعاً إليك ، ولاريب أن ذكر الله –تعالى–أول كل شئ ، بمنزلة الإكسير الأعظم للنحاس ، من حيث إنه يقوّي جوهر الروح ، ويكسبه إشراقاً وصفاءً ، وفي تقديم الرحمة على العلم فائدة وهي أن مطلوب الملائكة في هذا المقام هو أن يرحم المؤمنين فكأنهم قالوا : ارحم من علمت منه التوبة واتباع الدين ، قالت العلماء[٤] : الفائدة في استغفارهم لهم وهم تائبون صالحون طلب مزيد الكرامة والثواب ؛ فهو بمنزلة الشفاعة ، وإذا ثبت شفاعة الملائكة لأهل الطاعة ، فكذلك شفاعة الأنبياء ثابتة لهم بضرورة أنه لا قائل بالفرق[٥] وقال علماء السنة[٦] : إن مراد الملائكة **(فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا)** عن الكفر والطغيان **(وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ)** سبيل الإيمان ، وهذا لا ينافي كون المستغفر لهم مذنبين ،

---

(١) ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٠٢/٣ – ٢٠٣

(٢) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣ / ٤٦

(٣) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٣٤/٢

(٤) في غرائب القرآن ورغائب الفرقان : (قالت : علماء المعتزلة) ٢٤/٦

(٥) وهذا على مذهب المعتزلة في الشفاعة ؛ فإنهم لا يثبتون منها إلا الشفاعة في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم وخالفوا فيما عداها من أنواع الشفاعة ؛ ولذا هم ينكرون شفاعة النبي – ﷺ – وغيره في أهل الكبائر (ينظر : شرح العقيدة الطحاوية صـ ٢٣٢ – ٢٣٥)

(٦) هذه عبارة النيسابوري في " غرائب القرآن " (٦ / ٢٤)

ومما يؤكد ما قلنا أن الاستغفار طلب المغفرة ، والمغفرة (لا تُذكر)[1] إلا في إسقاط العذاب ، أما طلب النفع الزائد فإنه لا يسمى استغفاراً.

قال أهل التحقيق : هذا الاستغفار من الملائكة يجري مجرى الاعتذار من قولهم **(أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ)** [البقرة: ٣٠] **(وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ)**واحفظهم عن عذابها ، وهو تصريح بالمطلوب بعد الرمز ؛ للتأكيد والدلالة على شدة العذاب ؛ لأن دلالة المغفرة على الوقاية من العذاب كالضمنية ، وحين طلبوا لأجلهم إسقاط العذاب ضمناً وصريحاً ؛ طلبوا إيصال الثواب إليهم بقوله: **(رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ)** [غافر: ٨] إياها.

قال علماء السنة[2] : كل أهل الإيمان موعودون بالجنان وإن كانوا من أهل الكبائر والعصيان ، غاية ذلك أنهم يعذبون بالنار مرة إن لم يكن عفواً وشفاعةً ثم يخرجون إلى الجنة[3] . قال الفراء والزجاج :قوله **(وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ)**[غافر: ٨] يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير في **(وَأَدْخِلْهُمْ)** فيكون دعاء من الملائكة بإدخال هؤلاء الأصناف الجنة ؛ تكميلاً لأُنس الأولين ، وتتميماً لابتهاجهم ، وإشفاقاً على هؤلاء أيضاً ، ويجوز أن يكون عطفاً على الضمير في **(وَعَدْتَهُمْ)** لأنه –تعالى– قال في سورة " الرعد "

---

(١) في المخطوط (لا يذكر) والمثبت هنا من تفسير غرائب القرآن المنقول عنه هذه العبارات (٦/ ٢٤)

(٢) عبارة النيسابوري في تفسير "غرائب القرآن" (٦/٢٤)

(٣) قال ابن أبي العز في " شرح العقيدة الطحاوية " فقوله : وأهل الكبائر من أمة محمد – ﷺ – في النار لا يخلدون إذا ماتوا وهم موحدون رد لقول الخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار.(شرح العقيدة الطحاوية صـ ٣٧٠)

(أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ (٢٢) جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ) [الرعد: ٢٢-٢٣] وعلى هذا لا يشمل دعاء الملائكة هؤلاء الأصناف[١] اللهم إلا ضمناً ، قال أهل السنة[٢] : المراد بمن صلح : أهل الإيمان منهم ، وإن كانوا ذوي كبائر"[٣] وقال القاضي في سورة " الرعد " : " والمعنى أنه يُلحق بهم من صلح من أهلهم وإن لم يبلغ مبلغ فضلهم تبعاً لهم ، وتعظيماً لشأنهم ، وهو دليل على أن الدرجة تعلو بالشفاعة ، وأن الموصوفين بتلك الصفات يقرن بعضهم ببعض ؛ لما بينهم من القرابة والصلة في دخول الجنة ، زيادة في أُنسهم ، وفي التقييد بالصلاح دلالة على أن مجرد الأنساب لا تنفع " انتهى كلامه[٤] . "ثم ختم الآية بقوله تعالى : **(إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)** لأنه لو لم يكن غالباً على الكل لم يصح منه وقوع المطلوب كما يراد ، وإن لم يكن حكيماً أمكن منه وضع الشيء في غير موضعه ، ثم قالوا :**(وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ)** [غافر: ٩] يعني : واحفظهم عن العقوبات أو عذاب السيئات ، على حذف المضاف وهو تعميم بعد تخصيص ، أو مخصوص بمن صلح ، أو المعاصي في الدنيا ، واعترض بأنهم قالوا مرة **(وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ)** ومرة **(وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ)** فيلزم التكرار ، وأجيب بأن الأول دعاء للأصول ، وهذه لفروعهم وهم الأصناف الثلاثة ، أو الأول مخصوص بعذاب النار ، وهذا شامل لعذاب الموقف ، وعذاب الحساب وعذاب السؤال ، أو المراد بالسيئات :

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٢٠ و ٤ / ٢٧٨ و التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٧٧/٢

(٢) عبارة النيسابوري في غرائب القرآن ٦ / ٢٤

(٣) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦ / ٢٤

(٤) أنوار التنزيل للبيضاوي ٢ / ٢٠٦

العقائد الفاسدة ، والأعمال الضارة ، وعلى هذا يكون **(يَوْمَئِذٍ)** في قوله : **(وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ)** إشارة إلى الدنيا : أي : ومن تق السيئات في الدنيا **(فَقَدْ رَحِمْتَهُ)** في الآخرة ، كأنهم طلبوا السبب بعدما سألوا المسبَّب[١] وفي " الكشاف" "السيئات هي الصغائر أو الكبائر المتوب عنها ، والوقاية منها : التكفير ، أو قبول التوبة"[٢] **(وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** يعني : الرحمة أو الوقاية ، أو مجموعهما[٣] هو الظفر العظيم ؛ لنيل المرام مع الأبرار والأخيار في جنات تجري من تحتها الأنهار ، رزقنا الله وإياكم بلطفه العميم إنه هو الجواد الكريم .

وعاشرها: قول الله الملك الديان في سورة (الدخان) :(وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ...) الآية[٤][الدخان: ٥٦] فهذه الآية لما تعلقت بما قبلها وجب ذكرها مع ما قبلها ، وهو قوله -تعالى- : **(إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ)** [الدخان: ٥١] "في موضع إقامة ، وقرأ نافع وابن عامر بضم الميم[٥] . **(أَمِينٍ)** يأمن صاحبه عن الآفة والإنتقال **(فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ)** [الدخان: ٥٢] بدل من **(فِي مَقَامٍ)** جيء به للدلالة على نزاهته ، واشتمالة على ما يستلذ به من المآكل والمشارب **(يَلْبَسُونَ مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُتَقَابِلِينَ)** [الدخان: ٥٣] خبر ثان

---

(١) ينظر فيما سبق : أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ /٢٠٣ ، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٦ / ٢٤ -٢٥

(٢) الكشاف ٥ / ٣٣٣

(٣) ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ /٢٠٣

(٤) قال تعالى : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ) [الدخان: ٥٦-٥٧]

(٥) قرأ نافع وابن عامر " في مُقام" بضم الميم ، والباقون بفتحها (ينظر : التيسير في القراءات السبع للداني صـ ١٩٨ ، والنشر في القراءات العشر ٢/٢٧٧)

، أو حال من الضمير في الجارّ ، أو استئناف[١]. والسندس : مارقّ من الحرير ، والإستبرق : ما غلظ منه معَّرب ، أو مشتق من البراقة، **(مُتَقَابِلِينَ)** في مجالسهم ؛ ليستأنس بعضهم (ببعض)[٢] ، **(كَذَلِكَ)** أي : الأمر كذلك ، أو آتيناهم مثل ذلك **(كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ)** [الدخان: ٥٤] قرنّاهم بهن ؛ ولذلك عُدي بالباء ، والحوراء : البيضاء ، والعيناء : عظيمة العين[٣] . واختلف في أنهن نساء الدنيا أو غيرها ؟ **(يَدْعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَاكِهَةٍ)** [الدخان: ٥٥] يطلبون ويأمرون بإحضار ما يشتهون من الفواكه ، لا يتخصص شيء منها بمكان ولا زمان **(آمِنِينَ)** من الضرر والخسران **(لَايَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى)** [الدخان: ٥٦] وهي الموت في الدنيا ، بل يحيون فيها دائماً أبداً ، سرمداً مؤبداً ، والاستثناء إما منقطع ، أو متصل[٤] ، والضمير في **(فِيهَا)** للآخرة ، والموت أول أحوالها ، أو للجنة ، والمؤمن يشارفها بالموت ، ويشاهدها عنده وكأنه فيها ، أو الاستثناء للمبالغة في تعميم النفي وامتناع الموت ، فكأنه قال : لا يذوقون فيها الموت إلا إذا أمكن ذوق الموتة الأولى في المستقبل "كذا قال القاضي[٥] . وقال صاحب "الكشاف" : "هو من باب التعليق بالمحال

---

(١) ينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٩٦/٢

(٢) في المخطوط (لبعض) والمثبت من الأصل المنقول عنه وهو أنوار التنزيل للبيضاوي ٣/ ٢٦٦

(٣) قال الضحاك " الحور: البيض ، والعين : العظام الأعين " أورده السيوطي في الدر المنثور ١٣ / ٢٩٠ وعزاه إلى هناد بن السري ، وعبد حميد

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٩٦/٢

(٥) أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ / ٢٦٦

، كأنه قيل : إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل يذوقونها[١] " ." وقيل : الاستثناء منقطع . أي لكن الموتة الأولى قد ذاقوها ، وقال أهل التحقيق : إن الجنة حقيقتها ابتهاج النفس وفرحها ، بمعرفة الله -تعالى- وبمحبته فالإنسان الكامل هو في الدنيا في الجنة ، وفي الآخرة أيضاً في الجنة ؛ فقد صح أنه لم يذق في الجنة إلا الموتة الأولى "كذا في (غرائب القرآن)[٢] . **(وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ)** [الدخان: ٥٦] وقرئ (وَوَقَّاهُمْ) بالتشديد على المبالغة في حفظهم[٣] **(فَضْلًا مِنْ رَبِّكَ)** يا محمد . أي : أُعطوا كل ذلك عطاءً وتفضيلاً منه تعالى . وقريء بالرفع أي : ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده[٤] **(ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** لأنه خلاص عن المكاره ، وفوز بالمطالب ، صح عن النبي — ﷺ — أنه قال : (من قرأ حم الدخان ليلة جمعة أصبح مغفوراً له)[٥] كذا قال القاضي -رحمه الله-[٦]

---

(١) الكشاف ٥ / ٤٧٨

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٦ / ١٠٧

(٣) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه صـ ١٣٨

(٤) قراءة الرفع أوردها الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/٤ ، والزمخشري في الكشاف ٤٧٨/٥ ، والبيضاوي في أنوار التنزيل ٢٦٦/٣، قال الزجاج: " ويجوز فضلٌ من ربك ولا يقرأنّ بها لخلاف المصحف "معاني القرآن وإعرابه ٣٢٧/٤.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه ، ك : فضائل القرآن — باب : ما جاء في فضل حم الدخان ٥ / ١٥٠ / ٢٨٨٩ وقال : "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وهشام ابو المقدام يضعّف ، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة " وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي صـ ٣٤٤ رقم ٥٤٥ .

(٦) ينظر : أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٦٦/٣

والحادي عشر : قول الله الملك المجيد في سورة (الحديد) (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ...) الآية[1] [الحديد: ١٢]فهذه لما تعلقت بما قبلها وجب ذكرها ، وهو قوله –تعالى– : **(مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)**[الحديد: ١١] " والقرض مجاز عن إنفاق المال في سبيل الله – تعالى[2] –، وقد مر في أواخر البقرة "[3] أي : "من ذا الذي ينفق ماله في سبيل الله رجاء أن يعوضه فإنه كمن يقرضه ، وحسن الإنفاق بالإخلاص فيه ، وتحري أكرم المال وأطيبه **(فَيُضَاعِفَهُ لَهُ)**أي : يُعطى أجره أضعافاً له **(وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ)** أي : وذلك الأجر المضموم إليه الأضعاف كريم في نفسه ينبغي أن يُتوخى وإن لم يضاعف ، فكيف لا يُتوخى وقد يضاعف أضعافاً ، وقرأ عاصم (فيضاعفَه) بالنصب على جواب الاستفهام باعتبار المعنى ، وكأنه قال : أيقرض الله أحدٌ فيضاعفه ؟ وقرأ ابن كثير (يضعّفُه) مرفوعاً ، وابن عامر ويعقوب (يضعفَه) منصوباً كذا قال القاضي –رحمه الله–[4]، وفي تفسير "غرائب القرآن" قال أهل

---

(١) قال الله تعالى : (يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [الحديد: ١٢]

(٢)جاء التعبير بأن القرض مجاز عن إنفاق المال في سبيل الله ، والصحيح عدم الوصف بذلك ، بل يُحمل على الحقيقة ، فإن الله سماه قرضاً كرماً منه سبحانه ، قال الشيخ السعدي – رحمه الله –: (مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا) وهي النفقة الطيبة التي تكون خالصة لوجه الله ، موافقة لمرضاة الله من مال حلال طيب ، طيبة به نفسه ، وهذا من كرم الله –تعالى –حيث سّماه قرضاً ، والمال ماله ، والعبد عبده ، ووعد عليه بالمضاعفة عليه أضعافاً كثيرة وهو الكريم الوهاب ، وتلك المضاعفه محلها وموضعها يوم القيامة ، يوم كلُّ يتبين فقره ، ويحتاج إلى أقل شيء من الجزاء الحسن (تيسير الكريم الرحمن ص٩٨٩)

(٣) ينظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٦ /٢٥٤ و ١/ ٦٦٢ – ٦٦٣

(٤) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٣/ ٣٧٢ وفي القراءات: التيسير للداني صـ ٨١ والنشر في القراءات العشر ١٧٢/٢ وإتحاف فضلاء البشر صـ٢٠٥ و ٥٣٢

السنة : إنه –تعالى– كتب في اللوح المحفوظ أن كل من صدر عنه الفعل الفلاني ؛ فله كذا من الثواب ، وهو الأجر الكريم فإذا ضم إلى ذلك مثله فهو المضاعفة ، وقال الجبائي : إن الأعواض تضم إلى الثواب فهو المضاعفة ، وإنما وصف الأجر بالكرم ؛ لأنه جلب ذلك الضعف ، وبسببه حصلت لكلٍّ زيادة وكان كريماً من هذا الوجه[١] ، ثم أكد الإيمان بالله ورسوله والإنفاق في سبيله بتذكير يوم المحاسبة فقال : **(يَوْمَ تَرَى)** يا محمد أو يامن له أهلية الخطاب **(الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ)** "[٢] **" (يَوْمَ)** ظرف لقوله : **(فَيُضَاعِفَهُ)**أو **(لَهُ)**أو مقدر ب (اذكر) **(يَسْعَى نُورُهُمْ)** ما يوجب نجاتهم وهدايتهم إلى الجنة "[٣] عن ابن مسعود وقتادة مرفوعاً : (إن كل إنسان فإنه يحصل له النور يوم القيامة على قدر ثوابه ؛ فمنهم من يُضيء له نور كما بين عدن إلى صنعاء ، ومنهم من نوره مثل الجبل، ومنهم من لا يضيء له نور إلا موضع قدميه، وأدناهم نوراً من يكون نوره على إبهامه ينطفي مرة ،ويتقد أخرى)[٤] وقال مجاهد –رحمه الله–:"

---

(١) ينظر: التفسير الكبير للرازي ٤٥٥/١٠، وقول الأشاعرة هنا موافق لأهل السنة وهو ما يتعلق بأن الثواب تفضل من الله تعالى وكذلك مضاعفته ، وأما الجبائي والمعتزلة فهم يرون أن الثواب استحقاق وليس تفضلاً .قال ابن تيمية –رحمه الله –تعالى : " ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم : أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر ؛ فهو جاهل في ذلك ، وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما منّ به من فضله وإحسانه ، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه ليس من باب المعاوضة ، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه فإنه سبحانه _ يتعالى عن ذلك"(اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية ٣١١/٢)

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٥٤/٦

(٣) أنوار التنزيل للبيضاوي ٣٧٢/٣

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان ٣٩٨/٢٢، والحاكم في المستدرك ك : التفسير–باب تفسير سورة الحديد ٣٧٨٥/٥٢٠/٢ وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقال الذهبي: على شرط

ما من عبد إلا ويُنادى يوم القيامة: يا فلان هذا نورك، ويا فلان لا نور لك " وقد بيّنا ذلك في هذا الكتاب مراراً[1] أن الكمالات والخيرات كلها أنوار، وأكمل الأنوار معرفة الله –عز وجل– و إنما قال: **(بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ)** لأن ذلك جعل أمارة النجاة عن عذاب الجحيم، وعلامة الوصول إلى دار النعيم ؛ ولهذا ورد أن السعداء يؤتون صحائف أعمالهم من هاتين الجهتين، كما أن الأشقياء يؤتونها عن شمائلهم ووراء ظهورهم ، ومعنى سعَيْ النور سعيه بسعيهم جنيباً لهم ومتقدماً ، ويقول لهم الذين يتلقونهم من الملائكة **(بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ)** "[2] "أي :المبشَّر به جنات تجري، أو بشراكم دخول الجنات**(تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** أي: الذي تقدم ذكره من النور لأرباب الإيمان، والبشرى بالجنان هو الفوز العظيم من الله الكريم"[3]

والثاني عشر: في سورة (الصف) قوله تعالى: (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...) الآية[4][الصف: ١١]فهذه لما تعلقت بما قبلها لزم ذكرها مع ما قبلها ، وهو قوله –تعالى–:**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ**

البخاري. وأورده السيوطي في الدر المنثور ٢٦٧/١٤ وعزاه إلى ابن أبي شيبة وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه

(١) هذا كلام النيسابوري في "غرائب القرآن "٢٥٤/٦ وجميع النقل منه ابتداء من قوله: عن ابن مسعود وقتادة مرفوعاً إلى قوله (بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ)

(٢) غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ٢٥٤/٦ – ٢٥٥

(٣) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ / ٣٧٢ – ٣٧٣

(٤) قال تعالى: (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١١) يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) (الصف ١١،١٢)

أَلِيمٍ) [الصف: ١٠] "وقرأ ابن عامر (تنجّيكم) بالتشديد"[١] "دل أهل الإيمان على التجارة الرابحة وهي مجاز عن وجدان الثواب على العمل من الله –ﷻ[٢]– كما قال –تعالى–: **(إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ....إلى قولة .... **فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ)** [التوبة: ١١١][٣] ثم قال: **(تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)** "استئناف مبين للتجارة وهو الجمع بين الإيمان والجهاد المؤدي إلى كمال غيرهم ، والمراد به الأمر ، وإنما جيء بلفظ الخبر إيذاناً بأن ذلك مما لا يترك "كذا قال القاضي[٤] " وقال أهل المعاني : فائدة إيقاع الخبر موقع الأمر للتنبيه على وجوب الأمر وتأكده كأنه امتثل وهو يُخبَر به" كذا في (غرائب القرآن)[٥] **(ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ)** " يعني: ما ذُكر من الإيمان والجهاد **(إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)** إن كنتم من أهل العلم إذ الجاهل لا يُعتد بفعله **(يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ)**

---

(١) ينظر: التيسير للداني صـ٢١٠

(٢) الصواب أن التجارة هنا كما وصفها الله –تعالى – ولا يقال : إنها مجاز عن وجدان الثواب على العمل ، قال ابن عادل الحنبلي – رحمه الله –: "والتجارة عبارة عن معاوضة الشيء بالشيء ، فكما أن التجارة تنجي التاجر من الفقر ، فكذا هذه التجارة ، وكما أن في التجارة الربح والخسران ، فكذلك هذه التجارة ، فمن آمن وعمل صالحاً فله الأجر الوافر ، ومن أعرض عن الإيمان والعمل الصالح فله الخسران المبين " (اللباب في علوم الكتاب ٥٩/١٩)

(٣) قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) [التوبة: ١١١]

(٤) أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٠٢/٣

(٥) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٧/٦

جواب للأمر المدلول عليه بلفظ الخبر ، أو بشرط ، أو استفهام دل عليه الكلام تقديره: إن تؤمنوا وتجاهدوا يغفر لكم ذنوبكم أو هل تقبلون أن أدلكم يغفرلكم ، ويبعد جعله جواباً لـ **(هَلْ أَدُلُّكُمْ)** ؛ لأن مجرد دلالته لا يوجب المغفرة"، كذا قال القاضي[١]. كما رُوي عن الفراء[٢] أنه قال: " إن قوله: **(يَغْفِرْ لَكُمْ)** جواب **(هَلْ أَدُلُّكُمْ)** بتأويل أن متعلَّق الدلالة هو التجارة، والتجارة مفسرة بالإيمان والجهاد كأنه قيل:هل تتجرون بالإيمان والجهاد يغفر لكم ذنوبكم؟ كذا ذكر في (غرائب القرآن)[٣] وقوله : **(ذَلِكُمْ)** " يعني: ما ذكر من الإيمان والجهاد **(خَيْرٌ لَكُمْ)** من أموالكم وأنفسكم، اعتراض، وقوله: **(إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)** اعتراض زائد على اعتراض، ومعناه: إن كنتم تعلمون أنه خير لكم ، كان خيراً لكم، لأن نتيجة الخير إنما تحصل بعد اعتقاد كونه خيراً[٤] **(وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَلِكَ)** [الصف: ١٢] أي:"ما ذُكر من المغفرة وإدخال الجنة **(الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** من الله الكريم **(وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا)** أي: ولكم إلى هذه النعم الآجلة نعمة أخرى عاجلة تحبون تلك النعمة وهو فتح مكة كما قال -تعالى-: **(وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا)** [٥][الفتح: ١٨] **وعن** الحسن: هو فتح فارس والروم"[٦] قال صاحب "الكشاف":" في قوله

---

(١) أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٠٢/٣ وينظر: التبيان في إعراب القرآن للكعبري ٤٥٢/٢

(٢) المؤلف يعني بذلك ما أورده النيسابوري في "غرائب القرآن" عن الفراء ٢٩٧/٦

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٧/٦ وينظر : معاني القرآن للفراء ١٥٤/٣

(٤) ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٧/٦

(٥) في المخطوط (وأثابكم) والصواب ما أثبت من الآية الكريمة (وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا) [الفتح: ١٨]

(٦) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٠٢/٣، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٧/٦

-تعالى-: **(تُحِبُّونَهَا)** شئ من التوبيخ على محبة العاجل"[1] وعندي[2] أنه- ﷻ- رتب أمرين على أمرين: المغفرة وإدخال الجنة على الإيمان والنصر، والفتح على الجهاد ومحبة النصر من الله الرقيب، والفتح القريب لا يقتضي التوبيخ عند اللبيب بل هو مطلوب كل ذي لب ونصيب "كذا قال صاحب "غرائب القرآن"[3]. وقوله-تعالى-: **(وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا)** منصوبة بإضمار (يعطيكم)أو(تحبون) ، أو مبتدأ خبره **(نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ)** "[4] وهو على الأول بدل، أو بيان، وعلى قول النصب خبر محذوف، وقريء بما عُطف عليه بالنصب على البدل، أو الاختصاص، أو المصدر[5] **(وَفَتْحٌ قَرِيبٌ)** وفتح عاجل **(وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ)** يا محمد،عَطْف على محذوف مثل: قُل يا أيها الذين آمنوا وبشّر، أو على أن تؤمنوا، فإنه في معنى الأمر كأنه قال: آمنوا وجاهِدوا يا أيها المؤمنون وبشرهم يا رسول الله بما وعدتهم عليه عاجلاً وآجلاً"[6].

والثالث عشر: في سورة (التغابن) قوله -تعالى-: (وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا) [التغابن: ٩] "أي عملاً صالحاً **(يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ**

---

(١) الكشاف ١٠٧/٦

(٢) أي: النيسابوري صاحب "غرائب القرآن" ٢٩٧/٦ والنقل عنه ابتداء من قوله: قال صاحب الكشاف

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٩٧/٦-٢٩٨

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٤٥٢/٢

(٥) هذه عبارة البيضاوي في أنوار التنزيل ٤٠٢/٣ ، وقال الزمخشري في الكشاف : " فإن قلت : لم نصب من قرأ نصراً من الله وفتحاً قريباً ؟ قلت : يجوز أن ينصب على الاختصاص ، أو على تنصرون نصراً ، ويفتح لكم فتحاً ، أو على يغفر لكم ويدخلكم جنات ، ويؤتكم أخرى نصراً من الله وفتحاً " (الكشاف ١٠٨/٦)

(٦) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٤٠٢/٣-٤٠٣ والتفسير الكبير للرازي ٥٣٢/١٠

تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا) وقرأ نافع وابن عامر بالنون فيهما، أي: نكفر عنه وندخله[1] **(ذَلِكَ)** إشارة إلى مجموع الأمرين أي: تكفير السيئات وإدخال الجنات التي تجري من تحتها الأنهار **(ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)** من الله الملك الغفار لعباده الأبرار والأخيار؛ لأنه جامع للمصالح من جلب المنافع ودفع المضار[2]. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الكبار من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الحشر والقرار، والحمدلله وحده، ولا شيء بعده. وقد وقع الفراغ من التسطير والبلاغ عن التحرير في أواخر شهر رجب المرجب[1] في يوم الجمعة وقت الضحى في سنة سبع وخمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية.

شعر

يا ناظراً فيه سل بالله مرحمة ... على المؤلف واستغفر لصاحبه

واطلب لنفسك من خير تريد بها ... من بعد ذلك غفراناً لكاتبه[4]

---

(١) قرأ نافع وابن عامر "نكفر عنه ، وندخله " بالنون فيما وقرأ الباقون بالياء. (ينظر: التيسير للداني صـ ٢١١، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٩٠، وغيث النفع في القراءات السبع ص٢٨٦)

(٢) ينظر: أنوار التنزيل للبيضاوي ٣ / ٤١١-٤١٢

(٤) هذه الأبيات وأمثالها يذكرها بعض المؤلفين والكتاب والنساخ في نهاية المؤلفات؛ لطلب الدعاء من القاريء والمطلع والمستفيد، وقد يشعر هذا بأن الناسخ غير المؤلف فالله تعالى أعلم، فرحم الله المؤلف وغفر له ولنا ولمن حفظ المخطوط وأمثاله، وللمسلمين أجمعين.

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وفي ختام هذا البحث فإنني أعرض لأهم النتائج والتوصيات

فأولاً: النتائج:

١) أن المؤلف من المفسرين الذين لهم عناية بالتأليف في التفسير، وقد سلك مسلكاً في ذلك هو أقرب إلى التفسير الموضوعي في الجملة.

٢) الاهتمام بالجمع بين التفسير المأثور والتفسير بالرأي المحمود.

٣) أن الكتاب قد كشف عن أسلوب من أساليب التأليف في التفسير في القرن العاشر الهجري.

٤) أن المؤلف أكثر في النقل عن "الكشاف" و"التفسير الكبير" بواسطة "غرائب القرآن" للنيسابوري

٥) عدم عناية المؤلف بتخريج الأحاديث ، وبيان درجتها من حيث الصحة وعدمها؛ ولذا أورد الحديث المنسوب إلى أبي بن كعب – ﷺ–في فضائل سور القرآن متابعاً في ذلك الزمخشري مع أنه حديث موضوع، وقدأورد منه ما يتعلق بفضائل سورة المائدة.

(٤) هذه الأبيات وأمثالها يذكرها بعض المؤلفين والكتاب والنساخ في نهاية المؤلفات؛ لطلب الدعاء من القاريء والمطلع والمستفيد، وقد يشعر هذا بأن الناسخ غير المؤلف فالله تعالى أعلم، فرحم الله المؤلف وغفر له ولنا ولمن حفظ المخطوط وأمثاله، وللمسلمين أجمعين.

ثانياً: التوصيات:

أوصي الباحثين بمزيد عناية باستخراج هذه النفائس والكنوز التي تركها علماؤنا السابقون في جميع الفنون ، وإزاحة الغبار عنها بالتحقيق والدراسة والنشر .

وفي الختام أسأل الله –تعالى–للجميع التوفيق والسداد وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

فهرس المصادر والمراجع

١.ابن الأثير ، المبارك بن محمد ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، بيروت ، المكتبة العلمية ، تحقيق : طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، طبعة ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٢.الأدنه وي، أحمد بن محمد، طبقات المفسرين، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: سليمان الخزي، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣.الأصبهاني، عبدالله بن محمد، العظمة، الرياض، دار العاصمة، تحقيق: رضاء الله المباركفوري، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٨٨م.

٤.الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي، تحقيق زهير الشاويش، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٥.البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله، ‘، وسننه وأيامه، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط٥، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٦.البغدادي إسماعيل باشا، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٧.البغدادي إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٥١م.

٨.البغدادي، عبد القاهر، أصول الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٩.بلوط، علي رضا، و أحمد طوران، معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم-المخطوطات والمطبوعات، قيصري، دار العقبة، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠.البيضاوي، ناصر الدين، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دمشق، دار الرشيد، تحقيق: محمد صبحي، و محمود الأطرش، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١.البيهقي، أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: أبِي هاجر محمد السعيد بسيوني، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٢.ابن الجزري، محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: زكريا عميرات، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
١٣.ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، الموضوعات من الأحاديث المرفوعات، المدينة المنورة، المكتبة السلفية، تحقيق: عبدالرحمن عثمان، ط١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
١٤.الداني، عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، بيروت، دار الكتاب العربي، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، ط٣، نوفمبر١٩٨٥م-١٤٠٦هـ .
١٥.الدمياطي، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، بيروت، دار الكتب العلمية، وضع حواشيه: أنس مهرة، ط١، ١٤١٩-١٩٩٨م.
١٦.الهيثمي، نور الدين، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، مصر، دار الريان للتراث، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
١٧.الزجاج ، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، القاهرة، دار الحديث، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
١٨.الزمخشري، جار الله محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الرياض، مكتبة العبيكان، تحقيق: عادل عبدالموجود، وعلي معوض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.
١٩.الزيلعي، عبد الله بن يوسف، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، السعودية، وزارة الأوقاف السعودية تحقيق: سلطان الطبيشي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.
٢٠.حاجي خليفة، مصطفى عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
٢١.الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرك على الصحيحين، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا.
٢٢.الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، القاهرة، دار هجر، ت: د. عبدالله التركي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢٣.كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢٤.مجمع اللغة العربية، نخبة من اللغويين، المعجم الوسيط، استانبول، المكتبة الإسلامية.
٢٥.ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، تنسيق: علي شيري، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٦.نويهض-عادل، معجم المفسرين من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر، بيروت، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٢٧.النيسابوري، نظام الدين، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، بيروت، دار الكتب العلمية، ضبط: زكريا عميرات، ط٢، ١٤٣٦هـ-٢٠١٧م.
٢٨.السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المثان، الرياض، دار السلام للنشر والتوزيع، تحقيق: د. عبد الرحمن اللويحق -الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢ م
٢٩.السمين الجلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، دمشق، دار القلم، تحقيق د. أحمد الخراط، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م
٣٠.السيوطي ، جلال الدين ، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، الرياض ، مكتبة الكوثر ، تحقيق: أبو قتيبة نظر الفاريابي،ط٣، رجب ١٤١٧هـ.
٣١.السيوطي ، جلال الدين، الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، القاهرة ، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، تحقيق: د.عبدالله التركي، ط١، ١٤٢٤ — ٢٠٠٣م.
٣٢.ابن عادل، عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م
٣٣.العثيمين، محمد بن صالح، شرح العقيدة الواسطية، المملكة، دار ابن الجوزي، تحقيق: سعد فواز الصميل ط١، ذو القعدة ١٤١٥هـ.
٣٤.ابن أبي العز، صدر الدين أبو الحسن، شرح العقيدة الطحاوية، بيروت، المكتب الإسلامي، تحقيق: جماعة من العلماء، وتخريج: محمد ناصر الدين الألباني، ط٩، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٥.ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، فاس، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٣٦.العقل، ناصر، الفرق الكلامية: المشبهة، الأشاعرة، الماتريدية، الرياض، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٣٧.العكبري، عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ -١٩٩٧م
٣٨.الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرون، الطبعة الأولى. بدون.
٣٩.الصفاقسي، ولي الله سيدي علي، غيث النفع في القراءات السبع، بيروت، دار الكتب العلمية، ضبط وتصحيح: محمد شاهين، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٩م
٤٠.ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، مقدمة ابن الصلاح= معرفة أنواع علوم الحديث، سوريا ،دار الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٤١.القشيري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، القاهرة، دار الحديث-تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
٤٢.ابن القيم ، بدائع الفوائد، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، تحقيق: علي العمران، الطبعة الأولى ١٤٢٥ ç.
٤٣.الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) بيروت، در إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٤٤.الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٤٥.الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي المسمى (الجامع الصحيح)، بيروت، دار الكتب العلمية، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٤٦.ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، مجموع الفتاوى، مكتبة ابن تيمية لطباعة ونشر الكتب السلفية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد.
٤٧.ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، إقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، بيروت، دار عالم الكتب، تحقيق: ناصر العقل، ط٧، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٨.ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٤٩.ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم -الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق، دار عالم الفوائد، تحقيق: علي العمران، إشراف: بكر أبو زيد، بدون.
٥٠.ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد، مكتبة العلوم والحكم، تحقيق: د. موسى الرويش الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ -١٩٨٨ م
٥١.ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، درء تعارض العقل والنقل، السعودية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د. محمد رشاد، الطبعة الثانية ١٤١١هـ -١٩٩١م
٥٢.ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم -بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى ١٤٢٦ ç.
٥٣.الثعلبي، أبو إسحاق، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، جدة، دار التفسير، تحقيق: عدد من الرسائل الجامعية، ط١، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
٥٤.ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، القاهرة، مكتبة المتنبي.

Romanized List of Resources:

1. Ibn al-Athīr, al-Mubārak ibn Muḥammad, al-Nihāyah fī gharīb al-ḥadīth wa-al-athar, Bayrūt: al-Maktabah al-‘Ilmiyyah, taḥqīq: Ṭāhir al-Zāwī wa-Maḥmūd al-Ṭanāḥī, ṭ. 1399H/1979M.
2. al-Adnahwī, Aḥmad ibn Muḥammad, Ṭabaqāt al-mufassirīn, al-Madīnah al-Munawwarah: Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, taḥqīq: Sulaymān al-Khazī, ṭ.1, 1417H/1997M.
3. al-Aṣbahānī, ‘Abd Allāh ibn Muḥammad, al-‘Aẓamah, al-Riyāḍ: Dār al-‘Āṣimah, taḥqīq: Riḍā Allāh al-Mubārakfūrī, ṭ.2, 1419H/1988M.
4. al-Albānī, Muḥammad Nāṣir al-Dīn, Ḍa‘īf Sunan al-Tirmidhī, Bayrūt, Dimashq: al-Maktab al-Islāmī, taḥqīq: Zuhayr al-Shāwīsh, ṭ.1, 1411H/1991M.
5. al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, al-Jāmi‘ al-musnad al-ṣaḥīḥ al-mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ‘alayhi wa-sallam wa-sunanihi wa-ayyāmihi, Dimashq, Bayrūt: Dār Ibn Kathīr, taḥqīq: Muṣṭafá Dīb al-Bughā, ṭ.5, 1414H/1993M.
6. al-Baghdādī, Ismā‘īl Bāshā, Iḍāḥ al-maknūn fī al-dhayl ‘alá Kashf al-ẓunūn, Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī.
7. al-Baghdādī, Ismā‘īl Bāshā, Hadiyyat al-‘ārifīn asmā’ al-mu’allifīn wa-athār al-muṣannifīn, Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1951M.
8. al-Baghdādī, ‘Abd al-Qāhir, Uṣūl al-dīn, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, ṭ.3, 1401H/1981M.
9. Balūṭ, ‘Alī Riḍā wa-Aḥmad Ṭūrān, Mu‘jam ta’rīkh al-turāth al-islāmī fī maktabāt al-‘ālam – al-makhṭūṭāt wa-al-maṭbū‘āt, Qaysarī: Dār al-‘Aqabah, ṭ.1, 1422H/2001M.
10. al-Bayḍāwī, Nāṣir al-Dīn, Anwār al-tanzīl wa-asrār al-ta’wīl, Dimashq: Dār al-Rashīd, taḥqīq: Muḥammad Ṣubḥī wa-Maḥmūd al-Aṭrash, ṭ.1, 1421H/2000M.
11. al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn, Shu‘ab al-īmān, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, taḥqīq: Abī Hājir Muḥammad al-Sa‘īd Basiyūnī, ṭ.1, 1421H/2000M.
12. Ibn al-Jazarī, Muḥammad ibn Muḥammad, al-Nashr fī al-qirā’āt al-‘ashr, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, taḥqīq: Zakariyyā ‘Umayrāt, ṭ.1, 1418H/1998M.
13. Ibn al-Jawzī, ‘Abd al-Raḥmān ibn ‘Alī, al-Mawḍū‘āt min al-aḥādīth al-marfu‘āt, al-Madīnah al-Munawwarah: al-Maktabah al-Salafiyyah, taḥqīq: ‘Abd al-Raḥmān ‘Uthmān, ṭ.1, 1386H/1966M.
14. al-Dānī, ‘Uthmān ibn Sa‘īd, al-Taysīr fī al-qirā’āt al-sab‘, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, ‘unī bi-taṣḥīḥihi: Utwīrtzil, ṭ.3, November 1985M/1406H.
15. al-Dimyāṭī, Aḥmad ibn Muḥammad, Ithāf fuḍalā’ al-bashar fī al-qirā’āt al-arba‘ ‘ashar, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, waḍa‘ ḥawāshiyyah: Anas Mihrah, ṭ.1, 1419H/1998M.
16. al-Haythamī, Nūr al-Dīn, Majma‘ al-zawā’id wa-manba‘ al-fawā’id, Miṣr: Dār al-Rayyān lil-Turāth, 1407H/1987M.

17. al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarrī, Maʻānī al-Qur'ān wa-iʻrābuhu, al-Qāhirah: Dār al-Ḥadīth, taḥqīq: Dr. ʻAbd al-Jalīl Shalbī, 1424H/2004M.
18. al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd, al-Kashshāf ʻan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-ʻuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-ta'wīl, al-Riyāḍ: Maktabat al-ʻUbaykān, taḥqīq: ʻĀdil ʻAbd al-Mawjūd wa-ʻAlī Muʻwaḍ, ṭ.1, 1418H/1988M.
19. al-Zaylaʻī, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf, Takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʻah fī tafsīr al-Kashshāf lil-Zamakhsharī, al-Suʻūdiyyah: Wizārat al-Awqāf al-Suʻūdiyyah, taḥqīq: Sulṭān al-Ṭabīshī, ṭ.1, 1424H/2003M.
20. Ḥājjī Khalīfah, Muṣṭafá ʻAbd Allāh, Kashf al-ẓunūn ʻan asamy al-kutub wa-al-funūn, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī.
21. al-Haythamī, Nūr al-Dīn, Majmaʻ al-zawā'id wa-manbaʻ al-fawā'id, Miṣr: Dār al-Rayyān lil-Turāth, 1407H/1987M.
22. al-Zajjāj, Ibrāhīm ibn al-Sarrī, Maʻānī al-Qur'ān wa-iʻrābuhu, al-Qāhirah: Dār al-Ḥadīth, taḥqīq: Dr. ʻAbd al-Jalīl Shalbī, 1424H/2004M.
23. al-Zamakhsharī, Jār Allāh Maḥmūd, al-Kashshāf ʻan ḥaqā'iq ghawāmiḍ al-tanzīl wa-ʻuyūn al-aqāwīl fī wujūh al-ta'wīl, al-Riyāḍ: Maktabat al-ʻUbaykān, taḥqīq: ʻĀdil ʻAbd al-Mawjūd wa-ʻAlī Muʻwaḍ, ṭ.1, 1418H/1988M.
24. al-Zaylaʻī, ʻAbd Allāh ibn Yūsuf, Takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqiʻah fī tafsīr al-Kashshāf lil-Zamakhsharī, al-Suʻūdiyyah: Wizārat al-Awqāf al-Suʻūdiyyah, taḥqīq: Sulṭān al-Ṭabīshī, ṭ.1, 1424H/2003M.
25. Ḥājjī Khalīfah, Muṣṭafá ʻAbd Allāh, Kashf al-ẓunūn ʻan asmā' al-kutub wa-al-funūn, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī.
26. al-Ḥākim, Muḥammad ibn ʻAbd Allāh, al-Mustadrak ʻalá al-Ṣaḥīḥayn, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, taḥqīq: Muṣṭafá ʻAbd al-Qādir ʻAṭā.
27. al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, Jāmiʻ al-bayān ʻan ta'wīl āy al-Qur'ān, al-Qāhirah: Dār Hajr, taḥqīq: Dr. ʻAbd Allāh al-Turkī, ṭ.1, 1422H/2001M.
28. Kaḥālah, ʻUmar Riḍā, Muʻjam al-mu'allifīn, Maktab Taḥqīq al-Turāth fī Mu'assasat al-Risālah, ṭ.1, 1414H/1993M.
29. Majmaʻ al-Lughah al-ʻArabiyyah, Nukhabah min al-lughawiyyīn, al-Muʻjam al-wasīṭ, Istānbūl: al-Maktabah al-Islāmiyyah.
30. Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram, Lisān al-ʻArab, Bayrūt: Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʻArabī, tansīq: ʻAlī Shīrī, ṭ.1, 1408H/1988M.
31. al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn, al-Durr al-manthūr fī al-tafsīr bi-al-ma'thūr, al-Qāhirah: Markaz Hajr lil-Buḥūth wa-al-Dirāsāt al-ʻArabiyyah wa-al-Islāmiyyah, taḥqīq: Dr. ʻAbd Allāh al-Turkī, ṭ.1, 1424H/2003M.
32. Ibn ʻĀdil, ʻUmar ibn ʻAlī, al-Lubāb fī ʻulūm al-kitāb, Bayrūt: Dār al-Kutub al-ʻIlmiyyah, taḥqīq: ʻĀdil ʻAbd al-Mawjūd wa-ʻAlī Muʻwaḍ, ṭ.1, 1419H/1998M.
33. al-ʻUthaymīn, Muḥammad ibn Ṣāliḥ, Sharḥ al-ʻAqīdah al-Wāsiṭiyyah, al-Mamlakah: Dār Ibn al-Jawzī, taḥqīq: Saʻd Fawwāz al-Ṣumayl, ṭ.1, Dhū al-Qaʻdah 1415H.

34. Ibn Abī al-‘Izz, Ṣadr al-Dīn Abū al-Ḥasan, Sharḥ al-‘Aqīdah al-Ṭaḥāwiyyah, Bayrūt: al-Maktab al-Islāmī, taḥqīq: Jamā‘ah min al-‘Ulamā’, takhrīj: Muḥammad Nāṣir al-Dīn al-Albānī, ṭ.9, 1408H/1988M.
35. Ibn ‘Aṭiyyah, ‘Abd al-Ḥaqq ibn Ghālib, al-Muḥarrar al-wajīz fī tafsīr al-kitāb al-‘azīz, Fās: taḥqīq: al-Majlis al-‘Ilmī bi-Fās, 1397H/1977M.
36. al-‘Aql, Nāṣir, al-Firaq al-kalāmiyyah: al-Mushabbihah, al-Ashā‘irah, al-Māturīdiyyah, al-Riyāḍ: Dār al-Waṭan, ṭ.1, 1422H/2001M.
37. al-‘Akbarī, ‘Abd Allāh ibn al-Ḥusayn, al-Tibyān fī i‘rāb al-Qur’ān, Bayrūt: Dār al-Fikr, ṭ.1, 1418H/1997M.
38. al-Farrā’, Yaḥyá ibn Ziyād, Ma‘ānī al-Qur’ān, Miṣr: Dār al-Miṣriyyah lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, taḥqīq: Aḥmad al-Najāṭī wa-ākharūn, ṭ.1, no date.
39. al-Ṣafāqṣī, Walī Allāh Sayyidī ‘Alī, Ghayth al-nafʿ fī al-qirā’āt al-sabʿ, Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, ḍabṭ wa-taṣḥīḥ: Muḥammad Shāhīn, ṭ.1, 1419H/1999M.
40. Ibn al-Ṣalāḥ, ‘Uthmān ibn ‘Abd al-Raḥmān, Muqaddimat Ibn al-Ṣalāḥ = Ma‘rifat anwā‘ ‘ulūm al-ḥadīth, Sūriyā: Dār al-Fikr, taḥqīq: Nūr al-Dīn ‘Itr, 1406H/1986M.
41. al-Qushayrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj, Ṣaḥīḥ Muslim, al-Qāhirah: Dār al-Ḥadīth, taḥqīq: Muḥammad Fu’ād ‘Abd al-Bāqī, ṭ.1, 1412H/1991M.
42. Ibn al-Qayyim, Badā’i‘ al-fawā’id, Makkah al-Mukarramah: Dār ‘Ālam al-Fawā’id, taḥqīq: ‘Alī al-‘Imrān, ṭ.1, 1425H.
43. al-Rāzī, Fakhr al-Dīn, al-Tafsīr al-kabīr (Mafātīḥ al-ghayb), Bayrūt: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, ṭ.2, 1417H/1997M.
44. al-Rāzī, Muḥammad ibn Abī Bakr, Mukhtār al-ṣiḥāḥ, Bayrūt: Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1401H/1981M.
45. al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ‘Īsá, Sunan al-Tirmidhī al-musammá (al-Jāmi‘ al-ṣaḥīḥ), Bayrūt: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, taḥqīq: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, ṭ.1, 1408H/1987M.
46. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Majmū‘ al-fatāwá, Maktabat Ibn Taymiyyah li-ṭibā‘at wa-nashr al-kutub al-salafiyyah, jam‘ wa-tartīb: ‘Abd al-Raḥmān ibn Qāsim wa-ibnuhu Muḥammad.
47. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Iqtidhā’ al-ṣirāṭ al-mustaqīm li-mukhālafat aṣḥāb al-jaḥīm, Bayrūt: Dār ‘Ālam al-Kutub, taḥqīq: Nāṣir al-‘Aql, ṭ.7, 1419H/1999M.
48. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Minhāj al-sunnah al-nabawiyyah fī naqḍ kalām al-shī‘ah wa-al-qadariyyah, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmiyyah, taḥqīq: Muḥammad Rashād Sālim, ṭ.2, 1411H/1991M.
49. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, al-Radd ‘alá al-Shādhilī fī ḥizbayhi wa-mā ṣannafahu fī ādāb al-ṭarīq, Dār ‘Ālam al-Fawā’id, taḥqīq: ‘Alī al-‘Imrān, ishraf: Bakr Abū Zayd, no date.
50. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Bughyat al-murtād fī al-radd ‘alá al-mutafalsifah wa-al-qarāmiṭah wa-al-bāṭiniyyah ahl al-ilḥād min al-qā’ilīn bi-al-ḥulūl wa-al-ittiḥād, Maktabat al-‘Ulūm wa-al-Ḥikam, taḥqīq: Dr. Mūsá al-Rawayish, ṭ.1, 1408H/1988M.

51. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Dar’ ta‘āruḍ al-‘aql wa-al-naql, al-Su‘ūdiyyah: Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmiyyah, Dr. Muḥammad Rashād, ṭ.2, 1411H/1991M.
52. Ibn Taymiyyah, Aḥmad ibn ‘Abd al-Ḥalīm, Bayān talbīs al-jahmiyyah fī ta’sīs bid‘ihim al-kalāmiyyah, al-Madīnah al-Munawwarah: Majma‘ al-Malik Fahd li-ṭibā‘at al-Muṣḥaf al-Sharīf, majmū‘ah min al-muḥaqqiqīn, ṭ.1, 1426H.
53. al-Tha‘labī, Abū Isḥāq, al-Kashf wa-al-bayān ‘an tafsīr al-Qur’ān, Jiddah: Dār al-Tafsīr, taḥqīq: ‘Adad min al-rasā’il al-jāmi‘iyyah, ṭ.1, 1436H/2015M.
54. Ibn Khālawayh, al-Ḥusayn ibn Aḥmad, Mukhtaṣar fī shawādh al-Qur’ān min kitāb al-Badī‘, al-Qāhirah: Maktabat al-Mutanabbī.

حديث الزهري عن نافع (مولى ابن عمر)
دراسة استقرائية نقدية

د. محمد بن عبد الله السريّع
قسم السنة وعلومها - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

حديث الزهري عن نافع (مولى ابن عمر) -دراسة استقرائية نقدية-

د. **محمد بن عبد الله السريّع**

قسم السنة وعلومها - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم

تاريخ تقديم البحث: ٩/ ٧/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ٢٧/ ٧/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يتتبَّع البحث مرويات الإمام الزهري عن نافع مولى ابن عمر في كتب الرواية كافة، ويتعرَّض لها بالدراسة والنقد، مع تحليل موقف الزهري من الرواية عن الموالي، وتنزيل ذلك على روايته عن نافع.

ويخلص البحث إلى أنه لا يصح من رواية الزهري عن نافع إلا أثران ورواية مرسلة -مع احتمال عدم الثبوت في جميعها-، وأن هذا يوافق ما نُقل عن الزهري من تركه الروايةَ عن نافع، على أن هذا الترك لا يرجع إلى تضعيف نقدي، وإنما لكونه وجد مروياته عند سالم بن عبد الله بن عمر، الذي هو أرفع منزلةً وأضبط من نافع.

ويوضح البحث أن تركيبة هذا الإسناد لا تستقيم عند المحدِّثين، وأنه لا يصح عزو هذا الإسناد إلى «صحيح البخاري»، فضلًا عن عَدِّه من أصح الأسانيد.

الكلمات المفتاحية: الزهري، نافع مولى ابن عمر، علل حديث الزهري، رواية الموالي

Al-Zuhri's Hadith Narration from Nafi' (the Mawla of Ibn 'Umar): An Inductive and Critical Study

Dr. Mohammed ibn Abdullah Al-Surayyi
Department Sunnah and its Sciences - Faculty Sharia and Islamic Studies
Qassim University

Abstract:

This study traces all the narrations of Imam al-Zuhri from Nafi', the freed slave of Ibn 'Umar, as found in various hadith collections. It examines these narrations critically, analyzing al-Zuhri's stance on narrating from freed slaves, with a particular focus on his reports from Nafi.'

The study concludes that only two reports and one mursal (disconnected) narration from al-Zuhri via Nafi' are considered authentic, though even these remain questionable in terms of reliability. This finding aligns with reports stating that al-Zuhri refrained from narrating from Nafi'. However, this avoidance was not due to a judgment of weakness in Nafi''s reliability, but rather because al-Zuhri found similar narrations from Sālim ibn 'Abdullah ibn 'Umar, who was of a higher status and had greater precision than Nafi.'

Furthermore, the research highlights that the structure of this isnād (chain of transmission) is problematic according to hadith scholars and that attributing this isnād to Sahih al-Bukhari is incorrect, let alone considering it one of the most authentic chains of transmission.

key words: Al-Zuhri, Nafi', Al-Zuhri's narrations defects, Freed slaves's narrations

المقدمة

الحمد لله الهادي من استهداه، الكافي من استكفاه، والصلاة والسلام على نبيّه ومصـــطفاه، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصـــحبه ومن والاه. أما بعد:

فقد تعدَّدت مســالك أئمة الحديث في روايته ونقله، وجمعه وتصــنيفه، ونقده وتحريره، وتقعيد علومه، واستنباط أحكامه وفوائده. وكان من مسالكهم في الجمع والنقد: تحديدُ مجالٍ بحثيٍّ يتعلَّق براوٍ معيَّنٍ من الرواة -خصـــوصًـــا مشاهيرهم ومكثريهم-، وحصرُ ما بلغهم من مروياته عمومًا أو عن شيخ من شيوخه، ثم فحصها وتمحيصها.

وكانوا إلى جانب ذلك يتباحثون في ذلك ويتذاكرونه، كما قال أبو زرعة الرازي في الكلام عن مذاكرته مع الإمام أحمد بن حنبل: «ذكرنا ما رُوي عن عكرمة، عن الهرماس...»[1]، وقال أبو علي النيسابوري في حكايةٍ وقعت له مع الحافظ أبي بكر الجعابي: «توجهنا إلى طريقٍ بعيد، فقلت له: يا أبا بكر، أيش أســند الثوري عن منصــور؟ فمَرَّ في الترجمة. فقلت له: أيش عند أيوب الســختياني عن الحســن؟ فمَرَّ فيها. فما زلت أجُرُّه من حديث مصــر، إلى الشام، إلى العراق، إلى أفراد الخراسانيين، وهو يجيب. فقلت له: أيش روى

(١) «أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي» (٣٤٨/٢).

الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة وأبي سعيد -بالشركة-؟ فأخذ يسرد هذه الترجمة، حتى ذكر بضعة عشر حديثًا، فحيَّرني حفظه»[1].

وممن عُني الأئمةُ بحديثه أشـــدَّ العناية: الإمام التابعي الجليل المحدِّث المكثر محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـــ)، فقد صنَّف في حديثه جماعةٌ من العلماء، ونقدوه، وتباحثوه، حتى جعله الحاكم أولَ من يُجمع حديثهم للحفظ والمذاكرة من الأئمة الثقات[2]. قال أبو بكر ابن زنجويه -في حكاية مذاكرةٍ جرت بين الإمامين أحمد بن حنبل وأحمد بن صـــالح المصـري-: «وقال أحمد بن حنبل لأحمد بن صـالح: بلغني عنك أنك جمعت حديث الزهري، فتعالَ حتى نذكر ما رَوَى الزهريُّ عن أصـحاب رسـول الله ﷺ. فجعلا يتذاكران، ثم قال أحمد بن حنبل لأحمد بن صـــالح: تعالَ حتى نذكر ما رَوَى الزهريُّ عن أولاد أصحاب رسول الله ﷺ. فجعلا يتذكران ولا يُغرِب أحدهما على الآخر، إلى أن قال أحمد بن حنبل لأحمد بن صالح: عندك عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن عوف، قال النبي ﷺ: «ما يسرني أن لي حمر النعم، وأن لي حلف المطيَّبين»؟ فقال أحمد بن صالح لأحمد بن حنبل: أنت الأستاذ وتذكر مثل هذا؟ فجعل أحمد بن حنبل يبتســم، ويقول: رواه عن الزهري رجل مقبول -أو صـــالح-: عبد الرحمن بن إسحاق. قال: من رواه عن عبد الرحمن بن إسحاق؟ فقال:

---

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٤/٤٣). وقوله: «فمرَّ في الترجمة» معناه: أنه سرد أحاديث هذا الإسناد (وهو المسمى هنا ترجمةً)، سردًا يدلُّ على قوة استحضار وسعة حفظ، وقوله: «بالشركة»: أي بعطف أحدهما على الآخر.

(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٦٤٢).

حدثناه رجلان ثقتان: إسماعيل بن علية وبشر بن المفضل...»[1]. وقال محمد بن يحيى الذهلي: «لما جمعتُ حديث الزهري عرضـــتُ على علي بن المديني، فنظر فيه، فقال: أنت وارث الزهري. فبلغ ذلك أحمدَ بنَ صالح المصري، فلما دخلت مصـر قال لي أحمد بن صـالح -وذاكرتُه في أحاديث الزهري-: أنت الذي سمَّاك علي بن المديني وارثَ حديث الزهري؟ قلت: نعم. قال: بل أنت فاضـح الزهري. قلت: لمَ؟ قال: لأنك أدخلت في جمعك أحاديثَ للضـعفاء عن الزهري. فلما تبحَّرتُ في العلم ضـربتُ على الأحاديث التي أشـار إليها، وبيَّنتُ عللها»[2]. وهذان الحافظان (أحمد بن صالح، ومحمد بن يحيى الذهلي) هما اللذان نصَّ الإمام أحمد بن حنبل على أنهما أعرف الناس بأحاديث الزهري[3].

ويلاحظ من حكاية المذاكرة بين أحمد بن حنبل وأحمد بن صـالح أنهما راعَيَا شـيوخ الزهري في سـبر أحاديثه وتتبُّعها، وكذلك فعل الذهليُّ في كتابه «الزهريات» -فيما يظهر من «المنتقى» الذي بقي بين أيدينا منه-، حيث بدأه بمن روى الزهري عنه من الصـحابة، ثم من أبنائهم، ثم ببقية مشـايخه، وهكذا -أيضًـا- فعل الحافظ أحمد بن علي الأبار في كتابه «حديث الزهري»[4].

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي (١/٤١٤)، «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي (ص٧١).

(٢) «الإرشاد» للخليلي (١/٤١٠).

(٣) «تهذيب الكمال» للمزي (١/٣٤٣).

(٤) مخطوط في جامعة النجاح الوطنية بنابلس في فلسطين (قيد التحقيق).

وإنَّ ممن برزت عنايةُ الزهريّ بروايةِ حديثه وفقهه، والأخذ عن آل بيته: الصحابيَّ الجليلَ عبد الله بن عُمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-، إذْ روى الزهريُّ عن أربعةٍ من أبنائه، هم: سالم، وحمزة، وعبيد الله، وعبد الله، وخُرِّجت روايته عن الثلاثة الأوائل في الصحيحين والسنن، وخرَّج الترمذيُّ والنسائيُّ روايتَه عن عبد الله[1].

ومن المعلوم أن سالمًا أحدُ أكثر تلامذة عبد الله بن عمر حديثًا عنه، وأخصِّهم به، وأضبطهم لمروياته، إلا أنه كان يقارن بحافظٍ آخرَ من آل بيت ابن عمر، وهو مولاه أبو عبد الله نافع، الذي أكثر عن ابن عمر -أيضًا-، واختصَّ به، وضبط حديثَه.

وقد تعدَّدت المرويات المنقولة عن الزهري عن نافع، فبلغ ما وصل إلينا منها -حسب تتبُّع الباحث- ٤٨ روايةً بين حديثٍ وأثر، بل جاء أن بعض الرواة روى عن الزهري نسخةً بهذا الإسناد -كما ذكر الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي في زكريا بن عيسى الشَّغْبي[2]-، وجاء عن نافع بن أبي نُعيم القارئ أنه قال: «كان الزهري يحدث عن نافع فيقول: حدثني رجل من آل عمر»[3]، ومجموع ذلك يعطي أن الزهريَّ حدَّث عن نافع بأحاديثَ عديدة، سواء مصرحًا باسمه أو مبهمًا له.

---

(١) انظر: «تهذيب الكمال» (٢٦/٤٢١-٤٢٤).

(٢) «مشتبه النسبة» (ص١٣٥).

(٣) «المنتقى من أخبار الأصمعي» للربعي (٣٧).

وهذا يتعارض مع ما ورد عن بعض الأئمة مما يفيد أن مرويات الزهري عن نافع كانت لقلَّتها تُعَدُّ عَدًّا، فقد قال الحافظ أبو بكر الصَّغَاني (ت ٢٧٠هـ) بعد أن روى أثرًا بهذا الإسناد: «هذا مما يقال سمع ابنُ شهاب من نافع»[١]، بل يتعارض مع ما جاء عن الزهري نفسه أنه قال: «إني كنت لقيت نافعًا فسمعت منه، ثم لقيت سالمًا بعده، فسألته عما سمعت من نافع، فحدثنيه، وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع، فتركت نافعًا»[٢].

ومن المشكل -والحال هذه- أن يُنسَب تخريج رواية الزهري عن نافع إلى البخاري في «صحيحه»[٣]، بل أن يُروَى عن الإمام أحمد بن حنبل جعلُها من أصح الأسانيد[٤].

وجريًا على طريقة الأئمة في بحث أحاديث الرواة المكثرين وفحصها، وسعيًا إلى حل الإشكالات السابقة، فقد ناسب أن يُفرَد لهذه الرواية بحثٌ يستقريها من كافة ما وصل إلينا من كتب الرواية بمختلف فنونها، مع نقدها وتمحيصها، وبيان سليمها من سقيمها.

وبما سبق اتضحت معالم مشكلة البحث، التي يمكن تمثيلها في الأسئلة التالية:

١-ما مصادر مرويات الزهري عن نافع؟

٢-ما صحة ما رُوي من حديث الزهري عن نافع؟

---

(١) «السنن الكبير» للبيهقي (٩/٣٨٠).

(٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٥٥/٣٢١).

(٣) «الإطراف بأوهام الأطراف» لابن العراقي (١/٤٢٦) -نقلًا عن مغلطاي-.

(٤) «مرآة الزمان في تواريخ الأعيان» لسبط ابن الجوزي (١١/٥٣).

٣- ما آراء أئمة النقد فيما رُوي من حديث الزهري عن نافع؟

٤- ما موقف الزهري من الرواية عن نافع؟

وأبرز ما يهدف إليه هذا البحث ما يلي:

١- جمع مرويات الزهري عن نافع، وتخريجها من مصادرها.

٢- تحقيق صحة ما رُوي عن الزهري عن نافع وفق القواعد العلمية.

٣- بيان آراء النقَّاد فيما رُوي من حديث الزهري عن نافع.

٤- تحليل موقف الزهري من الرواية عن نافع.

وينتهج البحث ثلاثة مناهج علميةً لتحقيق هذه الأهداف، هي:

١- المنهج الاستقرائي، بسبر كتب الرواية، واستخراج ما جاء فيها من مرويات الزهري عن نافع(١)، ثم سبر طرق كل رواية، وتخريجها، وبيان اختلاف رواتها واتفاقهم.

٢- المنهج النقدي، بعرض هذه الطرق بعضها على بعض، واستعمال القرائن المقرَّرة في أصول الصنعة الحديثية لفحصها ودراسة أسانيدها، والترجيح بين ما اختلف منها.

٣- المنهج التحليلي، بقراءة البيانات والمعلومات التي ظهرت بعد البحث والنقد، واستنتاج القضايا العلمية التي تستنبط منها.

وقد اقتضت طبيعة المادة العلمية أن يقسَّم البحث وفق الفروع التالية:

---

(١) استعمل الباحث في هذا السبر وسيلة البحث الحاسوبي، بمُدخلاتٍ تقارب ٥٠ مُدخلًا أو تزيد، مراعاةً لكل احتمالٍ ممكنٍ في سياقات الرواة لاسم الإمام الزهري، وفي صيغ الرواية المحكية بينه وبين نافع.

- **المقدمة**، وفيها توطئة للموضوع، مع بيان مشكلة البحث، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.
- **التمهيد**، وفيه ترجمتان مختصرتان للزهري ونافع، وبيان من روى عنه الزهري ممن اسمه نافع سوى مولى ابن عمر، وتوضيح حول رواية الزهري عن الموالي.
- **الدراسة التطبيقية**، وفيها سرد لمرويات الزهري عن نافع، مرتبةً بحسب تاريخ وفاة صاحب المصدر الأعلى لها، مع تخريجها ونقد أسانيدها في الحواشي، تجنُّبًا للإطالة(١).
- **الدراسة التحليلية**، وفيها استنباط النتائج الناشئة عن الدراستين التمهيدية والتطبيقية وتحليلها.
- **الخاتمة**، وفيها نتائج البحث وتوصياته.

والله المسؤول أن يكتب السداد والتوفيق لكاتب هذا البحث وقارئه، وهو أكرم مسؤول.

(١) التزم الباحث الاستقصاء في تخريج رواية الزهري عن نافع في كل حديث، إلا ما كان منها كثيرَ المصادر مشهورًا، أو كان بعضُ المصادر يقتبس الروايةَ فيه ممن سبقه. وأما فيما عدا ذلك من الروايات المخالفة، فاكتفى الباحث بأهم المصادر، واقتصر على الصحيحين -غالبًا- إن وُجدت الرواية فيهما أو في أحدهما. وأما الروايات الأخرى عن نافع -سوى رواية الزهري-، فأشار إليها إشارةً دون تخريج، لكونها خارج نقطة البحث.

التمهيد

أولًا: ترجمة مختصرة للزهري[1]:

هو الإمام علم الحفَّاظ، أبو بكر، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري المدني.

ولد سنة خمسين.

وحدَّث عن: سهل بن سعد، وأنس، وابن المسيب، وغيرهم.

وحدَّث عن: ابن عمر، وسهل بن سعد، وأنس، ومحمود بن الربيع، وابن المسيب، وأبي أمامة بن سهل، وطبقتهم.

وعنه: عُقيل، ويونس، والزبيدي، وصالح بن كيسان، ومعمر، وشعيب بن أبي حمزة، والأوزاعي، والليث، ومالك، وابن أبي ذئب، وعمرو بن الحارث، وابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وخلق.

قال الليث: «ما رأيت عالما قط أجمع من الزهري». وقال عمر بن عبد العزيز: «لم يبق أحد أعلم بسنةٍ ماضيةٍ من الزهري». وقال مالك: «بقي ابن شهاب وما له في الدنيا نظير». وقال أيوب السختياني: «ما رأيت أعلم منه».

توفي سنة أربع وعشرين ومائة.

---

(١) أثبتُّها -باختصار- عن كتاب «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (١/١٨١-١٨٣). وللزهري تراجم متكاثرة في جملة وافرة من المصنفات، وأُلفت حوله بحوث ودراسات.

ثانيًا: ترجمة مختصرة لنافع –مولى ابن عمر–[1]:

هو الإمام أبو عبد الله، العدوي المدني.

حدَّث عن: مولاه ابن عمر، وعائشة، وأبي هريرة، وأم سلمة، ورافع بن خديج، وأبي لبابة، وطائفة.

وعنه: أيوب، وعبيد الله بن عمر، وابن عون، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، والليث، وعُقيل، وخلق.

وقد كان كثير الحديث، متواضعًا، وكان لا يفتي في حياة سالم بن عبد الله بن عمر. قال ابن حبان: كان نافع من المتقنين.

مات سنة سبع عشرة ومائة.

ثالثًا: من روى عنه الزهري ممن اسمه نافع –سوى مولى ابن عمر–:

روى الزهري عن بضعة رواةٍ ممن اسمه نافع، وقد يُهمَل بعضهم في أسانيد، فيُظَنُّ أن المراد به نافع مولى ابن عمر، فلزم لأجل ذلك بيانُهم والإشارة إلى مرويِّه عنهم، وهم:

١- نافع –مولى أبي قتادة–:

ذكر روايته عنه ابن أبي حاتم، وابن حبان[2]، وغيرهما، وأخرج الشيخان حديثًا واحدًا له عنه[3]، ليس له عنه في الكتب الستة سواه.

٢- نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحي:

---

(١) أثبتُّها –باختصار– عن كتاب «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (١/١٧٤-١٧٥).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٤٥٣)، «الثقات» (٥/٤٦٨).

(٣) «صحيح البخاري» (٣٤٤٩)، «صحيح مسلم» (١٥٥).

ذكر روايته عنه البخاري، وابن أبي حاتم[١]، وغيرهما، وأخرج الشيخان حديثًا واحدًا له عنه[٢]، ليس له عنه في الكتب الستة سواه.

٣- نافع بن جبير بن مطعم:

ذكر روايته عنه البخاري، وابن أبي حاتم[٣]، وغيرهما، وأخرج مسلم حديثًا واحدًا له عنه[٤]، ليس له عنه في الكتب الستة سواه، ورُوي له عنه خارجها غيرُه[٥].

٤- نافع بن عبد الحارث الخزاعي:

وهو من الصحابة، ولم أجد من ذكر روايته عنه، لكنها وردت[٦] من طريق معلولة، إذ الصواب أن بين الزهري ونافع فيه: أبا الطفيل عمرَو بن واثلة[٧].

رابعًا: رواية الزهري عن الموالي:

أُثيرت في حياة الزهري إشكاليةُ موقفه من الموالي، حتى إنه سئل عن ذلك مباشرةً، قال معمر بن راشد: قيل للزهري: زعموا أنك لا تحدث عن

---

(١) «التاريخ الكبير» (٤٨٣/٩)، «الجرح والتعديل» (٤٥٣/٨).

(٢) «صحيح البخاري» (١٨٩٩، ٣٢٧٧)، «صحيح مسلم» (١٠٧٩).

(٣) «التاريخ الكبير» (٤٧٥/٩)، «الجرح والتعديل» (٤٥١/٨).

(٤) «صحيح مسلم» (٢٢٠٢).

(٥) انظر: «العلل» للدارقطني (٤٢٣/٧)، «معرفة الصحابة» لأبي نعيم (١٤١٨/٣)، «المعجم» لعبد الخالق بن أسد الحنفي (٢٦).

(٦) «أخبار مكة» للأزرقي (١٥٢/٢).

(٧) انظر: «صحيح مسلم» (٧١٨).

الموالي؟ قال: «إني لَأُحدِّث عنهم، ولكن إذا وجدتُ أبناء المهاجرين والأنصار أتكئ عليهم، فما أصـــنع بغيرهم؟»[١]، وجاء في بعض الروايات أنه عدَّد مَن روى عنه مِنهم بعقب ذلك، وفي بعضـــها أن الذي عدَّد ذلك هو معمر – الراوي عنه–.

وقد عُني بعضُ الأئمة بهذه القضية، فخصَّص الإمام مسلم موضعًا من تعداده شـــيوخ الزهري ذكر فيه «من روى عنه الزهريُّ من الموالي»[٢]، وعَنْوَنَ يعقوب بن سفيان الفسوي في سياقه لتابعي أهل المدينة بقوله: «ومن الموالي من أهل المدينة ممَّن روى عنه الزهري»، فذكر جملةً منهم، مع نماذج من مروياته عنهم[٣].

وبلغ مجموع من ذكره هذان الإمامان، مع من وجدتُه ممن فاتهما[٤]: ٤٣ مولى، خرَّج الشيخان أو أحدهما رواية الزهري عن ١٢ رجلًا منهم.

وقد جاء عن الزهري أنه حين سئل عن هذه القضية أجاب بما يتعلَّق بنافعٍ بعينه، وهذا يشير إلى أن أبرز ما انتُقد على الزهري في هذا الشأن عدم روايته عن نافع بالذات، لكنَّ له عذرًا فيه، قال إبراهيم بن سعد: قيل للزهري:

---

(١) «المعرفة والتاريخ» ليعقوب الفســـوي (٦٣٦/١، ٦٤١)، الســـفر الثالث من «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٢٧٠٠)، «تاريخ أبي زرعة الدمشـــقي» (٩٦٩)، «المحدث الفاصـــل» للرامهرمزي (٤٠٠)، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١٢٩).

(٢) «رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين» (ص١٣٢-١٣٣).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٤١٣/١-٤٢٢).

(٤) انظر: «سؤالات الحاكم للدارقطني» (٣١٧)، «تاريخ دمشق» (٤٥٢/٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٤/١٠، ٣٦٠، ٢٧٤/١١، ٣٥٢، ١٣٩/١٧، ٦٨/١٩، ١٢٣/٣٢، ٣٣٩/٣٣).

زعموا أنك لا تحدث عن الموالي؟ قال: «أُخبِرُكم عن ذلك، إني كنت لقيت نافعًا فسمعت منه، ثم لقيت سالمًا بعده، فسألته عما سمعت من نافع، فحدثنيه، وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع، فتركت نافعًا»[1].

وهذا -بضميمة ما مرَّ في مطلع هذا المبحث- يدلُّ على أن الزهري لم يتجنَّب الرواية عن الموالي مطلقًا، وإنما أقلَّ من ذلك، وذلك لأمور:

١- أنه وجد أحاديثهم عند غيرهم من أبناء المهاجرين والأنصار، فاكتفى بهم، وذلك قوله: «ولكن إذا وجدتُ أبناء المهاجرين والأنصار أتكئ عليهم، فما أصنع بغيرهم؟». وقد كان سائغًا عند بعض المحدِّثين الاستغناءُ بما سمع وجمع عن الأخذ عن شيوخٍ آخرين قد يكونون أرفع درجةً من شيوخه، كما صحَّ عن الأعمش أنه قال: «رأيت أنس بن مالك، وما منعني أن أسمع منه إلا استغنائي بأصحابي»[2].

٢- أنه رأى أن غيرهم أوثق وأثبت وأضبط، كما قال: «وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع».

٣- أن أصحاب الأنساب أقلُّ كذبًا من غيرهم، لخوفهم من مكانتهم وشرفهم عند أقوامهم، وقد صحَّ عن شعبة[3] قوله: «حدِّثوا عن أهل الشرف، فإنهم لا يكذبون»[4].

---

(١) «تاريخ دمشق» (٣٢١/٥٥).

(٢) «تاريخ بغداد» (٦/١٠).

(٣) وهو -رحمه الله- من الموالي.

(٤) «الجعديات» (٢٨) -وفيه: «خذوا»-، «الكامل» (٩٤٨)، «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني (١٥٦/٧)، «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٣٠). وقد أورد الخطيب

وقد قيَّد الخطيب البغدادي ذلك بما «إذا تساووا في الإسناد والمعرفة»[1]، وهو مفاد ما سبق من أن الزهري وجد أحاديث الموالي عند غيرهم من الأشراف، فاستغنى بهم لمكانتهم، وأما إذا لم يجدها أو تساوى رواتها، فهو يقرُّ مصرِّحًا بقوله: «إني لَأُحدِّث عنهم»، وتأيَّد ذلك بواقع روايته الكثيرة عنهم.

وأما دعوى أنه ترك ذلك لمجرد كونهم موالي، أو أنه كان «أشدَّ الناس عصبيةً على الموالي»، أو أنه لم يرو عن أحد منهم مطلقًا أو باستثناء أفراد معدودين[2]، فكلُّ ذلك مما تمسَّك به المغرضون وأصحاب الأهواء، وليس يصمد أمام حقائق التاريخ والرواية.

كلمة شعبة في سياق قوله: «وإذا تساووا في الإسناد والمعرفة فمن كان من الأشراف وذوي الأنساب فهو أولى بأن يسمع منه»، وذكر معه تصرُّف الزهري مع نافع، ثم قولهم له: زعموا أنك لا تحدث عن الموالي، فيظهر أن المراد هنا شرف النسب بعينه.

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/١٢٧).

(٢) «قبول الأخبار ومعرفة الرجال» للبلخي (ص١٩٦).

الدراسة التطبيقية[1]

١- الزهري، عن نافع وسالم، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأى أحدكم الجنازة، فإن لم يكن معها ماشيًا فليَقُم لها حتى تُخَلِّفَه أو تُوضَع»[2].

٢- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، أنه سمع ﷺ النبي يقرأ: ﴿وَمِنْ عِندِهِ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[الرعد:٤٣]، قال: وسمعته يقرأ في الركعة الثانية: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ فِي صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾[العنكبوت:٤٩][3].

---

(١) استبعدتُ ثلاثة تحريفات وقعت في بعض المصادر أدَّت إلى ما صورته رواية الزهري عن نافع، وأكتفي هنا بالإحالة إليها اختصارًا لئلا تستدرك: «الأوسط» لابن المنذر (١٦٩/١)، «المعجم الأوسط» للطبراني (٨٣/٨)، «نصب الراية» للزيلعي (٦٤/٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٥٠٢) -ومن طريقه البزار (٣٨٠٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٨٢)-، والفاكهي في «حديثه عن ابن أبي مسرة» (٧٣) من طريق هشام، كلاهما عن ابن جريج، عن الزهري، به -ووقع في بعض النسخ والمطبوعات: «سالم، عن نافع»، والصواب عطفهما-.

والحديث مشهور عن الزهري عن سالم -وحده-، فقد أخرجه البخاري (١٣٠٧) ومسلم (٩٥٨) من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم (٩٥٨) من طريق الليث، ويونس، ثلاثتهم عن الزهري، به.

والذي يظهر أن ابن جريج رواه عن الزهري عن سالم، ثم عطف ابنُ جريج روايتَه هو عن نافع، فقد أخرجه عبد الرزاق ثانيةً (٦٥٠٥) -ومن طريقه مسلم (٩٥٨)- عن ابن جريج، قال: سمعت نافعًا، به، فتصرف بعض الرواة، فساقه سياقةً توهم أن الذي عطف نافعًا هو الزهري، وإنما هو ابن جريج. وعليه فلا يصح عن الزهري إلا روايته عن سالم.

(٣) أخرجه حفص بن عمر الدوري في جزء «قراءات النبي ﷺ» (٧٠) وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢١٣) من طريق الكسائي، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، به -وسقط عمر عند الدوري-.

٣- عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رجلًا قام في المسجد، فقال: يا نبي الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا تلبسوا القميص، ولا العمائم، ولا البرانس، ولا السراويلات، ولا الخِفَاف، إلا أن يكون رجلًا ليست له نعلان فليلبس خُفَّين، ويقطعهما حتى يكونا تحت الكعبين، ولا يلبس من الثياب ما مسَّهُ الزعفران والوَرْس»(١).

وسليمان بن أرقم متروك -كما في «الكاشف» (٢٠٦٨)-، وقد تلوَّن فيه واضطرب، فأخرجه ابن عدي في «الكامل» (١٥٦٤٢) وأبو العباس العصمي في «جزئه» (٣٢) من طريق جرير، عن سليمان، عن نافع، به -بإسقاط الزهري، وسقط عمر عند العصمي-، وأخرجه الدوري في الجزء نفسه (٧١) وأبو يعلى (٥٥٧٤) من طريق سليمان، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، به -وسقط عمر عند الدوري وأبي يعلى-.

وأخرجه الدوري في «جزئه» -أيضًا- (٧٢) والطبري في «تفسيره» (٥٨٦/١٣) من طريق هارون الأعور، عن الزهري، عن سالم، به -دون ذكر عمر، لكن وقع موقوفًا عند الدوري-، وضعَّف الطبري إسناده، وقال: «ليس له أصل عند الثقات من أصحاب الزهري». فالخبر باطل عن الزهري من كل وجه.

(١) أخرجه أبو يعلى الموصلي في «معجمه» (١١٤) -وعنه ابن عدي (٥٤٠٥)- عن الأزرق بن علي، عن حسان بن إبراهيم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وأعله ابن عدي بقوله: «وهذا لم يَزِد في إسناده بين يونسَ ونافعٍ الزهريَّ غيرُ حسان. ورواه جماعة عن يونس، عن نافع، عن ابن عمر». ولم أقف على الوجه الذي أشار إليه ابن عدي عن يونس، لكن الحديث مشهور عن الزهري، عن سالم، لا عن نافع، وقد أخرجه البخاري (٥٨٠٦) ومسلم (١١٧٧) من طريق سفيان بن عيينة، والبخاري (٣٦٦) من طريق ابن أبي ذئب، و(١٨٤٢) من طريق إبراهيم بن سعد، ثلاثتهم عن الزهري، به، فهو المحفوظ عن الزهري. وقد حمَّل ابنُ عدي حسانَ بن إبراهيم الخطأ في روايته عن يونس، فأخرجها في ترجمته، وحسان «صدوق يخطئ» -كما في «التقريب» (١١٩٤)-، ويحتمل أن المخطئ فيه الراوي عنه: الأزرق بن علي، فهو «صدوق يغرب» -كما في «التقريب» (٣٠١)-. **تنبيه:** أخرج البخاري طريق ابن أبي ذئب عن

٤- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله يقبض الأرض يوم القيامة بيده، ويطوي السماء بيمينه، ويقول: أنا الملك»[(١)].

الزهري، عن سالم، عن أبيه، وجاء بعدها: «وعن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، مثله»، ففهم مغلطاي -كما نقل ابن العراقي في «الإطراف بأوهام الأطراف» (٤٢٧/١)- أنه من رواية الزهري عن نافع، وكذلك ذكر الكرماني في «الكواكب الدراري» (٢٦/٤) أن قوله: «وعن نافع» «يحتمل أن يكون عطفًا على سالم». والصواب أن القائل: «وعن نافع» هو ابن أبي ذئب، لا الزهري، فهو معطوف على الزهري -كما قال ابن حجر في «فتح الباري» (٤٧٦/١)- لا على سالم، وقد ناقش ابن حجر في «انتقاض الاعتراض» (٣١٤/١) قولَ العيني في «عمدة القاري» (٧٤/٤): «كلاهما بمعنى واحد».

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٥١/٢٠) والطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٧٤) -وعنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣١٩/٨)- وأبو عبد الرحمن السلمي -كما في «صفات رب العالمين» لابن المحب الصامت (١٣٣٢)- من طريق حرملة بن يحيى، عن إدريس بن يحيى الخولاني، عن حيوة بن شريح، عن عُقَيل، عن الزهري، به.

وقد ساق الطبراني هذا الحديث مع حديثين آخرين، وقال: «لم يرو هذه الأحاديث عن الزهري إلا عقيل، ولا عن عقيل إلا حيوة، ولا عن حيوة إلا إدريس بن يحيى، تفرد بها حرملة». وهذا إسناد حسن، فحرملة «صدوق» -كما في «التقريب» (١١٧٥)-، وبنحوه إدريس بن يحيى، انظر: «الجرح والتعديل» (٢٦٥/٢)، «الثقات» لابن حبان (١٣٣/٨)، غير أن الحديث إنما يحفظ عن الزهري من حديث أبي هريرة، فقد أخرجه البخاري (٤٨١٢) من طريق عبد الرحمن بن خالد، عن الزهري، عن أبي سلمة، والبخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢) ومسلم (٢٧٨٧) من طريق يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، كلاهما عن أبي هريرة. وأشار البخاري إلى الاختلاف فيه عن الزهري، ورجَّح الدارقطني في «العلل» (٦٢/٤) أن القولين محفوظان عنه.

وعليه فيظهر أن روايته عن الزهري عن نافع خطأ ممن رواه كذلك، وله عن نافع طرق غير مشهورة، أخرج منها البخاري (٧٤١٢) طريقًا في الشواهد، انظر: «هدى الساري» (ص٤٤٥).

٥- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، أنه كان يُهِلُّ إذا استوت به راحلتُه قائمة(١).

٦- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا خرج إلى المصلى في الأضحى والفطر، أخرج بالعَنَزَة بين يديه حتى تركز في المصلى، فيصلي إليها، وذلك أن المصلى كان فضاء ليس فيه شيء يُستَتَر به، فكان رسول الله ﷺ يأمر بالعَنَزَة فتركز بين يديه(٢).

---

(١) أخرجه الطحاوي (٣٥٤٥) من طريق أسد بن موسى، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢٣١) من طريق فرات بن خالد، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، به.

والحديث إنما يعرف لابن أبي ذئب عن نافع مباشرة، أخرجه الطيالسي (١٩٤٦)، والبغوي في «الجعديات» (٢٧٩٦) من طريق يزيد بن هارون، والخطيب في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٠٩/٢) من طريق روح بن القاسم، ثلاثتهم عن ابن أبي ذئب، به.

وأما الزهري فيرويه عن سالم، عن ابن عمر، أخرجه البخاري (١٥١٤) ومسلم (١١٨٤، ١١٨٧) من طريق يونس، عن الزهري، به. فروايته عن الزهري عن نافع خطأ.

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٣٤) من طريق الحارث بن سليمان، عن عقبة بن علقمة، وابن حذلم في «حديثه» (٦) من طريق عمرو بن هاشم، عن الهقل بن زياد، كلاهما (عقبة والهقل) عن الأوزاعي، عن الزهري، به.

والحارث صدوق يغرب، خصوصًا عن عقبة، قال ابن عدي: «روى الحارث بن سليمان عن عقبة أحاديث ليست هي بالمحفوظة»، انظر: «الكامل» (٣١٢/٨)، «لسان الميزان» (٥١٧/٢)، وعقبة كذلك «صدوق يُغرب» -كما في «الكاشف» (٣٨٤٣)-. وعمرو بن هاشم -الراوي عن الهقل بن زياد-، «صدوق يخطئ» -كما في «التقريب» (٥١٢٧)-.

وفي الحديث اختلاف عن الأوزاعي ومن دونه، فقد رواه الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن نافع -مباشرةً-، به، وجاء عن الوليد التصريحُ بسماع الأوزاعي من نافع -كما عند البخاري (٩٧٣) وابن ماجه (١٣٠٤)-، وجاء عنه بالعنعنة -كما عند السراج في «مسنده» (٣٧٠) والبيهقي (٦٢٣٧)-، ووافق الوليدَ عن الأوزاعي على التصريح: عبد الحميد بن أبي العشرين -ذكره الحافظ

٧- الزهري، عن نافع، أن القاسم بن محمد أخبره عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا رأى المطر قال: «اللهم صيِّبًا هنيئًا»(١).

أبو مسعود الدمشقي، كما في «النكت الظراف» لابن حجر (٦/١١٤)-، ووافقه على العنعنة: عيسى بن يونس -كما عند البزار (٥٩٤٠) والطبري في «تهذيب الآثار» (٤٧٠/مسانيد العشرة)-، وشعيب بن إسحاق -كما عند البيهقي (٦٢٣٨)-، وداود بن رشيد وإسحاق بن موسى -كما ذكر أبو مسعود الدمشقي-. قال أبو مسعود: «وخالفهم الوليد بن مزيد وعمر بن عبد الواحد، قالا: عن الأوزاعي، بلغني عن نافع. وكذا قال شعبة: أنا الأوزاعي، عن رجل، عن نافع».

والوليد بن مزيد وعمر بن عبد الواحد من أوثق الرواة عن الأوزاعي، انظر: «تهذيب التهذيب» (٩/٧٧٥، ١٤/٢٦٨)، وشعبة ثقة حافظ معروف، وكان من أعنى الناس بمسائل السماع والاتصال، واجتماعهم على ذكر واسطةٍ بين الأوزاعي ونافع قاضٍ برجحان روايتهم، مع ما يؤيد ذلك من نفي عدد من الأئمة سماعه من نافع، قال ابن رجب في كلامه على الحديث في «فتح الباري» (٩/٣٧): «وقد ذكر غير واحد أن الأوزاعي لم يصح له سماع من نافع، منهم ابن معين ويحيى بن بكير. وقيل: سمع منه حديثًا واحدًا. وقد قيل: إن الشاميين كانوا يتسمحون في لفظة أخبرنا، وحدثنا، ويستعملونها في غير السماع، ذكره الإسماعيلي وغيره». فتبيَّن أن ذكر السماع غلط ممن رواه، وإذا كان كذلك فيحتمل أن الواسطة المجهولة هو الزهري، أخذًا من روايتَي عقبة بن علقمة والهقل بن زياد عن الأوزاعي، إلا أن حال هاتين الروايتين في اللين -خصوصًا رواية عقبة- لا يَقْوَى على إثبات ذلك، والزهري إمامٌ لا يُبهَم مثلُه. وسيأتي في الحديث التالي احتمال أن الواسطة هو محمد بن الوليد الزبيدي.

(١) أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢٢٣٦)، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٧٣٦)، من طريق الحارث بن سليمان، عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزهري، به.

والكلام على هذا الحديث شبيه بالكلام على سابقه، فقد رواه ابن أبي العشرين والوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن نافع -بإسقاط الزهري-، وذكرا سماع الأوزاعي من نافع -كما عند ابن ماجه (٣٨٩٠) والنسائي في «الكبرى» (١٠٦٨٨)-، وجاء عن الوليد بالعنعنة -كما عند أحمد (٢٤٥٨٩)-. ورواه عمر بن عبد الواحد والوليد بن مزيد وإسماعيل بن عبد الله بن سماعة عن

٨- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ بعث سرية إلى نجد، فبلغت سُهْمَانُهم اثني عشر بعيرًا، ونَفَّلَنا رسول الله ﷺ بعيرًا بعيرًا»[(١)].

الأوزاعي، قال: حدثني رجل عن نافع، به -كما عند النسائي في «الكبرى» (١٠٦٨٩) وأبي بكر الشافعي في «الغيلانيات» (٧٤٠) والبيهقي (٦٥٤١)-. ورواه يحيى بن عبد الله البابلتي عن الأوزاعي، عن محمد بن الوليد، عن نافع، به -كما عند النسائي في «الكبرى» (١٠٦٩٠)-.

وقد مرَّ الكلام على حال رواية عقبة وضعفها، ولذا جزم الدارقطني في «العلل» (٢٤٤/٨) بأن «قول عقبة غير محفوظ»، ولم يضعف قول البابلتي -مع كونه ضعيفًا كما في «التقريب» (٧٥٨٥)-، ولعله لأن محمد بن الوليد الزبيدي من أقران الأوزاعي، ويحتمل أن يبهمه، خلافًا للزهري. وقد جزم المزي في «تهذيب الكمال» (٩٠/٣٥) أن الرجل المبهم هنا هو الزبيدي، ولا يبعد أنه هو واسطة الأوزاعي إلى نافع في الحديث السابق -أيضًا-. وأما من ذكر سماع الأوزاعي من نافع، فقد مرَّ أن الشاميين يذكرون السماع في غير موضعه.

وقد روى هذا الحديث عيسى بن يونس عن الأوزاعي، عن الزهري، عن القاسم، به، بإسقاط نافع -كما عند أحمد (٢٤٥٩٠) والنسائي في «الكبرى» (١٠٦٨٧)-، واستغربه الحافظ موسى بن هارون -كما في «الغيلانيات» (٥٧٠/١)-، والطبراني في «الأوسط» (١٣٧/٨)، والدارقطني في «العلل» (٢٤٤/٨) -وانظر: «فتح الباري» لابن رجب (٢٣٠/٩)-، وروايات أصحاب الأوزاعي السابقة مقدَّمةٌ على رواية عيسى عنه.

(١) أخرجه أبو عمرو السمرقندي في «الفوائد المنتقاة العوالي الحسان» (١)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٦٥٤)، وابن المقرئ في «معجمه» (٥١)، من طريق أحمد بن شيبان الرملي، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.

قال مسلمة بن القاسم في «الصلة» -كما في «الثقات» لابن قطلوبغا (٣٥٦/١)-: «لأحمد بن شيبان هذا حديث منكر رواه عن ابن عيينة، عن الزهري»، فذكره، قال: «والناس يروونه عن سالم، عن ابن عمر. وقال الحميدي وغيره: إنما رواه ابن عيينة عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر»، وقال الدارقطني في «الأفراد» (٣٤٢٧/أطرافه): «تفرد به أحمد بن شيبان، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن نافع»، وقال في «العلل» (٣٥٩/٦): «ولم يتابع -يعني: ابن شيبان-

٩- الزهري، عن نافع، أن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الثمر حتى يبدوَ صلاحُه. قال: ونهى عن المزَابَنَة. قال: والمزَابَنَة: أن

على هذا القول، ورواه الحميدي، عن ابن عيينة، عن أيوب السختياني، عن نافع، وهو الصواب»، وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٢٣٠): «تفرد به سفيان بن عيينة، عن الزهري، وعنه أحمد بن شيبان الرملي»، وذكر الخطيب في تخريج «المهروانيات» (٦٨٢/٢) متابعةَ عثمان بن يحيى القرقساني لأحمد بن شيبان، قال: «ووَهِما في ذلك، ورواه عبد الله بن الزبير الحميدي، عن سفيان، عن أيوب السختياني، عن نافع، وهو الصواب»، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٨٤٥/٧): «وهم فيه أحمد بن شيبان، وصوابه ما رواه الحميدي، عن سفيان، فقال: عن أيوب، بدل الزهري»، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٤٨٢/١) قول صالح بن عبيد الله الطرابلسي في أحمد بن شيبان: «ثقة مأمون أخطأ في حديث واحد»، ثم فسَّره بهذا الحديث، ووهَّم متابِعَهُ الذي ذكره الخطيب -أيضًا-.

والصواب الذي ذكره مسلمة والدارقطني والخطيب هو رواية الحميدي (٧١١)، وأحمد (٤٥٧٩)، عن سفيان بن عيينة، عن أيوب -لا عن الزهري-، عن نافع، به. والحميدي وأحمد إمامان حافظان، أما أحمد بن شيبان فـ«صدوق» -كما في «ميزان الاعتدال» (١٣٠/١)-، ولم أجد عثمان بن يحيى القرقساني إلا عند ابن حبان في «الثقات» (٤٥٥/٨).

وأما الزهري فيروي عن سالم، عن ابن عمر، قوله: إن رسول الله ﷺ كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش، أخرجه البخاري (٣١٣٥) ومسلم (١٧٥٠) من طريق عقيل، عن الزهري، به.

وقد رواه يونس عن الزهري بلفظ حديث نافع، واختُلف عنه فيه، فقيل عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر، وقيل عن يونس، عن الزهري، قال: بلغني أن ابن عمر، فذكره. وقد أخرج مسلم (١٧٥٠) كلا الوجهين، ورجح الدارقطني في «التتبع» (١٤٦) الوجه الثاني.

وبهذا يظهر أن مسلمة تجوَّز حين أعلَّ روايةَ أحمد بن شيبان المذكورة أولًا برواية من رواه عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتبعه على ذلك ابن حجر في «لسان الميزان» (٤٨٢/١)، فإن الزهريَّ -على الصحيح- لا يروي متن حديث أحمد بن شيبان بهذا الإسناد.

يشـــتري الرجل أو يبيع حائطه بتمرٍ كَيلًا، أو كَرْمَه بزبيبٍ كَيلًا، ويبيع الزرع كَيلًا بشيءٍ من الطعام(١).

١٠- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رســـول الله ﷺ قـال: «أَبرِدوا بالظهر، فإن شدة الحر من فَيْح جهنم»(٢).

---

(١) أخرجه إسماعيل بن محمد الصفار في جزء «حديثه عن شيوخه» (١٣)، والطبراني في «الأوسط» (٦٣٢٧)، من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد، عن أبيه، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

قال الطبراني في هذا الحديث وحديثٍ آخر بإســـناده: «لم يرو هذين الحديثين عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا شبيب بن سعيد، تفرد بهما أحمد بن شبيب». وأحمد بن شبيب «صدوق» -كما في «التقريب» (٤٦)-، وأبوه «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه» -كما في «التقريب» (٢٧٣٩)-، إلا أن شبيبًا خولف فيه من جهتين:

الأولى: أن هذا اللفظ بتمامه إنما يرويه يونس عن نافع مباشـــرةً، مصـــرِّحًا بســـماعه منه، أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥٥٦٠، ٥٦١٢) من طريق وهب الله بن راشد، والمخلص في حادي عشر «المخلصيات» (١٤١) من طريق ابن وهب، كلاهما عن يونس، به.

الثانية: أن يونس إنما يروي عن الزهري أصلَ الحديث عن سالم -لا عن نافع-، عن ابن عمر، أخرجه البخاري (٢١٩٩) -معلقًا-عن الليث، ومســـلم (١٥٣٨) من طريق ابن وهب، كلاهما عن يونس، به.

فتبيَّن أن شبيبًا أدخل الحديثين في بعضـهما، فروايته منكرة، ولا يصح الحديث للزهري عن نافع. وقد حكى الدارقطني في «العلل» (٧٠/٧) رواية شـبيب، وذكر مخالفة ابن وهب له من الجهة الثانية فقط، ولم يحكم فيه بشيء.

(٢) أخرجه ابن حذلم في جزء من «حديثه» (٧) من طريق عمرو بن هاشـم، عن الهقل بن زياد، عن الأوزاعي، عن الزهري، به.

وقد مرَّ بيان حال عمرو بن هاشم في الحديث (٦)، وأنه «صـدوق يخطئ»، وأنه غلط في رواية ذلك الحديث بهذا الإسناد.

١١- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يخرج صدقة الفطر صاعًا من تمر، أو صاعًا من شعير(١).

١٢- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ كان إذا نادى المنادي لصلاة الصبح ركع ركعتين خفيفتين(٢).

أما هذا الحديث، فإنما يرويه الأوزاعي، عن يحيى -هو ابن أبي كثير، ووقع في المطبوع: «سمي»، وهو تحريف-، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أخرجه الطحاوي -كما في «إتحاف المهرة» (٨٠/١٦)- من طريق الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، به.

وكذلك يرويه الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وقد أخرج البخاري (٥٣٦) روايته عن ابن المسيب، ومسلم (٦١٥) روايته عنهما معًا. فلا تصح روايته هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢٦٨)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤٨/٤٣)، من طريق عبد الله بن أحمد العدوي، عن عمر بن أبي بكر المؤملي، عن زكريا بن عيسى الشعبي، عن الزهري، به.

قال الطبراني في هذا الحديث وأحاديث أخرى: «لم يرو هذه الأحاديث عن زكريا إلا عمر، تفرد بها أبو القاسم العدوي». ولم أقف للعدوي على ترجمةٍ ولا حال، والمؤملي قال فيه أبو زرعة: «واهٍ»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث، متروك الحديث»، وقال البرذعي: «آفة من الآفات»، انظر: «أسئلة البرذعي لأبي زرعة» (٣٢/٢)، «الجرح والتعديل» (١٠٠/٦). وزكريا بن عيسى قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث»، انظر: «الجرح والتعديل» (٥٩٧/٣)، وهو الذي روى عن الزهري نسخةً عن نافع -كما قال عبد الغني بن سعيد الأزدي في «مشتبه النسبة» (ص١٣٥)-.

فهذا الإسناد باطل، ولا أصل لهذا الحديث من رواية الزهري عن نافع، وإنما يختلف عن الزهري فيه على أوجه أخرى، رجَّح الدارقطني في «العلل» (٢٥٢/٣، ٣٤٠/٤) منها وجهًا مرسلًا.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٢٦٩) من طريق عبد الله بن أحمد العدوي، عن عمر بن أبي بكر المؤملي، و(٥١٨٧) من طريق محمد بن عبد الوهاب بن عبد الله بن جعفر الأزهري، عن

١٣- الزهري، عن نافع، أن رجلًا من الأنصـــار أخبره، أن كعب بن عجرة أصابه أذى في رأسه، فحلق، فأمره النبي ﷺ أن يهدي هديًا بقرة(١).

١٤- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا عَجِل به السير جمع بين هاتين الصلاتين: المغرب والعشاء(٢).

إبراهيم بن موسـى بن عيسـى الشـغبي، عن كلاهما (المؤملي وإبراهيم بن موسـى) عن زكريا بن عيسى، عن الزهري، به، إلا أن إبراهيم أدخل ابن أخي الزهري بن زكريا والزهري.

وقد مرَّ أن الطبراني حكم بتفرد رواة الإسـناد الأول، وكذلك قال في أحاديث بالإسـناد الثاني -منها هذا الحديث-: «لا تروى هذه الأحاديث عن الزهري إلا بهذا الإسناد، تفرد بها زكريا بن عيسى الشغبي».

وقد مرَّ بيان وهاء الإسناد الأول في الحديث السابق، والإسناد الثاني بنحوه، إذ لم أقف لمحمد بن عبد الوهاب الأزهري ولا لإبراهيم بن موسـى بن عيسـى على ترجمةٍ ولا حال، وقد مرَّ أن زكريا بن عيسـى منكر الحديث، فإن صـح عنه الوجهان فقد تلوَّن فيهما واضـطرب. وإنما يروي الزهري هذا الحديث عن سالم، عن أبيه، به، أخرجه مسلم (٧٢٣) من طريق عمرو بن دينار، والنسائي (١٧٩٤) من طريق معمر، كلاهما عن الزهري، به.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسـط» (١٢٧٠) من طريق عبد الله بن أحمد العدوي، عن عمر بن أبي بكر المؤملي، عن زكريا بن عيسى، عن الزهري، به.

وقد مر بيان وهاء هذا الإسناد وبطلانه في الحديث (١١)، وعليه فلا أصل لهذا الحديث عن الزهري، وإن جاء عن نافع من طرق أخرى، وأما الزهري فيروي الحديث عن فضالة بن محمد الأنصاري، عمن لا يتهم من قومه، أن كعبًا، به، بلفظ: «فأمره النبي ﷺ بصيام ثلاثة أيام» -دون ذكر الهدي-، أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/٣٩٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/١٩٦)، من طريق عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن الزهري، به. وابن مسافر «صدوق» -كما في «التقريب» (٣٨٤٩)-.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسـط» (٥١٨٣) من طريق محمد بن عبد الوهاب الأزهري، عن إبراهيم بن موسى بن عيسى الشغبي، عن عمه زكريا بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، به.

١٥- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قَفَلَ من مكة كبَّر ثلاثًا، يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، آيبون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون، صدق الله وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزابَ وحده»(١).

١٦- الزهري، عن نافع، أن ابن عمر وجد بردًا شديدًا وهو في سفر، فأمر مؤذنًا أن صلوا في رحالكم، وقال: إني رأيت رسول الله ﷺ إذا كان هذا أمر بذلك(٢).

وقد مرَّ في الحديث (١٢) بيان وهاء هذا الإسناد، وتوالي مجهولين فيه، ونكارة حديث زكريا، فهو إسناد باطل، وإنما يروي الزهري هذا الحديث عن سالم، عن أبيه، أخرجه البخاري (١٠٩١، ١١٠٩) من طريق شعيب، والبخاري (١١٠٦) ومسلم (٧٠٣) من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم (٧٠٣) من طريق يونس، ثلاثتهم عن الزهري، به.

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥١٨٤) من طريق محمد بن عبد الوهاب الأزهري، عن إبراهيم بن موسى بن عيسى الشغبي، عن عمه زكريا بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، به.
وقد مرَّ في الأحاديث السابقة بيان وهاء هذا الإسناد، فهو إسناد باطل عن الزهري، وإن كان محفوظًا عن نافع من طرق أخرى.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥١٨٥) من طريق محمد بن عبد الوهاب الأزهري، عن إبراهيم بن موسى بن عيسى الشغبي، عن عمه زكريا بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، به.
وقد مرَّ في الأحاديث السابقة بيان وهاء هذا الإسناد، فهو إسناد باطل عن الزهري، وإن كان محفوظًا عن نافع من طرق أخرى.

١٧- الزهري، عن نافع، أن ابن عمر كان إذا قدم من سفرٍ أناخ بالبطحاء التي بذي الحُلَيفة، وكان رسول الله ﷺ يُنيخ بها[١].

١٨- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «مثل صاحب القرآن إذا عاهد عليه، وقام به في ليلِهِ، كمثل الإبل المعقولة إذا عَقَلَها صاحبُها أمسكها، وإذا أطلقها انفَلَتَتْ»[٢].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥١٨٦) من طريق محمد بن عبد الوهاب الأزهري، عن إبراهيم بن موسى بن عيسى الشغبي، عن عمه زكريا بن عيسى، عن ابن أخي الزهري، و(٤٢٧٩) من طريق الأزرق بن علي، عن حسان بن إبراهيم، عن يونس، كلاهما عن الزهري، به.

وقد مرَّ في الأحاديث السابقة بيان وهاء الإسناد الأول عن الزهري، ومرَّ في الحديث (٣) أن حسان «صدوق يخطئ»، وأن الأزرق «صدوق يغرب»، ومع ذلك فقد تفردا بالحديث من هذا الوجه -كما قال الطبراني-. فهذا الإسناد ضعيف لا يثبت عن الزهري، وإن صح من رواية غيره عن نافع.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٧٥) -وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٠/٨)- عن أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى، عن جده حرملة، عن إدريس بن يحيى الخولاني، عن حيوة، عن عقيل، عن الزهري، به.

وأحمد بن طاهر بن حرملة كذاب، انظر: «لسان الميزان» (٤٨٧/١)، ولم أقف له على متابع، كما حكم الطبراني بتفرد عقيل وحيوة وإدريس وحرملة به، والحديث إنما يرويه الزهري عن سالم، عن أبيه، أخرجه عبد الرزاق (٦١٤٦) عن معمر، عن الزهري، به. ومعمر من أرفع أصحاب الزهري وأثبتهم.

١٩- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الحمى من فيح جهنم، فاكسروها بالماء»، وكان ابن عمر يقول: «اللهم أذهب عنا الرِّجْز»[١].

٢٠- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقتلوا الكلاب»، رافعًا صوتَه بذلك[٢].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٧٦) -وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٣٢٠/٨)- عن أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى، عن جده حرملة، عن إدريس بن يحيى الخولاني، عن حيوة، عن عقيل، وتمام في «الفوائد» (١٣٣٠) من طريق عمرو بن هاشم، عن الهقل بن زياد، و(١٣٣١) من طريق محمد بن أحمد بن عبد الواحد بن جرير بن عبدوس الصوري، عن عمر بن الوليد الصوري، عن علي بن ربيعة البيروتي، كلاهما (الهقل وابن ربيعة) عن الأوزاعي، كلاهما (عقيل والأوزاعي) عن الزهري، به.

وقد مرَّ في الحديث السابق أن شيخ الطبراني في الإسناد الأول كذاب، وأما إسنادا تمام إلى الأوزاعي، ففي أولهما عمرو بن هاشم، وقد مرَّ في الحديث (٦) أنه «صدوق يخطئ»، وقد تكرر غلطه في مثل هذا الإسناد، والإسناد الثاني مسلسل بالمجاهيل، إذ لم أقف على حالٍ لابن عبدوس، ولا لعمر بن الوليد، ولا لعلي بن ربيعة، ولم يسق من ترجم لهم سوى بعض مروياتهم أو من رووا عنه وروى عنهم. وقد اختُلف عن الأوزاعي اختلافًا مشابهًا لما وقع في أحاديث سابقة، فرواه عيسى بن يونس عنه، عن نافع، عن ابن عمر، دون ذكر الزهري -كما عند البزار (٥٥٤٠)-، ورواه عقبة بن علقمة عن الأوزاعي كذلك، وذكر فيه سماع الأوزاعي من نافع -كما في «التدوين في أخبار قزوين» للرافعي (٤٠٦/٢)-. والذي يظهر أن هذا الحديث من مراسيل الأوزاعي عن نافع -كما كان الحديثان الماضيان-، وأنه لا يصح سماعه منه، وأما عن الزهري فالأسانيد منكرة، وإنما يصح الحديث عن نافع من غير روايته.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٣٢٦)، والمخلص في حادي عشر «المخلصيات» (١٣٨)، من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، به.

٢١- الزهري، عن نافع، أنه سمع سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «من لعب بالنَّرْد فقد عصى اللهَ ورسولَه»(١).

٢٢- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان له شِرْك في عبد أو أمة فأعتق نصيبه، فإن عليه عِتقَ ما بقي من العبد أو الأمة من حصص شركائه تمامَ قيمة العبد، ويرد على شركائه قيمة

وقد مرَّ في الحديث (٩) أن الطبراني قال فيه وفي هذا الحديث: «لم يرو هذين الحديثين عن الزهري إلا يونس، ولا عن يونس إلا شبيب بن سعيد، تفرد بهما أحمد بن شبيب»، ومرَّ أن أحمد بن شبيب «صدوق»، وأن أباه «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه»، إلا أن شبيبًا خولف في هذا الحديث، فأخرجه مسلم (٢٢٣٣) وابن ماجه (٣٢٠٣) والنسائي (٤٣١٦) من طريق ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وابن وهب «ثقة حافظ» -كما في «التقريب» (٣٦٩٤)-. وهذا هو المعروف عن الزهري، فقد أخرجه بأطول منه مسلم (٢٢٣٣) من طريق الزبيدي، ومعمر، وصالح، كلهم عن الزهري، به. وإنما يصح عن نافع من غير رواية الزهري. ولأجل ذلك قال الدارقطني في «العلل» (٢٨٧/٦) بعد أن ساق اختلاف شبيب وابن وهب عن يونس: «ولا يُدفَع واحد منهما، لأنهما محفوظان عن سالم ونافع، وكأنَّ القلب إلى قول ابن وهب أسكنُ منه إلى قول شبيب»، فنظر الدارقطني أولًا إلى أن الحديث محفوظ عن سالم ونافع كليهما، فاحتمل صحَّةَ الوجهين عن يونس، ثم مال إلى رواية ابن وهب، وذلك لكونه أحفظَ من شبيب، ولأن روايته عن يونس توافق المعروف عن الزهري.

(١) أخرجه ابن عدي (٩٧٨٦) من طريق طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن القاسم بن مبرور، عن يونس بن يزيد، عن الزهري، به.

وقد أورده ابن عدي في ترجمة طاهر، وهو «صدوق، وله ما ينكر» -كما في «الميزان» (٣٠٦/٢)-، قال ابن عدي: «له أحاديث عن أبيه أفرادات وغرائب»، وأبوه «صدوق يخطئ» -كما في «التقريب» (١٦٨٢)-، والقاسم بن مبرور «صدوق» -كما في «التقريب» (٥٤٨٨)-. ومثل هذا الإسناد في لين رواته وتفردهم عن مثل يونس والزهري حقيق بالنكارة والضعف، وإنما يصح الحديث عن نافع من غير رواية الزهري.

حصـــتهم، ويَعتُق العبد أو الأمة إن كان في مال المعتِق وفاءٌ لقيمة حصـــته صرف شركائه»[1].

٢٣- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رســـول الله ﷺ: «من حفظني في أصـحابي ورد عليَّ حوضـي، ومن لم يحفظني فيهم لم يرني إلا من بعيد»[2].

---

(١) أخرجه ابن عدي (١٠٩٦١)، والدارقطني (٤٢١٨)، من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الدمشقي، عن الزهري، به.

وقد أورده ابن عدي في ترجمة ابن تميم، وهو «ضعيف» -كما في «التقريب» (٤٠٤٠)-، قال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٣٣٥/٩): «رواه غيره عن الزهري، فقال: عن سالم، عن ابن عمر»، وكذلك أخرجه مسلم (١٥٠١) من طريق معمر، عن الزهري، به، بأخصر من لفظ ابن تميم، وهو الصواب، فمعمر من حفاظ أصحاب الزهري، ورواية ابن تميم بمخالفته منكرة.

(٢) أخرجه ابن عدي (١٤٣٤٩) من طريق ســـليمان بن الربيع الكوفي، عن كادح، عن ابن أخي الزهري، وابن عســاكر في «تاريخ دمشــق» (٤٦٣/٢٣) من طريق عبد الله بن صــالح، عن ابن لهيعة، عن عقيل، كلاهما عن الزهري، به.

والإسناد الأول باطل، فسليمان بن الربيع متروك -كما في «الميزان» (١٩٣/٢)-، وكادح كذاب -كما في «اللسان» (٤٠٧/٦)-. والإسناد الثاني فيه أبو صالح عبد الله بن صالح -كاتب الليث-، وهو «صدوق كثير الغلط» -كما في «التقريب» (٣٣٨٨)-، وابن لهيعة جرى «العمل على تضعيف حديثه» -كما في «الكاشف» (٢٩٣٤)-، فهو إسناد ضعيف، بل إن غرابته عن عقيل والزهري تعطي نكارته، وقد يكون مُدخَلًا على ابن لهيعة أو على أبي صالح، أو خطأً ممن دونهما.

والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٣١٢٥) و«الأوسط» (١٠٢٥) والسِّلَفي في «معجم السفر» (ص٤٤٣) من طريق حبيب -كاتب مالك-، عن ابن أخي الزهري، فجعله عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وحبيب «متروك، كذَّبه أبو داود وجماعة» -كما في «التقريب» (١٠٨٧)-، فلا عبرة بروايته أيضًا، وطرق هذا الحديث تالفة كلها عن الزهري.

٢٤- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أتى منكم الجمعةَ فليغتسل»[(١)].

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٦) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠٦/٢٢) من طريق أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، عن أبيه محمد، عن أبيه يحيى، عن سلمة بن عمرو، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٩٥٢) من طريق حفص بن عمر -هو المعروف بالإمام-، عن صالح بن أبي الأخضر، كلاهما (سلمة وصالح) عن الزهري، به.

والإسناد الأول فيه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وهو صاحب مناكير -كما في «لسان الميزان» (٦٥٠/١)-، وقد قال ابن حبان في ترجمة أبيه محمد من «الثقات» (٧٤/٩): «ثقة في نفسه، يتقى من حديثه ما روى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد، فإنهما كانا يدخلان عليه كل شيء»، ولعل هذا مما أدخله أحمد من المناكير على أبيه، على أنه اضطرب فيه، فرواه مرةً عن أبيه، قال: وجدتُ في كتاب الفياض بن عمرو -كاتب جدي- بخطه: عن الزهري، به، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٦٤/٤٨)، ووَصَف رواية الفياض عن الزهري بالإرسال.

والإسناد الثاني فيه حفص بن عمر الإمام، وهو «ضعيف» -كما في «التقريب» (١٤٢٦)-، وصالح بن أبي الأخضر كذلك «ضعيف» -كما في «التقريب» (٢٨٤٤)-، وقد تُكلم في روايته عن الزهري، واختلاط سماعه منه بمناولته، بل قال ابن معين -كما في «تاريخ الدارمي» (١١)-: «ليس بشيء في الزهري». وإنما يروي الزهري الحديث عن سالم وعبد الله ابنَي عبد الله بن عمر، عن أبيهما، أخرجه البخاري (٨٩٤) من طريق شعيب، و(٩١٩) من طريق ابن أبي ذئب، ومسلم (٨٤٤) من طريق الليث، وابن جريج، ويونس، جميعهم عن الزهري، به، ولم يذكر شعيب وابن أبي ذئب ويونس عبد الله، ولم يذكر الليث سالمًا، وجمعهما ابن جريج، وصحَّح الوجهين البخاري -كما في «العلل» الكبير للترمذي (ص٨٥)-، والدارقطني في «العلل» (٢٨٩/٦)، وذكر أقوالًا أخرى عن الزهري ليس فيها روايته عن نافع، وهو وجه منكر لا يصح.

٢٥- الزهري، عن نافع وسالم، أن ابن عمر كان يقول: «طلاقُ العبدِ الحرَّةَ تطليقتان، وعِدَّتُها ثلاثة قروء، وطلاق الحرِّ الأَمَةَ تطليقتان، وعِدَّتُها عِدَّة الأَمَة حيضتان»(١).

٢٦- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان. وقال: قد أراني عبد الله بن عمر المكان الذي كان رسولُ الله ﷺ فيه من المسجد(٢).

---

(١) أخرجه الدارقطني (٣٩٩٧) من طريق أبي صالح، عن الليث، عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر، عن الزهري، به.

وفي الإسناد أبو صالح، وهو «صدوق كثير الغلط» -كما مرَّ في الحديث (٢٣)-، وابن مسافر، وهو «صدوق» -كما مرَّ في الحديث (١٣)-. وزيادة نافع غريبة عن الزهري، فقد أخرجه عبد الرزاق (١٣٨٦٠) عن معمر، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٦٥/٧) من طريق إبراهيم بن سعد، كلاهما عن الزهري، عن سالم وحده، به، بمعناه مختصرًا، ولفظه: «أيهما رَقَّ نقص الطلاقُ برِقِّه، والعدة بالنساء».

ويظهر لي أن الذي عطف نافعًا هو الليث، فإنه يرويه عن نافع مباشرةً بنحو اللفظ المطوَّل -كما في «جزء أبي الجهم» (٣٨)-، فيكون لليث فيه إسنادان: أحدهما: ابن مسافر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر (مختصرًا)، والثاني: نافع، عن ابن عمر (مطولًا)، ولم يضبط ذلك أبو صالح، فساقه بما يوهم أن الزهري يرويه عن سالم ونافع معًا، وجعل لفظه لفظَ الليث عن نافع، وإنما يرويه الزهري عن سالم وحده بلفظٍ مختصر بمعناه.

(٢) أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (٢٤٢/ترتيب الهيثمي) عن محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الثلج، عن القاسم بن محمد بن الحارث المروزي، عن عبدان بن عثمان، عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، به.

واستغربه الدارقطني من حديث الزهري، ومن حديث يونس، وقال: «تفرد به عبدان بن عثمان، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس، عن الزهري»، وقال بعد ذكر شيخه: «وما سمعناه إلا منه».

٢٧- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «الميت يُعَذَّب ببكاء أهله عليه»(١).

وظاهر هذا الإسناد الصحة، إلا أن ابن المبارك خولف فيه عن يونس، فأخرجه البخاري (٢٠٢٥) ومسلم (١١٧١) من طريق ابن وهب، وجعفر الخلدي في «فوائده» (٤٥) من طريق شبيب بن سعيد، كلاهما عن يونس، عن نافع، به، دون ذكر الزهري، وصرَّح يونس بسماع نافع في رواية ابن وهب.

وهذا الوجه أرجح، لأن رواته أكثر، ولأن المعروفَ عن الزهري حديثه عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله»، وهو عند البخاري (٢٠٢٦) ومسلم (١١٧٢) من طريق عقيل عنه.

وعليه فلا تصح رواية الزهري عن نافع للحديث، وإدخال الزهري فيه وهمٌ من قبيل المزيد في متصل الأسانيد.

(١) أخرجه الدارقطني في «العلل» (١١٩/١) من طريق عمران بن بكار، عن بشر بن شعيب بن أبي حمزة، عن أبيه، عن الزهري، به.

قال الدارقطني: «ووهم في قوله: نافع، والذي قبله أصح»، يعني: ما ذكره من رواية محمد بن يحيى -هو الذهلي-، عن بشر بن شعيب، عن أبيه، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وكذلك أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣١٦٣) عن أبي زرعة الدمشقي، عن بشر، به. وعمران بن بكار «ثقة» -كما في «التقريب» (٥١٤٦)-، إلا أنه لا يقاوم اجتماع الإمامين الحافظين محمد بن يحيى الذهلي وأبي زرعة الدمشقي، خصوصًا وروايتهما توافق رواية صالح بن كيسان، عن الزهري، عن سالم، به -عند أحمد (٢٩٤) والترمذي (١٠٠٢) والنسائي (١٨٦٦)-، كما علَّقه الدارقطني في سباق كلامه آنفًا عن صالح بن أبي الأخضر، ويونس، وابن أبي ذئب، ثلاثتهم عن الزهري كذلك على الصواب.

٢٨- الزهري، عن نافع، أن رجلًا أخبره عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «أسرعوا بالجنازة، فإنها إن تكُ صالحةً فخيرٌ تقدِّمونها عليه، وإن تكُ سوى ذلك فشرٌّ تضعونه عن رقابكم»(١).

٢٩- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، في رفع اليدين في الصلاة، موقوفًا(٢).

---

(١) علَّقه الدارقطني في «العلل» (٣٦٧/٤) عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزهري، به.
ولم أقف على هذه الرواية مسندةً، وعقبة «صدوق يُغرب» -كما مرَّ في الحديث (٦)-.
وقد بيَّن الدارقطني عقب ذكر رواية عقبة اختلاف أصحاب الأوزاعي في الحديث، ولم أقف على أي وجهٍ مما ذكر مسندًا، قال: «وقال البابلتي: عن الأوزاعي، عن الزبيدي، عن نافع نحو هذا القول. وقال غيرهما عن الأوزاعي: حدثني نافع، عن أبي هريرة، موقوفًا». ولم يرجح الدارقطني بين هذه الأوجه، والظاهر أن الاختلاف عن الأوزاعي شبيه باختلافين سبق ذكرهما عنه في الحديثين (٦، ٧)، حيث رواه عقبة بن علقمة بذكر الزهري بينه وبين نافع، ورواه بعض أصحابه بالتصريح بسماعه من نافع، ولعله رواه آخرون بذكر واسطةٍ بينهما، ورواه البابلتي بتسمية الواسطة الزبيدي بدل الزهري. وقد مر في ذينك الحديثين أن قول البابلتي قريب، وهو كذلك هنا.
وعلى أي حال، فلا شك أن رواية الزهري عن نافع لا تصح هنا، وإنما يرويه الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل بن حنيف، كلاهما عن أبي هريرة، وقد أخرج البخاري (١٣١٥) روايته عن سعيد، ومسلم (٩٤٤) روايته عنهما، قال الدارقطني في آخر كلامه: «وحديث سعيد بن المسيب وأبي أمامة بن سهل محفوظان، والباقي غير محفوظ عن الزهري».

(٢) علقه الدارقطني في «العلل» (١١٤/٧) عن زكريا بن عيسى الشعبي، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، به.
ولم أقف على هذه الرواية مسندةً، وقد مر بيان حال زكريا في الحديث (١١)، وأنه «منكر الحديث». ونكارة روايته هذه ظاهرة، فإن الزهريَّ إنما يروي الحديث عن سالم، عن أبيه، مرفوعًا -كما عند البخاري (٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨) ومسلم (٣٩٠) من طرق عنه-، وقد أخرجه أحمد (٦١٧٥) عن يعقوب

٣٠- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يُلَبِّد التَّلْبِيدَ بالصَّمغ والعسل(١).

٣١- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «إن الرجل ليصلي الصلاة، ولَمَا فاتَهُ من وقتها خيرٌ من أهله وماله»(٢).

٣٢- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، رفعه إلى رسول الله ﷺ، قال: «يكون في آخر الزمان الرأيُ خيرٌ من العمل، والعملُ للساعة خيرٌ من

بن إبراهيم بن سعد، عن ابن أخي الزهري، به، على الصواب. وأما رواية نافع الموقوفة فتصح من غير رواية الزهري عنه.

(١) أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (٣٤٢٨/أطرافه)، وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٦٣٢)، من طريق عبد الله بن واقد أبي قتادة الحراني، عن حيوة بن شريح، عن عقيل، عن الزهري، به - وسقط عقيل عند أبي نعيم-.

وأبو قتادة «متروك» -كما في «التقريب» (٣٦٨٧)-، فهذا الحديث باطل، والمحفوظ عن الزهري روايته عن سالم، عن أبيه، دون ذكر الصمغ وغيره، وذلك في سياق إحرام النبي ﷺ، وربما أُفرد، وقد أخرجه البخاري (١٥٤٠، ٥٩١) ومسلم (١١٨٤) من طريق يونس، والبخاري (٥٩١٤) من طريق شعيب، كلاهما عن الزهري، به. وقد جاء التلبيد بالعسل (أو الغِسْل) من غير رواية الزهري عن نافع.

(٢) أخرجه الدارقطني في «الأفراد» (٣٤٢٩/أطرافه) من طريق نصر بن حماد، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم عن الزهري، به.

قال الدارقطني: «تفرد به نصر بن حماد، عن شعبة». ونصر «ضعيف» -كما في «التقريب» (٧١٠٩)-، وقد خولف فيه، فأخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٤٣) من طريق وكيع، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٦/٩) من طريق ابن المبارك، كلاهما عن شعبة، عن سعد، عن الزهري، عن ابن عمر -دون ذكر نافع-. ووكيع وابن المبارك حافظان معروفان، ومخالفة نصر بن حماد لهما تقضي بنكارة زيادته نافعًا في الإسناد.

الرأي». فقلت: يا رسول الله، وما هذا الرأي؟ قال: «محبة علي بن أبي طالب»[1].

٣٣- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «خيار أمتي في كل قرن خمسُمائة، والأبدال أربعون، فلا الخمسمائة ينقصون ولا الأربعون، كلما مات رجلٌ أبدَلَ اللهُ من الخمسمائة مكانه، وأدخَلَ من الأربعين مكانهم». قالوا: يا رسول الله، دُلَّنا على أعمالهم. قال: «يعفون عمن ظلمهم، ويحسنون إلى من أساء إليهم، ويتواسون فيما آتاهم الله»[2].

---

(١) أخرجه حمزة السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٤٢) من طريق زيد بن محمد بن علي، عن عدي بن محمد بن حاتم، عن محمد بن عدي الجرجاني، عن أبيه، عن الزهري، به.

قال السهمي عقب ما ساقه منه: «وذكر حديثًا طويلًا تركته عمدًا لأنه موضوع وكذب، وما بين شيخي أبي الحسن البصري إلى الزهري كلهم مجاهيل»، وهو كما قال.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٠٢/١، ٣٤١/٣٣)، من طريق سعيد بن عبدوس بن أبي زيدون، عن عبد الله بن هارون الصوري، عن الأوزاعي، عن الزهري، به.

والحديث أدخله ابن الجوزي «الموضوعات»، وقال (١٥٢/٣) فيه وفي حديث آخر: «كثير من رجاله مجاهيل ليس فيهم معروف»، والمجهول فيه هو عبد الله بن هارون فحسب، قال الذهبي في «الميزان» (٤٦٠/٢): «لا يُعرف، والخبر كذب في أخلاق الأبدال»، وبنحوه في «المغني» (٣٤٠٤)، وقال في «تلخيص الموضوعات» (ص٣٠٧): «متَّهم». والأمر كما قال الذهبي، فانفراد هذا المجهول بهذا المتن المنكر عن إمامٍ كالأوزاعي بسنده يدل على كذبه وبطلان ما روى.

٣٤- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، أنه أحرم من إيلياء[(١)] عام حكم الحكمين[(٢)].

٣٥- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ:«لما ولد أبو بكر الصديق أقبل الله تعالى على جنة عَدْن، فقال: وعِزَّتِي وجَلالي لا يدخلكِ إلا مَن يحبُّ هذا المولود -يعني: أبا بكر-»[(٣)].

---

(١) قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢٩٣/١): «إيلياء: اسم مدينة بيت المقدس».

(٢) أخرجه البيهقي في «السنن» (٨٩٩٩)، والمشرف بن المرجى في «فضائل بيت المقدس» (ص٢١٢)، من طريق يونس، عن الزهري، به.

وأخرج عبد الرزاق في «المصنف» (٩٨٨٦) و«الأمالي» (١٩٧) عن معمر، عن الزهري، عن سالم، أن ابن عمر أحرم بالعمرة من بيت المقدس.

وهذا اختلاف قوي بين اثنين من حفاظ حديث الزهري، ومع أن ليونس أوهامًا عن الزهري -كما في «التقريب» (٧٩١٩)-، لكن الظاهر أن كلا الوجهين محفوظ، لاختلاف المتنين، إذ يظهر أن نافعًا هو الذي عيَّن زمانَ ذلك الإحرام (عام حكم الحكمين) دون سالم، فقد رواه أبو معشر عن نافع بنحو متن الزهري عنه، أخرجه سعيد بن منصور -ومن طريقه الضياء في «فضائل بيت المقدس» (٦٠)- عنه، فدلَّ على أن حديث يونس ليس انتقالًا خطأً من حديث الزهري عن سالم، إلا أن يكون الصواب أن يونس يرويه عن نافع مباشرةً -دون ذكر الزهري-، لكني لم أقف على روايته من هذا الوجه.

وقد عقَّب البيهقيُّ روايةَ يونس بقول الحافظ أبي بكر الصَّغَاني: «هذا مما يقال سمع ابنُ شهاب من نافع»، فجعله من مسموعات الزهري من نافع، وهذا يفيد أنه محفوظ عنه عنده، وعند من أشار إلى أنه قال ذلك.

(٣) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٩٨/٤) من طريق محمد بن محفوظ المخرمي، عن أحمد بن محمد الهروي، والشحامي في «الأحاديث الإلهيات» (١٤٩) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤٥/٣٠) من طريق أحمد بن عصمة، كلاهما عن إسحاق بن راهويه، عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، به.

٣٦- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ أَحَبَّ ما يقول العبد إذا استيقظ مِن نومه: سبحان الذي يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير»(١).

٣٧- الزهري، عن نافع، أن عبد الله بن عمر أخبره رجلٌ من بني ليث أن أبا سعيد الخدري يخبر ذلك عن رسول الله ﷺ. قال نافع: فانطلق عبدُ الله وأنا معه والرجلُ الذي أخبره ذلك عن أبي سعيد، حتى ولج على أبي سعيد، فسأل عن ذلك، فأشار أبو سعيد بأصبعيه إلى جبينه وأذنيه، فقال: بصر عيني وسمع أذني رسول الله ﷺ يقول: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا

فأما الإسناد الأول فساقه الخطيب في ترجمة محمد بن محفوظ، وقال: «باطل بهذا الإسناد، وفي إسناده غير واحد من المجهولين»، وهو كما قال، فابن محفوظ وشيخه لا يتعيَّنان، وأما الإسناد الثاني فقال الذهبي في ترجمة أحمد بن عصمة من «الميزان» (١/١٤٢): «متهم هالك، روى خبرًا موضوعًا هو آفته»، ثم أسنده.

وقد أورد الإسنادين ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٣١٤-٣١٥)، وقال: «ولا صحة لهذا الحديث»، فهذا الحديث باطل لا أصل له.

(١) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٥٥) من طريق عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، عن الزهري، به.

ونقل الخطيب قول أبي نعيم الأصبهاني: «لا أعلم رواه عن الزهري إلا الوقاصي»، ثم ساق قول ابن معين في الوقاصي: «لا يكتب حديثه، كان يكذب».

وقد أخرجه ابن عدي (١٢٢٨٢) من طريق عمرو بن عبد الجبار، عن عبيدة بن حسان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وذكر أن عَمْرًا روى عن عبيدة مناكير، وساق له أحاديث -منها هذا-، وقال: «كلها غير محفوظة».

فهذا الحديث باطل عن الزهري على كل وجه.

مِثْلًا بمِثْل، والوَرِق بالوَرِق إلا مِثْلًا بمِثْل، لا تشفعوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا شيئًا منها غائبًا بناجز»[(١)].

٣٨- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «من تساوى يوماه فهو مغبون، ومن كان أمسُه خيرًا من يومه فهو ملعون، ومن لم يكن في زيادةٍ فهو في نقصان، ومن كان في النقصان فالموت خيرٌ له من الحياة»[(٢)].

---

(١) أخرجه الخطيب في «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» (ص٢١٥) من طريق دعلج بن أحمد، عن محمد بن علي بن زيد، عن أحمد بن شبيب بن سعيد، عن أبيه، عن يونس، عن الزهري، به.

وفي ذكر الزهري فيه إشكال، فقد أخرجه جعفر الخلدي في «فوائده» (٤٦) عن محمد بن علي بن زيد، به، دون ذكر الزهري، بل وقع فيه: «عن يونس: قال نافع». وهذا أصوب، فإن حديث الزهري مخرَّج عند البخاري (٢١٧٦) من طريق ابن أخي الزهري، عن عمه، عن سالم، بالقصة، مع اختصارٍ فيها يشير إلى أن سالمًا لم يشهدها، وأنه حدَّث الزهريَّ بما شهده نافع، فإن القصة عن نافع مشهورة، وقد أخرجها من طريقه مسلم (١٥٨٤) وغيره، وتبيَّن بما سبق أن يونس من رواتها عنه، دون الزهري.

(٢) أخرجه أبو بكر الأنصاري في مشيخته «أحاديث الشيوخ الثقات» (٣٢٢) عن هناد النسفي، عن علي بن الحسين الفلكي، عن عبد الله بن الحسين بن محمويه، عن محمد بن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن إسماعيل الصائغ، عن أبيه، عن مالك، عن الزهري، به.

وهناد النسفي «راوية للموضوعات والبلايا، وقد تكلم فيه»، بل قال السمعاني: «كان الغالب على روايته المناكير، حتى كنت أقول: لعله ما روى في مجموعاته حديثًا صحيحًا إلا ما شاء الله»، انظر: «لسان الميزان» (٣٤٥/٨). ولم يتبيَّن لي ابن محمويه، ولعله يتحمَّل هو أو هناد عهدة هذا الحديث، فإن هذا المتن -على نكارته- لا يُعرف عن كل رواته مع كونهم مشاهير ثقات، كالحافظ ابن المنذر، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وأبيه، ومالك، والزهري، ونافع. فالحديث باطل لا أصل له.

٣٩- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «موت العالم ثُلْمَة في الإسلام لا تُسَدُّ ما اختلف الليل والنهار»(١).

٤٠- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله فرض عليكم حبَّ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي كما فرض عليكم الصلاة والصيام والحج والزكاة، فمن أبغض واحدًا منهم فلا صلاة له، ولا صيام له، ولا حج له، ولا زكاة له، ويحشر يوم القيامة من قبره إلى النار»(٢).

---

(١) نقل الديلميُّ في «مسند الفردوس» [٣٢ب/جارالله٣٩٣] (٢٤٠٥/زهر الفردوس) عن ابن لال روايته من طريق يزيد بن مروان، عن محمد بن عبد الملك، عن الزهري، به.
ويزيد بن مروان كذاب -كما في «اللسان» (٥٠٥/٨)-، ومحمد بن عبد الملك متروك -كما في «اللسان» (٣١٤/٧)-، وقد تلوَّن في هذا الحديث، فعطف على إسناده رواية ابن المنكدر عن جابر، ورواه كذلك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -كما عند البزار (١٨٥/١٨)-. فالحديث واهٍ جدًّا لا أصل له.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٢٧/٣٩) من طريق أحمد بن نصر بن عبد الله الذارع، عن صدقة بن موسى بن تميم، عن أحمد بن حنبل، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، به.
وأحمد بن نصر الذارع قال فيه الدارقطني: «دجال»، وقال ابن الجوزي: «كان كذابًا يضع الحديث»، وقال الذهبي: «أتى بمناكير تدل على أنه ليس بثقة»، انظر: «الموضوعات» (٣٤٢/١)، «ميزان الاعتدال» (١٧٤/١). وقد أورد السيوطي هذا الحديث في «الزيادات على الموضوعات» (٣٢٣)، وأعله بالذارع، فهو حديث موضوع على صدقة فمن فوقه، بل قد تشكَّك الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤٥٥/١٠) في وجود صدقة هذا أصلًا، وقال: «هذا الشيخ مجهول، وقد روى عنه الذارع أحاديث منكرة، والحمل فيها عندي على الذارع»، وقال الذهبي في «الميزان» (٢٨٨/٢): «ما روى عنه سوى أحمد ابن عبد الله الذارع، ذاك الكذاب، وأكثر عنه».

٤١- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ في قوله -تعالى-: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[النحل:٨]، قال: «البَرَاذِين»(١).

٤٢- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة طُمِسَ نورهما، ولولا ذلك لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب»(٢).

---

(١) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٥/٥٥) من طريق الخطيب، عن النعيمي، عن عتيق بن عبد الرحمن بن أحمد السلمي العباداني، عن محمد بن محمد بن زكريا اليمامي، عن المقدام بن داود، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أشهب، عن مالك، عن الزهري، به.

قال الخطيب: «كذا حدثنا به النعيمي. وليس يروي مقدامٌ عن عبد الرحمن بن القاسم، وإنما يروي عن عمه سعيد بن عيسى بن تليد وغيرِه عنه»، ونقل ابن حجر في «لسان الميزان» (٤٨٩/٧) كلامَ الخطيب بتصرف، ونصُّه عنده: «سقط بين المقدام وعبد الرحمن: سعيد بن تليد، عم المقدام»، وليس هذا مراد الخطيب بعينه، بل مراده أن بين المقدام وعبد الرحمن طبقة، دون التزام كون الساقط سعيدًا المذكور، فإنه قال: «يروي عن سعيدٍ وغيرِه عنه».

ولم أجد لعتيق بن عبد الرحمن ذِكرًا ولا ترجمة، وأما محمد بن محمد بن زكريا اليمامي فترجم له ابن عساكر، وساق له هذا الحديث وحديثًا آخر، وقال الذهبي في «الميزان» (٢٦١/٤): «ضعفه ابن عساكر»، ولم أجد لابن عساكر تضعيفًا صريحًا له، فلعله في موضع آخر، وقال الذهبي في موضع آخر من «الميزان» (٢٤٨/٤): «مجهول».

فيظهر أن أحد هذين المجهولين يتحمل عهدة رواية هذا المتن المنكر بهذا الإسناد، مع ما بيَّن الخطيب من انقطاعه، ولعل انقطاعه جاء من جهل مركِّب الإسناد بطبقات الرواة، حتى إنه ذكر صيغةَ السماع في موضع الانقطاع. فهذا إسناد باطل لا أصل له.

(٢) قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (٣٩٥/١): «حدثنا أبو طاهر الحريمي بإسناده عن الزهري»، فذكره، ولم يسق هذا الإسناد.

ولا شك أنه إسناد منكر عن الزهري، وإنما يرويه الزهري عن مسافع بن شيبة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، على اختلاف أصحابه في إسناده، فأخرجه عبد الرزاق (٩٢٠٥) عن ابن جريج،

٤٣- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «جاء جبريل -عليه السلام- إلى إبراهيم وإسماعيل -عليهما السلام-، فأراهما الطواف، ثم خرج بهما إلى مِنى، فقال: صَلِّيَا هاهنا، وأقام بهما إلى اليوم الثاني، فغدا بهما إلى عرفات، فأنزلهما حيث ينزل الناس اليوم، وجمع بهما بين الظهر والعصر، ثم وقف بهما وعلَّمَهما المناسك، فجعل إبراهيم يقول: عرفتُ عرفت. فلذلك سميت عرفات»(١).

٤٤- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قدم وفد ضِمَام بن ثعلبة من بني سعد على رسول الله ﷺ سنة خمس من الهجرة، فذكر لهم فرائض الإسلام من الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج(٢).

والجندي في «فضائل مكة» (٢٧) من طريق عقيل، والفاكهي في «أخبار مكة» (٩٦٢) وابن خزيمة (٢٧٣١) والبيهقي (٩٣٠٢) من طريق يونس، ثلاثتهم عن الزهري، به، وقفه ابن جريج وعقيل ويونس -عند الفاكهي-، ورفعه يونس -عند ابن خزيمة والبيهقي-، وزاد ابن جريج رجلًا بين مسافع وابن عمرو، ورجَّح أبو حاتم الرازي وقفه -كما في «العلل» (٨٩٩)-.

(١) قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (١/٤٠٠) «وقال ابن أبي الدنيا بإسناده عن الزهري»، فذكره، ولم يسق هذا الإسناد، ولم أقف عليه فيما بلغنا من مصنفات ابن أبي الدنيا وغيرها، وإنما فيه آثار ومقاطيع عديدة. ويمكن الجزم بأنه إسناد منكر أو مكذوب، فروايةٌ مرفوعةٌ لإمامين كالزهري ونافع لو صحت لانتشرت ودُوّنت.

(٢) قال سبط ابن الجوزي في «مرآة الزمان» (٣/٣٥٤): «قال الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري»، فذكره، كذا نقله، ولم يبين مصدره فيه، ولا من دون أحمد عنده، ولم أجده في موضع آخر مطلقًا بهذا الإسناد، ولا وقفت للزهري على روايةٍ لحديث ضمام بإسنادٍ آخر. ولا بد أنه حصل خطأ في النقل، أو هو مرويٌّ بإسناد باطل، فإن حديثًا كهذا في ظهور صحَّة إسناده لا يمكن أن ينفرد به نقل متأخر.

٤٥- الزهري، عن نافع، أن عمر بن الخطاب قال: «ما خلق الله مَوْتَةً أموتها -إلا أن أموت مجاهدًا في سبيل الله- أحبَّ إليَّ من أن أموت وأنا أضرب في الأرض على ظهر راحلتي أبتغي من فضل الله»(١).

٤٦- الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «رحم الله المحَلِّقين»(٢).

٤٧- الزهري عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: «قال الله -عز وجل-: يا عبادي، انظروا إلى الدهور، هل انقطع إليَّ أحد فلم أُعِزَّه؟ أو توكَّل عليَّ فلم أَكْفِه؟»(٣).

---

(١) أخرجه علي بن معبد في «الطاعة والمعصية» -كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١١٢/٤)- عن ابن وهب، عن يونس، عن الزهري، به.

وأخرجه عبد الرزاق (٢٢٠٩٦) -ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١٩٨)- عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن عمر أو غيره، فذكره.

والإسنادان قويَّان عن الزهري، والأرجح رواية معمر، فإن ليونس أوهامًا عن الزهري -كما مرَّ في الحديث (٣٤)-، ومع ذلك فإصابته هنا محتملة.

(٢) أخرجه الحافظ أبو الغنائم النرسي في «مختلفي الأسماء» -كما في «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي (٣٣٩/٥)- من طريق زكريا بن عيسى الشغبي، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، به.

وقد مرَّ زكريا مرارًا، وأن أبا حاتم قال فيه: «منكر الحديث»، وهذا الحديث من مناكيره، إذ لم أقف عليه بهذا الإسناد في موضع آخر، وإن كان مشهورًا ثابتًا عن نافع من طرق أخرى.

(٣) أخرجه الديلمي في «مسند الفردوس» [١٧١أ/جارالله٤١٥] من طريق محمد بن الحسن النقاش، عن الفضل بن محمد الأنطاكي، عن هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري، به.

٤٨- الزهري، عن بعض آل عمر بن الخطاب، قال: لما كان يوم الفتح ورسول الله ﷺ بمكة أرسل إلى صفوان بن أمية بن خلف، وإلى أبي سفيان بن حرب، وإلى الحارث بن هشام. قال عمر: فقلت: قد أمكن الله منهم، أُعَرِّفهم بما صنعوا، حتى قال النبي ﷺ: «مثلي ومثلكم كما قال يوسف لإخوته: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[يوسف:٩٢]». قال عمر: فانتَضَحْتُ حياءً من رسول الله ﷺ، كراهيةً لما كان مني وقد قال لهم رسول الله ﷺ ما قال(١).

والنقاش ضعيف، وهَّاه الدارقطني، وقال البرقاني: «كل حديثه منكر»، وقال الخطيب: «في حديثه مناكير بأسانيد مشهورة»، انظر: «لسان الميزان» (٧٨/٧). وشيخه الفضل بن محمد الأنطاكي كذاب -كما في «اللسان» (٣٥١/٦)-. فهذا الحديث موضوع يتحمله أحدهما، ولعله الأنطاكي، وبهما أدخله السيوطي في «الزيادات على الموضوعات» (٨١٩).

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٣١/٢)، وحميد بن زنجويه في «الأموال» (٤٥٥)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أخلاق النبي ﷺ» (٨٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٨٤/٣، ١١٠/٢٤)، من طريق معمر، عن الزهري، به.

وإسناد هذه الرواية صحيح عن الزهري، إلا أنه ليس فيها التصريح باسم شيخه -ولأجل ذلك أخَّرتُها- ، لكن أخرج الربعي في «أخبار الأصمعي» (٣٧/منتقاه) عن عبد الرحمن بن محمد بن منصور، عن الأصمعي، عن نافع بن أبي نعيم القارئ، قال: «كان الزهري يحدث عن نافع، فيقول: حدثني رجل من آل عمر». وعبد الرحمن هذا متكلم فيه -كما في «لسان الميزان» (١٢٧/٥)-، وكان بعض الأئمة حسن الرأي فيه، ومرويُّه هنا بابته الأخبار لا الأحاديث التي يتشدد في نقدها. ولم أقف على هذا الحديث من جهةٍ أخرى عن نافع ولا عن عمر، فيبقى الأمر على الاحتمال الذي أورده نافع بن أبي نعيم، ويقويه أنه مدنيٌّ من معاصري الزهري، والرواة عن نافع.

الدراسة التحليلية

يمكن الخلوص بتحليل الدراسة التمهيدية والتطبيقية السابقة إلى ما يلي:

١- لم أقف للزهري على روايةٍ عن نافع صحيحةٍ سالمةٍ من المخالفة القوية، وأقوى ما ورد بهذا الإسناد أثران موقوفان (رقم: ٣٤، ٤٥) يروي أحدَهما نافعٌ عن ابن عمر، ويروي الآخر عن عمر -دون واسطة بينه وبينه-، وكلاهما خالف فيه يونسُ معمرًا عن الزهري، ويونس معروف بأن في روايته عن الزهري أوهامًا، لكن يحتمل أن الخطأ ممن دونه؛ من جهة أن يونس يرويهما عن نافع مباشرةً، فغلط من دونه بإدخال الزهري في الإسناد، وقد حصل مثل هذا الخطأ في ثلاثة أحاديث مما رُوي عن يونس عن الزهري عن نافع (رقم: ٣، ٩، ٢٦)، وفي حديثٍ مما روي عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن نافع (رقم: ٥).

٢- صحَّت للزهري روايةٌ عن بعض آل عمر بن الخطاب، عن عمر بن الخطاب، بقصةٍ حصلت في فتح مكة. وقد قال نافع بن أبي نعيم القارئ: «كان الزهري يحدث عن نافع، فيقول: حدثني رجل من آل عمر»، فيحتمل أن الأمر هنا كما قال، وأن الزهري حدث بهذا الحديث عن نافع فأبهمه، لما سيأتي تحليلُه من الأسباب التي دعته إلى ترك الرواية عن نافع، وبناءً على ذلك يكون الحديث مرسلًا بين نافع وعمر. وظاهر عبارة نافع بن أبي نعيم أن إبهامَ نافع كان يتكرَّر من الزهري، غير أني لم أقف على نظيرٍ لهذه الرواية الواحدة.

٣- وقعت جميع مرويات الزهري عن نافع المحتملة للصحة عنه بين أثرٍ ومرسل، وهذا يشير إلى إمكان أن يكون الزهري أسند عن نافع مِن مثلها ما لم يصل إلينا، إذ من المعلوم أن كثيرًا من أسانيد الآثار والمقاطيع والمراسيل ونحوها لم يبلغنا، لعناية عامة مصنفات السنة بالمسندات المرفوعات. وأما المرفوعات المتَّصلة فلا يصح للزهري عن نافع منها شيء.

٤- أكثر ما ورد من رواية الزهري عن نافع بواطيل وواهيات وموضوعات، حيث بلغ عددها ٢٤ حديثًا، بنسبة ٥٠٪ من جملة ما وقفت عليه بهذا الإسناد. وأما الشواذ والمنكرات من أخطاء الثقات والصدوقين ونحوهم فعددها ١٥ حديثًا، بنسبة ٣١٪ من المجموع. وجاءت أخطاء الضعفاء في ٦ أحاديث، بنسبة ١٣٪. علمًا بأنه يجتمع في بعض الأحاديث أكثر من علة، بحيث يروى الحديث بإسنادين عن الزهري، والاعتبار هنا بأقواهما.

٥- تكرر من بعض الرواة الخطأ في رواية هذا الإسناد، بحيث كان جادةً لهم في عدة أحاديث، وأبرزهم زكريا بن عيسى الشغبي، الذي رُويت عنه نسخةٌ بهذا الإسناد، وقفت منها على ٩ أحاديث، وزكريا منكر الحديث، وقد جاءت نسخته بأسانيد واهية عنه، منها ما أُدخل فيه بينه وبين الزهري ابن أخي الزهري.

وممن تكرر خطؤه في رواية هذا الإسناد: عقبة بن علقمة (ثلاثة أحاديث)، وعمرو بن هاشم (ثلاثة أحاديث)، وأحمد بن شبيب بن سعيد -أو أبوه- (حديثان)، والأزرق بن علي -أو حسان بن إبراهيم الكرماني-

(حديثان)، وأحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى (حديثان)، وعبد الله بن صالح كاتب الليث (حديثان).

كما يلاحظ ورود هذه الرواية من رواية عددٍ من المجاهيل، فيحتمل أنها كانت موضـــعًا لتركيبهم ووضـــعهم، ولعل ذلك ظنًّا منهم أنها من أصـــح الأسانيد.

كما يُلحظ أن ســـبط ابن الجوزي نقل في تاريخه «مرآة الزمان» ثلاثة أحاديث بهذا الإسناد (رقم: ٤٢-٤٤)، ولم يُبرز أسانيدها، فلم يمكن التحقُّق من موضع العلة فيها، مع إمكان الجزم بأنه منكرة أو باطلة.

٦- إعلال رواية الزهري عن نافع لا يعني عدم صـــحة الحديث عن نافع، فقد صـــحَّ عن نافع ١٩ حديثًا من طرقٍ أخرى، لكن رواية هذه الأحاديث عن الزهري إما منكرة لا أصـــل لها، أو يكون إدخاله في الإســـناد خطأً. كما يلاحظ أن ١٦ حديثًا ثبتت للزهري عن ســالم، فيكون الخطأ فيها من جهة قلب سالم إلى نافع.

٧- من الأســـباب التي يحتمل أنها أدَّت إلى رواية الحديثين (رقم: ١، ٢٥) بهذا الإســـناد خطأً: عطف الأســـانيد، حيث يروي الراوي عن الزهري حديثًا للزهري عن ســالم، ثم يعطف على هذا الإســناد روايته هو عن نافع -مباشرة-، فيُساق بصيغة توهم أنه يرويه عن الزهري عن سالم ونافع معًا. وهذا وقع لبعض العلماء في فهم إســنادٍ ســاقه البخاري في «صــحيحه» من رواية الزهري عن ســـالم، وجاء بعده: «وعن نافع مثله»، فظنَّ أن الزهري عطف نافعًا، وإنما عطفه بعض من دونه على الإسناد الأول.

٨- جاء أحد الأحاديث (رقم: ٢٦) بإدخال الزهري خطأً بين الراوي عنه وبين نافع، والصواب أن ذلك الراوي يصرح بسماعه من نافع، وهذا ما يسمى في علوم الحديث بـ(المزيد في متصل الأسانيد).

٩- أكَّدت الدراسة صحَّة ما جاء عن الزهري من تجنُّبه الرواية عن نافع، وذلك في قوله: «إني كنت لقيت نافعًا فسمعت منه، ثم لقيت سالمًا بعده، فسألته عما سمعت من نافع، فحدثنيه، وكان سالم أوثق عندي وأثبت من نافع، فتركت نافعًا»، حيث تبيَّن أنه لم يرو عنه شيئًا، أو روى عنه على جهة الندرة الشديدة، والنادر لا حكم له.

١٠- تقطع كلمة الزهري المذكورة آنفًا بأنه سمع من نافع وأخذ عنه واستفاد منه، فجانب (التحمُّل) ليس محلَّ نظر وبحث، وإنما البحث في وقوع روايته عنه (الأداء).

١١- تركُ الزهري الروايةَ عن نافع ليس تركَ استضعاف جزمًا، بل لأسبابٍ تبيَّنت بمجموع كلام الزهري في هذه المسألة، مجملها: أن نافعًا مولى، وعامة ما كان عنده محفوظٌ عند سالم بن عبد الله بن عمر، والرواية عن الأشراف -في رأي الزهري- أولى، خصوصًا وقد رأى أن سالمًا أوثق وأثبت من نافع. وسيأتي أن تصرُّف الزهري أفاد كون نافع ضابطًا متقنًا في الجملة.

١٢- سؤال الزهري سالمًا عما سمعه من نافع، وروايته له عن سالم، أمرٌ ليس فيه غضاضة، فقد اعتاد المحدثون أن يسمعوا الحديث من عدة رواة عن الشيخ نفسه، أو من عدة طرق عن المدار نفسه، ثم يكون لهم أن يحدثوا به عمَّن يرونه أضبط وأتقن. قال يحي بن معين: «لو لم نكتب الشيء من ثلاثين

وجهًا ما عقلناه»[١]، وجاء يحيى -أيضًا- إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: ما سمعتَها من أحد؟ قال: «نعم، حدثني سبعة عشر نفسًا عن حماد بن سلمة»[٢].

إلا أن الشيوخ ربما لم يرضوا ذلك من تلاميذهم، لما قد يُشعر به من الغض من الشيخ، وترك روايته إلى رواية قرينه، ولذا رفض عفان أن يُسمِع ابنَ معين بعدما أجابه بما سبق، وكذلك ورد عن نافع أنه قال: «من يعذرني من زُهريِّكم هذا -يعني: ابن شهاب-، يأتيني وأحدثه عن ابن عمر، ثم يذهب إلى سالم بن عبد الله، فيقول: هل سمعت هذا من ابن عمر؟ فيقول له: نعم، فيحدث عن سالم، ويدعني، والسياق من عندي»[٣].

ومع ذلك فيمكن عَدُّ تصرُّف الزهري مزيَّةً لنافع، ودليلًا على ضبطه وإتقانه في الجملة، لموافقته غيرَه من الثقات عن الشيخ، وقد كان المحدثون يعدُّون موافقة واقع الرواية لإفادة المفيد بها دليلًا على صدقه وضبطه، كما قال شعبة: «إنما قلت لكم: إن سفيان كان حافظًا، لم يُفِدني حديثًا قَطُّ إلا حَدَّثونيه كما أفادني»[٤].

١٣- اتفق الزهريُّ ونافعٌ على أن الزهري استفاد من نافعٍ أحاديثه عن ابن عمر، فسأل سالمًا عنها، ثم اختلفا، فذكر الزهريُّ أن سالمًا حدَّثه بها، فهي له سماع من سالم. وأما نافع فذكر أن الزهري كان يسأل سالمًا: هل

(١) «التاريخ» برواية الدوري (٤٣٣٠).

(٢) «المجروحين» لابن حبان (٣٨/١).

(٣) «المعرفة والتاريخ» (٦٤٥/١)، «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٨).

(٤) «الجعديات» (١٨٢٥)، «الكامل» (٤٦١، ٩٥٣١)، «الجامع لأخلاق الراوي» (١٤٥٦).

سمعت هذا من ابن عمر؟ فيكتفي سالم بأن يقول: «نعم»، فيأخذ الزهري سياق نافع وألفاظه، فيرويها عن سالم، ومفاد هذا أن حديث الزهري عن سالم نوع من العرض، إذ يقرأ عليه أحاديث معروفةً له عن أبيه، لكنه يعرضها من سياق نافع وألفاظه، ويحتمل أنه يعرِّفه بالحديث دون أن يقرأه عليه بتمامه، وهذا يشبه ما يعرف بعرض المناولة.

ولا بد للتحقُّق من هاتين المعلومتين المختلفتين من مقارنةٍ مستقصيةٍ أو نماذجيةٍ لسياقات سالم ونافع عن ابن عمر، ومدى اتفاقهما واختلافهما، وهذه القضية خارج نقطة هذا البحث، إلا أن من المفيد الإشارة إلى حديثٍ مرَّت دراسته فيه (رقم: ٣٧)، جاءت رواية سالمٍ فيه منقولةً جزمًا عن نافع، لأن نافعًا هو الذي شهد القصة وحكاها، وذلك حديث نافع أن رجلًا من بني ليث قال لابن عمر: إن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن رسول الله ﷺ، قال نافع: فذهب عبد الله وأنا معه والليثي حتى دخل على أبي سعيد الخدري...، الحديث. وقد أخرج البخاري رواية سالم، وفيها: عن ابن عمر، أن أبا سعيد حدثه مثل ذلك حديثًا عن رسول الله ﷺ، فلقيه ابن عمر...، فذكره دون أن يورد تفاصيل قصة نافع التي تثبت أنه هو صاحب الحديث. وهذا مؤشر أوَّليٌّ على صحة كلام نافع في نوع رواية الزهري عن سالم، ولو في بعض حديثه على الأقل.

وعلى كل حال فالسماع والعرض طريقتان صحيحتان من طرق التحمُّل، وقد مرَّ أنه لم يكن ثمة غضاضة عند المحدثين في إعادة سماع الحديث وسؤال الشيوخ عنه بعد معرفته من غيرهم.

وينبغي التنبيه هنا على أن هذه القضـــية لا تعني التســـاهل في نقد ما اختُلف فيه عن الزهري بين روايته عن نافع أو ســـالم، فلا يقال: إن كليهما صـــواب دائمًا، بحجة أن حديث الزهري عن ســـالم إنما هو في الأصـــل من حديث نافع، ذلك أن متعلَّق النقد: تحقيقُ واقع الرواية، والتثبُّتُ مما حدَّث به الزهري وأدَّاه ورواه، ولا علاقة للنقد بما سمعه وتحمَّله دون أن يبلِّغه. وقد مرَّ أنه لا خلاف في تحمُّل الزهري من نافع، وإنما البحث في روايته عنه.

١٤- تبيَّن أن رواية الزهري عن ســـالم جادَّة مســـلوكة مشـــهورة كثيرةُ الأحاديث، وأن روايته عن نافع طريق غريب غير معروف، غير أنه يجب ألَّا تُورَدَ قرينة (ســـلوك الجادة) فيما اختُلف فيه عن الزهري في تعيين شـــيخه بين ســـالم ونافع، فلا يقال: إن من جعله نافعًا ضـبط ولم يسـلك الجادة، ذلك أن ثمة ما يعارض هذه القرينة مما هو أقوى منها، وهو أن هذا الإسناد إسنادٌ غير معروفٍ ولا مســتقيمٍ في واقع طرق الحديث ومخارج الأســانيد، ومثله يعبِّر عنه الأئمة النقاد بنحو قولهم: «لا يجيء»، ويزداد الأمر هنا قوَّةً بأن صـــاحب الإسناد قد نفاه أصلًا حينما صرَّح بأنه ترك الرواية عن نافع.

١٥- أورد ســـبط ابن الجوزي في ترجمة نافع أن الإمام أحمد بن حنبل ســـئل: أي الأســـانيد أثبت؟ قال: «أيوب، عن نافع، عن ابن عمر»، وفي رواية: «الزهري، عن نافع، عن ابن عمر»[1]. ولم يعزُ الرواية الثانية إلى ناقلٍ أو مصدر، ولم أقف عليها بعد تتبُّعٍ وبحث.

(١) «مرآة الزمان» (١١/٥٣).

وتُثبت هذه الدراسة أنه لا يمكن أن يصح هذا النقل عن إمامٍ كالإمام أحمد، فإن رواية الزهري عن نافع منفيَّةٌ من راويها أولًا، غيرُ موجودةٍ في واقع الرواية الثابتة، ولا مُخرَّجةٍ في كتب الإمام أحمد قبل كتب غيره من الصحاح والسنن والمسانيد ونحوها، فلا يمكن عدُّها من أصحِّ الأسانيد قطعًا.

والذي يظهر أن هذا النقل تحرَّف على سبط ابن الجوزي من «الزهري، عن سالم، عن ابن عمر»، فقد روي عن الإمام أحمد أنه قال إن هذا الإسناد «أجود الأسانيد»[1].

ومن اللطيف أن سبط ابن الجوزي هو نفسُه الذي نقل ٣ روايات للزهري عن نافع، ولم أجدها عند غيره -كما سبق في موضعه-.

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم (٩٧).

الخاتمة

أما بعد حمد الله وشكره، والإقرار بدوام نعمته وفضله، فقد تعرَّض هذا البحث إلى مسألة حديثيةٍ مشكلة، وهي رواية الإمام الزهري عن نافع –مولى ابن عمر–، حيث لم يرد هذا الإسناد في كتب الأصول المشهورة، مع أن الزهري أكثَرَ عن قرينِ نافع، وهو سالم بن عبد الله بن عمر.

وأخلص من هذا البحث إلى نتائج أبرزها:

١– لم يصح للزهري حديث مرفوع عن نافع، وورد له عنه أثران موقوفان محتملان للصحة، مع وجود مخالفةٍ قويةٍ فيهما، وحديثٌ ثالثٌ مرسل بين رجل من آل عمر وعمر –رضي الله عنه–، على فرض أن الرجل هو نافع –كما قاله بعض العلماء–. وهذا يؤكد ما جاء عن الزهري من أنه ترك الرواية عن نافع. وعليه فينبغي ألَّا يُبرَزَ الزهري في الرواة عن نافع إلا على جهة الحكاية المجرَّدة لما وقع في الأسانيد، مع التأكيد على أنه سمع منه بلا خلاف.

٢– ترَك الزهري الرواية عن نافع لا تضعيفًا له، بل لأنه وجد أحاديثه عند سالم، وسالمٌ عنده أضبط وأرفع منزلة.

٣– أكثر من يروي أحاديث للزهري عن نافع: الرواةُ الواهون والمجاهيل الذين رووا أحيانًا ما لا أصل له من حديث الزهري ولا من حديث نافع، كما تكرَّر الخطأ من بعض الضعفاء والصدوقين في رواية أحاديث هذا الإسناد، ويكون الصواب روايتها بإسنادٍ آخر، وهذا يفسر إعراض أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد عن هذا الإسناد، فإنه لا يكاد يُروى من طريقٍ خاليةٍ من العلة.

٤- إسناد الزهري عن نافع من الأسانيد التي يمكن أن يقال فيها: «إسناد لا يجيء»، إلا على جهة الندرة، وهذا يقتضي وجوب التحقق التام في نقد أي رواية بهذا الإسناد، خصوصًا مع ورود نفي الزهري روايتَه عن نافع.

٥- لا يصح أن الإمام أحمد عدَّ رواية الزهري عن نافع عن ابن عمر من أصح الأسانيد، ولا أن البخاري خرَّجه في «صحيحه».

ومن المقترحات البحثية التي يمكن استنتاجها من زوايا هذا البحث:

١- دراسة أثر عطف الرواة في الأسانيد على علل الحديث وتركيب الروايات.

٢- دراسة حال رواية سالم ونافع عن ابن عمر، ومدى دقة كون السياقات فيها لنافع، وأن الزهري عرضها على سالم عرضًا فأقرَّها فحسب.

المصادر والمراجع

١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، لسعدي الهاشمي. ط ١٤٠٢هـ. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر. تحقيق: مجموعة باحثين. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

٣- أحاديث الأجزاء العشرة الأولى من كتاب الأفراد، للدارقطني، بترتيب الهيثمي. تحقيق: محمد السريّع. ط١، ١٤٤٢هـ. دار ابن الجوزي، الدمام.

٤- الأحاديث الإلهيات، لزاهر بن طاهر الشحامي. تحقيق: سامي الأسعد. ط١، ١٤٤١هـ. دار الإمام مسلم، المدينة المنورة.

٥- أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر الأنصاري قاضي المارستان. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤٢٢هـ. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٦- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي. تحقيق: عبد الملك بن دهيش. ط٢، ١٤١٤هـ. دار خضر، بيروت.

٧- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، للأزرقي. تحقيق: رشدي ملحس. ط دار الأندلس، بيروت.

٨- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: صالح الونيان. ط١، ١٤١٨هـ. دار المسلم، الرياض.

٩- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط١، ١٤٠٩هـ. مكتبة الرشد، الرياض.

١٠- أسامي من روى عنهم البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح، لابن عدي. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤١٤هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١١- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب. تحقيق: عز الدين السيد. ط٣، ١٤١٧هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.

* أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.

١٢- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: جابر السريّع. ط١، ١٤٢٨هـ. دار التدمرية، الرياض.
١٣- الإطراف بأوهام الأطراف. تحقيق: محمد العوفي, ط١، ١٤٣٦هـ. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
* الأفراد، للدارقطني، بترتيب الهيثمي. = أحاديث الأجزاء العشرة الأولى من كتاب الأفراد.
١٤- الإلزامات والتتبع، للدارقطني. تحقيق: مقبل الوادعي. ط٢، ١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥- الأمالي في آثار الصحابة، لعبد الرزاق بن همام. تحقيق: مجدي إبراهيم. ط. مكتبة القرآن، القاهرة.
١٦- الأموال، لحميد بن زنجويه. تحقيق: شاكر فياض. ط١، ١٤٠٦هـ. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض.
١٧- انتقاض الاعتراض، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي. ط١، ١٤١٣هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
١٨- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر. تحقيق: صغير حنيف. ط١، ١٤٠٥هـ. دار طيبة، الرياض.
١٩- تاريخ ابن أبي خيثمة. السِّفر الثالث. تحقيق: صلاح هلل. ط١، ١٤٢٤هـ. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.
٢٠- تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تحقيق: شكر الله القوجاني. ط١، ١٤٠٠هـ. مجمع اللغة العربية، دمشق.
٢١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٤هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
* تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.
٢٢- تاريخ الدارمي عن يحيى بن معين. تحقيق: أحمد نور سيف. ط. جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
٢٣- التاريخ الكبير، للبخاري. تحقيق: محمد الدباسي ومركز شذا. ط١، ١٤٤٠هـ. الناشر المتميز، الرياض.

٢٤- تاريخ جرجان، لحمزة السهمي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط١، ١٣٦٩هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
٢٥- تاريخ دمشق، لابن عساكر. تحقيق: عمر العمروي. ط ١٤١٥-١٤٢١هـ. دار الفكر، بيروت.
٢٦- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريها، للخطيب البغدادي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٢هـ. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
* تاريخ ابن معين برواية الدوري = يحيى بن معين وكتابه التاريخ.
٢٧- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، للزيلعي. تحقيق: سلطان الطبيشي. ط١، ١٤١٤هـ. دار ابن خزيمة، الرياض.
٢٨- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي. تحقيق: عزيز الله العطاردي. ط ١٤٠٤-١٤٠٥هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٩- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦هـ. مكتبة الدار، المدينة النبوية.
* تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
٣٠- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦هـ. دار الرشيد، سوريا.
٣١- تلخيص كتاب الموضوعات، للذهبي. تحقيق: ياسر محمد. ط١، ١٤١٩هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
٣٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٩هـ. مؤسسة الفرقان، لندن.
٣٣- تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري. مسانيد بقية العشرة (مطبوع بعنوان: الجزء المفقود). تحقيق: علي رضا بن علي رضا. ط١، ١٤١٦هـ. دار المأمون للتراث، دمشق.
٣٤- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٢، ١٤٤٣هـ. جمعية دار البر، دبي.
٣٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي. تحقيق: بشار عواد. ط ١٤٠٣-١٤١٣هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٦- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: محمد العرقسوسي. ط١، ١٤١٤هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٧- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطلوبغا. تحقيق: شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢هـ. مركز النعمان، صنعاء، مكتبة ابن عباس، سمنود.
٣٨- الثقات، لابن حبان. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٣٩٣-١٤٠٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
٣٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري. تحقيق: عبد الله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٢٢هـ. دار هجر، القاهرة.
٤٠- جامع الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر وآخرين. ط٢، ١٣٩٨هـ. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٤١- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. ط ١٤٠٣هـ. مكتبة المعارف، الرياض.
٤٢- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١-١٣٧٣هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
٤٣- جزء أبي الجهم العلاء بن موسى الباهلي. تحقيق: عبد الرحيم القشقري. ط١، ١٤٢٠هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
* جزء العصمي = مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية.
* الجعديات = مسند ابن الجعد.
٤٤- جمهرة الأجزاء الحديثية. تحقيق: محمد زياد تكلة. ط١، ١٤٢١هـ. مكتبة العبيكان، الرياض.
* حديث ابن حذلم = جمهرة الأجزاء الحديثية.
* حديث إسماعيل بن محمد الصفار عن شيوخه = مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار.
٤٥- حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرَّة. تحقيق: محمد الغباني. ط١، ١٤١٩هـ. مكتبة الرشد، شركة الرياض، الرياض.

٤٦- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني. ط١، ١٤٠٩هـ. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة).
٤٧- رجال عروة بن الزبير وجماعة من التابعين، لمسلم بن الحجاج. تحقيق: سكينة الشهابي. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٥٤، ج١، صفر ١٣٩٩هـ (ص١٠٧-١٤٥).
٤٨- زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٩هـ. جمعية دار البر، دبي.
٤٩- الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ المصنوعة)، للسيوطي. تحقيق: رامز حسن. ط١، ١٤٣١هـ. مكتبة المعارف، الرياض.
٥٠- سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي.
٥١- سنن الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط١، ١٤٢٤هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٢- السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق: حسن شلبي. ط١، ١٤٢١هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٣- السنن الكبير، للبيهقي. تحقيق: عبد الله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٣٢هـ. دار هجر، القاهرة.
* سنن النسائي = المجتبى.
٥٤- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تحقيق: موفق عبد القادر. ط١، ١٤٠٤هـ. مكتبة المعارف، الرياض.
٥٥- سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط ١٤٠١-١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٦- شرح مشكل الآثار، للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٧- شرح معاني الآثار، للطحاوي. تحقيق: زهري النجار، ومحمد جاد الحق. ط١، ١٤١٤هـ. دار عالم الكتب، بيروت (مصورة).

٥٨- صحيح البخاري. تحقيق: مجموعة باحثين، عناية: محمد زهير الناصر. ط١، ١٤٢٢هـ. دار طوق النجاة، بيروت (مصورة عن الطبعة السلطانية، والترقيم لمحمد فؤاد عبد الباقي).
* صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح.
٥٩- صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٦٠- صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت. تحقيق: عمار تمالت. ط١، ١٤٤٢هـ. دار الخزانة، الكويت.
٦١- الطب النبوي، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: مصطفى دونمز. ط١، ١٤٢٧هـ. دار ابن حزم، بيروت.
٦٢- الطبقات الكبير، لابن سعد. تحقيق: علي محمد عمر. ط١، ١٤٢١هـ. مكتبة الخانجي، القاهرة.
٦٣- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: عبد الغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٤- طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي. تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق. ط٢، ١٤١٧هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٥- علل الحديث، لابن أبي حاتم. تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف الحميّد والجريسي. ط١، ١٤٢٧هـ. د.ن.
٦٦- علل الترمذي الكبير، بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٠٩هـ. دار عالم الكتب، بيروت.
٦٧- العلل، للدارقطني. تحقيق: محمد الدباسي. ط٣، ١٤٣٢هـ. مؤسسة الريان، بيروت.
٦٨- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.
٦٩- الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي. تحقيق: حلمي عبد الهادي. ط١، ١٤١٧هـ. دار ابن الجوزي، الدمام.
٧٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. ط ١٣٧٩-١٣٩٠هـ. المكتبة السلفية، القاهرة.

٧١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن رجب. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٧هـ. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.
٧٢- فضائل بيت المقدس، للضياء المقدسي. تحقيق: محمد مطيع الحافظ. ط١، ١٤٠٥هـ. دار الفكر، دمشق.
٧٣- فضائل بيت المقدس، لابن المرجى. تحقيق: أيمن الأزهري. ط١، ١٤٢٢هـ. دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٤- فضائل مكة المكرمة، للمفضل الجندي. تحقيق: محمد بن عبد الله الحمادي. ط١، ١٤٤٢هـ. جمعية دار البر، دبي.
* فوائد جعفر بن محمد الخُلدي = مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية.
٧٥- الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تخريج الخطيب البغدادي للمهرواني. تحقيق: سعود الجربوعي. ط١، ١٤٢٢هـ. الجامعة الإسلامية، المدينة النبوية.
٧٦- الفوائد المنتقاة الحسان العوالي من حديث أبي عمرو السمرقندي عن شيوخه. تحقيق: أبي إسحاق الحويني. ط١، ١٤١٨هـ. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٧٧- فوائد تمام. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٢هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
٧٨- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم البلخي. تحقيق: حسين خانصو. ط١، ١٤٣٩هـ. دار الفتح، عمّان.
٧٩- قراءات النبي ﷺ، لحفص بن عمر الدوري. تحقيق: حكمت ياسين. ط١، ١٤٠٨هـ. مكتبة الدار، المدينة المنورة.
٨٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي. تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب. ط١، ١٤١٣هـ. دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.
٨١- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. تحقيق: مازن السرساوي. ط١، ١٤٣٤هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
٨٢- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للكرماني. ط٢، ١٤٠١هـ. دار إحياء التراث العربي، بيروت (مصورة).
٨٣- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط١، ١٤٢٣هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٨٤- المجتبى (السنن الصغرى)، للنسائي. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٤هـ. دار التأصيل، القاهرة.
٨٥- مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٣١هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٨٦- مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية. تحقيق: جاسم الفجي. ط٢، ١٤٢٦هـ. مكتبة أهل الأثر، الكويت.
٨٧- مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٥هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
٨٨- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي. تحقيق: محمد أبو زيد. ط١، ١٤٣٧هـ. دار الذخائر، القاهرة.
٨٩- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، لابن خزيمة. تحقيق: ماهر الفحل. ط١، ١٤٣٠هـ. دار الميمان، الرياض.
٩٠- المخلصيات، لأبي طاهر المخلص. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٩هـ. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار النوادر، دمشق.
٩١- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لسبط ابن الجوزي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٤هـ. دار الرسالة العالمية، دمشق.
٩٢- مسند ابن الجعد، لأبي القاسم البغوي. تحقيق: عامر حيدر. ط١، ١٤١٠هـ. مؤسسة نادر، بيروت.
٩٣- مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق: محمد التركي. ط١، ١٤١٩هـ. دار هجر، القاهرة.
٩٤- مسند أبي يعلى. تحقيق: حسين سليم أسد. ط٢، ١٤١٠هـ. دار المأمون للتراث، دمشق.
٩٥- مسند أحمد بن حنبل. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٦-١٤٢١هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
٩٦- مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري الشافعي. ط١، ١٤٠٩-١٤٣٠هـ. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.
٩٧- مسند الحميدي. تحقيق: حسين الداراني. ط١، ١٩٩٦م. دار السقا، دمشق.

٩٨- مسند السراج. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٢٣هـ. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.
٩٩- مسند الشاميين، للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٥هـ. مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٠٠- مسند الفردوس، للديلمي. نسخة المكتبة السليمانية بإسطنبول، مجموعة جار الله أفندي، رقم ٣٩٣، ٤١٥.
١٠١- مشتبه النسبة، لعبد الغني الأزدي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢١هـ. مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة.
١٠٢- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط٢، ١٤٣٧هـ. دار التأصيل، القاهرة.
١٠٣- معجم ابن الأعرابي. تحقيق: عبد المحسن الحسيني. ط١، ١٤١٨هـ. دار ابن الجوزي، الدمام.
١٠٤- معجم ابن المقرئ. تحقيق: عادل بن سعد. ط١، ١٤١٩هـ. مكتبة الرشد، الرياض.
١٠٥- معجم أبي يعلى. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٠٧هـ. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.
١٠٦- المعجم الأوسط، للطبراني. تحقيق: طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. ط ١٤١٥، ١٤١٦هـ. دار الحرمين، القاهرة.
١٠٧- معجم البلدان، لياقوت الحموي. ط ١٣٩٧هـ. دار صادر، بيروت.
١٠٨- معجم السفر، لأبي طاهر السِّلَفي. تحقيق: عبد الله البارودي. ط ١٤١٤هـ. دار الفكر، بيروت.
١٠٩- المعجم الكبير، للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة (مصورة).
١١٠- المعجم، لعبد الخالق بن أسد الحنفي. تحقيق: نيل جرار. ط١، ١٤٣٤هـ. دار البشائر الإسلامية، بيروت.
١١١- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عادل العزازي. ط١، ١٤١٩هـ. دار الوطن، الرياض.

١١٢- معرفة علوم الحديث، للحاكم. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٤هـ. دار ابن حزم، بيروت.
١١٣- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم العمري. ط١، ١٤١٠هـ. مكتبة الدار، المدينة النبوية.
١١٤- المغني في الضعفاء، للذهبي. تحقيق: نور الدين عتر. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.
١١٥- المنتقى من أخبار الأصمعي، للربعي، انتقاء الضياء المقدسي. تحقيق: محمد مطيع الحافظ. ط١، ١٩٨٧م. دار طلاس، دمشق.
* المهروانيات = الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب.
١١٦- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي. تحقيق: عبد الرحمن المعلمي. ط ١٣٧٨هـ. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.
١١٧- الموضوعات، لابن الجوزي. تحقيق: عبد الرحمن عثمان. ط١، ١٣٨٦هـ. المكتبة السلفية، المدينة النبوية.
١١٨- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٠هـ. دار الرسالة العالمية، دمشق.
١١٩- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. تحقيق: مجموعة باحثين، عناية/ محمد عوامة. دار القبلة، جدة، المنار للنشر والتوزيع، دمشق.
١٢٠- النكت الظراف، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣هـ. المكتب الإسلامي، بيروت (بحاشية: تحفة الأشراف).
١٢١- هدى الساري لمقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. = مقدمة: فتح الباري.

Bibliography

1- Abū Zurʻah al-Rāzī wa-juhūduhu fī al-Sunnah al-Nabawīyah, maʻa taḥqīq kitābihi al-ḍuʻafā', wa ajwibatihi ʻalá as'ilat al-Bardhaʻī, by Saadi Al-Hashimi. 1402 AH. Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah.

2- Itḥāf al-Mahrah bi-al-Fawā'id al-mubtakarah min aṭrāf al-ʻasharah, by Ibn Hajar. Investigation: A group of researchers. King Fahd Complex for the Printing of the Noble Qur'an, Medina.

3- Aḥādīth al-ajzā' al-ʻasharah al-ūlá min Kitāb al-afrād, by Al-Daraqutni, arranged by Al-Haythami. Investigation: Muhammad Al-Sari'i. 1st edition, 1442 AH. Dar Ibn Al-Jawzi, Dammam.

4- Al-aḥādīth al-Ilāhīyāt, by Zahir bin Taher Al-Shahami. Investigation: Sami Al-Asaad. 1st edition, 1441 AH. Dar Imam Muslim, Medina.

5- Aḥādīth al-shuyūkh al-thiqāt (al-Mashyakhah al-Kubrá), by Abu Bakr Al-Ansari, Judge of Al-Maristan. Investigation: Hatem Al-Aoni. 1st edition, 1422 AH. Dar Alam Al-Fawaed, Mecca.

6- Akhbār Makkah fī qadīm al-dahr wa-ḥadīthuhu, by Al-Fakihi. Investigation: Abdul Malik bin Dahish. 2nd edition, 1414 AH. Dar Khader, Beirut.

7- Akhbār Makkah wa-mā jā'a fīhā min al-Āthār, by Al-Azraqi. Investigation: Rushdi Malhas. Dar Al-Andalus, Beirut.

8- khlāq al-Nabī -salla Allah ʻalayhi wa sallam- wa-ādābuh, by Abu Sheikh Al-Asbahani. Investigation: Saleh Al-Wanyan. 1st edition, 1418 AH. Dar Al-Muslim, Riyadh.

9- Al-Irshād fī maʻrifat ʻulamā' al-ḥadīth, by Al-Khalili. Investigation: Muhammad Saeed Omar Idris. 1st edition, 1409 AH. Al Rushd Library, Riyadh.

10- Asāmī min rawá ʻanhum al-Bukhārī min mshāykhh alladhīna dhikruhum fī Jāmiʻih al-ṣaḥīḥ, by Ibn Adi. Investigation: Amer Sabry. 1st edition, 1414 AH. Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya, Beirut.

11- Al-asmā' al-mubhamah fī al-Anbā' al-Maḥkamah, by Al-Khatib. Investigation: Ezz El-Din El-Sayed. 3rd edition, 1417 AH. Al-Khanji Library, Cairo.

* Al-Barada'i's Questions to Abu Zar'ah Al-Razi = Abu Zar'ah Al-Razi and His Efforts in the Sunnah of the Prophet.

12- Atrāf Al-Garāib wa Al-Afrād li Al-Dāraqutnī, by Ibn Ṭāhir Al-Maqdisī. Investigation: Jābir Al-Surayyi'. 1st ed., 1428 AH. Dār Al-Tadmuriyyah, Riyadh.

13- Al'ṭrāf bi-awhām al-aṭrāf. Investigation: Muhammad Al-Awfi, 1st edition, 1436 AH. Islamic University, Medina.

* Al-Afrād, by Al-Daraqutni, arranged by Al-Haythami. = Aḥādīth al-ajzā' al-ʻasharah al-ūlá min Kitāb al-afrād.

14- Al'lzāmāt wa-al-tatabbu‘, by Al-Daraqutni. Investigation: Muqbil Al-Wadaei. 2nd edition, 1405 AH. Library science, Beirut.
15- Al-Amālī fī Āthār al-ṣaḥābah, by Abdul Razzaq bin Hammam. Investigation: Magdy Ibrahim. i. Qur'an Library, Cairo.
16- Al-amwāl,, by Hamid bin Zangwayh. Investigation: Shaker Fayyad. 1st edition, 1406 AH. King Faisal Center for Research and Studies, Riyadh.
17- Intiqāḍ al-i‘tirāḍ, by Ibn Hajar Al-Asqalani. Investigation: Hamdi Al-Salafi and Subhi Al-Samarrai. 1st edition, 1413 AH. Al Rushd Library, Riyadh.
18- Al-Awsaṭ fī al-sunan wa-al-ijmā‘ wa-al-ikhtilāf, by Ibn Al-Mundhir. Investigation: Saghir Hanif. 1st edition, 1405 AH. Dar Taiba, Riyadh.
19- Tārīkh Ibn Abī Khaythamah. The third book. Investigation: Salah Hilal. 1st edition, 1424 AH. Modern Dar Al-Farouk, Cairo.
20- Tārīkh Abī Zur‘ah al-Dimashqī. Investigation: Shukrullah Al-Qujani. 1st edition, 1400 AH. Arabic Language Academy, Damascus.
21- Tārīkh Al-Islām wa Wafiyyāt Al-Mashāhīr wa Al-A'lām, by Al-Dhahabī. Investigation: Bashār ‘Awād. 1st ed., 1424 AH. Dār Al-Garb Al-Islāmī, Beirut.
22- Tārīkh al-Dārimī ‘an Yaḥyá ibn Mu‘īn. Investigation: Ahmed Nour Seif. i. King Abdulaziz University, Mecca.
23- Al-tārīkh al-kabīr, by Al-Bukhari. Investigation: Muhammad Al-Dabbasi and Shaza Centre. 1st edition, 1440 AH. Distinguished Publisher, Riyadh.
24- Tārīkh Jurjān, by Hamza al-Sahmi. Investigation: Abdul Rahman Al-Muallami. 1st edition, 1369 AH. Ottoman Encyclopedia, Hyderabad.
25- Tārikh Dimashq, Ibn ‘Asākir. Investigation: ‘Umar Al-‘Amrūwī. 1415 AH – 1421 AH.. Dār Al-Fikr, Beirut.
* Tārīkh Ibn Mu‘īn bi-riwāyat al-Dūrī = Yaḥyá ibn Mu‘īn wa-kitābuhu al-tārīkh.
26- Tārīkh Madīnah Al-Salām wa Akhbār Muḥaddithīha wa Dhikr Quṭṭanihā Al-‘Ulamā min Ghayri Ahlihā wa Wāridīhā, by Al-Khatīb Al-Bagdādī. Investigation: Bashār ‘Awād. 1st ed., 1422 AH. Dār Al-Garb Al-Islāmī, Beirut.
27- Takhrīj al-aḥādīth wa-al-āthār al-wāqi‘ah fī tafsīr al-Kashshāf, by Al-Zayla'i. Investigation: Sultan Al-Tubaishi. 1st edition, 1414 AH. Dar Ibn Khuzaymah, Riyadh.
28- Al-tadwīn fī Akhbār Qazwīn, by Al-Rafi'i. Investigation: Aziz Allah Al-Atardi. 1404-1405 AH. Library science, Beirut.
29- Ta‘ẓīm qadr al-ṣalāh, by Muhammad bin Nasr al-Marwazi. Investigation: Abdul Rahman Al-Fariwai. 1st edition, 1406 AH. Al-Dar Library, the Prophet's City.
30- Taqrīb Al-Tahdīb, by Ibn Ḥajar Al-‘Asqalānī. Investigation: Muḥammad ‘Awwāmah. 1st ed., 1406 AH. Dār Al-Rashīd, Syria.

31- Talkhīṣ Kitāb al-mawḍūʻāt, by Al-Dhahabi. Investigation: Yasser Muhammad. 1st edition, 1419 AH. Al Rushd Library, Riyadh.
32- Al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭaʾ min al-maʻānī wa-al-asānīd. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1439 AH. Al-Furqan Foundation, London.
33- Tahdhīb al-Āthār, by Ibn Jarir al-Tabari. Musnad Baqiyyat al-Isharah (printed with the title: The Missing Part). Investigation: Ali Reda bin Ali Reda. 1st edition, 1416 AH. Al-Ma'moun Heritage House, Damascus.
34- Tahdhīb al-Tahdhīb, by Ibn Hajar al-Asqalani. Investigation: A group of researchers. 2nd edition, 1443 AH. Dar Al Ber Association, Dubai.
35- Tahdhīb Al-Kamāl fī Asmā Al-Rijāl, by Al-Mizzī. Investigation: Bashār ʻAwād. 1403 AH – 1413. Muassah Al-Risālah, Beirut.
36- Tawḍīḥ al-Mushtabih, by Ibn Nasser al-Din al-Dimashqi. Investigation: Muhammad Al-Arqsusi. 1st edition, 1414 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
37- Al-Thiqāt min man lam Yaqaʾ fī Al-Kutub Al-Sitta, by Qāsim bin Qutlūbughā. Investigation: Shādī Āl Nuʾmān. 1st ed., 1432 AH. Nuʾmān Center, San'ā, Maktabah Ibn ʻAbbās, Samnūd.
38- Al-Thiqat, by Ibn Hibban. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1393-1403 AH. Ottoman Encyclopedia, Hyderabad.
39- Jāmiʾ Al-Bayān ʻan Tahwīl Āy Al-Qurʾān, by Ibn Jarīr Al-Ṭabarī. Investigation: ʻAbdullāh Al-Turkī and Hajar Center. 1st ed., 1422 AH. Dār Hajar, Cairo.
40- Al-Jāmiʾ, by Al-Tirmdhī, Investigation: Aḥmad Shākir et al., 2nd ed., 1398 AH. Mustafā Al-Bābī Al-Ḥalabī Press, Egypt.
41- Al-Jāmiʻ li-akhlāq al-Rāwī wa-ādāb al-sāmiʻ, by Al-Khatib Al-Baghdadi. Investigation: Mahmoud Al-Tahan. 1403 AH. Knowledge Library, Riyadh.
42- Al-Jarḥ wa Al-Taʾdīl, by Ibn Abī Ḥātim. Investigation: ʻAbdur Raḥmā Al-Muʾallimī. 1st ed., 1381 AH – 1373 AH. Dāirah Al-Muʾārif Al-ʻUthmāniyyah, Hyderabad.
43- Juzʾ Abu al-Jahm al-Alaa bin Musa al-Bahili. Investigation: Abdul Rahim Al-Qashqari. 1st edition, 1420 AH. Al Rushd Library, Riyadh.
* Juzʾ al-ʻāṣimy = Majmūʻ fīhi thalāthat min al-ajzāʾ al-Ḥadīthīyah.
* al-Jaʻdīyāt = Musnad Ibn al-Jaʻd.
44- Jamharat al-ajzāʾ al-Ḥadīthīyah. Investigation: Muhammad Ziad Takla. 1st edition, 1421 AH. Obeikan Library, Riyadh.
* Ḥadīth Ibn Ḥadhlam = Jamharat al-ajzāʾ al-Ḥadīthīyah.
* Ḥadīth Ismāʻīl ibn Muḥammad al-Ṣaffār ʻan shiyūkhih = Majmūʻ fīhi muṣannafāt Abī al-ʻAbbās al-Aṣamm wa-Ismāʻīl al-Ṣaffār.
45- Ḥadīth Al-Fākhī ʻan Ibn Abī Masarrah. Investigation: Muḥammad Al-Ghubānī. 1st ed., 1419 AH. Maktabah Al-Rushd, Riyadh Company, Riyadh.

46- Hilyat Al-Awliya', by Abu Naeem Al-Asbahani. 1st edition, 1409 AH. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut (illustrated).
47- Rijāl 'Urwah ibn al-Zubayr wa-Jamā'at min al-tābi'īn, by Muslim bin Al-Hajjaj. Investigation: Sakina Al-Shehabi. Journal of the Arabic Language Academy in Damascus, Volume 54, Part 1, Safar 1399 AH (pp. 107-145).
48- Zahr al-Firdaws (al-gharā'ib almltqṭh min Musnad al-Firdaws), by Ibn Hajar al-Asqalani. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1439 AH. Dar Al Ber Association, Dubai.
49- Al-ziyādāt 'alá al-mawḍū'āt (Dhayl al-La'āli' al-maṣnū'ah), by Al-Suyuti. Investigation: Ramez Hassan. 1st edition, 1431 AH. Knowledge Library, Riyadh.
50- Al-Sunan, by Ibn Mājah. Investigation: Muḥammad Fuad 'Abdul Baaqī. Dār Iḥyā Al-Kutub Al-'Arabiyyah, Faisal Al-Bābī Al-Ḥalabī.
51- Sunan al-Daraqutni. Investigation: Shuaib Al-Arnaout and others. 1st edition, 1424 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
52- Al-Sunan Al-Kubrā, by Al-Nasāī. Investigation: Ḥassan Shalabi. 1st ed., 1421 AH. Muassah Al-Risālah, Beirut.
53- Al-Sunan Al-Kabīr, by Al-Baihaqī. Investigation: 'Abdullāh Al-Turkī and Hajar Center. 1st ed., 1432 AH, Dār Hajar, Cairo.
* Sunan al-Nasa'i = al-Mujtaba.
54- Su'ālāt al-Ḥākim al-Nīsābūrī lil-Dāraquṭnī. Investigation: Muwaffaq Abdel Qader. 1st edition, 1404 AH. Knowledge Library, Riyadh.
55- Siyar A'lām Al-Nubalā, by Al-Dhahabī. Investigation: Shu'aib Al-Arnaout et al., 1401 AH – 1405 AH. Muassasah Al-Risālah, Beirut.
56- Sharḥ mushkil al-Āthār, by Al-Tahawi. Investigation: Shuaib Al-Arnaout. 1st edition, 1415 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
57- Sharḥ ma'ānī al-Āthār, by Al-Tahawi. Investigation: Zuhri Al-Najjar and Muhammad Jad Al-Haq. 1st edition, 1414 AH. Dar Alam Al-Kutub, Beirut (illustrated).
58- Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī. Investigation: A group of researchers. Care: Muḥammad Zuhayr Al-Nāṣir. 1st ed., 1422. Dār Tawq Al-Najāh, Beirut (photocopied from sultāniyyah copy, numbered by Muḥammad Fuad Abdul Baaqi).
* Ṣaḥīḥ Ibn Khuzaymah = Mukhtaṣar al-Mukhtaṣar min al-Musnad al-ṣaḥīḥ.
59- Ṣaḥīḥ Muslim. Investigation: Muḥammad Fuad Abdul Baaqi. Dār Iḥyā Al-Turāth Al-'Arabī, Beirut.
60- Ṣifāt Rabb Al-'Ālamīn, by Ibn Al-Muḥibb Al-Ṣāmit. Investigation: 'Ammār Tamālit. 1st ed., 1442 AH. Dār Al-Khizānah, Kuwait.
61- Al-ṭibb al-Nabawī, by Abu Naeem Al-Isfahani. Investigation: Mustafa Donmez. 1st edition, 1427 AH. Dar Ibn Hazm, Beirut.
62- Al-Tabaqat Al-Kabir, by Ibn Saad. Investigation: Ali Muhammad Omar. 1st edition, 1421 AH. Al-Khanji Library, Cairo.

63- Ṭabaqāt al-muḥaddithīn b'ṣbhān wa-al-wāridīn 'alayhā, by Abu Sheikh Al-Isfahani. Investigation: Abdul Ghafoor Al Balushi. 1st edition, 1412 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
64- Ṭabaqāt 'ulamā' al-ḥadīth, by Ibn Abdul-Hadi. Investigation: Akram Al-Boushi and Ibrahim Al-Zaybak. 2nd edition, 1417 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
65- 'Ilal Al-Ḥadīth, by Ibn Abī Ḥātim. Investigation: A group of researchers under the supervision of Al-Ḥamīd and Al-Jeraisī. 1st ed., 1427 AH. N.P.
66- 'Ilal al-Tirmidhī al-kabīr, arranged by Abu Talib al-Qadi. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1409 AH. Dar Alam Al-Kutub, Beirut.
67- Al-'Ilal, by Al-Dāraqutnī. Investigation: Muḥammad Al-Dabāsī. 3rd ed., 1432 AH. Muassasah Al-Rayān, Beirut.
68- 'Umdat al-Qārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, by Al-Aini. Investigation: A group of researchers. Al-Muniriya Printing Department, Cairo.
69- Al-Ghaylānīyāt, by Abu Bakr Al-Shafi'i. Investigation: Helmy Abdel Hadi. 1st edition, 1417 AH. Dar Ibn Al-Jawzi, Dammam.
70- Fatḥ Al-Bārī bisharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, by Ibn Ḥajar Al-'Asqalānī. 1379 AH – 1390 AH. Al-Maktabah Al-Salafiyyah, Cairo.
71- Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, by Ibn Rajab. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1417 AH. Al-Ghurabaa Archaeological Library, Medina.
72- Faḍā'il Bayt al-Muqaddas, by Al-Diyaa Al-Maqdisi. Investigation: Muhammad Mutee Al-Hafiz. 1st edition, 1405 AH. Dar Al-Fikr, Damascus.
73- Faḍā'il Bayt al-Muqaddas, by Ibn al-Murajja. Investigation: Ayman Al-Azhari. 1st edition, 1422 AH. Library science, Beirut.
74- Faḍā'il Makkah al-Mukarramah, by Al-Mufaddal Al-Jundi. Investigation: Muhammad bin Abdullah Al-Hammadi. 1st edition, 1442 AH. Dar Al Ber Association, Dubai.
* Fawā'id Ja'far ibn Muḥammad alkhuldy = Majmū' fīhi thalāthat ajzā' Ḥadīthīyah..
75- Al-Fawaid Al-Mukhtabah Al-Sihah wal-Gharaib, published by Al-Khatib Al-Baghdadi by Al-Mahrawani. Investigation: Saud Al-Jarboui. 1st edition, 1422 AH. Islamic University, Medina of the Prophet.
76- Al-Fawā'id al-muntaqāh al-ḥisān al-'awālī min Ḥadīth Abī 'Amr al-Samarqandī 'an shiyūkhih. Investigation: Abu Ishaq Al-Huwaini. 1st edition, 1418 AH. Ibn Taymiyyah Library, Cairo.
77- Fawā'id tammām. Investigation: Hamdi Al-Salafi. 1st edition, 1412 AH. Al Rushd Library, Riyadh.
78- Qabūl al-akhbār wa-ma'rifat al-rijāl, by Abu al-Qasim al-Balkhi. Investigation: Hussein Khanso. 1st edition, 1439 AH. Dar Al-Fath, Amman.

79- Qirā'āt al-Nabī –salla Allaah 'alayhi wa sallam-, by Hafs bin Omar Al-Duri. Investigation: Hikmat Yassin. 1st edition, 1408 AH. Al-Dar Library, Medina.
80- Al-Kāshif fī ma'rifat min la-hu riwāyah fī al-Kutub al-sittah, by Al-Dhahabi. Investigation: Muhammad Awama and Ahmed Al-Khatib. 1st edition, 1413 AH. Dar Al-Qibla, Qur'anic Sciences Foundation, Jeddah.
81- Al-Kāmil fī Ḍu'afā Al-Rijāl, by Ibn 'Adiyy. Investigation: Māzin Al-Sirsāwī. 1st ed., 1434. Maktabah Al-Rushd, Riyadh.
82- Al-Kawkib Al-Darārī fī Sharḥ Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī, by Al-Karmānī. 2nd ed., 1401 AH. Dār Iḥyā Al-Turāth Al-'Arabī, Beirut.
83- Lisān Al-Mīzān, by Ibn Ḥajar Al-'Asqalānī. Investigation: 'Abdul Fattāḥ Abū Guddah, 1st ed., 1423 AH. Dār Al-Bashāir Al-Islāmiyyah, Beirut.
84- Al-Mujtaba (Al-Sunan Al-Sughra), by Al-Nasa'i. Investigation: Research and Information Technology Center at Dar Al-Taseer. 1st edition, 1434 AH. Dar Al-Taseer, Cairo.
85- Majmū' fīhi thalāthat ajzā' Ḥadīthīyah. Investigation: Nabil Jarrar. 1st edition, 1431 AH. Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya, Beirut.
86- Majmū' fīhi thalāthat min al-ajzā' al-Ḥadīthīyah. Investigation: Jassim Al-Fijji. 2nd edition, 1426 AH. Ahl Al-Athar Library, Kuwait.
87- Majmū' fīhi muṣannafāt Abī al-'Abbās al-Aṣamm wa-Ismā'īl al-Ṣaffār. Investigation: Nabil Jarrar. 1st edition, 1425 AH. Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya, Beirut.
88- al-Muḥaddith al-fāṣil bayna al-Rāwī wālwā'y, by Al-Ramhurmuzi. Investigation: Muhammad Abu Zaid. 1st edition, 1437 AH. Dar Al-Thakhira, Cairo.
89- Mukhtaṣar al-Mukhtaṣar min al-Musnad al-ṣaḥīḥ 'an al-Nabī –salla Allaah alayhi wa sallam-, by Ibn Khuzaymah. Investigation: Maher Al-Fahl. 1st edition, 1430 AH. Dar Al Maiman, Riyadh.
90- Al-Mukhallisiyat, by Abu Taher Al-Mukhallis. Investigation: Nabil Jarrar. 1st edition, 1429 AH. Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Qatar, Dar Al-Nawader, Damascus.
91- Mir'āt al-Zamān fī tawārīkh al-a'yān, by the tribe of Ibn al-Jawzi. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1434 AH. International Resala House, Damascus.
92- Musnad Ahmad bin Hanbal. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1416-1421 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
93- Musnad Al-Bazzar. Investigation: Mahfouz al-Rahman Zainullah, Adel bin Saad, and Sabri al-Shafi'i. 1st edition, 1409-1430 AH. Library of Science and Wisdom, Medina of the Prophet.
94- Musnad Ibn al-Ja'd, by Abu al-Qasim al-Baghawi. Investigation: Amer Haider. 1st edition, 1410 AH. Nader Foundation, Beirut.
95- Musnad Al-Ḥumaidī. Investigation: Ḥusain Al-Dārānī. 1st ed., 1996. Dār Al-Siqā, Damascus.

96- Musnad Abī Dāūd Al-Tayālisī. Investigation: Muḥammad Al-Turkī. 1st ed., 1419 AH. Dār Hajar, Cairo.
97- Musnad al-Sarraj. Investigation: Guidance of the archaeological right. 1st edition, 1423 AH. Department of Archaeological Sciences, Faisalabad.
98- Musnad al-Shamiyyin, by al-Tabarani. Investigation: Hamdi Al-Salafi. 1st edition, 1405 AH. Al-Resala Foundation, Beirut.
99- Musnad al-Firdaws, by al-Dailami. Copy of the Süleymaniye Library in Istanbul, Jarullah Efendi Collection, No. 393, 415.
100- Musnad Abī Ya'lā. Investigation: Ḥusain Salīm Asad. 2nd ed., 1410 AH. Dār Al-Mahmūn for Heritage, Damascus.
101- Mushtabah al-nisbah, by Abd al-Ghani al-Azdi. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1421 AH. Religious Cultural Library, Cairo.
102- Al-Musannaf, by Abdul Razzaq bin Hammam Al-Sanani. Investigation: Research and Information Technology Center at Dar Al-Taseer. 2nd edition, 1437 AH. Dar Al-Taseer, Cairo.
103- Muʿjam Ibn al-Aʿrābī. Investigation: Abdul Mohsen Al-Husseini. 1st edition, 1418 AH. Dar Ibn Al-Jawzi, Dammam.
104- Al-Mu'jam, by Ibn Al-Muqrī. Investigation: ʻĀdil bin Sa'd. 1st ed., 1419 AH. Maktabah Al-Rushd, Riyadh.
105- Muʿjam Abī Yaʿlá. Investigation: Guidance of the archaeological right. 1st edition, 1407 AH. Department of Archaeological Sciences, Faisalabad.
106- Al-Mu'jam Al-Awsat, by Al-Ṭabarānī. Investigation: Ṭāriq ʻAwadullāh and ʻAbdul Muḥsin Al-Ḥusainī. 1415 AH, 1416 AH. Dār Al-Ḥaramayn, Cairo.
107- Muʿjam al-buldān, by Yaqut al-Hamawi. 1397 AH. Dar Sader, Beirut.
108- Muʿjam al-safar, by Abu Taher Al-Silafi. Investigation: Abdullah Al-Baroudi. 1414 AH. Dar Al-Fikr, Beirut.
109- Al-Mu'jam Al-Kabīr, by Al-Tabarānī. Investigation: Ḥamdī Al-Salafī. Maktabah Ibn Taimiyyah, Cairo (photocopied).
110- Al-Mu'jam, by Abdul Khaleq bin Asad Al-Hanafi. Investigation: Neil Jarrar. 1st edition, 1434 AH. Dar Al-Bashaer Al-Islamiyya, Beirut.
111- Maʿrifat al-ṣaḥābah, by Abu Nuaʿim Al-Isfahani. Investigation: Adel Al-Azzazi. 1st edition, 1419 AH. Dar Al Watan, Riyadh.
112- Ma'rifah ʻUlūm Al-Ḥadīth, by Al-Ḥākim. Investigation: Aḥmad Al-Salūm. 1st ed., 1424 AH. Dār Ibn Ḥazm, Beirut.
113- Al-Ma'rifah wa Al-Tārīkh, by Ya'qūb bin Sufyān Al-Fasawī. Investigation: Akram Al-ʻAmrī. 1st ed., 1410 AH. Maktabah Al-Dār, Madinah Munawwarah.
114- Al-Mughnī fī al-ḍuʿafā', by Al-Dhahabi. Investigation: Nour al-Din Atar. Department of Islamic Heritage Revival, Qatar.

115- Al-Muntaqa min Akhbar Al-Asma'i, by Al-Rab'i, Selected by Al-Dhia Al-Maqdisi. Investigation: Muhammad Mutee Al-Hafiz. 1st edition, 1987 AD. Talas House, Damascus.

* Al-Mihrawānīyāt = al-Fawā'id al-muntakhabah al-ṣiḥāḥ wa-al-gharā'ib.

116- Muwaḍḍaḥ Awhām Al-Jam' wa Al-Tafrīq, by Al-Khatīb Al-Bagdādī. Investigation: 'Abdur Raḥmān Al-Mu'allimī. 1378 AH. Dāirah Al-Ma'ārif Al-'Uthmāniyyah, Hyderabad.

117- Al-Mawdoo'at, by Ibn al-Jawzi. Investigation: Abdul Rahman Othman. 1st edition, 1386 AH. The Salafi Library, the Prophet's City.

118- Mīzān al-i'tidāl fī Naqd al-rijāl, by Al-Dhahabi. Investigation: A group of researchers. 1st edition, 1430 AH. International Resala House, Damascus.

119- Naṣb al-Rāyah li-aḥādīth al-Hidāyah, by Al-Zayla'i. Investigation: A group of researchers, Attended by: Muhammad Awama. Dar Al-Qibla, Jeddah, Al-Manar Publishing and Distribution, Damascus

120- Al-Nukat al-ẓirāf, by Ibn Hajar Al-Asqalani. Investigation: Abdul Samad Sharaf Al-Din. 2nd edition, 1403 AH. The Islamic Office, Beirut (in footnote of: Tuhfat al-Ashraf).

121- Hudá al-sārī al-muqaddamah Fatḥ al-Bārī, li-Ibn Ḥajar al-'Asqalānī. = muqaddimah : Fatḥ al-Bārī.

إعمال قرائن الترجيح بين الأئمة النقاد
(بما وقع من الاختلاف بين الإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبي زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم) أنموذجاً

د. محمد حمدي محمد أبو عبده
قسم الدراسات الإسلامية. - كلية الشريعة والقانون
جامعة حائل

إعمال قرائن الترجيح بين الأئمة النقاد (بما وقع من الاختلاف بين الإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبي زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم) أنموذجاً

د. محمد حمدي محمد أبو عبده

قسم الدراسات الإسلامية. - كلية الشريعة والقانون
جامعة حائل

تاريخ تقديم البحث: ١٥/ ٦/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ٢٧/ ٧/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علوم الحديث، وعلى وجه الخصوص علم العلل، حيث إنني وقفت على أحاديث في كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرازي تبين من خلالها أن أبا زرعة الرازي، يعلُّ شيئاً يسيرًا من أسانيد بعض الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، ومن خلال الدراسة، والنظر في قرائن الترجيح بين الإمامين البخاري، وأبي زرعة الرازي، وجدت أن لكل إمام منهما طريقة في اختيار وجه يرى أنه الأصح، لكن بعض من لا يمتهن الصنعة الحديثية يخطئ فهم هذا الاختلاف الإسنادي، فيقع في انتقاد أحاديث صحيحة مما أخرجه البخاري في كتابه الجامع الصحيح، فكان هذا البحث؛ لبيان أن الخلاف-في الظاهر- بين الإمامين إنما هو خلاف اختيار، وانتقاء، لا خلاف منهج، فظهر للباحث أنّ كلا الإمامين اختار وجها رآه صحيحاً لقرائن ظهرت له.

الكلمات المفتاحية: القرائن، العلل، البخاري، أبو زرعة.

Applying Weighing Indicators Among Hadith Criticism Scholars: A Case Study of the Differences Between Imam al-Bukhari in His Sahih and Imam Abu Zur‘a al-Razi in Ibn Abi Hatim’s ‘Ilal al-Hadith

Dr. Mohammad Hamdi Mohammad Abo Abdoh
Department Islamic Studie - Faculty Sharia and Law
Hail University

Abstract:
This research addresses an important issue in the field of Hadith sciences, particularly ‘Ilal al-Hadith (Hidden Defects in Hadith). The study examines certain narrations found in ‘Ilal al-Hadith by Ibn Abi Hatim al-Razi, where Abu Zur‘a al-Razi questions the authenticity of certain isnāds (chains of transmission) of Hadiths that appear in Imam al-Bukhari’s Sahih. Through an analytical study of the principles used for weighing differing hadith evaluations (qarā'in al-tarjīḥ) between Imam al-Bukhari and Abu Zur‘a al-Razi, the research finds that each of these scholars had their own methodology in selecting what they deemed the most authentic version of a narration. However, those unfamiliar with the technical aspects of hadith criticism may misinterpret these isnād differences, leading them to wrongly criticize authentic hadiths included in Sahih al-Bukhari.

This study, therefore, clarifies that the apparent disagreement between these two scholars is one of selection and preference, rather than a fundamental methodological dispute. The researcher concludes that each of the two imams chose a version they believed to be the most sound based on supporting contextual indicators (qarā'in).

key words: Weighing Indicators, Hadith Defects, Al-Bukhari, Abu Zur‘a.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإنّ صحيح البخاري يعد أعظم أهم مصادر أهل السنة، وهو المرجع الثاني في مصادر التشريع، وقد عدّه جماهير الأمة كتًابا أجمعت الأمة على صحة أحاديثه، خلا أحاديث يسيرة كان فيها نظر لبعض كبار أئمة النقد، وعند المحاققة، والنظر في القرائن، قد يكون إخراج البخاري مقدماً على قول من انتقدها لقوة، وشدة شرطه في اختيار أحاديث كتابه الصحيح. ومع هذا فقد ظهرت نابتة سوء تحاول النيل من هذا السِفر العظيم، والطعن في بعض أحاديثه التي لم تنقد من قبلهم هذا النقد القبيح.

وحالهم كحال من قيل فيه:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَها فلَم يَضُرّها، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعْلُ

والمصيبة القائمة اليوم؛ أن يتصدر لنقد أحاديث الصحيحين، وعلى وجه الخصوص كتاب البخاري "الجامع الصحيح"، مجموعة من المشتغلين بالصناعة الحديثية بداعي النقد العلمي!! والسبب في هذا أن بعضهم ينظر في كتب العلل، فيجد أن أحد الأئمة الكبار –كأبي حاتم الرازي، أو أبي زرعة الرازي، وأمثالهما–قد أعلّا حديثًا، أو أكثر حينما سُئِلا عنه، فيُعِلّانه لِعلّة رأوها في هذا الإسناد! فيتكئ عليها من لا علم عنده، فيقول: إنّ هناك أحاديث معلولة في

صحيح البخاري، دون أن يملك المعرفة، أو الممارسة العملية للصناعة الحديثية التي تدل على صحة ما انتهى إليه البخاري من إخراج هذا الحديث في صحيحه. فالبخاري رحمه الله كان له شروط قوية، ومنهجية دقيقة؛ قائمة على قرائن جَلِيّة وواضحة، وأُخرى خَفِيّة لا يدركها إلا من كانت بصيرة، وممارسة لعمل الأئمة النقاد.

ومن هنا؛ فقد كان السبب في كتابة هذا الموضوع: الرد على من يضعف أحاديث في صحيح البخاري، أو يقوم باستغلال علل ذُكِرت في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، أو غيره، فقد قمت في هذا البحث بجمع الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو زرعة الرازي وهي في صحيح البخاري–ما أمكنني ذلك– لدراستها، ومعرفة أحوالها، وقرائن ترجيحها عند الإمامين: أبي زرعة الرازي، والإمام البخاري مع بيان منهجية الإمام البخاري في إخراجه لهذا الحديث الذي انتقده أبو زرعة الرازي.

وتكمن أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١–جمع الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو زرعة وهي في صحيح الإمام البخاري.

٢–دراسة منهج النقد عند الإمامين : الإمام ابو زرعة الرازي، والإمام البخاري.

٣–مكانة الإمامين: البخاري، وأبي زرعة بين كبار الأئمة النقاد في عصر الرواية.

٤–كشف منهج النقاد الكبار في اختيار النقد المناسب للحديث.

٥–بيان أهمية القرائن في الترجيح بين طريقين صحيحين، لمعرفة اختيار كل إمام من الأئمة.

وأما إشكالية البحث فتكمن في الآتي:

١-أن فتح باب الانتقاد لأحاديث صحيح البخاري يفتح باب شر على الأئمة.

٢-إذا ترجحت قرائن إعلال أبي زرعة لهذه الأحاديث، فهل نُسَلّم له بها، ونعتبرها من الأحرف اليسيرة التي انتقدت على صحيح البخاري؟

٣-فتح باب الطعن في صحيح البخاري؛ بدعوى انتقاد أبي زرعة لها.

لهذا كانت أهم أهداف هذا البحث تكمن في الآتي:

١-الدراسة النقدية القائمة على قرائن الترجيح العلمية، والمعتمدة بين النقاد.

٢-الرد على شبهات المنتقدين من المعاصرين، وإبراز دقة منهج البخاري لأحاديث صحيحه.

٣-بيان أنّ اختلاف الأئمة النقاد الكبار -كالبخاري، وأبي زرعة، وأمثالهما- إنما هو اختلاف في قرائن الترجيح .

وبالنسبة للدراسات السابقة: ففي حدود بحثي وجهدي ؛فلم أقف على دراسة تحمل هذا العنوان، مع وجود دراسات مستفيضة عامة في منهج البخاري في صحيحه، ومنهج أبي زرعة في نقده، وإعلاله للأحاديث. ومنهج أبي حاتم في علله، ومن هذه الدراسات ما قام به فضيلة الدكتور سعد الحميد من جهد في تحقيق كتاب (علل الحديث لابن أبي حاتم) حيث قام بالتعليق على أحاديث

الكتاب، وتخريج أحاديثه، وبيان علله، وإزالة كثير من الإشكالات الواقعة في الكتاب، بشكل عام دون التعرض لقرائن الترجيح كما صرح هو بذلك(١).

وأما حدود البحث: فستكون في دراسة الأحاديث التي وقفت عليها في كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وهي ثلاثة أحاديث تَوافَقَ إسنادها، ومتنها مما في صحيح الإمام البخاري.

وبالنسبة للمناهج العلمية التي اتبعتها في هذا البحث:

فقد استخدمت:

١-**المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم للوقوف على الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة من خلال سؤالاته له، ثم النظر في كتب العلل الأخرى.

٢-والمنهج التحليلي: لتفكيك عبارات الإمام أبي زرعة الرازي لفهم مسلكه في إعلال الأحاديث النبوية.

٣-ثم المنهج النقدي: لتتبع أقوال الأئمة النقاد، ونقدها نقداً علمياً حسب قواعد علم النقد الحديثي.

وأما إجراءات البحث: فقد سرت في بحثي هذا ضمن إجراءات محددة هي:

١-جمع الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة؛ مما في صحيح البخاري.

٢-أبدأ بذكر الحديث من صحيح البخاري، وأحدد مكانه فيه.

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب(العلل لابن أبي حاتم ٨/١). حيث قال:" وكنا نرغب في ذكر قرائن الترجيح والتعليل وأجناس العلة، لكن رأينا الاكتفاء برسالة أخينا الدكتور عادل الزرقي في «قرائن العلة» ".

٣-ثم أذكر نص إعلال أبي زرعة لهذا الحديث، من كتاب "علل الحديث لابن أبي حاتم".

٤-أحدّد العلة التي ذكرها أبو زرعة الرازي للحديث المذكور.

٥-أخرّج الحديث من مصادره للوقوف على أسانيده، وألفاظه.

٦-أكشف منهج الإمام البخاري في إخراجه، وقبوله لإسناد هذا الحديث.

٧-أقارن بين نقد الإمام البخاري، ونقد الإمام أبي زرعة للحديث، مركزاً على أهم قرائن الترجيح التي استخدمها كل من الإمامين: البخاري، وأبي زرعة.

٨-أقوم بالترجيح بين هذه القرائن؛ للوقوف على أدق حكم على الحديث.

وأما خطة البحث: فقد قسمت بحثي هذا إلى **مقدمة وتمهيد**، و**ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: ذكرت فيه حديث يونس بن يزيد: أنّ النبي ﷺ صلّى بمنى ركعتين، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني:حديث ابن عمر: رأيت النبي ﷺ محتبياً في ظل الكعبة، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثالث:حديث ابن عباس: في جبريل يوم بدر. وفيه ثلاثة مطالب.

ثم خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم المصادر والمراجع.

تمهيد

تكمن أهمية علم العلل في أنه خاصّ بمن وهبه الله تعالى مِراساً، ودُربة، وغَوصًا في مواطن العلل، ومراتبها وأسبابها، وأوجه الخلاف فيها، وهو علم لا يتقنه أي أحد من المشتغلين بعلوم الحديث، فقد تفاوت النقاد في ممارسة هذا العلم فتمايزوا برتب مختلفة، فمنهم المتقن الماهر الحاذق الغواص، ومنهم من كان يعلل على ظاهر الأسانيد، وهذا الصنف الأخير سبّب خللاً في منظومة النقد الحديثي، حيث إنّ الحكم على ظاهر الأسانيد، يؤثر في الحكم على الحديث إسناداً ومتناً، مما يؤثر تبعاً على الاحتجاج في الأحكام الفقهية، فضلًا عن أنْ ننسب لرسول الله ﷺ قولاً، أو فعلاً: لم يقله؛ ولم يفعله! أو أنْ نحكم على حديث بالصحة، وهو معلول بعلة لم يطلع عليها الناقد.

قال الإمام مسلم:" واعلم رحمك الله أنّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم: إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون لها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن، والآثار المنقولة من عصر إلى عصرٍ، من لَدُن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقلة الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميّزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنما اقتصصنا هذا الكلام لكي نثبته لمن جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم، والتنبّه على تثبيت الرجال، وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التي بها أثبتوا الناقل للخبر من نقلته، أو أسقطوا من أسقطوا

منهم، والكلام في تفسير ذلك يكثر، وقد شرحناه في مواضع غير هذا، وبالله التوفيق"(١).

وقد ذكر الحافظ ابن رجب -بما نقله عن الحافظ ابن منده-أنّ هذا العلم قد خصّه الله تعالى أُناسًا لهم الحق في نقد الأحاديث، والكلام عليها فقال:" إنما خَصّ اللهُ بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممّنْ يدّعي علم الحديث، فأمّا شأن الناس ممّنْ يَدَّعي كثرة كتابة الحديث، أو أنه متفقه في علم الشافعي، أو أبي حنيفة، متّبع لكلام الحارث المحاسبي، والجُنَيد، وذي النُون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه من أهله، وأهل المعرفة، فحينئذٍ يتكلم بمعرفته"(٢).

وبيّن الحافظ ابن حجر صعوبة هذا الفن ووعورة هذا العلم، وأنه لا يتكلم فيه إلا القلة من أهل النقد، والصنعة، فقال:" المعلّل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رَزَقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومَلَكَةً قويّة بالأسانيد، والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعَلِّل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار، والدرهم"(٣).

---

(١) مسلم، التمييز ٢١٨.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي ١/ ١٢٣.

(٣) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / ١١٠.

لذلك وقع كثير من المعاصرين اليوم ممّنْ يشتغلون بالتصحيح، والتضعيف؛ بناء على ظاهر الأسانيد، ودون الغوص فيما خفي من علل الأسانيد، أو المتون، في خلل منهجي، وخطأ نقدي، ترتب عليه إدخال ما ليس من الحديث من قول رسول الله ﷺ، أو فعله، أو تقريره؛ على اعتبار أنّه من كلامه ﷺ. وكم وقع الوعاظ والدعاة في خلل النقل عن مثل هؤلاء المصححين على ظواهر الأسانيد، دون الغوص في التحقق من توفر شروط الصحة المتفق عليها بين النقاد في الحديث!

وقد وقع خلل آخر من بعض المشتغلين في علم الحديث أيضاً، بأنهم اعتمدوا على بعض ما هو موجود في كتب العلل، والنقد الحديثي دون تمحيص، أو تمييز بين ما هو راجح ومرجوح من أقوال النقاد، ومن غير نظر في قرائن الترجيح عند الأئمة النقاد في الصنعة الحديثية، مما أوهمهم بأن هناك أحاديث في الصحيحين معلولة؛ من خلال الاعتماد على قولٍ لأحد أئمة النقد المشهورين في اختياره لأحد وجوه الإعلال. مما ترتب عليه إصدار أحكام مرجوحة، أو خاطئة على أحاديث الصحيحين.

لذا فإنني في هذا البحث سأقف على جوانب مما أشرت إليه من قصور نظر هؤلاء الذين ينتقون الأحكام النقدية دون تمحيص، أو تدقيق، أو إعمال لقرائن الترجيح عند النقاد. والمقصود من هذا البحث: الدفاع عن كتاب الإمام البخاري الذي اتفقت كلمة الأئمة النقاد على صحة أحاديثه. وبيان لمنهجية اختيار الترجيح المناسب للإمام البخاري لأحاديث الصحيح، وعنايته بالقرائن المصاحبة لاختياره للوجه الذي ارتضاه رحمه الله تعالى.

المبحث الأول: حديث يونس بن يزيد:" أنّ النبيّ–ﷺ–صلّى بمنى ركعتين":

قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه؛ قال: صلّى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدرًا من خلافته"(١).

قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي، وأبا زرعة: عن حديث رواه يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلّى بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر. **قلت:** ورواه الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلى. قال أبو زرعة: حديث سالم أشبه. وقال أبي: حديث سالم أصح"(٢).

قلت: روى البخاري هذا الحديث من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر. لكن ذكر ابن أبي حاتم: أنّ الأوزاعي رواه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فصوّب أبو حاتم، وأبو زرعة: طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه.

ولا بد من بحث وجه هذا الاختلاف بين الطريقين(الأوزاعي، ويونس بن يزيد)!

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، باب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ برقم ١٦٥٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٤٦/١ برقم ٤٠٨.

المطلب الأول: أقوال الأئمة النقاد في هذا الاختلاف:

هذا الحديث رواه معمر، والأوزاعي، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد(وألفاظهم متقاربة) أربعتهم عن الزهري، واختلف عنه على الوجوه الآتية:

-فرواه البخاري[1]، وأحمد[2]، والنسائي(الكبرى)[3] :من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

(١) البخاري، الجامع الصحيح، باب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ برقم ١٦٥٥.

(٢) أحمد، المسند ١٤٠/٢ برقم ٦٢٥٦. رواه بلفظ: ثنا هارون ثنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين فذكره.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٣٦٢/٢ برقم ١٩٢٢. وفي ٢٢١/٤ برقم ٤١٦٥. ورواه بلفظ: أخبرنا محمد بن سلمة، قال: حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه= =وسلم ، بمنى ركعتين، وصلاها أبو بكر ركعتين، وصلاها عمر ركعتين، وصلاها عثمان صدرًا من خلافته ركعتين. وبلفظ آخر قال: صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين ، وصلاها أبو بكر ركعتين.

-ورواه مسلم[1]، وأحمد[2]، والدارمي[3]، وأبو يعلى[4]، وأبو نعيم[5]: من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

(١) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١ برقم ٦٩٤، باب قصر الصلاة بمنى. ورواه بلفظ: وحدثني حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو وهو ابن الحارث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ :"أنه صلى صلاة المسافر بمنى، وغيره ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان ركعتين صدرًا من خلافته، ثم أتمها أربعاً". وحدثناه زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، ح وحدثناه إسحاق، وعبد بن حميد، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، جميعًا عن الزهري بهذا الإسناد، قال: بمنى، ولم يقل: وغيره.

(٢) أحمد المسند ٨/٢ برقم ٤٥٣٣ ، و في ١٤٠/٢ برقم ٦٢٥٥. ورواه بلفظ: ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : صليت مع النبي صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين. وقال: ثنا مبشر ابن إسماعيل ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: صليت مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ﷺ ركعتين، ومع عمر ﷺ ركعتين، ومع عثمان ﷺ ركعتين صدرًا من خلافته، ثم أتمها بعد عثمان رضي الله عليهم أجمعين.

(٣) الدارمي السنن ٤٢٣/١ برقم ١٥٠٦. ورواه بلفظ: أخبرنا محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم صلى بمنى ركعتين، وأبو بكر ركعتين، وعمر ركعتين، وعثمان ركعتين، صدرًا من إمارته، ثم أتمها بعد ذلك.

(٤) أبو يعلى المسند ٣٢٦/٩ برقم ٥٤٣٨. ورواه بلفظ: حدثنا أبو خيثمة حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين.

(٥) ابو نعيم في المستخرج ٢٨٤/٢ برقم ١٥٥٣. ورواه بلفظ: عن سالم عن عبدالله قال: صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين، زاد هشام: صلاة المسافر، ثم صلاها أبو بكر ركعتين، ثم صلاها عمر ركعتين، صدرًا من خلافته، ثم أتمّها عثمان بعد ذلك. لم يذكر الوليد أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان.

-ورواه مسلم[١]، وأبو نعيم[٢] :من طريق عمرو بن الحارث، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

-ورواه عبد الرزاق[٣]، ومسلم[٤]، .....يتبع.

وأبو نعيم[٥]، والبيهقي[٦] :من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

ومن خلال هذه الطرق نجد أن(الأوزاعي، ومعمراً، وعمرو بن الحارث)ثلاثتهم رووه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه . خلافًا لرواية (يونس بن يزيد)فقد رواه وحده: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١.

(٢) ابو نعيم في المستخرج ٢٨٤/٢ برقم ١٥٥٢. ورواه بلفظ: عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ: أنه صلّى صلاة المسافر بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدرًا من خلافته، ثم أتمّ أربعًا.

(٣) عبد الرزاق المصنف ٥١٦/٢ برقم ٤٢٦٨. ورواه بلفظ: عن سالم عن ابن عمر قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان صدرا من خلافته ثم صلاها أربعا قال الزهري فبلغني أن عثمان إنما صلاها أربعا لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج.

(٤) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١.

(٥) أبو نعيم، المستخرج ٢٨٤/٢. ورواه بلفظ : معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان ركعتين، صدرًا من خلافته، ثم صلّاها أربعًا.

(٦) البيهقي السنن الكبرى ١٢٦/٣ برقم ٥٥٣٣. ورواه بلفظ: عن سالم عن ابن عمر قال : صليت مع النبي -ﷺ-بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرًا من خلافته، ثم صلّى أربعًا.

وذهب أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي إلى ترجيح رواية: (سالم بن عبدالله، عن أبيه) على رواية (عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه). لكن البخاري -في هذا الحديث-أعرض عن طريق سالم بن عبدالله، عن أبيه، وأخرجه من طريق عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه، مع أن الأكثر رووه عن سالم. وقد يكون هذا الاختيار من الإمام البخاري يشير إلى إعلال طريق سالم بن عبدالله، عن أبيه! كما هو معروف من منهجه في بعض الأبواب، وقد أشار الحافظ ابن عبد البر إلى شيء من هذا القبيل؛ فقال في حديث "الطهور ماؤه، الحل ميتته" حينما حكم البخاري بصحته:" **لا أدري ما هذا من البخاري** رحمه الله، **ولو كان عنده صحيحاً، لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه لا يُعوِّل في الصحيح إلا على الإسناد**"(١)، وهذا تعليل غير منضبط؛ لأن الإمام البخاري لم يقل أنه أخرج كل ما صح عنده في جامعه، بل ترك كثيرًا من الصحاح. وقد يكون ترك الإمام البخاري لهذا الطريق لأسباب قد تظهر لنا في البحث.

المطلب الثاني: وجه الخلاف بين الإمامين: البخاري، وأبي زرعة:

وبالنسبة للاختلاف الذي وقع بين الإمامين(أبي زرعة، والبخاري)، وأن كلاً منهما رجَّح وجهاً من وجوه الحديث، فلعله من باب ما قاله أئمة النقد في إسنادين:" أنّ الوجهين صحيحان"، ويدل على هذا جلالة الرواة (عن الزهري) مدار الإسناد: فالأوزاعي، ومعمر، وعمرو بن الحارث:ثلاثتهم رووه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، خلافًا لرواية يونس بن يزيد رواه: عن الزهري، عن

(١) ابن عبد البر، التمهيد ٢١٨/١٦. بتصرف يسير.

عبيدالله ابن عبدالله بن عمر، عن أبيه، والأربعة كلهم من أصحاب الزهري، لكن بينهم تفاوت في الأخذ عن الإمام الزهري.

والذي يظهر لي أن الإمام الزهري كان يرويه على الوجهين(سالم، وعبيدالله) والذين رووه عنه كلهم حفَّاظ ثقات.

ولكن؛ لماذا رجّح البخاري رواية يونس بن يزيد؟ وأعرض عن طريق الآخرين؟

المطلب الثالث: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين البخاري، وأبي زرعة:

من خلال النظر في كتب تراجم الرجال:

-فإنّ يونس بن يزيد: من أثبت الناس في الزهري، كما قال الإمام ابن معين:" **أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وابن عيينة**"(١)، وفي حديثنا هذا يشترك معه معمر بن راشد، فهما -بهذا القول-في رتبة واحدة؛ في حديث الزهري.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن **ابن المبارك أنه قال:" إني إذا نظرت في حديث معمر، ويونس يعجبني كأنهما خرجا من مشكاة واحدة".**

وقال ابن المبارك أيضاً:" ما رأيت أحدًا أروى للزهري من معمر؛ إلّا أنّ يونس أحفظ للمسند، وفي رواية: إلا يونس، فإنّه كتب على الوجه"(٢).

والذي يُفَاضَلُ به بين الإمامين(معمر، ويونس) هو ما أشار إليه الإمام أحمد؛ حيث قال:" **ما أعلم أحدًا أحفظ بحديث الزهري من معمر؛ إلا ما كان من**

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥١/١١، ترجمة يونس بن يزيد برقم ٧٦٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥٠/١١، ترجمة يونس بن يزيد برقم ٧٦٩.

يونس أنّه كتب كل شيء هناك". ونقل أبو الوليد الباجي، عن الإمام أحمد؛ أنه قال:" تتبعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارًا، قال أحمد: وكان الزهري إذا قدم أيلة، نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة راسله يونس"[1]. ويونس كان يكتب حديث الزهري، وهذا له موضع عند الأئمة النقاد عند المفاضلة[2].

٢-ثم إن طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه، طريق مشهور قد يقع فيه الرواة بسلوك الجادة، فقد يكون خطأً.

٣-وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري: فقد ذمها الإمام ابن معين، وقد نقل الحافظ ابن رجب هذا؛ فقال:" وقال ابن معين: الأوزاعي في الزهري: ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزَّبيدي. ذكره يعقوب بن شيبة: من طريق أبي

---

(١) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح ١٤٢٠/٣ برقم(١٥٢١).

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النَّجاد القرشي، مولى معاوية بن أبي سفيان، من أعلى طبقات أصحاب الزهري، وهو من المقدّمين في الزهري، وحديثه من كتابه أقوى من حفظه، قال ابن معين، وأحمد : ثقة، وقال علي بن المديني: سألتُ عبدالرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد؟ فقال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال ابن مهدي: وأنا أقول: كتابه صحيح، وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلاّ عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه، وقال أحمد بن حنبل: ما أحد أعلم بحديثه يعني الزهري من معمر إلا ما كان من يونس الأيلي فإنه كتب كل شيء هناك، وقال أحمد بن صالح المصري: نحن لا نقدّم في الزهري على يونس أحداً، توفي سنة تسع وخمسين ومائة. انظر ترجمته بتوسع: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٩٥/١١. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٤٩/٩ ترجمة رقم ١٠٢٤. ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٣٠ ، ٣١٧ برقم(٩٥١).

داود، عنه، ثم قال يعقوب: الأوزاعي ثقةٌ ثبتٌ؛ إلا روايته عن الزهري خاصة؛ فإن فيها شيئاً"(١).

٤-والظاهر أنّ أبا زرعة الرازي، وأبا حاتم: كان لهما موقفًا من حفظ يونس بن يزيد؛ خاصة في مكة والحجاز؛ فقد ورد في أحد سؤالات ابن أبي حاتم: أنّ أبا حاتم بيّن أنّ يونس لم تكن كتبه معه في الحجاز، مما يعني أن حفظه فيه شيء! فنقل عن أبيه؛ أنه قال:" وسَعدان أرى أنه سمع من يونس بمكة، أو المدينة، ويونس لم يكن معه كتبه.

وقال وكيع: رأيت يونس بن يزيد بمكة، فجَهِدت أن يُقِيم لي إسناد حديث لم يُقِمه، فنرى أن سعدان سمع منه بمكة..."(٢).

وأما أبو زرعة، فقد نقل ابن رجب، عنه أنه قال:"كان(يونس بن يزيد) صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه، لم يكن عنده شيء"(٣). وقال عنه أحمد:"إذا

---

(١) انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي /٢٥١.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث سؤال رقم(٩٥١)، وقال:" وسألت أبي عن حديث رواه سعدان عن يونس عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين بسلاح". ونقل ابو الوليد الباجي(التعديل والتجريح ١٤٢٠/٣) عن مقاتل بن محمد قال: سمعت وكيعاً يقول: لقيت يونس بن يزيد الأيلي، وذاكرته أحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثًا، فما أقامه". وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٢٤/١ .

(٣) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي / ٣٠٩. باب: قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً، فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم، فيضبطون". **قلت:** ما بين المعكوفتين بيان مني.

حدّث من حفظه يُخطئ"[1]. فلعلهما أيضاً رجحا رواية سالم، عن أبيه؛ لهذه الأسباب، ولكلٍ وِجهَة.

النتيجة: الذي يظهر لي أن البخاري: قدّم رواية يونس بن يزيد، لأنه كان عنده كتاب، وكتابه صحيح، وحديث يونس من كتابه أقوى من حفظه.

بينما رجح الرازيان: رواية الأوزاعي؛ لأنهما كانا يريان أن يونس بن يزيد في حفظه شيء.

وكلٌ صحيح. مع ملاحظة أنهما لم ينتقدا المتن بشيء.

فالحديث نفسه صحيحٌ أصلًا، على كلا الترجيحين في إسناده. والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: حديث ابن عمر" رأيت النبي–ﷺ–في ظل الكعبة":

قال البخاري: حدثنا محمد بن أبي غالب[2]، أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة، محتبيًا بيده هكذا"[3].

---

(١) المرجع السابق .

(٢) قال الحافظ ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١١:" محمد بن غالب (القُوْمسي): بضم القاف، وسكون الواو، وبالسين المهملة. نزل بغداد، وهو من صغار شيوخ البخاري، ومات قبله بست سنين، وليس له عنده سوى هذا الحديث، وحديث آخر في كتاب التوحيد".

(٣) البخاري، الجامع الصحيح ٧٦/٨ برقم (٦٢٧٢)، باب الاحتباء باليد وهو القرفصاء. ومن طريقه أخرجه البغوي، شرح السنة ٣٢٤/١٢ برقم(٣٣٥٨).

وقال أبو زرعة: يريبني أمر أبي غَزِيَّة[1]؛ حدثني أبو بكر بن أبي شيبة الحزامي، عن أبي غزية، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه".

وحدثنا أبو موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه".

قال أبو زرعة: أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل!"[2].

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي: عن حديث رواه أبو غزية، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد العمري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه". قال أبي: هذا حديث منكر[3].

قلت: هذا الحديث انتقده أبو زرعة من أجل أبي غزية، فقال عنه:" يريبني أمر أبي غزية"! وأخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل. فالظاهر من كلامه أمران: الأول: أنه يضعف أبا غزية.

---

(١) قال ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١١ :" أبو غَزِيَّة: بفتح المعجمة، وكسر الزاي، وتشديد التحتانية؛ وهو محمد ابن موسى الأنصاري القاضي". قال البخاري، التاريخ الكبير ٢٣٨/١ برقم ٧٥٣:" عنده مناكير". وفي ٣٩٢/١: قال: منكر الحديث". وقال ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨٣/٨ برقم ٣٤٧:" سألت أبي عن ابى غزية؟ فقال: ضعيف الحديث". وقال ابن عدي، الكامل ٢٦٥/٦:" أبو غزية هذا حدث عنه جماعة من أهل المدينة، وهو مديني، وقد وقع في رواياته أشياء أنكرت عليه". وقال ابن حبان، المجروحين ٢٨٩/٢:"كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروى عن الثقات أشياء موضوعات، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها".

(٢) أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة على البرذعي ٣٨٦/٢-٣٨٧.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٨٩/١ برقم (٨٦٤).

والثاني: أن الحديثين من طريق أبي غزية لا أصل لهما.

لكن البخاري لم يخرجه من طريق أبي غزية، عن فليح، بل: عن محمد بن فليح، عن أبيه! وكأن أبا غزية: يتابع محمد بن فليح، على هذا الطريق! وسننظر في هذين الطريقين لنرى كيف نوجههما.

المطلب الأول: التخريج وأقوال الأئمة النقاد في هذا الإسناد:

رواه الفاكهاني؛ قال: حدثني الزبير بن أبي بكر؛ قال: حدثني أبو غزية، عن فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال:" رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة محتبيًا بيده"(١).

والبزار؛ قال: حدثنا عبدالله بن شبيب، حدثنا إسماعيل بن عبد الله-يعني ابن أبي أويس-حدثنا محمد بن موسى الأنصاري، عن يحي بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه"(٢).

ورواه الطبراني: من طريق إسحاق بن موسى أبو موسى الأنصاري؛ قال: نا أبو غزية محمد بن موسى قاضي المدينة؛ قال: نا أبو المثنى الكعبي، عن يحي بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ جالسًا في وجه الكعبة محتبيًا بيديه".

قال الطبراني:لم يرو هذا الحديث عن يحي إلا أبو المثنى الكعبي: سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية"(٣).

---

(١) الفاكهي، أخبار مكة ٣٣٤/١ برقم(٦٨٣).

(٢) البزار، المسند ٢٤٥/٢ برقم(٥٨٥٧).

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٦٦/١١ برقم (٢٢٧). والمعجم الأوسط ٢١٤/١ برقم(٦٩٢).

ورواه البيهقي: من طريق أبي عبدالله الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، حدثنا أبي حاتم الرازي؛ قال: حدثنا أبو غزية –محمد بن موسى بن مسكين قاضى المدينة–حدثنا فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت رسول الله –ﷺ–محتبيًا بفناء الكعبة؛ يقول بيده هكذا". وشَبّك أبو حاتم بيديه. قال البيهقي:أخرجه البخاري في الصحيح، من حديث فليح"(١).

قال الحافظ ابن حجر:" وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجتين؛ لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح، مثل: يحيى بن صالح، ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة؛ لأنه سمع منه الكثير، وأخرج عنه بغير واسطة. ورويناه في الجزء السادس **من فوائد أبي محمد بن صاعد**: عن محمود بن خالد، عن أبي غَزِيّة، عن فليح، نحوه، وزاد: فأرانا فليح موضع يمينه على يساره: موضع الرسغ، **وقد أخرجه الإسماعيلي**: من رواية أبي موسى محمد بن المثنى، عن أبي غزية، بسند آخر؛ قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، فذكر نحو حديث الباب، دون كلام فليح. **وأخرجه أبو نعيم**: من وجه آخر عن أبي غزية، عن فليح، ولم يذكر كلام فليح أيضًا، **والذي يظهر**: أنّ لأبي غزية فيه شيخين، وأبو غزية: ضعفه ابن معين، وغيره"(٢).

المطلب الثاني: وجه الخلاف بين الإمامين البخاري وأبي زرعة:

مما سبق؛ تبين أن الحديث روي من وجوه:

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٢٣٥/٣ برقم(٦١٢٥).

(٢) ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١ باختصار بسيط.

الأول: نافع، عن ابن عمر: رواه البخاري، وأبو زرعة، والفاكهي، والبزار، والطبراني: من طريق فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

الثاني: عمر بن محمد، عن ابن عمر ﷺ : رواه أبو زرعة :من طريق أبي غزية، عن ابراهيم بن سعد.

الثالث: واختلف فيه عن فليح:

-فرواه البخاري: عن محمد بن فليح، عن فليح به.

-ورواه أبو زرعة، والفاكهي، والبيهقي: عن أبي غزية، عن فليح به.

ثم اختلف فيه عن أبي غزية:

١-فرواه أبو زرعة: عن أبي موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن ابراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد، عن ابن عمر ﷺ . وقد حكم عليها أبو حاتم؛ فقال: حديث منكر.

٢-ورواه أبو زرعة، والفاكهي: عن أبي غزية، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ ، وقد تابع أبا غزية على هذا الوجه: محمد بن فليح، عن أبيه(كما هو عند البخاري).

٣-ورواه الطبراني: عن إسحق بن موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن أبي المثنى الكعبي(سليمان بن يزيد) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ. وقال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن يحيى، إلا أبو المثنى الكعبي: سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية".

وقد توصل الحافظ ابن حجر إلى: أن أبا غزية له شيخين؛ في هذا الإسناد(ابراهيم بن سعد، وفليح ابن سليمان)!

قلت: ويظهر من إسناد الطبراني: أنّ له شيخاً ثالثاً؛ وهو(أبو المثنى الكعبي سليمان بن يزيد)!

المطلب الثالث: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين: البخاري، وأبي زرعة الرازي:

أما الوجه الأول: فقد تقدم حكم أبي حاتم الرازي على هذا الوجه بأنه منكر؛ فقد تفرد به أبو غزية، لضعف حاله، فهذا من مناكيره.

أما الوجه الثاني(أبو غزية ﷺ ، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ) ففيه الخلاف:

فقد أخرج البخاري: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه فليح، هذا الحديث، وتابعه أبو غزية عن فليح. لكن الإمام أبا زرعة الرازي وقع في نفسه: أن طريق أبي غزية، عن فليح: فيه شيء، وقد لا يكون له أصل؛ فقال أبوزرعة: "يريبني أمر أبي غزية".

وبعد أن روى الحديث من وجهيه عن أبي غزية؛ قال:" أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل". فلعله يقصد بقوله" أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل" أي: أن إسناد الحديث؛ من طريق أبي غزية: ليس مقبولاً، فقد يكون موضوعاً، أو منكراً، وهذا لا يبعد على أبي غزية، فلعله سرقه!

فأبو زرعة: يُخَطِّئ أبا غزية في حديثه؛ لاطلاعه على أصل الحديث: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه.

فالحديث ثابت من طريق محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ كما أخرجه البخاري في صحيحه، مع أنه كما قال الشراح من أفراد البخاري[1].

النتيجة: الذي يظهر: أن الإمام أبا زرعة لم يعترض على أصل الحديث من طريق فليح، بل كان اعتراضه بأن يروي أبا غزية -هذا الحديث-عن فليح، وهذا غَمْزٌ من أبي زرعة لأبي غزية؛ بأنه سرق الحديث، لذلك وقع في نفسه شيء منه.

والطبراني-كما تقدم-قد ألمح إلى هذا؛ بتصريحه بتفرد أبي غزية بروايته.

والحديث متنًا صحيحٌ، إنما الخلاف في إسناده فقط، والله أعلم

(١) انظر: العيني، عمدة القاري ٨/٣٣. وقال:" **وهو من أفراده**".

الحديث الثالث: حديث ابن عباس "في جبريل يوم بدر" .

قال البخاري[١]: حدثني إبراهيم بن موسى[٢] ،أخبرنا عبدالوهاب[٣] ،حدثنا خالد[٤] ،عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ؛ قال **يوم بدر**:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه؛ عليه أداة الحرب".

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح ١٠٣/٥ برقم(٣٩٩٥) باب شهود الملائكة بدراً.

(٢) قال الحافظ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٤٨/١ برقم(٣٠٨): هو: **إبراهيم بن موسى بن يزيد ابن زاذان التميمي. أبو اسحاق الرازي الفرّاء المعروف بالصَّغير**. قال أبو زرعة: هو أتقن من أبي بكر ابن أبي شيبة، وأصحّ حديثًا منه؛ لا يُحدِّث إلا من كتابه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان ابن صالح. وقال أبو حاتم: من الثقات، وهو أتقن من أبي جعفر الجمال. وقال النسائي: ثقة. وقال الخليلي في (الإرشاد): ومن الحفاظ الكبار العلماء الذين كانوا بالري يقرنون بأحمد، ويحيى؛ إبراهيم بن موسى الصغير، ثقة امام". باختصار شديد. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٣٧/٢، برقم(٤٣٦). وقال ابن حجر، التقريب/٩٤ ترجمة رقم(٢٥٩):" ثقة حافظ، من العاشرة، مات بعد العشرين ومائتين، ع".

(٣) **قلت: هو عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي**. أبو محمد البصري. ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين. من الثامنة. مات سنة أربع وتسعين عن نحو من ثمانين سنة". انظر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب /٣٦٨ برقم(٤٢٦١). وتهذيب التهذيب ٣٩٧/٦ برقم(٨٣٧)، وذكر فيه: " وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الاربعة: مالك، والليث، وعبدالوهاب الثقفي، وعباد بن عباد. وقال العجلى: بصري ثقة. وقال عمرو بن علي: اختلط؛ حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان باختلاط شديد". باختصار.

(٤) **قلت: هو خالد بن مهران**. أبو المنازل، بفتح الميم، وقيل بضمها، وكسر الزاي. البصري، الحذاء، بفتح المهملة، وتشديد الذال المعجمة. وهو ثقة يرسل. من الخامسة. وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان". انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب /١٩١ ترجمة رقم(١٦٨٠).

وقال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عبدالوهاب، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄ ؛قال: قال النبي ﷺ **يوم أحد**: "هذا جبريل آخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب"(١).

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبا زرعة؛ عن حديث: رواه إبراهيم بن موسى، عن عبدالوهاب الثقفي، عن خالد الحذّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ؛ قال يوم بدر: "هذا جبريل آخذ برأس فرسه، عليه أداة الحرب"(٢).

(١) البخاري: الجامع الصحيح ٥/١٢٠ برقم(٤٠٤١)، باب غزوة أحد.

(٢) ابن أبي حاتم: العلل ١/٣٠٧.

وقال أبو زرعة: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة[1]، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد، عن عكرمة: أن النبي ﷺ ؛ قال: وهذا الصحيح، ولا أدري: من أين جاء إبراهيم بن موسى؛ بابن عباس؟"[2].

المطلب الأول: وجه الخلاف بين الإمامين: البخاري، وأبي زرعة:

١-حديث ابن عباس أخرجه البخاري في موضعين كلاهما:عن إبراهيم بن موسى(موصولاً)؛ بذكر ابن عباس رضي الله عنهما .

٢-وخالفه أبو زرعة؛ فرواه أبوزرعة (مرسلاً):من طريق ابن أبي شيبة، وأنكره(موصولاً)فقال: لا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى؛ بابن عباس في الإسناد.

---

(١) **قلت**: هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي:إمام ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. انظر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب /٣٢٠ برقم(٣٥٧٥). وقال في تهذيب التهذيب ٦/٢-٤، برقم(١):" قال صالح بن محمد: أعلم من أدركت بالحديث، وعلله: علي بن المديني، وأعلمهم بتصحيف المشايخ: يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة، وقال ابن خراش: سمعت أبا زرعة الرازي؛ يقول: ما رأيت أحفظ من أبي بكر ابن أبي شيبة؛ فقلت له: يا أبا زرعة، وأصحابنا البغداديين؟ فقال: دع أصحابك أصحاب مخارق. وقال ابن حبان في "الثقات": كان متقنًا حافظًا دينًا ممن كتب، وجمع، وصنف، وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع. وقال ابن قانع: ثقة ثبت. وفي الزهرة روى عنه البخاري ثلاثين حديثًا، ومسلم ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا". باختصار يسير. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٦٠/٥ برقم (٧٣٧). وقال ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٣٧/٢ برقم(٤٣٦):" **سمعت أبا زرعة يقول: إبراهيم ابن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثًا منه؛ لا يُحَدِّث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثًا من حفظه، وهو أتقن، وأحفظ من صفوان ابن صالح**".

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٠٧/١ برقم(٩٢١).

٣-ثم إنّ عبد الوهاب الثقفي رواه، واختلف عنه فيه، على وجهين:

الوجه الأول: عبد الوهاب الثقفي: عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسل(موصولاً)، **قلت:** وهذه رواية البخاري: عن إبراهيم بن موسى.

الوجه الثاني: عبد الوهاب الثقفي: عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن النبي ﷺ (مرسلاً). **قلت:** وهذه رواية ابن أبي شيبة، عن عبدالوهاب الثقفي[1].

(١) **قلت:** أخرجه مرسلاً: ابن أبي شيبة، المصنف ٣٥٨/١٤ برقم(٣٧٨٢٢). وقال: حدثنا الثقفي عن خالد عن عكرمة أنّ رسول الله ﷺ قال يوم بدر:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه، عليه أداة الحرب".

المطلب الثاني: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين البخاري، وأبي زرعة:

مما سبق يظهر:

أنّ الإمام أبا زرعة الرازي يرى أن روايته (مرسلاً) أصح، والموصول وَهَمٌ من إبراهيم ابن موسى؛ فقال:" لا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى بابن عباس"، بالرغم من أنه يقدم إبراهيم بن موسى على ابن أبي شيبة؛ في الحفظ والاتقان، وقد ذكرت قوله بأن: "إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصَحُّ حديثاً منه، ولا يُحدِّث إلا من كتابه".

لكن الإمام البخاري فقد ذهب إلى: ترجيح رواية إبراهيم بن موسى (موصولًا) بذكر ابن عباس!

-فهل هناك مسوغات عند الإمام البخاري لتقديم رواية إبراهيم على رواية ابن أبي شيبة؟!

-وهل هناك مسوغات لترجيح أبي زرعة رواية ابن أبي شيبة المرسلة؟!

-مع أن كلا الراويين(إبراهيم بن موسى، وابن أبي شيبة) ثقتان حافظان؛ من رواة البخاري ومسلم، وأخرج لهما الجماعة جميعًا!

ومن خلال النظر في إسناد الحديث نراه من طريق عكرمة عن ابن عباس، وهي طريق مشهورة يقع فيها الرواة؛ بما يسمى(سلوك الجادة) أو (لزوم الطريق)، كما هي عادة الطرق المشهورة.

وقد اختلف الأئمة النقاد: فيمن وصل، وفيمن أرسل؟ هل نحكم لمن زاد؟ أو نحكم لمن نقّص؟ والقرائن وحدها هي الحَكَم في فضِّ هذا النزاع:

-فالبخاري قدّم رواية من زاد، وهو إبراهيم بن موسى، وقدمه لأسباب منها: أن إبراهيم أحفظ وأتقن، وأنه صاحب كتاب؛ فيكون قد اعتبرها زيادةً من ثقة، فقبلها للقرائن السابقة(١).

-أما أبو زرعة فذهب إلى تقديم رواية من أرسَل، وهو ابن أبي شيبة؛ لقرائن ظهرت عنده منها: أنَّ طريق (عكرمة، عن ابن عباس) طريقٌ مشهورٌ يُسْلَك فيه الجادة، ومَنْ نَقَّص فيه يكون أضبط، كما هي عادة النقاد عند وقوع سلوك الجادة فيحكمون لمن نقَّص كونه حفظ. فيقول بترجيح رواية ابن أبي شيبة؛ لأنه خالف الجادة المشهورة والمعروفة(عكرمة، عن ابن عباس)، ومن خالف الجادة فهو أولى بالضبط، والإتقان عندهم. ومن جهة أخرى فعند تعارض الوصل، والارسال فعلى قاعدةٍ لهم، قالها الخطيب البغدادي:" فقال أكثر أصحاب الحديث: أنّ الحُكم في هذا، أو ما كان بسبيله للمرسل"(٢). وقال قاعدة أخرى عند التعارض: "ولعله أيضًا مسندٌ عند الذين رَوَوه مرسلًا، أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يُقضَى له على الذاكر"(٣).

---

(١) **قلت**: من منهج الإمام البخاري أنه لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، بل يقبلها بالقرائن التي ترجحت عنده.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية / ٤١١. وقال:" وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه، فالحكم لهم، وقال بعضهم: إن كان مَن أرسله أحفظ من الذي وصله، فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله".

(٣) المرجع السابق/ ٤١٢.

وفي قول الخطيب هذا ترجيح لما رضيه البخاري في صحيحه، جريًا على قاعدتهم.

-وقد يقول قائل: هل تقديم أبي زرعة للمرسل يُعِلُّ الموصول الذي أخرجه البخاري؟

النتيجة: أقول إن القرائن التي ثبتت عند البخاري قوية، ولا تَقوى قرائن أبي زرعة على ردها، لأسباب منها: أن البخاري اشترط على نفسه أن يُخَرّج ما صح عنده من حديث الراوي، ثم إنه اشترط أن لا يُخَرّج لراوٍ لم يَعرِف صحيح حديثه من سقيمه، وفوق كل هذه القرائن، تلَقّي الأمّة لأحاديث البخاري بالصحة، والقبول، ثم إنّي لم أقف على أيّ انتقاد لحديث البخاري هذا في أي من كتب العلل، ولا كلام للأئمة النقاد، سوى ما ذكره أبو زرعة. مع ملاحظة أن أبا زرعة لم ينتقد المتن. —ويبقى أنّ الحديث متنًا صحيحٌ، وإنما وقع الخلاف في إسناده فقط، والله أعلم.

المطلب الثالث: تنبيه على وَهَمٍ وقع في متن الحديث في إحدى الروايتين:

وقع في رواية البخاري في الموطن الثاني أنه ذكر أُحداً بدل بدر، وهو وَهَمٌ كما ذكر الحافظ ابن حجر؛ قال:"وقع في رواية أبي الوقت، والأصيلي هنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس قال النبي ﷺ يوم أحد:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه"....الحديث. **وهو وَهَمٌ من وجهين:**

أحدهما: أنَّ هذا الحديث تقدّم بسنده، ومتنه في باب شهود الملائكة بدرًا، ولهذا لم يذكره هنا أبو ذر[1]، ولا غيره من متقني رواة البخاري، ولا استخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نعيم.

وثانيهما: أنَّ المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد"[2].

(١) يعني: راوي صحيح البخاري، عبدالله بن أحمد بن محمد الهروي المالكي (ت ٤٣٤هـ،) .

(٢) انظر: فتح الباري ٣٤٩/٧ .

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

بعد هذه الجولة بين الإمامين البخاري، وأبي زرعة الرازي، خرجت ببعض النتائج المهمة من هذا البحث، ثم أشرت إلى أهم التوصيات المستخلصة منه كما يأتي:

١-ان الإمامين :البخاري، وأبي زرعة علمان من أعلام النقد الحديثي، ممن يعتمد قولهم في علم العلل، والنقد الحديثي.

٢-أن الاختلاف بين هذين الإمامين كان في اختيار الإمامين لوجه من وجوه النقد الإسنادي: فأحدهما اختار الموصول، والآخر اختار المرسل، ونحو ذلك.

٣-اعتماد كل إمام منهما على قرائن الترجيح المشهورة عند أئمة الصناعة النقدية الحديثية الإسنادية، كالترجيح بالاختصاص، أو بالتحديث من الكتاب، أو بالأكثرية، أو بالأتقن، أو بالأحفظ، وغيرها من قرائن الترجيح المعتبرة.

٤-عند اختيار أحد الأقوال النقدية: لا بد للمشتغل بالحديث، والصناعة النقدية من الرجوع إلى هذه القرائن المعتبرة، دون تحيز لإمام على آخر، فالمنهجية العلمية الموضوعية تتطلب أن نقف في صف الترجيح بين القرائن.

٥-ثبت أن قرائن الترجيح التي اعتمدها البخاري، في الأحاديث المنتقدة في هذا البحث، مقدمة على قرائن الترجيح التي اعتمدها الإمام أبو زرعة الرازي، لأسباب ذكرتها في موضعها.

٦-أما الحديث الأول"حديث يونس بن يزيد:" أنّ النبيّ-ﷺ-صلّى بمنى ركعتين"، الذي يظهر لي أن البخاري: قدّم رواية يونس بن يزيد، لأنه كان عنده كتاب، وكتابه صحيح، وحديث يونس من كتابه أقوى من حفظه. بينما رجح

الرازيان: رواية الأوزاعي؛ لأنهما كانا يريان أن يونس بن يزيد في حفظه شيء. وكلٌ صحيح. مع ملاحظة أنهما لم ينتقدا المتن بشيء. فالحديث نفسه صحيحٌ أصلًا، على كلا الترجيحين في إسناده.

٧-الحديث الثاني" حديث ابن عمر" رأيت النبي-ﷺ-في ظل الكعبة"، فقد أخرجه البخاري: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه فليح، هذا الحديث، وتابعه أبو غزية عن فليح. لكن الإمام أبا زرعة الرازي وقع في نفسه: أن طريق أبي غزية، عن فليح: فيه شيء، فأبو زرعة: يُخَطِّئ أبا غزية في حديثه لعله سرقه؛ لاطلاعه على أصل الحديث: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه. والحديث ثابت من طريق محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ كما أخرجه البخاري في صحيحه، لذلك، فالذي يظهر: أن الإمام أبا زرعة لم يعترض على أصل الحديث من طريق فليح، بل كان اعتراضه بأن يروي أبا غزية -هذا الحديث-عن فليح.

٨-الحديث الثالث: حديث ابن عباس "في جبريل يوم بدر"، فقد أخرجه البخاري في موضعين كلاهما:عن إبراهيم بن موسى(موصولاً)؛ بذكر ابن عباس ﷺ . وخالفه أبو زرعة؛ فرواه أبوزرعة (مرسلاً):من طريق ابن أبي شيبة، وأنكره(موصولاً). وثبت أن القرائن التي ثبتت عند البخاري قوية، ولا تَقوى قرائن أبي زرعة على ردها، لأسباب منها: أن البخاري اشترط على نفسه أن يُخَرّج ما صح عنده من حديث الراوي، ثم إنه اشترط أن لا يُخَرّج لراوٍ لم يَعرِف صحيح حديثه من سقيمه، وفوق كل هذه القرائن، تلَقّي الأمّة لأحاديث البخاري بالصحة، والقبول، ثم إنّي لم أقف على أيّ انتقاد لحديث البخاري

هذا في أي من كتب العلل، ولا كلام للأئمة النقاد، سوى ما ذكره أبو زرعة. مع ملاحظة أن أبا زرعة لم ينتقد المتن. ويبقى أنّ الحديث متنًا صحيحٌ، وإنما وقع الخلاف في إسناده فقط.

٩-أوصي أهل الحديث: بالنظر في كتب العلل، واستخراج ما انتقده الإمام أبو زرعة الرازي على كتب أصحاب السنن مما صححوه، واختاروه؛ للوقوف على صحة اختياراتهم النقدية، وأحكامهم.

أهم المصادر والمراجع

١-ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل** ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ -١٩٥٢ م.

٢-ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م.

٣-ابن أبي شيبة(ت ٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤-ابن حبان(ت٣٥٤هـ) ، **الثقات**، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.

٥-ابن حبان(ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٦-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

٧-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٨-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحي البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩-ابن حجر(٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: د.نور الدين عتر، ط٣، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م.

١٠-ابن رجب(ت٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

١١-ابن عبد البر(ت٤٦٣هـ)، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.
١٢-ابن عدي(ت٣٦٥هـ)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٣-أبو الوليد الباجي(ت ٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**،تحقيق: د.أبو لبابة حسين، ط١، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٤-أبو زرعة الرازي(ت٢٤٦هـ)، **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط١، الجامعه الاسلامية، المدينة المنورة،١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٥-أبو نعيم الأصبهاني(ت ٤٣٠هـ)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٦-أبو يعلى(ت٣٠٧هـ)، **المسند**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.
١٧-أحمد(ت٢٤١هـ)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: د عبدالله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م.
١٨-البخاري(ت٢٥٦هـ) ، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٩-البخاري، **الجامع الصحيح**، ط١، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٠-البزار(ت٢٩٢هـ)، **المسند**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
٢١-البغوي(ت٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.
٢٢-البيهقي(ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م .
٢٣-الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبوعبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، د.ط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت.
٢٤-الدارمي(ت٢٥٥هـ)، **السنن**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ ، ٢٠٠٠م.
٢٥-الطبراني(ت٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي،د.ط، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.
٢٦-عبد الرزاق الصنعاني(ت٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٧-العيني(ت ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، د.ت، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٨-الفاكهي(ت٢٧٢هـ)، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، د.عبد الملك دهيش، ط٢، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٩-مسلم(ت٢٦١هـ)، **التمييز**، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٤١٠هـ.
٣٠-مسلم(ت٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٣١-الطبراني(٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض الله, وعبدالمحسن الحسيني، د.ط، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
٣٢-النسائي(ت٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري, سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م.

Romanized References List:

1. Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), *Al-Jarh wa al-Ta'dil*, Majlis Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan, India, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1st ed., 1271 AH – 1952 CE.
2. Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), *Al-'Ilal*, edited by a team of researchers under the supervision of Dr. Sa'd bin 'Abdullah al-Humayd and Dr. Khalid bin 'Abd al-Rahman al-Juraysi, Al-Humaidi Printing Press, 1st ed., 1427 AH – 2006 CE.
3. Ibn Abi Shaybah (d. 235 AH), *Al-Musannaf*, edited by Kamal Yusuf al-Hut, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1409 AH.
4. Ibn Hibban (d. 354 AH), *Al-Thiqat*, Ministry of Education of the Higher Government of India, supervised by Dr. Muhammad 'Abd al-Ma'id Khan, Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan, 1st ed., 1393 AH – 1973 CE.
5. Ibn Hibban (d. 354 AH), *Al-Majruhin min al-Muhaddithin wa al-Du'afa' wa al-Matrukin*, edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, 1st ed., Dar al-Wa'i, Aleppo, 1396 AH.
6. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Taqrib al-Tahdhib*, edited by Muhammad 'Awwamah, Dar al-Rashid, Syria, 1st ed., 1406 AH – 1986 CE.
7. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Tahdhib al-Tahdhib*, Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiyyah Printing Press, India, 1st ed., 1326 AH.
8. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari*, Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1379 AH.
9. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Nuzhat al-Nazar fi Tawdhih Nukhbat al-Fikr fi Mustalah Ahl al-Athar*, edited by Dr. Nur al-Din 'Itr, 3rd ed., Al-Sabah Printing Press, Damascus, 1421 AH – 2000 CE.
10. Ibn Rajab (d. 795 AH), *Sharh 'Ilal al-Tirmidhi*, edited by Dr. Humam 'Abd al-Rahim Sa'id, Maktabat al-Manar, Jordan, 1st ed., 1407 AH – 1987 CE.
11. Ibn 'Abd al-Barr (d. 463 AH), *Al-Tamhid*, edited by Mustafa bin Ahmad al-'Alawi and Muhammad 'Abd al-Kabir al-Bakri, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Morocco, 1387 AH.
12. Ibn 'Adi (d. 365 AH), *Al-Kamil fi al-Du'afa'*, edited by 'Adil Ahmad 'Abd al-Mawjud and 'Ali Muhammad Mu'awwad, Al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1418 AH – 1997 CE.
13. Abu al-Walid al-Baji (d. 474 AH), *Al-Ta'dil wa al-Tajrih liman Akhraj lahu al-Bukhari fi al-Jami' al-Sahih*, edited by Dr. Abu Lababah Husayn, 1st ed., Dar al-Liwa' li-l-Nashr wa al-Tawzi', Riyadh, 1406 AH – 1986 CE.
14. Abu Zur'a al-Razi (d. 246 AH), *Al-Du'afa' wa Ajwibat Abu Zur'a al-Razi 'ala Su'alat al-Baradh'i*, edited by Dr. Sa'di al-Hashimi, 1st ed., Islamic University, Madinah, 1402 AH – 1982 CE.
15. Abu Nu'aym al-Asbahani (d. 430 AH), *Al-Musnad al-Mustakhraj 'ala Sahih al-Imam Muslim*, edited by Muhammad Hasan Muhammad al-Shafi'i, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1417 AH – 1996 CE.
16. Abu Ya'la (d. 307 AH), *Al-Musnad*, edited by Husayn Salim Asad, 1st ed., Dar al-Ma'mun li-l-Turath, Damascus, 1404 AH – 1984 CE.

17. Ahmad ibn Hanbal (d. 241 AH), *Al-Musnad*, edited by Shu‘ayb al-Arna’ut and ‘Adil Murshid, supervised by Dr. ‘Abdullah bin ‘Abd al-Muhsin al-Turki, Mu’assasat al-Risalah, 1st ed., 1421 AH – 2001 CE.
18. Al-Bukhari (d. 256 AH), *Al-Tarikh al-Kabir*, edited under the supervision of Muhammad ‘Abd al-Ma‘id Khan, Da’irat al-Ma‘arif al-‘Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan.
19. Al-Bukhari, *Al-Jami‘ al-Sahih*, 1st ed., Dar al-Sha‘b, Cairo, 1407 AH – 1987 CE.
20. Al-Bazzar (d. 292 AH), *Al-Musnad*, edited by Mahfuz al-Rahman Zayn Allah and others, Maktabat al-‘Ulum wa al-Hikam, Madinah, 1st ed., 1988–2009 CE.
21. Al-Baghawi (d. 516 AH), *Sharh al-Sunnah*, edited by Shu‘ayb al-Arna’ut and Muhammad Zuhayr al-Shawish, Al-Maktab al-Islami, Damascus, Beirut, 2nd ed., 1403 AH – 1983 CE.
22. Al-Bayhaqi (d. 458 AH), *Al-Sunan al-Kubra*, edited by Muhammad ‘Abd al-Qadir ‘Ata, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1424 AH – 2003 CE.
23. Al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), *Al-Kifayah fi ‘Ilm al-Riwayah*, edited by Abu ‘Abdullah al-Surqi and Ibrahim Hamdi al-Madani, Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah, Madinah, no edition, no date.
24. Al-Darimi (d. 255 AH), *Al-Sunan*, edited by Husayn Salim Asad, Dar al-Mughni li-l-Nashr wa al-Tawzi‘, Saudi Arabia, 1st ed., 1412 AH – 2000 CE.
25. Al-Tabarani (d. 360 AH), *Al-Mu‘jam al-Kabir*, edited by Hamdi bin ‘Abd al-Majid al-Salafi, no edition, Maktabat Ibn Taymiyyah, Cairo, no date.
26. ‘Abd al-Razzaq al-San‘ani (d. 211 AH), *Al-Musannaf*, edited by Habib al-Rahman al-A‘zami, 2nd ed., Al-Majlis al-‘Ilmi, India, and Al-Maktab al-Islami, Beirut, 1403 AH.
27. Al-‘Ayni (d. 855 AH), *‘Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari*, no date, no edition, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut.
28. Al-Fakihi (d. 272 AH), *Akhbar Makkah fi Qadim al-Dahr wa Hadithih*, edited by Dr. ‘Abd al-Malik Duhaysh, 2nd ed., Dar Khidr, Beirut, 1414 AH.
29. Muslim (d. 261 AH), *Al-Tamyiz*, edited by Dr. Muhammad Mustafa al-A‘zami, 3rd ed., Maktabat al-Kawthar, Saudi Arabia, 1410 AH.
30. Muslim (d. 261 AH), *Al-Jami‘ al-Sahih*, edited by Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut.
31. Al-Tabarani (d. 360 AH), *Al-Mu‘jam al-Awsat*, edited by Tariq ‘Awad Allah and ‘Abd al-Muhsin al-Husayni, no edition, Dar al-Haramayn, Cairo, no date.
32. Al-Nasa’i (d. 303 AH), *Al-Sunan al-Kubra*, edited by Dr. ‘Abd al-Ghaffar Sulayman al-Bindari and Sayyid Kasrawi Hasan, 1st ed., Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1411 AH – 1991 CE.

كتب الضعفاء مناهجها وخصائصها

د. طـارق بن إبراهيم بن عبد الرزاق المسعود
قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

كتب الضعفاء مناهجها وخصائصها

د. طـارق بن إبراهيم بن عبد الرزاق المسعود
قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

تاريخ تقديم البحث: ١٢/ ٦/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ١١/ ٨/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

لكتب الضعفاء عناية من قبل أئمة الجرح والتعديل، والباحثين في تخصص السنة وعلومها، من حيثُ إنَّ مادة هذه الكتب تتضـمن بيان أحوال الضـعفاء ومن دونهم، كما تحوي أيضًـا قضـايا حديثية مهمة في العلل، ومعرفة السماع واللقاء، كما أنها تُعد موردًا مهمًا لكتب الجرح والتعديل؛ وذلك لتقدمها.

ويهدف: إلى إبراز القيمة العلمية لهذا النوع من التصنيف، مع بيان أثر ذلك على ما جاء بعدها من كتب الجرح والتعديل، وبيان مناهج المصنفين فيها.

وسلكتُ: المنهج الاستقرائي الوصفي، فقمتُ بجمع ما صُنف حول "الضعفاء"، ثم استقرأت عددًا من التطبيقات؛ لاستخلاص منهج المصنفين فيها، فابتدأت بتعريف الكتاب، وذلك ببيان منهج المصنف فيه على جهة الاختصـــار غير المخل، وختمت بذكر أهم طبعات الكتاب، ورتبت الكتب على وفيات المصنفين، وقسمت ذلك إلى مسألتين: الكتب المطبوعة، والكتب المخطوطة.

وتتلخص نتائج البحث: في أنَّ تسمية هذا النوع من التصنيف بـــــ (كتب الضعفاء) هي تسمية أغلبية، وأنّ التصنيف غير خاص بالضعفاء فحسب، بل تناول من هم أنزل من ذلك، وكذلك تَقَدُّمِ هذا النوع من التصنيف، وكونِها تُعد مصدرًا لمن جاء بعدها، وأما من حيث ترتيبها فإنَّ غالب كتب الضعفاء رُتب على حروف المعجم إلا ثلاثة كتب.

وأما توصـيات البحث: فهي جمع نصـوص الإمام الواحد غير الموجودة في كتابه، ودراسـتها دراسـة نقدية، وكذا دراسة الأوهام التي وقعت في كتب الضعفاء، وكذا دراسة قواعد نقد الإمام الواحد من خلال مقدمة كتابه.

الكلمات المفتاحية(الضعفاء – منهج – التعديل – خصائص).

The Books of Weak Narrators: Their Methodologies and Characteristic

Dr. Tariq bin Ibrahim bin AbdurRazaq Al-Mas'oud
Department of Islamic Studies - College of Education
Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:

The books of weak narrators have received considerable attention from the scholars of al-Jarh wa al-Ta'dil (criticism and accreditation) and researchers specializing in the Sunnah and its sciences. This is because the material in these books provides insights into the conditions of weak narrators and those below them, while also addressing significant hadith-related issues such as 'Ilal (hidden defects in hadith), the verification of hearing and meeting between narrators. Additionally, these books serve as an important source for al-Jarh wa al-Ta'dil literature due to their precedence.

This study aims to highlight the scholarly value of this type of classification, demonstrate its impact on later books of al-Jarh wa al-Ta'dil, and explain the methodologies adopted by the authors of these works.

I employed a descriptive and inductive approach, gathering works classified under the category of "weak narrators" and analyzing a selection of them to extract the methodologies of their authors. I began by defining each book concisely, outlining its author's methodology without compromising essential details. I concluded by listing the most important editions of these books. The books were arranged according to the death dates of their authors and were categorized into two sections: printed books and manuscript books.

The study's findings indicate that the term "Books of Weak Narrators" is a predominant but not exclusive designation, as these classifications do not solely focus on weak narrators but also include those of a lesser status. Furthermore, this classification predates many works and serves as a primary source for later scholars. Regarding organization, most of these books are arranged alphabetically, with only three exceptions.

The study recommends gathering and critically analyzing the scattered statements of a single scholar that are not compiled in his book. It also suggests conducting a critical study of the errors found in the books of weak narrators and examining the principles of hadith criticism used by each scholar, as outlined in the introductions to their works.

key words: Weak Narrators, Methodology, Accreditation, Characteristics)

المقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ علم الرجال من أهم مصادر السنة وعلومها؛ وذلك أنَّ الرواة هم نَقَلَةُ الأخبار، فالدارس لا يمكن أن ينظر في الأسانيد إلا عن طريق هذا العلم، وما يندرج تحته من فروع[1]، وأَخُصُّ من فروع هذا العلم: علمَ أحوال الرجال جرحًا وتعديلًا؛ إذ به يعرف صحيح الخبر من سقيمه؛ ولذلك نال منزلة عالية بين علوم الحديث، قال علي بن المديني: "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[2]، وأصل شرعيته ما جاء في حديث عائشة ﵂، (أن رجلًا استأذن على النبي ﷺ، فلما رآه قال: بئس أخو العشيرة، وبئس ابن العشيرة، فلما جلس تطلق النبي ﷺ في وجهه وانبسط إليه، فلما انطلق الرجل قالت له عائشة: يا رسول الله، حين رأيت الرجل قلت له كذا وكذا، ثم تطلقت في وجهه وانبسطت إليه، فقال رسول الله ﷺ: يا عائشة، متى عهدتني فحّاشا؟ إنَّ شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة من تركه الناس

(١) من فروع علم الرجال: معرفة أسماء الرواة، وأنسابهم، وأوطانهم، وتاريخهم، وأهمها: علم الجرح والتعديل.

(٢) المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي. تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد. الناشر: دار الذخائر.

اتقاء شره) [1]، ولم يألُ أئمة النقد جهدًا بالتصنيف فيه، فمنهم من خص بتصنيفه الثقات من الرواة، كـ (الثقات والمتثبتون) للمديني، ومنهم من جمع بين الثقات والضعفاء (كالتاريخ) لابن معين، ومنهم من أفرد الضعفاء بالتصنيف (كالضعفاء) للبخاري، ولكل نوع من التصنيف في كتب الجرح والتعديل مزية يسمو بها على غيره، بل تجد التمايز بين الكتب في النوع الواحد من هذه الأصناف.

وقد ابتدأ التصنيف في الجرح والتعديل منذ زمن متقدم في القرن الثالث الهجري، وصُنفت مؤلفات عدة في ضعفاء الرجال على جهة الخصوص مع الاختلاف في مناهجها، وترتيبها، ونفَسهم في النقد، فكان لزامًا على الدارس قبل أن ينقُل، ويستفيد من مثل هذه الكتب الكبيرة الدقيقة في تخصصها معرفة مناهج أصحابها، وبمَ تمتاز؟، وماذا يؤخذ عليها؟ حتى يكونَ على دراية عند التعامل مع هذه المصنفات، ومن هنا انبثقت فكرة هذا البحث، وجعلته بعنوان:

(كتب الضعفاء مناهجها وخصائصها)

أهمية الموضوع:

١. مكانة كتب علم الرجال في الجرح والتعديل، لا سيما المختصة بالضعفاء.

٢. دقة هذا النوع من التصنيف، وإمامة مصنفيها.

٣. اشتمال كتب الضعفاء الأصلية على ذكر أقوال الأئمة بالإسناد.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٣/٨، ح٦٠٣٢) واللفظ له، ومسلم في "صحيحه" (٢١/٨، ح٢٥٩١) بمعناه.

٤. اشتمال كتب الضعفاء الأصلية على مسائل حديثية مهمة في علم الجرح والتعديل، وعلم العلل، ومعرفة السماع واللقاء.

أسباب اختياره:

١. أنَّ من المصادر الأصلية، والموارد المهمة لعلم الجرح والتعديل كتب الضعفاء.

٢. ما تحتويه هذه المصنفات من نصوص لكبار أئمة النقد.

٣. عناية الباحثين والدارسين بكتب الضعفاء.

الدراسات السابقة:

بعد التتبع والبحث في قواعد المعلومات، لم أجد دراسة شاملة لكتب ضعفاء الرجال متعلقة بمناهجها، وخصائصها المشتركة، إلا أنَّ هناك موضوعات عِدة خدمت كتب الضعفاء تحقيقًا، أو موضوعات مفردة لكتاب من كتب الضعفاء تخدم المصنِف والمصَنف لا صلة لها بموضوع هذا البحث.

وهناك رسالة علمية بعنوان: (الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به)، لمعالي فضيلة شيخنا الدكتور/ عبدالكريم بن عبدالله الخضير، ذكر في المبحث الثاني (ص٣٧٩): "الكتب المصنفة في الضعفاء"، وعد المخطوط، والمطبوع منها، والتي ستضيفه هذه الدراسة: شمولية كتب الضعفاء، وبيان مناهج مصنفيها، وخصائصها المشتركة في هذا النوع من التصنيف.

أهداف البحث:

١. إبراز القيمة العلمية لكتب الضعفاء.

٢. بيان أثر كتب الضعفاء على ما جاء بعدها من كتب الرجال في الجرح والتعديل.

٣. بيان ما تضمنته هذه الكتب من نصوص عن أئمة الجرح والتعديل.

٤. بيان مناهج المصنفين في كتب الضعفاء.

تساؤلات البحث:

١. ما القيمة العلمية لكتب الضعفاء؟

٢. ما أثر كتب الضعفاء فيما جاء بعدها؟

٣. بمّ احتوت كتب الضعفاء؟

٤. ما مناهج التصنيف في كتب الضعفاء؟

منهج البحث:

سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الوصفي.

قمتُ بجمع ما صُنف حول "الضعفاء"، ثم استقرأت عددًا من التطبيقات في هذه المصنفات، والاطلاع على ما كتب حولها من موضوعات؛ لاستخلاص منهج المصنفين فيها، فابتدأت بتعريف الكتاب، وذلك ببيان منهج المصنف فيه على جهة الاختصار غير المخل، وختمت بذكر أهم طبعات الكتاب، ورتبت الكتب على وفيات المصنفين، وقسمت ذلك إلى مسألتين: الكتب المطبوعة، والكتب المخطوطة.

أما المطبوعة: فأعرف بالكتاب على جهة الاختصار، ثم بأشهر طبعات الكتاب.

وأما المخطوط: فجعلته على مسارين:

الأول: إذا كان من الكتب الأصلية [1] فأشير إلى من ذكره، واستقى منه، وذكر لوجود المخطوطة إنْ أمكن.

المسار الثاني: إذا كان المخطوط من الكتب الفرعية [2]، فلا تخلو من حالين:

١. أنْ تكون مبنيّة على من سبقه تذييلًا، أو اختصارًا، فأذكر في الحاشية عند الكتاب المذيل عليه، أو المختصر عليه.

٢. إنْ كان غير ذلك فأذكره في المتن مع الإشارة إلى من ذكره، أو إلى وجود المخطوط ما أمكن.

خطة البحث:

تتكون الخطة من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، وتساؤلاته، ومنهجه.

التمهيد: التعريف بكتب الضعفاء، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بكتب الضعفاء.

المسألة الثانية: تسميات الكتب في الضعفاء.

المسألة الثالثة: موضوع كتب الضعفاء.

---

(١) هي الكتب المسندة، أو التي صُنفت ابتداً؛ لتقدم مصنِفيها.

(٢) هي الكتب المجردة من الأسانيد، أو التي بُنيت على غيرها مما تقدم من مصنفات تذييلًا، أو اختصارًا، أو استدراكًا وتعقبًا، أو جمعًا، ونحو ذلك.

المسألة الرابعة: أهمية كتب الضعفاء، وقيمتها العلمية، وأثرها على ما جاء بعدها.

المسألة الخامسة: ترتيب كتب الضعفاء.

المبحث الأول: التعريف بالكتب الأصلية في الضعفاء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب المطبوعة:

- (كتاب الضعفاء) لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ).
- (كتاب أحوال الرجال) لإبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني (ت٢٥٩هـ).
- (كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث) لأبي زرعة (ت٢٦٤هـ).
- (كتاب الضعفاء والمتروكين) للنسائي (ت ٣٠٣هـ).
- (كتاب الضّعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدّثين والعلل) للساجي (ت٣٠٧هـ).
- (كتاب الضعفاء) لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقيلي (ت٣٢٢هـ).
- (كتاب المجروحين من المحدثين) لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ).
- (كتاب الكامل في ضعفاء الرجال) لعبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ).
- (كتاب الضعفاء والمتروكين) للدارقطني (ت٣٨٥هـ).

- (كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين) لأبي حفص عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ).
- (المدخل إلى الصحيح) لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ).
- (كتاب الضعفاء) لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ).

المطلب الثاني: الكتب المخطوطة:

- (كتاب الضعفاء) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).
- (كتاب الضعفاء) لعلي بن عبد الله بن المديني، أبو الحسن (ت٢٣٤هـ).
- (كتاب الضعفاء) لمحمد بن عبد الله البَرْقي الزهري (ت٢٤٩هـ).
- (كتاب تضعيف الرّجال) لعمرو بن عليّ، أبو حفص الفلاس (ت٢٤٩هـ)
- (كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود (ت٣٠٧هـ).
- (كتاب الضعفاء) لابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ).
- (كتاب الضعفاء) لعبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت٣٢٣هـ).

- (كتاب الضعفاء) لأبي العرب محمد بن أحمد القيرواني (ت٣٥٣هـ).
- (كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت٣٥٣هـ).
- (كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي الفتح محمد الأزدي (ت٣٦٧هـ).

المبحث الثاني: التعريف بالكتب الفرعية في الضعفاء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب المطبوعة:

- (كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ).
- (كتاب مختصر أسماء المجروحين) لمحمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ).
- (كتاب المغني في الضعفاء) للذهبي (ت٧٤٨هـ).
- (كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي (ت٧٤٨هـ).
- (كتاب ديوان الضعفاء والمتروكين) للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وذيله.
- (كتاب الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء) لعلاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢).

- (كتاب ذيل ميزان الاعتدال) لزين الدين لعراقي (ت٨٠٦هـ).
- (كتاب مختصر الكامل لابن عدي) للمقريزي (٨٤٥هـ).
- (كتاب لسان الميزان) لابن حجر (ت٨٥٢هـ).
- (كتاب الجامع لكتب الضعفاء والمتروكين والكذابين) د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.

المطلب الثاني: الكتب المخطوطة:

- (كتاب الضعفاء والمتروكون) ليوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ).
- (كتاب أسماء الضعفاء والمتروكين المذكورين في تهذيب الكمال) للبعلبكي (ت٨٠٤هـ).

المبحث الثالث: الخصائص المشتركة في كتب الضعفاء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مميزات كتب الضعفاء.

المطلب الثاني: المآخذ على كتب الضعفاء.

المطلب الثالث: القدر المشترك بين كتب الضعفاء.

هذا وأسأل الله التوفيق والسداد والإخلاص في القول والعمل إنه سميع مجيب.

التمهيد: التعريف بكتب الضعفاء، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: التعريف بكتب الضعفاء.

الضعفاء لغة: قال الجوهري: "الضَعف والضُعف: خلاف القوة، وقد ضعف، فهو ضعيف" (١)، وقال ابن فارس: "الضاد والعين والفاء أصلان متباينان، يدل أحدهما على خلاف القوة...، يقال: ضَعُف يضعُف، ورجل ضعيف، وقوم ضعفاء وضِعاف". (٢)

اصطلاحًا: هي الكتب التي اقتصرت على تراجم الرواة الضعفاء، ومن دونهم –كالمتروكين والمجهولين –، ومعرفة السماع واللقاء، وذكر شيء من علل أحاديثهم. (٣)

المسألة الثانية: تسميات الكتب في الضعفاء.

لكل مصنف عنوان ذكره مصنفه إلا أن الجامع لهذه العناوين: لفظ **(الضعف)**، وهو العلم على هذا النوع من التصنيف، ومنهم من يضيف وصفًا زائدًا عليه، وتجد أن بعض المصنفات عَنْوَن لها مصنفها بغير لفظ (الضعف)، وإن دل عليه ذلك من حيث المعنى، فمثلًا: (كتاب أحوال الرجال) للجوزجاني، ومع ذلك فقد يطلق عليه بعض أصحاب المصنفات باسم الضعفاء، كصنيع

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (١٣٩٠/٤).

(٢) مقاييس اللغة: (٣٦٢/٣).

(٣) عُرف في كتاب "دراسة الأسانيد"، بإشراف: مركز إحسان لدراسات السنة النبوية (ص١١٩).

إلا أنَّ التعريف يحتاج لشيء من القيود؛ ليشمل مقصود المصنفات في الضعفاء.

الذهبي [1]، وكذلك تجد ابن حبان سمّى كتابه بـ (المجروحين)، ومع ذلك فإنَّ من استقى منه يطلق عليه باسم الضعفاء، كصنيع ابن حجر [2]، وغيره، وكذا الحال في الكتب المفقودة إذا لم يُعلم لها عنوانًا أُطلق عليه باسم (كتاب الضعفاء) لفلان، مما يدل على أن هذا الاسم هو العلم على هذه المصنفات المختصة بالضعفاء.

وأما تسمية الذهبي كتابه بـ (ميزان الاعتدال)، وكذا ابن حجر باسم (لسان الميزان)، فإنهما قصدا في ذلك وضع الرواة المتكلم فيهما بغير قادح في كتب الضعفاء ممن تقدمهم من أئمة النقد في ميزان النقد؛ ولذا رُدت عدة من الطعون الموجهة للرواة الثقات الذين تُكلم فيهم بغير قادح، والله أعلم وأحكم.

المسألة الثالثة: موضوع كتب الضعفاء.

الجرح والتعديل، والاقتصار على الرواة الضعفاء، والمتكلم فيهم، ويندرج تحتها في مضمون المصنفات غير ذلك كالاختلاط والتدليس، بل ما هو أنزل من ذلك كالمجاهيل، والمتروكين، والوضاعين [3]، وغير ذلك.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: (١٠٠/٢).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب: (١٦٨/١).

(٣) عند إرادة البحث في كتب الضعفاء على جهة الخصوص فإنا لا ندرج الكتب المختصة بالوضاعين، وهذا صنيع الباحثين، والمختصين، إلا إذا نظرنا إلى الراوي من جهة العموم، فيمكن إدراج الموضوعات من كتب الضعفاء؛ حيث إنَّ جزءًا من كتب الضعفاء مباحث عن الرواة الوضاعين، قال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٦٠): "والتقط بعضهم من الضعفاء الوضاعين، وبعضهم المدلسين، وبعضهم المختلطين"، وقال أيضًا في "فتح المغيث" (٣١٦/١): "والواضعون: جمع واضع للحديث، وهم جمع كثيرون معروفون في

المسألة الرابعة: أهمية كتب الضعفاء، وقيمتها العلمية، وأثرها على ما جاء بعدها.

لكتب الجرح والتعديل عناية خاصة عند المشتغلين بدراسة الأسانيد إذ من خلالها يميز الراوي ويرفع الاشتباه عن غيره، وكذا ضبط أسمائهم وأنسابهم وكُناهم وألقابهم؛ للأمن من وقوع التصحيف، وأيضًا معرفة الاتصال والانقطاع من خلال النظر في وفياتهم وطبقاتهم وشيوخهم، وغير ذلك، ثم يوضع الراوي في ميزان النقد، فهو من العلوم التي تحتاج إلى سعة اطلاع، مع ممارسة دائمة؛ وذلك لصعوبة مسلكه، قال المعلمي: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين؛ فإنَّ الناقد لا بدَّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفًا بأحوال السابقين وطرق الرواية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ثم يعرف

كتب الضعفاء خصوصًا "الميزان" للذهبي، و "لسانه" لشيخنا، بل أفردهم الحافظ البرهان الحلبي في تأليف سماه (الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث)، وهو قابل للاستدراك، ويختلف حالهم في الكثرة والقلة"، وعليه فيمكن إدراج كتب الموضوعات من كتب الضعفاء، ويمكن أيضًا أن تكون مستقلة من حيث إنها بحثت بابًا من أبواب رد رواية الراوي، فهي كتب خاصة من هذه الحيثية، وأما كتب الضعفاء فهي عامة في بابها، حيث إنها تشمل عدد من أبواب رد رواية الراوي وجرحه، وعدم قبولها، والله أعلم وأحكم.

مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبر بها، إلى غير ذلك"[1].

ولكثرة الرواة سلك المصنفون مسالك لجمعهم وسبر مروياتهم، ومعرفة ما يقبل منهم، وما يرد، ومن هذه المسالك التصنيف في الضعفاء ومن دونهم كالمتروكين، والمجاهيل، وغيرهم، وكذا أهل البدع؛ للتركيز والتوسع والبحث في أحوالهم، حتى بلغوا فيه مستوى رفيعًا أقرب إلى الإتقان من حيث الدقة والجمع والترتيب، وهي في حسنها كالبنيان المرصوص يحمل بعضهم عن بعض ممن تقدمهم من الأئمة الأعلام والجهابذة النقّاد، كابن معين، والبخاري، وأبي زرعة الرازي، وغيرهم، ولا يمكن الاستغناء عن كتب الأصول منها بحال؛ لأن بعضها مكمل لبعض، وكذا كتب الفروع منها؛ لأنها مفصّلة، وجامعة لما تقدمها من الكتب في هذا الفن.

المسألة الخامسة: ترتيب كتب الضعفاء.

جاء ترتيب كتب الضعفاء على مسلكين من حيث الإجمال:

الأول: كتب مرتبة على حروف المعجم.

غالب الكتب المطبوعة في هذا النوع من التصنيف رُتبت على حروف المعجم إجمالًا، مع اختلاف بعضها التزامًا في ترتيب اسم الراوي تحت الحرف الواحد، وكذلك في اسم الأب والجد. [2]

الثاني: كتب غير مرتبة على حروف المعجم.

---

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب الجرح والتعديل.

(٢) وسيأتي وصف ذلك عند التعريف تحت كل كتاب.

يستثنى من كتب الضعفاء التي لم ترتب على حروف المعجم ثلاثة كتب فقط من المطبوع، وهي:

أ. (كتاب أحوال الرجال) للجُوزجاني، رتبه على: الفرق والمذاهب، والبلدان والأمصار.

ب. (كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث) لأبي زرعة، لم يُرتب على نسق معين.

ت. (كتاب الضّعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدّثين والعلل) للساجي، رتبه على البلدان. (١)

وهذه الكتب قد يعسر على الباحث التعامل معها عند البحث على ترجمة معينة، إلا عن طريق الفهارس التي وضعها محققو الكتب، أو عن طريق المكتبات الإلكترونية في محركات البحث.

المبحث الأول: التعريف بالكتب الأصلية في الضعفاء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب المطبوعة:

ابتدأ التصنيف في الضعفاء في زمن متقدم جدًا؛ وذلك صيانة للسنة المطهرة، ومن أقدم من كتب في هذا النوع من التصنيف: سفيان الثوري – رحمه الله –، إلا أنَّ ما كتبه في عداد الميؤوس منه، قال ابن الملقن: "إنَّه أوصى بدفن كتبه، وكان ندم على أشياء كتبها عن الضعفاء" (٢)، وعليه فلا أثر لما

(١) وسيأتي وصف ذلك عند التعريف تحت كل كتاب.

(٢) طبقات الأولياء، لابن الملقن: (ص٣٢).

كتبه، ويمكن القول بأن أقدم من كُتب له في هذا النوع من التصنيف: ابن معين -رحمه الله-، فهو فارس هذا الميدان، وفيما يلي جمع، وتعريف للكتب الأصلية في الضعفاء مرتبًا على الوفيات:

- **(كتاب الضعفاء) [1] لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)** [1].

---

(١) وصف الكتاب من حيث العنوان بعدة أوصاف، وهي:

١. الضعفاء.

ذكرها أبو حاتم الرازي، وابنه في مواضع من "الجرح والتعديل" -مثلًا: (٢٦٣/٣، وعدة مواضع) -، وكذا ابن النديم في "فهرسته" -(ص٢٨٢) -، وابن حجر في "مقدمة الفتح" -(٤٢٩/١) -، وفي نسخ خطية على ما أثبته المحقق أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين.

٢. الضعفاء الصغير.

اشتهر الكتاب بهذا الاسم، وسماه بذلك الذهبي -السير: (٢١١/٩) -، وما هو موجود في النسخ الخطية على ما أثبته محققوه: محمود إبراهيم زايد، وكذلك وليد متولي محمد.

٣. الضعفاء الكبير.

ذكر ذلك المزي في "تهذيبه" -مثلًا: (٣١٩/١) -، والذهبي وأكثر منه في "تذهيبه" -مثلًا (٢٥/٨) -.

٤. الضعفاء والمجروحين.

سماه بذلك أبو نعيم الأصبهاني في "المسند المستخرج على صحيح مسلم -(٥٢/١) -.

٥. الضعفاء والمتروكين.

سماه بذلك ابن خير في "فهرسته" -(ص٢٥٩) -.

ولعل هذه الأسماء اسم لكتاب واحد، وسبب هذا الاختلاف عدة أمور:

١. اختلاف روايات الكتاب.

٢. يحتمل أنَّ البخاري ألف كتابه أكثر من مرة، كما في التاريخ مثلًا، قال الخطيب البغدادي في "تاريخه" (٣٢٢/٢): "... سمعت البخاري يقول: لو نشر بعض أستاذي، هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ، ولا عرفوه، ثم قال: صنفته ثلاث مرات".

التعريف بالكتاب:

كتاب الضعفاء للبخاري من أهم ما صُنف في هذا النوع من التصنيف؛ وذلك لإمامة مصنفه، ونقده في علم الجرح والتعديل، وطول باعه في معرفة رواة الحديث، حيث صنف عددًا من المصنفات في علم الرجال، ومن طالعها وفتشها علم عمق نقده وبصيرته في هذا العلم، ولذا قال رحمه الله: "قلَّ اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة... "[٢]، وهذا لكثرة ما عنده في محفوظه عن أحوال الرجال.

ويُعد هذا الكتاب عمدة في الباب، وبلغ عدد الرواة فيه (٤٤٢راويًا)، واستقى منه من جاء بعده، لا سيما العُقيلي (ت٣٢٢هـ) [٣]، وابن عدي

---

٣. النسخ الخطية القديمة لا يوجد فيها سوى تسمية (كتاب الضعفاء)، أو (كتاب الضعفاء والمتروكين)، والله أعلم وأحكم.

انظر: منهج الإمام البخاري في كتاب الضعفاء، لسالم صالح العماري: (ص٣١ -٤١).

(١) أبو عبد الله البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه – صاحب الصحيح –

قال أبو جعفر محمد بن أبي حاتم: "وسمعته يقول: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات".

توفي عام ٢٥٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء: (١٢/٣٩١-٤٠٣).

(٢) تاريخ بغداد: (٢/٣٢٢).

(٣) من ذلك، قوله (١/٣٦): "أبان الرقاشي، عن أبي موسى بصري، حدثنا آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: أبان الرقاشي، عن أبي موسى روى عنه ابنه يزيد، ولم يصح حديثه".

(ت٣٦٥هـ) [١]، ورتبه على حروف الهجاء، مع اختصار جدًا في ترجمة الراوي، وعنايته بالحكم عليه إما من مقوله أو منقوله، ويذكر بعض شيوخ الراوي وتلاميذه، وكذلك تحرير الاسم عند الحاجة لذلك اتفاقًا وافتراقًا، ائتلافًا واختلافًا.

ومع أنَّ الكتاب متخصص في الرواة الضعفاء إلا أنَّه صرح بحكمه في العدد القليل من التراجم [٢] بأنهم في منزلة الصدوق، من ذلك قوله (ص٧٧): "طلق بن حبيب: عن جابر، وابن الزبير، روى عنه مصعب بن شيبة، وعمرو بن دينار، حدثنا مسدد، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، قال: ما رأيت أحدًا أعبد من طلق، فرآني سعيد بن جبير، جالسًا معه، فقال: ألم أرك مع طلق؟ لا تجالس طلقًا، وكان طلق يرى الإرجاء، وهو صدوق في الحديث".

وقد طُبع الكتاب بتحقيق كل من:

١. محمود إبراهيم زايد، بعنوان: الضعفاء الصغير عام ١٣٩٦هـ، وأيضًا حققه بنفس العنوان: وليد متولي محمد.
٢. أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، بعنوان: الضعفاء عام ١٤٢٦هـ.
٣. سالم بن صالح العمّاري، بعنوان: الضعفاء والمتروكين.
٤. حافظ زبير علي زئي عام ١٤٣٣هـ.

---

(١) من ذلك، قوله (٢٧٨/٦): "حدثنا الجنيدي، حدثنا البخاري قال عثمان بن مطر أبو الفضل الشيباني، سمع ثابتًا ومعمرًا سمع منه سعيد بن سليمان، وعلي بن هاشم وروى عن وكيع، عن عثمان الشيباني، عن الأزرق عنده عجائب".

(٢) في ثلاثة تراجم فقط، (ترجمة رقم ٢٥ -١١٥ -١٨٣).

ويتبين من خلال طبعات الكتاب أنهم أجمعوا على أن للبخاري كتابًا في الرواة الضعفاء، وكل عنوان على حسب ما وقف عليه المحقق من نسخ المخطوط، حيث روى هذا الكتاب عن البخاري أربعة من تلاميذه، وهم: آدم بن موسى الخواري، وابن حمَّاد الدولابي [1]، ومسبّح بن سعيد، ومحمد بن شعيب الغازي.

- **(كتاب أحوال الرجال) لإبراهيم بن يعقوب الجُوزجاني (ت٢٥٩هـ)** [2].

---

(١) ذكر الكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص١٤٤): أنّ للدولابي (ت٣٢٠هـ) كتابًا في (الضعفاء)، وهو من الكتب المفقودة، ذكره المزي في "تهذيبه" (٤/٤٩): "وذكره أبو أحمد بن عدي... هكذا ترجمه أبو عبدالرحمن النسائي، لأبي بشر الدولابي في كتاب الضعفاء"، والذهبي في "ميزانه" (١/٢٢٣): "وقال الدولابي في الضعفاء: سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذاب -عند ترجمة إسماعيل بن أبي أويس -، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب"، وفي المغني أيضًا" (١/١٠٢): قال: "بريد بن أصرم عن علي لا يعرف وحديثه منكر، ويقال تزيد بمثناه كذا أورده النسائي والدولابي في الضعاف"، وغيرهما.

قلت: ويحتمل أنَّ الكتاب للبخاري، والدولابي يروي عنه؛ ولذا قال حاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/١٠٨٧): "علم الضعفاء والمتروكين، في رواة الحديث صنف فيه: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى: سنة ٢٥٦، ست وخمسين ومائتين، يرويه عنه: أبو بشر: محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي"، وإذا تم الوقوف على الكتاب يحتاج إلى دراسة ومقارنة بينه، وبين الضعفاء للبخاري؛ ليتحقق من نسبة الكتاب إليه، والله الموفق والهادي إلى السبيل.

(٢) هو إبراهيم بن يعقوب، أبو إسحاق السعدي الجوزجاني الحافظ.

توفي عام ٢٥٩هـ.

التعريف بالكتاب:

عُرف واشتهر هذا الكتاب باسم أحوال الرجال، ومنهم من سماه: الشجرة في أحوال الرجال [١]، ومنهم: كتاب الضعفاء[٢]، وليس له سوى هذا الكتاب في الجرح والتعديل [٣]، وجميع هذه العناوين هي لمادة واحدة [٤]، قصد به مصنفه

انظر: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: (٦/٤٣-٤٤).

(١) سماه بذلك محققه: عبد العليم عبد العظيم البستوي في كتابه "الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه "الشجرة في أحوال الرجال" و "أمارات النبوة"؛ بناء على النسخ الخطية التي بين يديه، علمًا أنَّه وضع عنوان الكتاب على طرته عند بداية تحقيق الكتاب بـ (أحوال الرجال).

وقد نبه د. بشار عواد إلى أن عبارة "الشجرة في" مقحمة على العنوان. انظر: تحقيقه على تهذيب الكمال (٢/٢٤٩) حاشية (٤).

(٢) كالذهبي في "الميزان" (٤/٢٤١)، وابن حجر في "التهذيب" (١/١٨٢). ولعل هذه التسمية تسمية وصفية أغلبية للكتاب لا أنَّه عنوان له، ولذا تجد أنَّ ابن حجر في "النخبة" (ص١٠٣) سماه ب "معرفة الرجال، فقال: "وبه صرح الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني -شيخ أبي داود والنسائي -في كتابه "معرفة الرجال"، وسماه أيضًا "الجرح والتعديل" انظر "لسان الميزان" (١/٢٠٤).

(٣) علمًا أن له أقوال منثورة في بطون كتب أئمة النقد ليست في كتابه هذا، كابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، والخطيب البغدادي في "التاريخ"، وابن حجر في "التهذيب"، وغير ذلك، ومن التراجم التي لا توجد في كتابه مثلًا ما ساقه ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" (٦/٧٩): "عباد بن راشد البصري التميمي... نا عبد الرحمن أنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني فيما كتب إليّ قال سألت أحمد بن حنبل عن عباد بن راشد فقال: شيخ ثقة صدوق صالح... ".

(٤) انظر تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي على أحوال الرجال (ص٣٧).

جمع كل من رُمي ببدعة؛ ولذا تجد أنّه أدخل في كتابه من صرح بتوثيقهم عنده، وإنما أدرجهم؛ بسبب ما رُموا به من بدعة، وإن كانت أصل مادة الكتاب في الضعفاء، وقدم لكتابه بمقدمة مختصرة، وأما تراجمه فهي بين مختصر وباسط، ولم يرتب كتابه ترتيبًا يسهل معه الرجوع إليه، وإنما جعل ترتيبه على: الفرق والمذاهب، البلدان والأمصار، فمثلًا بدأ بفرقة الخوارج وذلك بذكر زعمائهم، وباعتبار تقدم بدعة ظهورهم في الإسلام، ثم السبئية، ثم المختارية، ثم ذكر الكوفيين من المختارية، وغيرهم كالشيعة، بل وبعضهم ليس بكوفي، ثم يأتي عنوان (البصريون)، ثم عنوان (أهل المدينة وغيرها)، ثم المكيين والحرانيين والعدنيين والصنعانيين، وكذا عدد من الأمصار، ثم ذكر القدريين، ثم ذكر منهج كتابه، ثم رجع إلى تراجم متفرقة من غير ترتيب معين، واستفاد ممن تقدمه كغيره من النقّاد بذكر أقوالهم كابن معين، والإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ولأهمية هذا الكتاب وتقدم مؤلفه، استقى منه عدد من أئمة النقد كأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، والعقيلي (ت٣٢٢هـ)، وابن أبي حاتم (ت٣٤٧هـ)، والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، وغيرهم.

وطبع بتحقيق كل من:

١. الشيخ صبحي البدري السامرائي.

٢. عبد العليم عبد العظيم البستوي عام ١٤١١هـ.

- **(كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث)** [1] **لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)** [2].

---

(١) هذا العنوان الموجود على طرة الورقة الأولى من المخطوط، واشتُهر عند أهل العلم: بالسؤالات، قال الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤٣٣/١٦): "يعقوب بن موسى أبو الحسين الأردبيلي سكن بغداد، وحدث بها عن: أحْمَد بن طاهر بن النجم الميانجي، عن سعيد بن عمرو البرذعي سؤالات وتعاليق عن أبي زرعة الرازي، ولم يكن عنده شيء يرويه غير ذلك"، وكذلك ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣٠١/١): "وتبين لي أن الذي تكلم فيه أبو زرعة والدارقطني هو السكوني، وفي سؤالات سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة الرازي".

تنبيه: ذكر الذهبي في مقدمة كتابه "المغني في الضعفاء" (٤/١) أنَّ لأبي حاتم كتاب في (الضعفاء)، وعند البحث، لم يتيسر لي الوقوف على هذا الكتاب لا مخطوطًا، ولا مطبوعًا، إلا أنِّي وجدتُ الذهبي بعد تتبع التراجم ينقل عن أبي حاتم من كتاب (الجرح والتعديل)، بل وجدتُ الترجمة الواحدة يعتمد فيها على ما في كتاب (الجرح والتعديل)، ومن ذلك قوله في "الجرح والتعديل" (٢٩١/٥): "قال عبدالرحمن – عند ترجمة: عبد الرحمن بن مسهر –قال سمعت أبي يقول: هو متروك الحديث لا يكتب حديثه"، وقال في السؤالات (ص١٩٥): "وقال لي أبو حاتم الرازي: عبد الرحمن بن مسهر، لا يكتب حديثه"، فتجد الذهبي يعتمد ما في (الجرح والتعديل)، قال في "المغني" (٣٨٧/٢): "عبدالرحمن بن مسهر... قال أبو حاتم متروك"، وقد يكون لأبي حاتم كتاب في (الضعفاء) لم يتيسر الوقوف عليه فمن علم حجة على من لم يعلم، والله أعلم، وأحكم.

(٢) هو سيد الحفاظ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، محدّث الرّي.

قال الخطيب البغدادي: "كان إمامًا ربانيًا، متقنًا، حافظًا، مكثرًا صادقًا".

توفي عام أربعة وستين ومائتين للهجرة.

التعريف بالكتاب: أصل هذا الكتاب سؤالات وجهها البَرْذعي [١] لأبي زرعة، وأبي حاتم [٢] حول الضعفاء والكذابين والمتروكين في الحديث، كما هو في الورقة الأولى من المخطوط، ويعرف الكتاب من حيث الأصل أنه سؤالات من البرذعي موجهة لأبي زرعة، وإضافة أبي حاتم جاءت من النسَّاخ أو أحد رواة الأجوبة؛ لأنَّ إضافة اسم أبي حاتم لم تكن موجودة عند أهل العلم، وأيضًا تجد أن أجوبة أبي حاتم في غالبها تأييد لأبي زرعة في حكمه على الرواة، حيث أنَّ أبا زرعة يضم إلى مجلسه بعض الحفاظ، كأبي حاتم فيشاركه بعض الأجوبة، وقد ينفرد أبو حاتم بأجوبة، بل قد يضيف البرذعي أجوبة لغير أبي زرعة، وأبي حاتم، كمحمد بن مسلم بن واره، ومحمد بن يحيى الذهلي، لأن توجيه السؤال

انظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ١٢: ٣٣؛ والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٣: ٦٥.

(١) هو الحافظ، أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الأزدي، البرذعي.

توفي عام اثنين وتسعين ومائتين للهجرة.

انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٤: ٧٧.

(٢) هو الحافظ الناقد شيخ المحدثين، أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي الغطفاني، من تميم بن حنظلة بن يربوع. وقيل: عرف بالحنظلي لأنه كان يسكن في درب حنظلة، بمدينة الري.

قال الذهبي: "كان من بحور العلم، طوّف البلاد، وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل".

توفي عام سبعة وسبعين ومائتين للهجرة.

انظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٢: ٤١٤، والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٣: ٢٤٧.

قد يكون لغير أبي زرعة، فعلى جهة التفصيل أنَّ مادة الكتاب أجوبة أبي زرعة، مع أقوال معدودة قليلة لغيره[1]، وضم البرذعي كتاب: (أسامي الضعفاء لأبي زرعة) [2]، إلا أنَّ هذا الكتاب أخذه البرذعي مناولة لا سماعًا، قال البرذعي: "فسألت أن يخرج إليّ كتابه بخطه فدفعه إليّ من يده، فنسخت هذه الأسامي من كتابه الذي ناولني من يده بخطه، ولم أسمعه منه" [3].

وتجد أن أبا زرعة يروي عن أئمة كبار في نقد الرواة، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وسليمان بن حرب، والفضل بن دكين، وغيرهم.

---

(١) انظر مقدمة د. سعدي الهاشمي في تحقيقه على الكتاب: (ص٢٧١).

(٢) وسُمي بعدة أسماء:

١. (أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم)، قاله المزي في "تهذيب الكمال" (٢٨/٢٤٥)، وابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١٠/٢٢٦).

٢. (أسامي الضعفاء) من غير إضافة، أيضًا المزي في "تهذيب الكمال" (٩/٤١٧).

٣. (الضعفاء) انظر: "ميزان الاعتدال" (١/٢٨٩)، وغيره.

وضمَّ الكتاب جملة كبيرة من الرواة الضعفاء والمتروكين والكذابين، مع ذكر بعض علل مروياتهم،

(٣) انظر: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه «الضعفاء -وأجوبته على أسئلة البرذعي»: (٢/٥٩٣ – ٥٩٤).

ولأهمية هذا الكتاب استقى منه عدد من أئمة النقد كالخطيب البغدادي في "التاريخ [١]، والمزي في "تهذيب الكمال"[٢]، والذهبي في "الميزان" [٣]، وابن رجب في "شرحه للعلل" [٤]، وابن حجر في "التهذيب" [٥]، وغيرهم.

وتراجمه مختصرة جدًا؛ حيث يقتصر على أسماء الرواة وبيان جرحهم، إذ أن هذا هو مقصود الكتاب، فقد جمع البرذعي أسئلة عن المجروحين كما هو عنوان الكتاب، وقد يوثق أحد الرواة عند المقارنة أو التفصيل، كأن يكون التوثيق نسبيًّا في بلد دون بلد، أو عند ذكر أحد أقران الراوي محل الجواب، أو بالنسبة لأحد شيوخ الراوي، وهذا نادر جدًّا بالنسبة للكتاب، ولم يرتب الكتاب على نسق معين يسهل الرجوع فيه إلى التراجم، ولا يخلو الكتاب من تعقبات للبرذعي، وقد يكون السائل غير البرذعي.

وطبع الكتاب بتحقيق كل من:

---

(١) من الأمثلة: قال الخطيب البغدادي (٣٢٦/٩): "... حدثنا سعيد بن عمرو البرذعي، قال: سُئل أبو زرعة عن داود بن المحبر، فقال: ضعيف الحديث".

(٢) من الأمثلة: قال المزي عند ترجمة: أحمد بن الخليل بن حرب (٣٠٥/١ -٣٠٧): "ضعفه أبو زرعة الرازي".

(٣) من الأمثلة: قال الذهبي (٧٧/١): "إبراهيم الأفطس عن رجل، عن وهب بن منبه ضعفه أبو زرعة الرازي".

(٤) من الأمثلة: قال ابن رجب (٧٧٤/٢): "وذكر سعيد البرذعي، قال: قال لي أبو زرعة في حديث أخطأ فيه بقية عن المسعودي... ".

(٥) من الأمثلة: قال ابن حجر (٦٥/١): "وقال سعيد بن عمرو البرذعي: أنكر أبو زرعة على مسلم روايته عن أحمد بن عيسى في "الصحيح"".

١. سعدي بن مهدي الهاشمي، محقق ضمن كتاب: (أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه "الضعفاء -وأجوبته على أسئلة البرذعي"، عام ١٤٠٢هـ، وأصله رسالة دكتوراة بجامعة الأزهر.

٢. محمد بن علي الأزهري، بعنوان (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي) عام ١٤٣٠هـ، ومعه: كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي.

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) للنسائي (ت ٣٠٣هـ)** [١].

التعريف بالكتاب:

يُعد من الكتب المهمة في هذا الباب؛ لإمامة مؤلفه في الجرح والتعديل، وعلل الحديث، قال أبو الحسين محمد بن مظفر الحافظ: "سمعت مشايخنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمن النسائي بالتقدُّم والإمامة..." [٢].

وعند استقراء الكتاب تجد أنَّ النسائي يختصر الحكم على الراوي، وكذا اسمه اختصارًا شديدًا، ولذا يجدر بالباحث قبل النقل من هذا الكتاب أن يتأكد من أنَّ الراوي محل بحثه؛ حتى لا يختلط بغيره، وقد حفظ لنا هذا الكتاب أقوال إمام ناقد في ميدان الجرح والتعديل، يُعد في طبقة كبار النقاد.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي – صاحب السنن –. توفي عام ٣٠٣هـ.
السير: (١٤/١٢٥-١٢٧).

(٢) تاريخ دمشق، لابن عساكر: (٧١/١٧٤-١٧٥).

السير: (١٤/١٢٥-١٢٧).

وقد رتبه على حروف المعجم؛ ليسهل الرجوع إليه والاستفادة منه، وختمه بالكنى، وقد يذكر الباب وحرفه على ترتيب حروف الهجاء، ولا يذكر راويًا، فيقول مثلًا: " (باب الذال) ليس فيه شيء"، وأيضًا: " (باب لا) ليس فيه شيء"، أي لم يذكر فيه أحدًا من الرواة. وقد يشير إلى بلد الراوي، وكذا اختلاطه.

وحققه كل من:

١. كمال يوسف الحوت ١٤٠٥هـ.

٢. محمود إبراهيم زايد مع تحقيق الضعفاء للبخاري، وتسمية من لم يروِ عنه غير رجل واحد للنسائي في طبعة واحدة ١٤٠٦هـ.

- **(كتاب الضّعفاء والمنسوبين إلى البدعة من المحدّثين والعلل)** [١] **لأبي يحيى زكريا الساجي (ت٣٠٧هـ)** [٢].

التعريف بالكتاب:

---

(١) يطلق عليه باسم (الضعفاء)، وهو الأشهر، وسماه ابن القطان في "بيان الوهم" (٤٠٦/٥)، والذهبي في "السير" (١٩٩/١٤)، وابن حجر في "المعجم المفهرس" (١٧٢)، وغيرهم -أو (العلل) -سماه بذلك ابن عدي في "الكامل" (٤٣٠/١)، وغيره، وكلاهما اسم لكتاب واحد؛ كما هو بيّن من العنوان، وسماه بذلك: ابن خير الإشبيلي في "فهرسته" (٢٦٣).

(٢) هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن الساجي.

توفي عام ٣٠٧هـ.

السير: (١٩٧/١٤-١٩٩).

يُعد هذا الكتاب من المصادر المهمة في كتب الضعفاء، وهو كتاب مسند إلا أنَّه فُقد معظمه، وقد استقى منه عدد من أئمة النقد في مصنفاتهم كابن عدي وأكثر منه، -وهو تلميذه -، وكذلك الدارقطني في تعليقاته على المجروحين في مواضع عدة، والخطيب البغدادي، وابن حجر، وغيرهم.

ورتبه على البلدان، فيذكر ضعفاء البصريين، ثم الكوفيين، وهكذا على حسب نسبتهم إلى بلدانهم، فيترجم للراوي باسمه وكنيته ونسبته، ويذكر بعض ما يُنكر عليه من أحاديث، وكذلك يسوق أقوال أئمة النقد، ويعقب على بعضها، مع بيان الحكم على الراوي الخاص به، ويذكر عقيدة الراوي، وعمله، وقد يذكر وفاته.

وقد اعتنى ابن حزم بكتاب الساجي، فاختصره، ورتبه على الحروف، قال ابن القطان: "كان لأبي حاتم اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي حتى اختصره، ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لنبله، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار، فجر لغيره الخطأ".[1]

وطبع بتحقيق:

جاسم ياسين الدرويش -نضال محمد قمبر، في مجلد واحد، عام ٢٠٢١م.

---

(١) انظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان: (ص١٠٣)، وبيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: (١٩٨/٢، ٦٧/٤، ٤٠٥/٥)، والسير، للذهبي: (١٩٩/١٤)، ولسان الميزان، لابن حجر: (٣٤١/١)، ومقدمة تعليقات الدارقطني بتحقيق: خليل بن محمد العربي (ص٢٩-٣٠).

- **(كتاب الضعفاء) [1] لأبي جعفر محمد بن عمرو العُقيلي (ت٣٢٢هـ) [2].**

التعريف بالكتاب:

يُعد هذا الكتاب من أشهر الكتب التي صُنفت في هذا الباب، وله عناية خاصة عند الباحثين؛ لإمامة مؤلفه، وتقدمه، وهو من الكتب المسندة التي جمعت بين علم الجرح والتعديل، وعلم العلل [3] ؛ وذلك بذكر أحاديث الراوي أو بعضها، ويزيد على ذلك الكذابين، ومن غلب عليه الوهم، والمجهول، وصاحب البدعة، قال المقريزي في "المقفى الكبير" (٦/٢٤١): "صاحب كتاب الضعفاء، ومن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه

---

(١) اشتهر بهذا الاسم، وجاء عنوانه في الورقة الأولى: "الضعفاء، ممّن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوَهم، ومن يَهِم في بعض حديثه، ومجهول لا يتابع على ما روى، وصاحب بدعة كان يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة، مؤلف على حروف المعجم"، وسماه ابن خير في "فهرسته" (ص٢٦٢)، وابن حجر في "معجمه" (ص١٧١): "الضعفاء والمتروكين"، وسُمي أيضًا بـ (الضعفاء الكبير) كما عند ابن خير الإشبيلي في "فهرسته" (ص٦٦٧).

(٢) هو محمد بن عَمرو بن موسى، أبو جعفر العُقيلي.

توفي عام ٣٢٢هـ.

السير: (١٥/٢٣٦-٢٣٨).

(٣) وللعُقيلي كتاب خاص في (العلل) أشار إليه في كتابه (الضعفاء)، قال عند ترجمة الهيثم بن الأشعث (٤/١٨٠): "وفيه اختلاف واضطراب، سنأتيه على تمامه في كتاب (العلل) إن شاء الله".

الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة كان يغلو فيها، ويدعو إليها، وإن كانت حاله مستقيمة".

وهو سهل الوصول إلى الترجمة محل البحث، حيث رُتب على حروف المعجم مقتصرًا على الحرف الأول، ولم يفرد بابًا للنساء، ولا للكنى والأنساب، فيبدأ الترجمة بذكر اسم الراوي واسم أبيه غالبًا، وقد يطيل في نسب الراوي، وتختلف التراجم طولًا وقصرًا، وينبه على ما اشتهر به الراوي من اسم أو لقب أو كنية، ويذكر شيئًا من أخبار الراوي كوظيفته(١)، ولا يعتني كثيرًا بذكر شيوخ وتلاميذ الراوي، ولا بوفياتهم، وقد يشير إلى الوحدان(٢)، وغالبًا يكتفي بنقل كلام أئمة الحديث مبتدأ بالمجرحين ثم المعدلين من غير خلاصة أو ترجيح إلا قليلًا، ولأهميته استقى منه عدد من المصنفين كابن الجوزي، والذهبي، والعلائي، وابن حجر، وغيرهم كثير.

ومعلوم أن هذا الكتاب يختص بالضعفاء، ومن هم دون ذلك كما هو صريح عنوانه، كالكذابين والمتهمين به، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يهم في بعض حديثه، وكذا المجاهيل، وأهل البدع الغالين فيها والداعين إليها.

وتجد أنه يسوق أحاديث الأصناف السابقة، وقد يأتي بأحاديث بديلة عن المعلّة بعد ذكرها.

---

(١) انظر مثلًا: (٢/٢٢٢).

(٢) انظر مثلًا: (١/٢٩٧).

وطبع بتحقيق كل من:

١. د. عبد المعطي أمين قلعجي، وسماه بـ (الضعفاء الكبير) عام ١٤٠٤هـ.

وأشار إلى أنَّ تسميته في المخطوط (٤/١): "الضعفاء، ممّن نُسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يَهِم في بعض حديثه، ومجهول لا يتابع على ما روى، وصاحب بدعة كان يغلو فيها ويدعو إليها، وإن كانت حاله في الحديث مستقيمة"، الإشبيلي، وجميع المحققين في المطبوع متفقين على ما أشار إليه من عنوان، إلا أن العنوان الموجود في طرة تحقيقه باسم (الضعفاء الكبير) تبع في ذلك ابن خير في "فهرسته" (ص٦٦٧)، والصواب ما في نسخ المخطوط.

٢. حمدي بن عبدالمجيد السلفي، عام ١٤٢٠هـ.

٣. د. مازن السرساوي، ١٤٢٩هـ.

٤. مركز البحوث وتقنية المعلومات -دار التأصيل – عام ١٤٣٥هـ.

- **(كتاب المجروحين من المحدثين) [١] لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)** [٢].

التعريف بالكتاب:

---

(١) وقد اختصره البعلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ) في كتاب أسماه: "مختصر أسماء المجروحين"، وسيأتي ذكره في الكتب الفرعية في الضعفاء، عند الكتب المطبوعة: (ص)

(٢) هو محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم البستي، صاحب الكتب المشهورة توفي عام ٣٥٤هـ.

السير: (١٦/٩٢-١٠٢).

من الكتب المهمة التي اختصت بالضعفاء، وأصله كتاب (التاريخ الكبير) له، إلا أنَّ ابن حبان خشي من صعوبته، من حيث الوصول إلى محتواه؛ ولذا لخصه في كتابين (الثقات)، و(المجروحين)، قال في مقدمة كتاب "الثقات" (١١/١): "وأقنع بهذين الكتابين المختصرين عن كتاب التاريخ الكبير الذي خرجناه؛ لعلمنا بصعوبة حفظ كل ما فيه من الأسانيد، والطرق، والحكايات".

وتكمن أهميته باعتماده على من تقدمه كالقطان، وابن مهدي، وابن معين، وأحمد، قال في كتاب "المجروحين" (١٤/١): "وإني ذاكر ضعفاء المحدثين، وأضداد العدول من الماضيين، ممَّن أطلق **أئمتنا عليهم القدح**، وصح عندنا فيهم الجرح، وأذكر السبب الذي من أجله جُرِحَ، والعلة التي بها قدِح؛ ليرفض سلوك الاعوجاج، بالقول بأخبارهم عند الاحتجاج، وأقصد في ذلك ترك الإمعان والتطويل، وألزم الإشارة إلى نفس التحصيل".

وابتدأ كتابه بمقدمة نفيسة ذكر فيها عددًا من الأحاديث تحت كل باب بما يناسبه ذكره، ثم أعقب ذلك بذكر أنواع جرح الضعفاء، وهي بمثابة القواعد، ثم يختم مقدمته بذكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، ثم بدأ بذكر الضعفاء من المحدثين مرتبًا ذلك على حروف المعجم، فيذكر اسم الراوي واسم أبيه ويزيد أحيانًا على ذلك مع ذكر نسبه، ويذكر شيئًا من شيوخ، وتلاميذ الراوي، مع ذكر بعض أحاديثه التي أُنكرت عليه، ويميز الراوي حتى لا يختلط بغيره أحيانًا فيقول مثلًا (٢٢٧/١) -عند ترجمة البراء بن يزيد الغنوي - : "وليس هذا بالبراء بن يزيد الهمداني الذي روى عنه: وكيع، ذاك ثقة، وهذا ضعيف، وكان هذا كثير الاختلاط ممن لا يليق به، كثير الوهم فيما يرويه، ويقال

له أيضًا: البراء بن عبدالله أبو يزيد"، ويحكم على الراوي في الغالب، مع ذكر السبب، وفي مواضع عدة يذكر ابن حبان بأنَّه سبر أحاديث الراوي محل البحث، قال (٢/٢٢٢): "قد سبرت أخبار قيس بن الربيع من روايات القدماء والمتأخرين وتتبعتها، فرأيته صدوقًا مأمونًا حيث كان شابًا، فلما كبر ساء حفظه وامتحن بابن سوء".

ويُعد كتاب المجروحين موردًا مهمًا لعدد من أصحاب المصنفات "كتهذيب الكمال" للمزي [١]، والذهبي في "السير"[٢]، ومغلطاي في "الإكمال" [٣]، وغيرهم.

وطبع بتحقيق كل من:

١. محمود إبراهيم زايد، عام ١٤١٢هـ، باسم (كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين).

٢. حمدي عبدالمجيد السلفي، عام ١٤٢٨هـ، باسم (كتاب المجروحين من المحدثين)

(١) يسميه المزي كتاب: (الضعفاء). انظر مثلًا: (٨/١٤١، ٣٠/١٣).

(٢) انظر مثلًا: (٨/٤٤).

(٣) انظر مثلًا: (١/٣٥٥).

- **(كتاب الكامل في ضعفاء الرجال) [1] لعبدالله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ) [2].**

التعريف بالكتاب:

(١) اتفق كل من أشار أو استقى من الكتاب على تسميته بـــ (الكامل)، واختلفوا على ما بعد ذلك، فسماه بعضهم "الكامل في معرفة الضعفاء" كالذهبي في "تاريخ الإسلام" (٢٤١/٨)، والسبكي في "طبقات الشافعية" (٣٥١/٣)، وبعضهم زاد: "... والمتروكين" كحاجي خليفة في "كشف الظنون" (١٣٨٢/٢)، وابن العماد في "شذرات الذهب" (٣٤٥/٤)، وبعضهم زاد على هذا "... وعلل الحديث" كإسماعيل باشا في "هدية العارفين" (٤٤٧/١)، وهناك تسميات أخرى كـ"الكامل في أسماء الرجال"، و"الكامل في معرفة الرجال"، ومع هذا كله فقد أفصح مصنفه عن اسمه كما في مقدمته، وهو ما أثبته في المتن، قال ابن عدي في مقدمته (٨٥/١): "ومضمِّن ما لم يذكره أحد ممن صنّف في هذا المعنى شيئًا، وسميته كتاب " (الكامل في ضعفاء الرجال) ". وانظر مقدمة محقق الكتاب د. مازن السرساوي (٢٩/١).

(٢) هو عبدالله بن عدي بن عبدالله الجرجاني.

توفي عام ٣٦٥هـ.

السير: (١٥٤/١٦-١٥٦).

من أجود ما صُنف في بابه [1]، وعنوانه دال عليه، فهو من أوسع وأكبر كتب التراجم وضع للضعفاء [2]، مع نقدهم، ونقد أحاديثهم.

---

(١) اعتنى به أهل العلم، وعملوا عليه أعمالًا، من ذلك:

- (كتاب تكملة الكامل في معرفة الضعفاء) لأبي الفضل بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي، ذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٥٨)، والكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص١٤٥).
- (كتاب الحافل في تكملة الكامل) لأبي العباس أحمد بن محمد بن مفرج الأموي مولاهم الأندلسي الإشبيلي المعروف بابن الرومية (٦٣٧هـ)، وهو ذيل على كتاب الكامل لابن عدي، ذكره الصالحي في "طبقات علماء الحديث" (٢٠٩/٤)، والذهبي في "تذكرة الحفاظ" (١٤٦/٤)، والكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص١٤٥)، واعتمد عليه الذهبي في "الميزان"، وقال (١/١): "ألفته بعد كتابي المنعوت بالمغني، وطولت العبارة، وفيه أسماء عدة من الرواة زائدًا على من في المغني، زدت معظمهم من الكتاب الحافل المذيل على الكامل لابن عدي".
- (كتاب مختصر الكامل في معرفه الضعفاء) لأحمد بن ايبك بن عبدالله الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، هناك نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٠٧٨٨-ف. انظر: خزانة التراث (٤٨٨/٢٤).

(٢) قال السبكي في "طبقاته" (٣١٥/٣): "وكتابه الكامل، طابق اسمه معناه، ووافق لفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكّمون وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون"، وقال ابن قاضي شهبة في "طبقاته" (١٤٠/١): "وهو كامل في بابه كما سمّي"، وقال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٥٨): "وهو أكمل الكتب المصنفة قبله وأجلها"، قلت: ومع هذا فلم يستوعب ابن عدي جميع الضعفاء.

ابتدأ ابن عدي كتابه بمقدمة مطولة ذكر فيها أحاديث عن سوء الكذب على رسول الله ﷺ، ثم ذكر تحري الصحابة ومن بعدهم في تحمل الحديث وأدائه، ثم ذكر من تكلم في الرجال من الصحابة ومن بعدهم، ثم بعد ذلك بيّن شرطه في كتابه، وهو أنّه قصد استيعاب الضعفاء والمتكلم فيهم، وتوسع في ذلك حتى أدخل بعض الثقات كعفان بن مسلم؛ لأدنى ما يقال في الراوي، ويمكن الاعتذار عن ذلك بأن ابن عدي ذكرهم ليفند ما قيل فيهم من حيث الجملة لا التفصيل.

وهنا تنبيه مهم، وهو أن ابن عدي أدخل جماعة من الصحابة لا لضعفهم رضوان الله عليهم فهم عنوان العدالة بتعديل الله ﷻ لهم، ولكن لضعف الطرق إليهم، وعدم صحة الأسانيد إليهم كما هو صنيع البخاري.

ورتب كتابه على حروف المعجم من حيث الأبواب، وأما التراجم فلم يلتزم ترتيبًا معينًا تحت الباب إلا أنه يعتني بذكر الأقدمين حتى يصل إلى شيوخه، فيذكر اسم الراوي ونسبه، ونسبته، وكنيته، ولقبه، وبلده على حسب ما يتوفر له، ويذكر بعض شيوخ الراوي وأحيانًا بعض تلاميذه، وينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي كابن معين، وأحمد، والبخاري، والنسائي، وقد يشرح بعض أقوالهم، ثم يسوق الأحاديث المستنكرة على الراوي، مع بيان السبب أحيانًا ذاكرًا ما بها من علل، وقد يذكر الصواب فيها، ثم يختم الترجمة بخلاصة رأيه في الراوي. (١)

(١) انظر: مقدمة المحقق د. مازن السرساوي على الكامل: (١/٣٢-٤٠).

وطبع الكتاب [1] بتحقيق كل من:

١. عادل أحمد عبدالموجود -علي محمد معوض، عام ١٤١٨هـ.

٢. مازن السرساوي، عام ١٤٣٤هـ.

(١) أول طبعات الكتاب عام ١٤٠٤هـ، إلا أنَّها طُبعت باسم دور النشر، كدار الفكر مثلًا.

وهناك طبعات اعتنت بإتمام التراجم الساقطة فقط، كصنيع أبي الفضل عبدالمحسن الحسيني، مكتبة ابن تيمية عام ١٤١٣هـ.

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) للدارقطني (ت٣٨٥هـ)** [١].

التعريف بالكتاب:

من الكتب المهمة في بابه؛ لإمامة مؤلفه [٢]، واطراده في أحكامه على الرواة، وقد صدر كتابه بمقدمة نافعة تم التقاطها من كتاب "تحذير الخواص من

---

(١) هو الحافظ المجود، شيخ الإسلام، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ، المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد.

قال أبو بكر البرقاني: "كان الدارقطني يملي علي العلل من حفظه".

وقال الذهبي: " وكان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك".

توفي عام خمسة وثمانين وثلاثمائة للهجرة.

انظر: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق إحسان عباس، (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م)، ٣: ٢٩٧؛ والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٦: ٤٤٩.

(٢) لإمامة الدارقطني اعتنى أهل العلم بمصنفاته، ومن ذلك:

(من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين)، لابن زريق، هناك نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٠٦٥٧-ف. انظر: خزانة التراث: (٨٧٩/٢٢)، وكذا توجد نسخة في الظاهرية رقم (٣٧٧٠)، وصورة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم (١١٧٧ ف).

أكاذيب القصاص" للسيوطي (ص٨١-١٢٨) [١]، ورتبه على حروف المعجم من غير ترتيب في الحرف الواحد، وقسم حرف (الألف) على الأبواب فقط، ويختم أبواب الحروف بباب جامع يذكر فيه جماعة، فيقول: (باب يجمع جماعة)، وبعد حرف الياء جاء بالكنى، ثم ختم كتابه بخمس تراجم لرواة يعتبر بحديثهم، وإن كانوا في الأصل ضعفاء أو مدلسين، ولم يفصل بين الكنى والتراجم الخمس بفاصل، وقد يذكر رواة يحكم عليهم ولا يوردون في حروفهم؛ وذلك للاستطراد في ترجمة من التراجم.

وهو من الكتب المختصرة في هذا الفن، جمع فيه الضعفاء ومن دونهم كالمتروكين، فيذكر اسم الراوي ونسبه ونسبته ولقبه وكنيته، وقد يذكر الترجمة من غير حكم عليها، ومع اختصار الكتاب إلا أنك تجده يرد على بعض الأوهام التي تقع من أهل العلم، ولا يعتني الدارقطني بذكر شيوخ الراوي وتلاميذه، وإن ذكر ذلك اختصر جدًا بذكر أشهرهم، وله عناية بذكر بلد الراوي.

وقد يذكر الثقات عرضًا وتبعًا، ويندر جدًا أن يذكر راويًا ثقة، وممن ذكرهم: (أبو صفوان عبدالله بن سعيد بن عبدالملك) (ترجمة ٦٢٥). [٢]

وطبع بتحقيق:

---

(١) لم يجد محققو الكتاب النسخة الخطية الكاملة التي تشمل مقدمة الكتاب، وأضاف الصباغ في تحقيقه المقدمة أخذًا من كتاب "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص" للسيوطي (ص٨١-١٢٨).

(٢) انظر: مقدمة الصباغ على الكتاب: (ص٣٨-٤٦).

١. محمد بن لطفي الصباغ، عام ١٤٠٠هـ.
٢. عبد الرحيم محمد القشقري، طُبع على أجزاء ثلاثة في مجلة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، عام ١٤٠٣هـ – ١٤٠٤هـ.
٣. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، عام ١٤٠٤هـ.

- **(كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين) لأبي حفص عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ)** [١].

التعريف بالكتاب:

من الكتب المهمة التي نقلت أقوال الأئمة النقاد كالقطان، وابن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، من غير تعقيب، فهو كتاب جمع فيه الرواة الذين ضعّفوا، ومن هم دون ذلك كما هو بيّن من عنوان الكتاب، وقد يتوسع بذكرهم؛ لمجرد قول ناقد واحد في الراوي، وابتدأ كتابه بمقدمة، ورتب الرواة بعد ذلك على حروف المعجم.

ولأهميته حفظ لنا أقوال ابن معين برواياته، وكذا أقوال الإمام أحمد برواياته، وهناك بعض النصوص التي اعتمد عليها عن بعض الأئمة لم يعرف لهم مصنفات في الجرح أو التعديل أمثال: شعبة بن الحجاج، وجعفر بن عون، وهشام بن يوسف، ونصر بن علي الجهضمي، وأبي بكر بن عياش.

---

(١) هو عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي، أبو حفص ابن شاهين.
توفي عام ٣٨٥هـ
السير: (١٦/٤٣١-٤٣٤).

كما استقى منه عدد من أصحاب المصنفات كمغلطاي في "الإكمال" [١]، وتقي الدين الحسني الفاسى المكي في "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" [٢]، وابن حجر في "تهذيبه" [٣]، وابن قطلوبغا في "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"[٤]، وغيرهم. [٥]

وطبع بتحقيق:

عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، عام ١٤٠٩هـ.

---

(١) انظر مثلًا: (٢٤٤/١).

(٢) انظر مثلًا: (١٣٠/٣).

(٣) انظر مثلًا: (٢٠٤/١).

(٤) انظر مثلًا: (٣٦٤/٧).

(٥) انظر مقدمة محقق الكتاب: (ص٢٦-٣٠).

- **(المدخل إلى الصحيح) لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)** [1].

التعريف بالكتاب:

ضمَّن كتابه هذا بابًا في أسماء الضعفاء، ابتدأه بمقدمة ذكر فيها حديث العرباض بن سارية ﷺ، ثم أحاديث الحث على أداء السماع، ثم أحاديث علمه ﷺ ما يكون من أمته من كذابين، ثم أحاديث العمل بما يصح من أخبار، ثم أحاديث الوعيد لمن كتم علمًا، ثم أحاديث من كذب في حديث رسول الله ﷺ، ثم أحاديث تدل على وجود رواة كذابين مع الحث على معرفة المعدلين من رواة الأخبار، مع الكلام على بعض الأحاديث، ثم ذكر أسماء

---

(١) هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حَمْدويه بن نعيم بن الحكم الضبي يعرف بابن البَيّع – بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المشددة آخر الحروف وفي آخرها العين المهملة، هذه اللفظة لمن يتولى البياعة والتوسط في الخانات بين البائع والمشترى من التجار للأمتعة –من أهل نيسابور، كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة.

قال الخطيب البغدادي: "وكان ثقة".

وقال الذهبي: "الإمام الحافظ الناقد العلامة، شيخ المحدثين".

وقال السبكي: "كان إمامًا جليلًا وحافظًا حفيلًا، اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره".

توفي عام خمسة وأربعمائة للهجرة.

انظر: الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، ٢: ٥٠٩؛ وعبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي أبو سعد "الأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، (ط١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية ١٩٦٢م) ٢: ٤٠٠؛ والذهبي، "سير أعلام النبلاء"، ١٧: ١٦٢، والسبكي، "طبقات الشافعية الكبرى"، ٤: ١٥٥.

الضعفاء، ورتبهم على حروف المعجم، وبلغ عددهم (٢٣١ راويًا)، وذلك بذكر اسم الراوي واسم أبيه ونسبه، وأشهر شيوخ الراوي، وكذا أشهر تلاميذه، ثم يذكر ما فيهم من طعن باختصار شديد، وقد لا يذكر حكمًا على الراوي، سوى الكذابين والوضاعين فلا يتركهم من غير ذكر لكذبهم ووضعهم في أحاديث رسول الله ﷺ.

ويتميز باقتصاره على من لا يجوز ذكر روايتهم لا احتجاجًا ولا استشهادًا من الكذابين والمتهمين بذلك، وسرقة الحديث، وغير ذلك.

وطبع بتحقيق:

ربيع بن هادي المدخلي، عام ١٤٠٤هـ.

- **(كتاب الضعفاء) لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)** [1].

التعريف بالكتاب:

ابتدأ كتابه بمقدمة ذكر فيها وجوب متابعة النبي ﷺ والتحذير من مخالفته، ولا يتم ذلك إلا بمعرفة المقبول من المردود من أحاديث رسول الله ﷺ، وبذل الجهد في ذلك، ولا يتوصل لذلك إلا بمعرفة أحوال الرواة، ثم ذكر حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، ثم التحذير من كتمان العلم، ثم التحذير من الكذب في حديث رسول الله ﷺ، ثم بدأ بذكر المجروحين من الرواة بذكر اسمه، واسم

---

(١) هو أبو نعيم المهراني الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران.

توفي عام ٤٣٠هـ.

السير: (١٧/٤٥٣-٤٦٢).

أبيه، وجده، ونسبه، والحكم عليه باختصار شديد، وذكر أشهر شيوخ الراوي، وأشهر تلاميذه، ورتبهم على حروف المعجم.

ومادته ممن تقدمه من أئمة النقد كابن المديني، وابن معين، والبخاري، وغيرهم، حيث ذكر ذلك في خاتمة كتابه، فقال (ص١٦٧): "فعامة ما نسبته إلى علي بن عبدالله فإني سمعته من...، وما نسبته إلى يحيى بن معين فإني سمعته من...، وكذلك ما حكيته عن البخاري... ". (١)

وطبع بتحقيق:

فاروق حمادة، عام ١٤٠٥هـ.

المطلب الثاني: الكتب المخطوطة:

- **(كتاب الضعفاء) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)** (٢).

---

(١) من حيث التسلسل الزمني، ذكر الذهبي في "مقدمة المغني في الضعفاء" (١/٥)، أنَّ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) (كتابًا في الضعفاء)، ولم أقف من أشار إليه قبل الذهبي، ولا من نقل عنه، والله أعلم، وأحكم.

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، وقيل: غياث بدل عون، العالم أبو زكريا المري مرة بن غطفان، مولاهم البغدادي، من العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة ببغداد، إمام أهل الحديث فِي زمانه، والمشار إليه من بين أقرانه.

توفي عام ثلاثة وثلاثين ومائتين للهجرة، قاله: خليفة بن خياط، وأبو حاتم الرازي، وأحمد بن محمد بن عبيدالله التمار، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي، وجماعة.

انظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ودار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٥٢م)، ١: ٣١٤؛ والذهبي، "سير أعلام النبلاء"،

وهو من الكتب المفقودة بهذا العنوان [١]، ولا يبعد أن تكون مادة هذا الكتاب متفرقة في عدد من المصنفات التي جَمعت أقوال ابن معين [٢].

وأما الكتاب الذي ذكره الدكتور فؤاد سزكين [٣] بعنوان: "كلام يحيى بن معين في الرجال -(كتاب المجروحين) " [٤]، وهو مطبوع بتحقيق كلٍ من:

١. الدكتور أحمد محمد نور سيف.

٢. محمد بن علي الأزهري.

فإن هذا الكتاب ليس خاصًا بالضعفاء، وإن صرح الدكتور فؤاد بـ (كتاب المجروحين)، فليس الأمر كذلك، حيث لا يوجد في طرة كلا النسختين الخطية

٥: ٤٩٣؛ ويوسف بن عبدالرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق الدكتور بشار عوّاد معروف، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م)، ٣١: ٦٩٢٦.

(١) ذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٥٨)، وفي "فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي" (٣٤٨/٤).

(٢) هناك مصنفات عدة جُمعت فيه أقوال ابن معين في الجرح والتعديل عامة، منها: التاريخ، وسؤالات ابن الجنيد ليحي بن معين في الجرح والتعديل وعلل الحديث، ومعرفة الرجال عن يحيى بن معين، وكلها مطبوع، وغير ذلك من المصنفات النافعة التي جمعت أقواله -رحمه الله-.

(٣) "تاريخ التراث العربي" (٢٠٢/١ – ٢٠٣).

(٤) سراي، أحمد الثالث ٦٢٤/ ٦ من ٢١ ب -٢٩ أ، في القرن الثامن الهجرى، أنقرة، صائب ١٥٥٧ من ٢٩ أ -٣٦ ب، سنة ٧٣٢ هـ

-نسخة مكتبة أحمد الثالث بإسطنبول [1]، ونسخة مكتبة صائب سلام بأنقرة [2] -ما يدل على أنَّ هذا الكتاب خاصٌّ في الضعفاء بل دخل فيه الثقات ومن دونهم، وكذلك تجد أنَّ ابن شاهين في "ثقاته" مثلًا ينقل عن ابن معين في هذا الكتاب، وعليه فلا يمكن القول بأنه كتاب خاص في الضعفاء، والله أعلم.

(١) تقع في سبع ورقات، ضمن مجموع رقمه ٦/٦٢٤ من ٢١ ب إلى ٢٨ أ وعدد الأسطر في صفحتها ٢٥ سطرًا.

(٢) تقع في ثمان ورقات، مساحتها ١٨,٥×٢٦ ضمن مجموع يحمل رقم ١٥٥٧ من ٢٩ أ إلى ٣٦ ب.

- **(كتاب الضعفاء) لعلي بن عبدالله بن المديني، أبو الحسن (ت٢٣٤هـ)** [1].

أشار إلى كتابه عدد من المؤلفين كالحاكم في "معرفة علوم الحديث" (ص٧١)، وقال: "كتاب الضعفاء عشرة أجزاء"، وكذلك ابن النديم في "الفهرست" (ص٢٨٢)، وكذلك الخطيب البغدادي في "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (٣٠١/٢)، وأكرم بن ضياء العمري في "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" (ص٢٦٨)، وقال: "الضعفاء، مخطوط في دار الكتب الظاهرية بدمشق (حديث ٣٦٢) علي بن المديني ت٢٣٤هـ". [2]

---

(١) هو الشيخ الحجة أمير المؤمنين في الحديث، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي مولاهم، البصري، المعروف: بابن المديني، مولى عروة بن عطية السعدي.

توفي عام أربعة وثلاثين ومائتين للهجرة.

انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء"، (١١: ٤١).

(٢) ذكر الباباني في كتابيه: "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" (٣١٠/٤)، و" هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين" (٦٧١/١) أنَّ لعلي بن محمد بن عبدالله بن أبي سيف الحافظ، أبو الحسن المدائني، مولى سمرة بن حبيب أصله بصرى سكن المدائن ثم انتقل إلى بغداد فلم يزل بها إلى وفاته، ولد سنة ١٣٥هـ، ومات سنة ٢٢٥هـ، كتابًا في الضعفاء من رجال الحديث، ولا أعلم أحدًا ذكر ذلك قبله من أصحاب الفهارس، وكذلك أنَّ الذي ذكره مشهور في التاريخ، فلا يُختلط بالإمام علي بن المديني الحجة، أمير المؤمنين في الحديث –وهو محل البحث –، أبو الحسن علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح بن بكر بن سعد السعدي مولاهم، البصري، المعروف: بابن المديني، مولى عروة بن عطية

- **(كتاب الضعفاء) لمحمد بن عبدالله البَرْقي الزهري (ت٢٤٩هـ)** [1].

ذكره الذهبي في كتابيه "تذكرة الحفاظ" (١١٣/٢)، و"سير أعلام النبلاء" (٤٦/١٣)، وابن ناصر الدين في "توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم" (٣٣٥/٥)، وابن العماد في "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" (٢٢٨/٣).

- **(كتاب تضعيف الرّجال) لعمرو بن عليّ، أبي حفص الفلاس (ت٢٤٩هـ)** [2].

ذكره بإسناده ابن خير الإشبيلي في "فهرسته" (ص٢٦٥).

السعدي، توفي في ذي القعدة، سنة أربع وثلاثين ومائتين. سير أعلام النبلاء: (١٠٤/٩-١١٥).

(١) هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم بن سعيد الزهري مولاهم، المصري، ابن البرقي.

توفي عام ٢٤٩هـ.

السير: (٤٦/١٣-٤٧).

(٢) هو عَمرو بن علي بن بحر، أبو حفص الباهلي، البصري، الصيرفي، الفلاس، حفيد المحدث بحر بن كنيز السقاء.

توفي عام ٢٤٩هـ

السير: (٤٧٠/١١-٤٧٢).

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) [1] لأبي محمد عبدالله بن علي بن الجارود (ت٣٠٧هـ) [2].**

ذكره الأزدي الميورقي الحَمِيدي، أبو عبد الله بن أبي نصر (ت ٤٨٨ هـ) في "جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس" (ص١٢٩)، وكذا ابن عبدالبر في "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم" (ص١٥٠)، وأحمد بن يحيى، أبو جعفر الضبي (ت ٥٩٩هـ) في "بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس" (ص١٨٦)، واستقى منه: مغلطاي في "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" مثلًا (٢٠٣/١): "وقال ابن الجارود في كتاب الضعفاء... متروك"، وكذلك في "الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة" له (٣٧٢/١)، والحسيني في "الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال" (ص٦٥٩): "وذكره بن الجارود أيضًا في الضعفاء"، والحسني الفاسي في "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" (١٣٠/٣): "وابن الجارود في الضعفاء"، وابن حجر في: "تعجيل المنفعة" مثلًا (٢٠٦/٢): "وأورد له هذا الحديث، وذكره بن الجارود أيضًا في الضعفاء"، و "اللسان" مثلًا (٤٠٠/٢): "وذكره البخاري والعقيلي، والدولابي،

---

(١) سماه بذلك: الأزدي الميورقي الحَمِيدي، وابن عبدالبر.

(٢) هو عبدالله بن علي بن الجارود، أبو محمد، صاحب كتاب (المنتقى في السنن).
توفي عام ٣٠٧هـ.
السير: (٢٣٩/١٤-٢٤٠).

وابن الجارود في الضعفاء"، و "تهذيب التهذيب" مثلًا (٥٣/٣): "وذكره... وابن الجارود، وغيرهم في الضعفاء"، وغير هؤلاء كثير.

- **(كتاب الضعفاء) لابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ)** [١].

وهو من الكتب المفقودة، ذكره الذهبي في "مغني الضعفاء" (٤/١)، قال: "وقد جمعت في كتابي هذا أممًا لا يحصون، فهو مغن عن مطالعة كتب كثيرة في الضعفاء، فإني أدخلت فيه إلا من ذهلت عنه، الضعفاء لابن معين، وللبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، وابن خزيمة".

(١) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح بن بكر السلمي، أبو بكر النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.
توفي عام ٣١١هـ.
السير: (١٤/٣٦٥-٣٨٢).

- **(كتاب الضعفاء) لعبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني (ت٣٢٣هـ)** [١].

ذكره الكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص١٤٤) قال: "وهو في عشرة أجزاء"، ولم أقف على الكتاب، ولا من استقى منه، فالله أعلم، وأحكم.

- **(كتاب الضعفاء) لأبي العرب محمد بن أحمد القيرواني (ت٣٣٣هـ)** [٢].

كتاب أبي العرب في الضعفاء من الكتب المفقودة، إلا أنَّ أقواله، والرواة الذين ذكرهم فيه، جملة منها مبثوثة في "الإكمال" لمغلطاي -وقد أكثر منه - ، وابن حجر في "التهذيب" و"اللسان"، وقد ذكره فؤاد سزكين في "تاريخ التراث" (٢/٢٣٧). [٣]

---

(١) هو عبدالملك بن محمد بن عدي الجرجاني، أبو نعيم الأستراباذي، الفقيه، الشافعي.
توفي عام ٣٢٣هـ.
وهو غير ابن عدي، أبو أحمد عبدالله، صاحب "الكامل"، المتوفى سنة ٣٦٥هـ.
السير: (١٥/٥٤٢-٥٤٥).

(٢) هو محمد بن أحمد بن تميم بن تمام المغربي، أبو العرب الإفريقي، الحافظ بالقيروان.
توفي عام ٣٣٣هـ.
السير: (١٥/٣٩٤-٣٩٥).

(٣) هناك بحث جمع الرواة الذين ذكرهم القيرواني في كتاب الضعفاء جمعًا من كتب التراجم، بعنوان: (كتاب الضعفاء لأبي العرب القيرواني جمعًا من كتب التراجم)، جمع فيه (١٨٩ راويًا).

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت٣٥٣هـ)** [١].

هو من الكتب المفقودة الذي لم يتم ابن السكن تأليفه له، ذكره ابن خير الإشبيلي في "فهرسته" (ص٢٦٣) قال: "كتاب الضعفاء والمتروكين، لأبي علي سعيد بن عثمان بن السكن، حدثني به أبو محمد بن عتاب -رحمه الله-، عن أبي عمر بن عبد البر الحافظ، عن خلف بن قاسم الحافظ، عن أبي علي بن السكن، ولم يتم تأليفه"، وذكره السخاوي في "**الإعلان بالتوبيخ**" (ص٣٥٩)، ولعله هو الذي قال عنه ابن عساكر في "تاريخ مدينة دمشق" (٢١/٢١٩): "ورأيت له جزءًا من كتاب كبير صنفه في معرفة أهل النقل يدل على توسع في الرواية إلا أن فيه أغاليط".

ولأهميته استقى منه عدد من المصنفين كمغلطاي في "الإكمال" [٢]، وابن حجر في "التهذيب" [٣]، وكذا في "تعجيل المنفعة" [٤].

---

(١) هو سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو علي بن السكن، المصري البزاز، وأصله بغدادي.
قال الذهبي: "جمع وصنف، وجرّح وعدّل، وصحح وعلل".
توفي عام ٣٥٣هـ.
السير: (١٦/١١٧-١١٨).

(٢) انظر مثلًا: (٢/٤٩١).

(٣) انظر مثلًا: (٣/٧٨).

(٤) انظر مثلًا: (٢/٢٠).

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) لأبي الفتح محمد الأزدي (ت٣٧٤هـ)** [١].

وهو كتاب كبير مفقود من زمن مبكر، ذكر فيه الرواة المتكلم فيهم بحق أو بغير حق [٢]، ذكره ابن خير الإشبيلي في "فهرسته" (ص٦١٢)، وابن حجر في "المعجم المفهرس" (ص١٧٢)، واستقى منه الخطيب البغدادي بأسانيده إليه في "تاريخه" [٣]، وابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين" [٤]، وكذلك المزي في "تهذيب الكمال" [٥] بتراجم كثيرة، والذهبي في مصنفاته كالميزان [٦]، ومغلطاي في "الإكمال" [٧]، وابن حجر [٨]، وغيرهم. [٩]

---

(١) هو محمد بن الحسين بن أحمد بن عبدالله بن بريدة، أبو الفتح الأزدي الموصلي.
توفي عام ٣٧٤هـ.
السير: (١٦/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) وسبقه لمثل هذا ابن عدي في "الكامل" كما تقدم ذكره.

(٣) انظر مثلًا: (٢/٢٠٤).

(٤) انظر مثلًا: (٣/٨٤).

(٥) انظر مثلًا: (٢٣/١٨٣).

(٦) انظر مثلًا: (١/٢٢٧).

(٧) انظر مثلًا: (٤/١٦٦).

(٨) انظر مثلًا: (١١/٨٥).

(٩) من حيث التسلسل الزمني ذُكر لأبي أحمد الحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ) (كتاب الضعفاء)، ذكره أكرم ضياء العمري "بحوث في تاريخ السنة المشرفة" (ص٩٣)، وأحال على "المغني" للذهبي (١/٧٠) عند ترجمة إسحاق بن ثعلبة عن مكحول، قال الذهبي: "ضعفه أبو أحمد الحاكم، وغيره"، قلت: وليس في ذلك تصريح من الذهبي -رحمه الله- أنَّه نقله من "الضعفاء"

المبحث الثاني: التعريف بالكتب الفرعية في الضعفاء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الكتب المطبوعة:

- **(كتاب الضعفاء والمتروكين) [1] لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)** [2].

التعريف بالكتاب:

كتاب جمع فيه أسماء الضعفاء والوضاعين، وذكر من جرّحهم من الأئمة الكبار مثل: أحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، والجوزجاني، والفلاس، وعبدالرحمن بن أبي حاتم، وأبيه، وأبي زرعة، والساجي، والعقيلي، وابن عدي، والأزدي، والدارقطني، وغيرهم، فيذكر في الترجمة اسم الراوي، واسم

للحاكم، سوى الحكم بالضعف على الراوي، ومثل هذا موجود في كتاب " الأسامي والكنى"، -وهو أنَّ الحاكم يحكم على الرواة بالضعف -انظر مثلًا: (٤٠٥/١)، (٢٧٨/٥)، والله أعلم، وأحكم.

(١) وللذهبي ذيل على كتاب ابن الجوزي هذا، قال السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٥٩): "واختصره الذهبي بل وذيل عليه في تصنيفين، وجمع معظمها في "ميزانه"، وانظر فتح المغيث أيضًا (٣٤٨/٤).

هناك نسخة خطية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المكتبة المركزيه، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ١١٣٧/ف، وكذلك معهد المخطوطات العربية، مصر، القاهرة، رقم الحفظ: عن الظاهرية ٣٧٩ (٢٢٧) حديث.

(٢) هو جمال الدين، أبو الفرج ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، البغدادي، الحنبلي، الواعظ، صاحب التصانيف.

توفي عام ٥٩٧هـ

السير: (٣٦٥/٢١).

أبيه، وقد يذكر جده، ثم نسبه، ويختصر جدًا في الحكم على الراوي، لأنَّ مقصود الكتاب الانتقاء من أئمة النقد السالف ذكرهم، وقد يذكر الترجمة من غير حكم، ورتب التراجم على حروف المعجم، ورتبت أسماء آبائهم على الحروف أيضًا؛ ليسهل الوقوف على التراجم، وختم كتابه بذكر من لا يعرف اسمه ولا كنيته، وقد تعقبه مغلطاي في كتابه: "الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء"[1]، قال في "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢/٣٤): "وقد نبَّهنا على ذلك في كتابنا الموسوم بـ "الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء"، والحمد لله وحده، وهو كتاب في ثلاثة أسفار كبار، هذبت به كتاب "الضعفاء" لابن الجوزي".

وطبع بتحقيق:

- أبي الفداء عبدالله القاضي، عام ١٤٠٦هـ.
- **(كتاب مختصر أسماء المجروحين) لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ)** [2].

---

(١) سيأتي الكلام عنه قريبًا.

(٢) هو العلامة النحوي، شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي البعلبكي الحنبلي، الفقيه المحدث، سمع من الفقيه: محمد اليونيني.
وصنف تصانيف، منها: كتاب: "شرح الجرجانية"، و "شرح الألفية" لابن مالك، "المطلع على أبواب المقنع".
وتوفي بمصر عام ٧٠٩هـ.
انظر: العبر في خبر من غبر (٤/٢١)، و الذيل على طبقات الحنابلة: (٢/٣٥٦-٣٥٧).

التعريف بالكتاب:

هو اختصار لكتاب "المجروحين" لابن حبان، من حيث ذكر رأي ابن حبان في الراوي، وتجريد الأسانيد والروايات، مع ذكر شيء يسير جدًا من كلام الأئمة في الرواة.

وطبع بتحقيق:

د. فيصل بن إبراهيم السويدي، و د. محمد سعيد عبد ربه، وأصله رسالة دكتوراة.

- **(كتاب المغني في الضعفاء)** [1] **للذهبي (ت٧٤٨هـ)** [2].

التعريف بالكتاب:

كتاب مختصر نافع جمع أصول كتب الضعفاء، وزاد مصنفه زيادات وفوائد هامة، ينير الطريق ويبّينه لمن أراد أن يرجع إلى المطولات؛ ليدرك الدارس مقالات النقّاد، واتجاهاتهم.

---

(١) ذكر الكتاني في "فهرس الفهارس" (٤١٨/١)، وفي "الرسالة المستطرفة" أيضًا (ص٢١٠): أنَّ السيوطي ذيل على المغني للذهبي، ولم أقف عليه، ولا أعلم أحدًا ذكره غير الكتاني، والله أعلم وأحكم.

(٢) هو الحافظ المعروف شمس الدين أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي.

طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (١٠٠/٩).

وقصد مصنفه جمع كل من تُكلم فيه، ولو كان ثقة؛ لئلا يُتعقب عليه [١]، وسلك مصنفه الإيجاز مع تحرير أقوال الأئمة في الراوي وزبدة الكلام فيه، وللمصنف تعقبات مفيدة موجزة، [٢] وتجد أيضًا أحكامه على الرواة، وقد لا يذكر حكمًا على الراوي، ويختصر جدًا في ذكر شيوخ الراوي وتلاميذهم، ورتب كتابه على حروف المعجم، وختمه بمن عرف بأبيه.

وأما الرواة المتكلم فيهم وذكرهم في كتابه، فقد أوجز ذلك في مقدمته، فقال: "قد احتوى على ذكر الكذابين الوضاعين، ثم على ذكر المتروكين الهالكين، ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين، ثم على الكثيري الوهم من الصادقين، ثم على الثقات الذين فيهم شيء من اللين، أو تعنت بذكر بعضهم أحد من الحافظين، ثم على خلق كثير من المجهولين، ولم يمكني استيعاب هذا الصنف؛ لكثرتهم في الأولين والآخرين، فذكرت منهم من نص على جهالته أبو حاتم الرازي وقال: هذا مجهول، وذكرت خلقًا منهم لم أعرف حاله ولا روى عنه سوى رجل واحد متنًا منكرًا، وكذا لم أذكر فيه من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: يكتب حديثه ولا من لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو شيخ أو هو صالح الحديث، فإن هذا باب تعديل، وكذا لم أعتنِ بمن ضعف من الشيوخ ممن كان في المائة الرابعة وبعدها، ولو فتحت هذا الباب لما سلم أحد

(١) قال في ترجمة: محمد بن بشار (٥٣٢٧): "لم أذكر بندارًا، وأمثاله في كتابي للين فيه عندي، ولكن لئلا يتعقب علي فيهم فيقول قائل فيهم مقال".

(٢) انظر: مقدمة المحقق (ص٤-٦).

إلا النادر من رواة الكتب والأجزاء... "، وهذا يدل على دقة المصنف في تقسيمه، وإبداعه في ذلك.

وطبع بتحقيق:

الدكتور نور الدين عتر، عام ١٤٣١هـ.

- **(كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال) [1] للذهبي (ت٧٤٨هـ).**

التعريف بالكتاب:

يعد من المصنفات المهمة في بابه [2]، وافتتحه بمقدمة بيّن موضوع كتابه، وأنواع الرواة الذين اشتمل عليهم الكتاب، ورتب كتابه على حروف المعجم في أسمائهم وأسماء آبائهم، فيذكر اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبه، وبعض شيوخه وتلاميذه على جهة الاختصار، وإذا كانت الترجمة في الكتب الستة، فيرمز (عو) لمن أخرج له أصحاب السنن، ورمز (ع) لمن أخرج له أصحاب الكتب الستة، ثم يذكر ما قيل في الراوي من أقوال أئمة النقد، ويتعقبها أحيانًا، ويسوق من الأحاديث ما يدلّل على ضعف الراوي، وأما إذا كان الراوي ثقة

---

(١) وقد ألف الذهبي أيضًا كتابًا بعد المغني، والميزان، أسماه: (معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد)، طُبع بتحقيق: أبو عبدالله إبراهيم سعيداي إدريس، عام ١٤٠٦هـ، قصد فيه المصنف الدفاع عن حملة السنة ممن أُدخل في كتب الضعفاء، وهو ليس منهم، ولا موجب لرد روايته.

(٢) اعتنى العلماء والباحثون بهذا الكتاب بين مستدرك، ومعقب، وملخص، فمن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- التعليق على ميزان الاعتدال، للحسني، استدرك فيه على الذهبي عدة أسماء، وتعقبه أيضًا في مواضع.
- لسبط ابن العجمي كتابين: نثل الهميان في معيار الميزان –نقد الهميان في معيار الميزان، وكلاهما ذيل واستدراك على الميزان.
- جرَّد تاج الدين أبو الحسن علي بن عبدالله الأردبيلي التبريزي الأحاديث التي في "الميزان"، ورتبها على الأبواب. وغير ذلك من الأعمال على "الميزان".

فيرد الطعن ممن تُكلم فيه بغير قادح، وقد يذكر وفاة الراوي، وختم كتابه بفصل في النسوة المجهولات.

وقد قصد فيه مؤلفه: أن يذكر كل من تُكلم فيه ولو كان ثقة، كصنيع ابن عدي وغيره ممن تقدمه [١]، ولكنه التزم ألا يذكر أحدًا من الصحابة، ولا الأئمة المتبوعين إلا بغرض الذب عنهم كعلي بن المديني [٢]، قال في خاتمة كتابه: "فأصله وموضوعه في الضعفاء، وفيه خلق كما قدمنا في الخطبة من الثقات ذكرتهم؛ للذب عنهم، ولأن الكلام فيهم غير مؤثر ضعفًا". [٣]

---

(١) انظر: "فتح المغيث" (٣٤٨/٤)، و"الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٥٩)، للسخاوي.

(٢) انظر: الميزان: (١٣٨/٣).

(٣) قال الذهبي في مقدمته، واصفًا ما احتواه كتابه: "وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة، وفي عدالتهم وهن، ثم على المحدثين الضعفاء من قبل حفظم، فلهم غلط وأوهام، ولم يترك حديثهم، بل يقبل ما رووه في الشواهد والاعتبار بهم لا في الأصول والحلال والحرام، ثم على المحدثين الصادقين أو الشيوخ المستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الإثبات المتقنين، ثم على خلق كثير من المجهولين ممن ينص أبو حاتم الرازي على أنه مجهول، أو يقول غيره: لا يعرف أو فيه جهالة أو يجهل، أو نحو ذلك من العبارات التي تدل على عدم شهرة الشيخ بالصدق، إذ المجهول غير محتج به، ثم على الثقات الإثبات الذين فيهم بدعة، أو الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة؛ لكونه تعنت فيه، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحرير، فإنا لا ندعى العصمة من السهو والخطأ في الاجتهاد في غير الأنبياء، ثم البدعة كبرى وصغرى... ".

وجاء تقسيم الرواة في كتابه على النحو الآتي:

الكذابون، والمتهمون به، والمتروكون، والحفاظ المتهمون في دينهم وعدالتهم، والضعفاء الذين لم يترك حديثهم، والصادقون الذين فيهم لين، والمجهولون، والثقات الأثبات سواء من فيهم بدعة أو تكلم فيهم بغير قادح.

وطبع بتحقيق:

١. علي محمد البجاوي، عام ١٣٨٢هـ.

٢. علي معوض وعادل أحمد عبدالموجود، ١٤١٦هـ.

٣. مجموعة من المحققين في دار الرسالة العالمية، عام ١٤٣٠هـ.

- **(كتاب ديوان الضعفاء والمتروكين) للذهبي (ت٧٤٨هـ)، وذيله.**

التعريف بالكتاب:

وصف هذا الكتاب مصنفه، فقال: "ديوان أسماء الضعفاء والمتروكين، وخلق من المجهولين، وأناس ثقات فيهم لين، على ترتيب حروف المعجم، بأخصر عبارة وألخص إشارة"، ولذا تجده يحكم على الراوي بعبارة واحدة.

وقد قسم الضعفاء إلى خمس طبقات: قوم ثقات تُكلم فيهم، قوم دون ذلك يغلب على الظن أنَّ حديثهم حجة ولا ينزل عن رتبة الحسن، قوم ليسوا بحجة لغلطهم فهم بين الحُسن والضعف، قوم أُجمع على ضعفهم لسوء ضبطهم، قوم متفق على تركهم لكذبهم [(١)].

وأما ذيله فقد وصفه مصنفه، فقال: "ذيل على كتابي ديوان الضعفاء، التقطته من عدة تواليف، وهذا شيء لا سبيل إلى استيعابه، وإنما هو بحسب

(١) انظر: مقدمة المحقق (ص٦-٧).

ما عرفت، أو اطلعت عليه... "، ورتبه على حروف المعجم، وختمه بالكنى، وهو مختصر جدًا يحكم على الراوي بعبارة وجيزة جدًا.

وكلاهما بتحقيق:

حماد بن محمد الأنصاري، عام ١٣٨٧هـ. [١]

- **(كتاب الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء) لعلاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢)** [٢].

التعريف بالكتاب:

هذا الكتاب هذبه مصنفه وذيله على كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي، كما قال ذلك في كتابه "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢/٣٤)، قال: "وقد نبَّهنا على ذلك في كتابنا الموسوم بـ "الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء"، والحمد لله وحده، وهو كتاب في ثلاثة أسفار كبار، هذبت به كتاب "الضعفاء" لابن الجوزي"، ويدل عنوان الكتاب على قصد مصنفه، حيث نقّح كتاب (الضعفاء) لابن الجوزي، وتعقبه في مواضع، قال في كتابه "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (١/١١١): "وزعم أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب "الضعفاء والمتروكين" أنّ يحيى بن معين قال فيه: متروك،

---

(١) تقدمت طباعة الأصل على الذيل، وكلاهما في سنة واحدة.

(٢) هو مغلطاي بن قليج بن عبدالله البكجري الحنفي الحكري الحافظ علاء الدين صاحب التصانيف، قال الشهاب ابن رجب "عدة تصانيفه نحو المائة أو أزيد، وله مآخذ على أهل اللغة وعلى كثير من المحدثين"، توفي في ٢٤ شعبان سنة ٧٦٢. انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: (٦/١١٤-١١٦).

وهو غير صواب، بيَّنا ذلك في كتابنا المسمى بـ "الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء"".

وقد أحسن مغلطاي في كتابه؛ حيث تعقب ابن الجوزي، وأولى ذلك اهتمامًا، ونقل كثيرًا عن الأئمة عند ترجمة الراوي الواحد، ولذا تجده مثلًا في ترجمة (ابن لهيعة) بلغت النقول عنده خمس ورقات، وكما بلغت أكثر من ثلاث ورقات في ترجمة (عمرو بن شعيب)، وهذا منهج مغلطاي في كتبه، حيث قال في "إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال" (٢٩٣/٣) -عند ترجمة: سعيد بن زربي -: "المتأخر الحاذق يجمع أقوال العلماء ويرجح منها بالدلائل ما ترجح، أو ما رجحه غيره"، وهذا يدل على أنه متمكن في جمع أقوال من تقدمه، مع قدرته على الترجيح بينها، وقد تعقب أيضًا من نقل عنهم ابن الجوزي، كالترمذي، وأبي حاتم الرازي، وابن حبان، وابن عدي، وغيرهم، وابتدأ كتابه بترجمة سعيد بن زرعة، وختمه بترجمة عمرو بن عطية العوفي، حيث بلغت تراجم الكتاب (٨٢٧ترجمة).[1]

وطبع بتحقيق:

مازن بن محمد السرساوي، عام ١٤٣٠هـ.

(١) انظر مقدمة المحقق: (٤٣/١-٦٠)

- **(كتاب ذيل ميزان الاعتدال) لزين الدين العراقي (ت٨٠٦هـ)**[1].

التعريف بالكتاب:

قصد مصنفه الإتمام والاستدراك على كتاب "ميزان الاعتدال" للذهبي، فيمن فات الذهبي ذكرهم في كتابه، وهو من أجود ما صُنف على "الميزان"، وبلغ عدد التراجم التي استدركها على الذهبي في "الميزان" (٧٩٩ ترجمة)، وسلك منهج الذهبي في "الميزان" من حيث الترتيب، وكذا الكلام في الرجال، واشترط في مقدمته أن لا يذكر إلا ما أغفله الذهبي في "الميزان"، ومع ذلك فقد ذكر تراجم هي موجودة في "الميزان" كخلف بن عمرو (ص٩١) قال: "وقد أورده الذهبي في الضعفاء ولم يذكره في الميزان"، بل هي موجودة في "الميزان" قال الذهبي (٦٦١/١): "وخلف بن عمرو، عن كليب مجهولان، وكليب هو ابن وائل يروي عن خلف أبو سعيد الاشج".

ولأهميته فقد استقى من مصادر كثيرة، منها: "تاريخ البخاري"، و"أسماء من روى عن مالك" للخطيب البغدادي، و"الإكمال" لابن ماكولا،

---

(١) هو عبدالرحيم بن الحسين بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم الزين، أبو الفضل الشافعي.

قال التقي الفاسي في "ذيل التقييد": كان حافظًا متقنًا عارفًا بفنون الحديث، والفقه، والعربية، وغير ذلك كثير الفضائل والمحاسن متواضعًا ظريفًا، ومسموعاته وشيوخه في غاية الكثرة، وأخذ عنه علماء الديار المصرية، وغيرهم.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (١٧١/٤-١٧٦).

و"الأحكام الكبرى" لعبدالحق الأشبيلي، و"بيان الوهم والإيهام" لابن القطان، وغير ذلك.

وطبع بتحقيق:

١. عبدالقيوم عبد رب النبي، عام ١٤٠٦هـ.

٢. علي محمد معوض، وعادل أحمد عبدالموجود، عام ١٤١٦هـ.

- **(كتاب مختصر الكامل لابن عدي) للمقريزي (٨٤٥هـ)** [١].

التعريف بالكتاب:

هو مختصر على كتاب الكامل لابن عدي، افتتح كتابه بمقدمة، وجعلها على أبواب، وأطال فيها، وقصد استيعاب جميع التراجم، وحذف أسانيد ابن عدي إلى أئمة الجرح والتعديل، ويحذف غالبًا ما لا صلة له بالجرح والتعديل، وكذا يحذف الأحاديث من الترجمة إلا ما ندر، وختم مختصره بمن نسب إلى قبيلة أو إلى مولى ولم يذكر باسم ولا كنية. [٢]

وطبع بتحقيق:

أيمن بن عارف الدمشقي، عام ١٤١٥هـ.

---

(١) هو أحمد بن علي بن عبدالقادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم بن عبدالصمد، الشيخ تقي الدين المقريزي، وأصلهم من بعلبك.

قال ابن حجر: "وكان إمامًا بارعًا مفننًا متقنًا ضابطًا دينًا خيرًا، محبًا لأهل السنة يميل إلى الحديث والعمل به".

إنباء الغمر بأبناء العمر: (٤/١٨٧-١٨٨)

(٢) انظر: مقدمة المحقق: (ص٣٣-٣٤).

- **(كتاب لسان الميزان) [1] لابن حجر (ت٨٥٢هـ) [2].**

التعريف بالكتاب:

قصد ابن حجر تكملة ما فات الذهبي في "الميزان" من تراجم للضعفاء، وافتتح كتابه بمقدمة جعلها على فصول، ورتبه على حروف الهجاء الاسم الأول واسم الأب فقط، وكذا تقديم الأسماء المجردة على المزيدة كتقديم (بكر) على (بكران)، و (سليم) على (سليمان)، وكذا تقديم اسم العبادلة على غيرهم في حرف العين عند (عبد)، وألحق أسماء النساء مع أسماء الرجال خلافًا للذهبي حيث أفرد فصلًا للنساء.

واشترط في كتابه ذكر جميع تراجم "الميزان" سوى من ترجم له المزي في "تهذيب الكمال".

---

(١) وله أيضًا: (كتاب تقويم اللسان)، ذكره السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٦٠)، وكذلك: (كتاب تحرير الميزان)، ذكره أيضًا السخاوي في "الإعلان بالتوبيخ" (ص٣٦٠)، وفتح المغيث (٣٤٨/٤).

(٢) هو الحافظ المعروف أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي الشهاب، أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري، ثم القاهري الشافعي، ويعرف بابن حجر.

قال السخاوي: "أكثر جدًا من المسموع والشيوخ، فسمع العالي والنازل، وأخذ عن الشيوخ والأقران فمن دونهم، واجتمع له من الشيوخ المشار إليهم والمعول في المشكلات عليهم ما لم يجتمع لأحد من أهل عصره".

توفي عام ٨٥٢هـ.

الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: (٣٦/٢-٤٠).

وأضاف واستدرك على التراجم المنقولة من "الميزان"، وقد جعل الحافظ علامة بين كلامه وكلام الذهبي، فإذا انتهى من كلام الذهبي، يقول (انتهى)، ثم يذكر ما يريد زيادته، وقد جاء بتراجم جديدة مستقلة، وهي عبارة عن استدراك على الذهبي في "الميزان"، و"ذيله"، ورمز (ز) للتراجم الزائدة الغير موجودة عند الذهبي، وهناك تراجم مزيدة من "ذيل الميزان" للعراقي، ورمزها بـ (ذ)، ورمز بـ (ك) لرجال "المستدرك على الصحيحين" للحاكم، و بـ (صح) للعمل على توثيقه، وغير ذلك من الرموز، والذي تقدم أهمها.

وتكمن أهمية الكتاب بمصادره، وبمن نقل عنه، فمن ذلك: تواريخ ابن معين، وكذا البخاري، وابن أبي حاتم، وتكملة الكامل لابن طاهر، وغير ذلك كثير. (١)

وطبع بتحقيق:

١. غنيم عباس غنيم، عام ١٤١٦هـ.

٢. عبدالفتاح أبو غدة، عام ١٤٢٣هـ.

- **(كتاب الجامع لكتب الضعفاء والمتروكين والكذابين) د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان.**

التعريف بالكتاب:

هو مشروع نافع يقع في (١٨مجلدًا) جمع فيه تراجم كتب الضعفاء والمتروكين المطبوعة والمخطوطة، التي بلغت (٢٩ كتابًا)، ودمجها، ورتب مصادر كل ترجمة ترتيباً تاريخياً، وحصرها في مصدر واحد، وموضع واحد من جميع كتب الضعفاء

(١) انظر: مقدمة تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة (١/٨٤-١٠٤).

على طريقة المعاجم، وأحسن صانعه؛ حيث سهل على الباحث جمع رواة كتب الضعفاء في مكان واحد مع التنبيهات على ما يقع في الترجمة من تصحيف، قال في غلاف الكتاب: "وهو جمع لكتب الضعفاء والمتروكين المطبوعة والمخطوطة، مع دمج تراجمها، وترتيب مصادر ترجمة كل راوي ترتيبًا تاريخيًا، وفيه التنبيه على مئات التصحيفات في المطبوعات"، ورُتب الكتاب على حروف المعجم، وعند ذكره لاسم الراوي يورد أطول اسم جاء ذكره في كتب الضعفاء، ويجعله عنوان لمصدر الترجمة، وختم الكتاب بالكنى والألقاب والنسب.

وطبعه:

مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، بصنعاء، عام ١٤٣٥هـ، ثم صوَّرتها دار ابن عباس، بمصر، عام ١٤٣٩هـ.

المطلب الثاني: الكتب المخطوطة:

- **(كتاب الضعفاء والمتروكون) ليوسف بن عبدالرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)** [1].

(١) هو الحافظ المعروف محدث الشام، جمال الدين، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف القضاعي، ثم الكلبي الدمشقي الشافعي – صاحب كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال –.

تذكرة الحفاظ: (١٩٣/٤).

نسخة منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المكتبة المركزية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٧٧٨٠/ف. [١]

- **(كتاب أسماء الضعفاء والمتروكين المذكورين في تهذيب الكمال) لعماد الدين أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد، البعلبكي (ت٨٠٤هـ)** [٢].

منتخب من تهذيب الكمال، منه نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٠٩٧٩-٣-ف. [٣]

---

(١) انظر: خزانة التراث: (٦٧٣/٦٦).

(٢) هو أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد بن أبي المجد بن بدر بن سالم السعدي الدمشقي، ثم المصري الحنبلي عماد الدين، سمع من: المزي، والذهبي، وغيرهما، وأحب الحديث فحصل طرفًا صالحًا منه، وله: "اختصار تهذيب الكمال".

توفي عام ٨٠٤هـ.

إنباء الغمر بأبناء العمر: (٢١٢/٢).

(٣) انظر: خزانة التراث: (٦٧٢/٢٣).

المبحث الثالث: الخصائص المشتركة في كتب الضعفاء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مميزات كتب الضعفاء.

١. تقدم التصنيف فيها منذ آواخر القرن الثاني تقريبًا.

٢. عمق المادة العلمية، وأنها صادرة من إمام عارف.

٣. أنها تعطي الباحث حكمًا مبدئيًا، أنَّ هذا الراوي من المجروحين.

٤. أنها رُتبت على نسق معين يسهل معه الرجوع إلى الترجمة محل البحث.

٥. أنها حفظت لنا أقوالًا لكتب مفقودة في الضعفاء.

٦. أنها تعتني بسبر مرويات الراوي، ككتاب الكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان.

المطلب الثاني: المآخذ على كتب الضعفاء.

١. أنَّ عددًا من الرواة الذين وردت أسماؤهم في كتب الضعفاء محل نظر وبحث، لمجرد ذكرهم وإدراجهم فيها.

٢. أنَّ بعض مصنفي كتب الضعفاء لم يلتزموا بما يدل عليه اسم الكتاب فيصرحون برواة هم في مرتبة الحسن، كما عند البخاري في ترجمة (٢٥) "أيوب بن عائذ الطائي سمع الشعبي، وقيس بن مسلم، روى عنه ابن عيينة، كان يرى الإرجاء، وهو صدوق"، بل ومن هم في مرتبة الثقة عند المصنف -صاحب الكتاب -كما في أحوال الرجال للجُوزجاني عند ترجمة (١٧٣) "جعفر بن سليمان الضبعي روى أحاديث منكرة، وهو ثقة متماسك كان لا يكتب".

٣. أن بعض مصنفي كتب الضعفاء لم يرتبوا الكتاب ترتيبًا يسهل معه الرجوع إلى التراجم كما في أحوال الرجال للجُوزجاني، والضعفاء لأبي زرعة، والضّعفاء للساجي.

٤. الاختصار الشديد في تراجم بعض المصنفات منها مما قد يحتاج الباحث إلى تفسير لبعض نصوصها.

المطلب الثالث: القدر المشترك بين كتب الضعفاء.

١. تشترك كتب الضعفاء بلفظ الضعف في العنوان من حيث الإجمال، وإن زاد بعضهم على ذلك بحسب المقدر الزائد عند المصنف.

٢. أنها ذكرت من هم في مرتبة الضعف، وأنزل من ذلك كالوضاعين مثلًا، والمتروكين، والمجاهيل، وأهل البدع، وغير ذلك.

٣. أنَّ مصنفي كتب الضعفاء جميعهم من أهل الخبرة الطويلة في علم الجرح والتعديل على اختلاف مراتبهم، واختلاف قواعد نقدهم.

٤. قد لا يجد الباحث قولًا في الراوي سوى ما في كتب أصول الضعفاء؛ وهذا مما يعزز أهمية هذه الكتب.

٥. لأهمية كتب الضعفاء الأمهات، قد لا يجد الباحث نص الإمام كاملًا إلا في كتابه في الضعفاء.

٦. تُعد كتب الضعفاء الأمهات أصلًا لمن جاء بعدهم سواء مما صنف في الضعفاء، أو في عموم الجرح والتعديل.

٧. أن أصحاب كتب الضعفاء يذكرون بعض الثقات في مصنفاتهم؛ بقصد الذب عنهم، كصنيع ابن عدي، والأزدي، والذهبي.

٨. قد يذكر أصحاب كتب الضعفاء الرواة الثقات في كتبهم عرضًا وتبعًا، واستطرادًا، لتشابه في الأسماء، أو لقرابة، وغير ذلك، ككتاب الضعفاء والمتروكين للدارقطني.

٩. قد تتوسع كتب الضعفاء بذكر الرواة المتكلم فيهم لمجرد قول ناقد واحد في الراوي، ولو لم يكن لنقده وجه، ولا مورد طعن، كالضعفاء للعُقيلي، والكامل لابن عدي، والمجروحين لابن حبان، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين، والمغني في الضعفاء للذهبي، وغيرها.

١٠. أنَّ غالب كتب الضعفاء مرتبة على حروف المعجم إجمالًا.

١١. لا يمكن الاستغناء بكتاب واحد من كتب الضعفاء عن بقية الكتب، حيث إنَّ بعضها مكمّل لبعض، ولذا لا تجد كتابًا استوعب جميع الضعفاء على جهة الإطلاق.

الخاتمة

هذا ما تيسر جمعه من كتب الضعفاء، فالله المستعان وعليه التكلان، ولاحول لي ولا قوة إلا بالله، والله اسأل جل شأنه أن يتقبل عملي، وأن يحسن قصدي، وأن يختم لي بالصالحات، وأن يغفر لي ولوالدي، ولمشايخي وإخواني، وجميع المسلمين إنه مجيب الدعوات، ومغيث اللهفات، جل شأنه وتقدست أسمائه.

ويمكن إجمال أبرز النتائج، والتوصيات؛ فأقول مستعينًا بالله:

أبرز النتائج:

١. أنَّ تسمية هذا النوع من التصنيف بـ (كتب الضعفاء) هي تسمية أغلبية؛ ولذا تجد من هم أعلى أو أدنى من مرتبة الضعف.

٢. أنَّ هذا النوع من التصنيف غير خاص بالضعفاء فحسب، بل من هم أنزل من ذلك كالمتروكين، والوضاعين، والمجاهيل، وأصحاب البدعة، وغير ذلك.

٣. تقدم هذا النوع من التصنيف، فأدى ذلك إلى استفادة كثير ممن ألف في الضعفاء، أو في عموم الجرح والتعديل.

٤. أنَّ الكتب الأصلية منها تعد مصدرًا لمن جاء بعدها.

٥. أنَّ غالب كتب الضعفاء رُتب على حروف المعجم، إلا ثلاثة كتب، وهي: (كتاب أحوال الرجال) للجُوزجاني، و(كتاب الضعفاء) لأبي زرعة، و (كتاب الضّعفاء) للساجي.

أبرز التوصيات:

١. جمع نصوص الإمام الواحد غير الموجودة في كتابه، ودراستها دراسة نقدية.

٢. دراسة الأوهام التي وقعت في كتب الضعفاء، كأنْ يشترط صاحب الكتاب ألا يذكر التراجم التي ذكرها صاحب المصنف الذي ذيل عليه، كـ "ذيل الميزان" على "ميزان الاعتدال"، فإنه ذكر تراجم موجودة في "الميزان"، وكذلك "لسان الميزان" على "الميزان"، فإنَّه اشترط ألا يذكر رجالًا موجودين في "تهذيب الكمال"، وقد ذكر تراجم موجودة في "تهذيب الكمال".

٣. دراسة قواعد نقد الإمام الواحد من خلال مقدمة كتابه.

والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي. "الجرح والتعديل". (ط١، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م).

ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح. "شذرات الذهب في أخبار من ذهب". حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. (ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م).

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري. "طبقات الأولياء". تحقيق: نور الدين شريبه، (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي. "الفهرست". المحقق: إبراهيم رمضان. (ط٢، بيروت: دار المعرفة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م).

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان". تحقيق إحسان عباس. (ط١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٤م).

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "الذيل على طبقات الحنابلة". المحقق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط١، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٥ م).

ابن زريق. "من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين". (نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٠٦٥٧-ف. خزانة التراث).

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي. "طبقات الشافعية". المحقق: د. الحافظ عبد العليم خان. (ط١، بيروت: عالم الكتب – بيروت، ١٤٠٧ هـ).

الإشـــبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي. "الفهرس". المحقق: محمـد فؤاد منصـــور. (ط١، بيروت: دار الكتـب العلـمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).
الأصـــبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إســـحاق بن موســـى بن مهران. "المسند المستخرج على صحيح مسلم". المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م).
البابانى، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي. "إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون" تحقيق: محمد شرف الدين بالتقايا ، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى. (د.ط، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي -دار إحياء التراث العربي، د.ت).
البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه. "الضـــعفاء والمتروكين، المشـهور: بالضـعفاء الصـغير. رواية آدم بن موسـى الخُوَاري، ويليه: قطعة من رواية مُسبِّح بن سعيد"، تحقيق د سالم بن صالح العمّاري. (د.ط، مركز إحسان لدراسات السنة النبوية، د.ت).
البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه. "صـــحيح البخاري". تحقيق: جماعة من العلماء. (الطبعة: الســلطانية، بولاق – مصــر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١١هـ).
البستوي، عبدالعليم عبدالعظيم. "الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه "الشـــجرة في أحوال الرجال" و "أمارات النبوة" ". (ط١، الرياض: دار الطحاوي، ١٤١١هـ).
البعلي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفتح الحنبلي. "مختصـر أسماء المجروحين". تحقيق: د. فيصـــل بن إبراهيم الســـويدي ود. محمد ســـعيد عبد ربه. (د.ط، مركز اللؤلؤة للنشر والتوزيع، د.ت).
البغدادي، إسماعيل باشـــا. "هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصـــنفين". (د.ط، إسطنبول: وكالة المعارف الجليلة، ١٩٥١م).

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة. (ط١، بيروت: الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م).

الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي. "أحوال الرجال". المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي. (فيصل آباد، باكستان: حديث اكادمي).

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية". تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م).

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون". (د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٤١ م).

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي. "تاريخ بغداد". المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢ م).

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي. "تعليقات الدارقطني على المجروحين". تحقيق: خليل بن محمد العربي. (ط١، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٤ هـ -١٩٩٤ م).

الدمياطي، أحمد بن أيبك بن عبدالله. "مختصر الكامل في معرفه الضعفاء". (نسخة خطية في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الرياض، رقم الحفظ: ٠٧٨٨-ف. خزانة التراث).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". المحقق: عمر عبد السلام التدمري. (ط٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "العبر في خبر من غبر ويليه: "ذيل العبر" للذهبي نفسه، ثم "ذيل الحسيني" عليه. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد". تحقيق: أبو عبدالله إبراهيم سعيداي إدريس. (١٤٠٦هـ).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "المغني في الضعفاء". المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. "ميزان الاعتدال". تحقيق: علي محمد البجاوي. (ط١، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٣٨٢ هـ -١٩٦٣ م).

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان. "تذكرة الحفاظ". وضع حواشيه: زكريا عميرات. (ط١، بيروت: ، دار الكتب العلمية، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨ م).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان. "سير أعلام النبلاء". تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تقديم: بشار عواد معروف. (ط٣، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م).

الرازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني. "مقاييس اللغة". المحقق: عبد السلام محمد هارون. (د.ط، بيروت: دار الفكر ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م).

الرامهرمزي. "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي". تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد. (ط١، دار الذخائر، ٢٠١٦م).

السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. "طبقات الشافعية الكبرى". المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. (ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ).

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" (د.ط، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، د.ت).

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد. "فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي". المحقق: علي حسين علي. (ط١، مصر: مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م).

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ". المحقق: سالم بن غتر بن سالم الظفيري، (ط١، الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧م).

سزكين، فؤاد. "تاريخ التراث العربي". نقله إلى العربية: د محمود فهمي حجازي، راجعه: د عرفة مصطفى –د سعيد عبد الرحيم، أعاد صنع الفهارس: د عبد الفتاح محمد الحلو. (د.ط، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ – ١٩٩١ م).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين. "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص". المحقق: محمد الصباغ. (ط٢، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م).

الصالحي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي. "طبقات علماء الحديث". تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق. (ط٢، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ –١٩٩٦ م).

العسقلاني. أحمد بن علي بن حجر. "فتح الباري بشرح صحيح البخاري". رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. (د.ط، بيروت: دار المعرفة ، ١٣٧٩).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. "المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة". المحقق: محمد شكور الميادني. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م).

العسـقلاني، أبو الفضـل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. "إنباء الغمر بأبناء العمر" . المحقق: د حسن حبشي. (د.ط، مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٩ م).

العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. "تهذيب التهذيب". (ط١، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٦هـ).

العسـقلاني، أبو الفضـل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. "لسـان الميزان". المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. (ط٢، بيروت: مؤسسـة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م).

العسـقلاني، أبو الفضـل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر. "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر". المحقق: عصام الصبابطي -عماد السيد. (ط٥، القاهرة: دار الحديث، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧ م).

العمري، أكرم ضـياء. "بحوث في تاريخ السـنة المشـرفة". (ط٤، بيروت: دار بسـاط، د.ت).

الكتامي، علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الفاسي. "بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام". المحقق : د. الحسين آيت سعيد. (ط١، الرياض: دار طيبة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي. "الرسالة المسـتطرفة لبيان مشـهور كتب السـنة المشـرفة". المحقق: محمد المنتصـر بن محمد الزمزمي. (ط٦، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

الكتاني، عبدالحي محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسـني. "فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشـيخات والمسـلسـلات". المحقق: إحسـان عباس. (ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢).

اللاحم، إبراهيم بن عبدالله. "دراسة الأسانيد". (إشراف مركز إحسان لدراسات السيرة النبوية، د.ت).

مركز الملك فيصل، خزانة التراث .

المروزي، عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني أبو سعد. "الأنساب". تحقيق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. (ط١، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٩٦٢م).

المزي، يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين بن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي. "تهذيب الكمال في أسماء الرجال". تحقيق: بشار عوّاد معروف. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م).

مصطفى، وليد حسن. "الضعفاء لأبي العرب القيرواني جمعًا من كتب التراجم". (العراق: جامعة سامراء كلية التربية، ٢٠١٧/١٢/٣١م) .

النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري. "صحيح مسلم". المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٤هـ).

الهاشمي، سعدي بن مهدي. "أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء –وأجوبته على أسئلة البرذعي". رسالة علمية لنيل الدكتوراه في الحديث وعلومه من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بإشراف د الحسيني عبد المجيد هاشم، (د.ط، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م).

Ibn Abi Hatim, Abu Muhammad Abdur-Rahman bin Muhammad bin Idris bin Al-Munzir At-Tamimi Al-Hanzali Ar-Razi. "Al-Jarhu Wa At -Ta'dil." (1st edition, India : Majlis Dairatu Al-ma'arfi Hyderabad, Beirut: Dar Ihyai At-Turathi Al-Arabi , 1952)

Ibn Al-I'mad, Abdul-Hayyi Ibn Ahmad Ibn Muhammad Ibn Al-I'mad Al-I'kri Al-Hanbali, Abu Al-Falah. "Shadharatu Az -Zahabi fi Aakhbari Man Dhahaba".Investigated by: Mahmoud Al-Arnaout, and its hadiths were documented by: Abdul Qadir Al-Arnaout. (1st edition), Damascus: Dar Ibn Kathir, 1406 AH – 1986).

Ibn Al-Mulqin, Sirajudeen Abu Hafs Omar bin Ali bin Ahmed As-Shafi'i Al-Masry. "Tabaqatu Al'awliya'i". Investigated by: Nurudeen Shurayba, (2nd edition., Cairo: Maktabatu Al-Khanaji, 1415 AH -1994).

Ibn An-Nadim, Abu Al-Faraj Muhammad bin Ishaq bin Muhammad Al-Warraq Al-Baghdadi, Al-Mu'taziliyu As-Shiiyu. " Al-Fihrist " Investigated by: Ibrahim Ramadan. (2nd edition, Beirut: Dar Al-Ma'rifa 1417 AH -1997).

Ibn Khalikan, Abu Abbas Shamsudeen Ahmad bin Muhammad bin Ibrahim bin Abi Bakr, "Wafiyat Al-a'yan Wa'anba'u Abna'u Az-zamani". Investigated by Ihsan Abbas. (1st edition, Beirut: Dar Sader, 1994).

Ibn Rajab, Abdur-Rahman bin Ahmad."Az-Zeylu A'laa Tabaqaati Al-Hanaabila". Investigated by Abdur-Rahman bin Sulaiman Al -Useimin

Ibn Zuraiq. "Man Takalama Fihi Ad-daaruqutniyu Fi Kitabi As-sunan Mina Ad-dua'afa' Walmatrukina Walmajhulina". (A written copy is in the King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, Archive No.: 0657-F. Khizanatu At-Thurathi).

Ibn Qadi Shuhba, Abu Bakri bin Ahmed bin Muhammad bin Omar Al-Asadi Al-Shuhbiyu Al-Dimashqi. "Tabaqat Ash-Shaafi'iyati" Investigated by: Dr. Hafiz Abdul Aleem Khan. (1st edition, Beirut: Alam Al-Kutub -Beirut, 1407 AH).

Al-Ishbiliyu, Abu Bakri Muhammad bin Khair bin Omar bin Khalifa Al-Lamtouni, Al-Umawiyi. " Al-Fihrist ". Investigated by: Muhammad Fuad Mansour. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH/1998).

Al-Asbahani, Abu Naim Ahmed bin Abdullah bin Ahmed bin Ishaq bin Musa bin Mahran. "Al-Musnad Al-mustakhraju 'Ala Sahih Muslim." Investigated by: Muhammad Hassan Muhammad Hassan Ismail Al-Shafi'i. (1st edition, Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1417 AH -1996).

Al-Babani, Ismail bin Muhammad Amin bin Mir Salim Al-Baghdadi. "Idahu Al-Maknuni Fi Az-Zeyli A'la Kashfi Az-Zununi", Investigated by: Muhammad Sharafu deen Baltaqaya, and Mualim Rifaat Bilke Al-Kalisi. (Beirut: Muassasatu At-Tarikhi –Daru ihyahu At-thurathi).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Ibn Bardzbah. "Ad-du'afa'u' Walmatrukin, Al-Mashhuri: Bialdua'fa As-Sagiri. Riwayatu Adam bin Musa Alkhuwary, Wayaleehi: Qit'atu Min Riwayati Musabbih Bin Saeed," Investigated by Dr. Salem Bin Saleh Al-Ammari. (Markazu Ihsaani Li Drasaati As-Sunnati An-Nabawiyati).

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail bin Ibrahim bin Al-Mughirah Ibn Bardzbah. "Sahih Bukhari". Investigated by: A group of scholars. (Edition: As-Sultaniyah, Bulaq -Egypt: Al-Kubra Al-Amiriyya Press, 1311 AH).

Al-Bastawiyu, Abdul-Aleem Abdul-Azim. "Al'imam Aljuzjaniu Wamanhajuhu Fi Al-jarhu wa Ta'deel Ma' Tahqiqi kitabayhi "Ash-Shajaratu Fi Ahwali Ar-Rijali" Wa "'Amaratu An-Nubuwati" (1st edition, Riyadh: Dar At-Tahawi, 1411 AH)

Al-Baali, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad Bin Abi Al-Fath Al-Hanbali. " Mukhtasaru Asmai Almajruhin." Investigated by: Dr. Faisal bin Ibrahim As-Suwaidi and Dr. Muhammad Saeed Abdur Rabbi. (Markazu Al-Lou'luatu Li Nashri Wa Tawzi')

Al-Baghdadi, Ismail Basha. "'Hadiyatu Al' Arifina 'Asmau Al-mualifina Wa-Athaar Al-musanifeena" (D. I., Istanbul: wakalatu Alma'arifi Al-jalilati, 1951).

Al-Jurjani, Abu Ahmed bin A'di. " Alkamilu fi Du'afai' Ar-rijali". Investigatigated by: A'del Ahmed Abdul Mawjud-Ali Muhammad Mo'wad, Co-investigated by: Abdul Fattah Abu Sunna. (1st edition, Beirut: Alkutubu Al'ilmiyah, 1418 AH 1997).

Al-Jawzjani, Abu Ishaq Ibrahim bin Yaqub bin Ishaq Al-Saadi. " Ahwalu Ar-Rijali." Investigated by: Abdul-Aleem Abdul-Azim Al-Bastoyi. (Faisalabad, Pakistan: Hadith Academy).

Al-Jawzujari, Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Farabi. " As-Sihah Taju Allugati Wasihah Al-Arabiyatu". Investigatigated by: Ahmed Abdul Ghafour Attar. (4th edition, Beirut: Dar Al-Ilm Lil-Malayeen, 1407 AH -1987).

Haji Khalifa, Mustafa bin Abdullah. "Kashfu Az-Zunun 'An 'Asaami Al-kutubi wal -Fununi". (Beirut: Dar 'iihya' Alturathi Al-Arabia, 1941)

Al-Khatib Al-Baghdadi, Abu Bakri Ahmed bin Ali bin Thabit bin Ahmed bin Mahdi. " Tarikh Bagdad". Investigated by: Dr. Bashar Awad Maarouf. (1st edition, Beirut: Dar Al-Gharbi Al-Islami, 1422 AH -2002).

Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi bin Masud bin Al-Nu'man bin Dinar Al-Baghdadi. "Ta'liqatu Ad-Daaraqutnii 'Alaa Almajruhina". Investigated by: Khalil bin Muhammad Al-Arabi. (1st edition, Cairo: Alfaruq Alhadithatu Liltiba'at Wa Nashri , Dar Al-Kitab Al-Islami, 1414 AH -1994).

Ad-Damiati, Ahmed bin Ibak bin Abdullah. "Mukhtasar Alkamil Fi Ma'rifati Ad-Du'afa'i". (A written copy is in the King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh, Archive No.: 0788-F. Heritage Treasury).

Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz. " Tarikh Al-Islam Wa Wafaayatu Al-Mashaheeri Wala'lami". Investigated by: Omar Abdul Salam At-Tadduri. (2nd edition, Beirut: Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1413 AH ,1993)

Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz. "Al'ibaru Fi Khabari Man Gabar" followed by: "Dhaylu Al-Ibari" by Al-Dhahabi himself, then "Dhaylu Al-Husseini" on it. Investigated

by: Abu Hajar Muhammad Al-Saeed bin Basyouni Zughloul. (Beirut: Dar Al-Kutubi Al-Ilmiyyah).
Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz. "Ma'rifatu Ar-ruwat Al-Mutakalami Fihim Bima La Yujib Ar-radu" Investigated by: Abu Abdullah Ibrahim Saeeday Idris. (1406 AH).
Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz. "Amugni Fi Adu'afa'i". Investigated by: Dr. Nourdeen Atar.
Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz. "Meezanu Al-I'tidaal". Investigated by: Ali Muhammad Al-Bajawi. (1st edition, Beirut: Daru Al-Ma'rifa Liltiba'at Wan-Nashri, 1382 AH -1963).
Adh-Dhahabi, Shamsudeen Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Othman. "Tadhkiratu Alhufazi". Annotated by: Zakaria Amirat. (1st edition, Beirut: Daru Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1419 AH -1998).
Adh-Dhahabi, Shamsudeen Muhammad bin Ahmed bin Othman. "Siyaru A'laami An-Nubala" Investigatied by: A group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arnaout, presented by: Bashar Awad Maarouf. (3rd edition, Beirut: Muassassatu Ar-Risaala, 1405 AH -1985).
Ar-Razi, Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Qazwini. "Maqayeesu Allugati". Investigated by: Abdus -Salam Muhammad Haroun. (Beirut: Daru Al-Fikri 1399 AH -1979).
Ar-Ramahramzi. "Al-Muhadithu Alfaasil bayna Ar-raawi Walwa'i"" Investigated: by: Muhammad Muhibudeen Abu Zaid. (1st edition, Dar Az-Zakhariyahu, 2016).
As-Subki, Tajudeen Abdu Al-Wahhab bin Taqiyudeen . "Tabaqaatu Ashafi'yatu Alkuburaa". Investigated by: Dr. Mahmud Mohammed Al-Tanahi, Dr. Abdul Fattah Mohammed Al-Hulou. (2nd edition, Hajar Liltiba'at Wan-Nashri Waltawzee' 1413 AH).
As-Sakhawi, Shamsudeen Abu Al-Khairi Muhammad bin Abdur Rahman bin Muhammad bin Abu Bakri bin Othman bin Muhammad. "Adhawhu ' Allaami'u li'Ahli Alqarni At-Taasi' (edition, Beirut: Manshuratu Dari Maktabati Al-Hayat n.d.).
As-Sakhawi, Shamsudeen Abu Al-Khair Muhammad bin Abdur Rahman bin Muhammad bin Abi Bakri bin Othman bin Muhammad. "Fathu Almughithi Bisharhi Alfiyatu Alhadithi li Al-'Iraqii". Investigated by: Ali Hussein Ali. (1st edition, Egypt: Maktabatu Sunnah 1424 AH / 2003).
As-Sakhawi, Shamsudeen Muhammad bin Abdur Rahman. "Al'i'lan Biat-Tawbikhi Liman Dhama Ahlu At-Tawrikhi". Investigated by: Salim bin Ghattar bin Salim Ad-Dhafiri, (1st edition, Riyadh: Dar As-Sumayhi li Nashri wa Tawzi', 2017).
Sezgin, Fuad."Tarikh At-Turathi Al-Arabii". Translated into Arabic by: Dr. Mahmud Fahmy Hegazy, revised by: Dr. Arafa Mustafa and Dr. Saeed Abdur-Rahim, indexes remade by: Dr. Abdul Fattah Muhammad Al-Hulou.by (Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 1411 AH -1991).

As-Suyuti, Abdur Rahman bin Abi Bakr Jalal Al-Deen. "Tahdhir Alkhawas Min 'Akadhibi Alqasasi". Investigated by: Muhammad Al-Sabbagh. (2nd edition., Beirut: Al-Maktab Al-Islami, 1394 AH -1974).

As-Saalihi, Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed bin Abdul Hadi Ad-Dimashqi. "Tabaqat 'Ulamai' Alhadithi".” Investigated by: Akram Al-Boushi, Ibrahim Az-Zaybak. (2nd edition, Beirut: Muassasatu Ar-Risalati Li Tiba'atu Wa Tawzee', , 1417 AH -1996).

Al-Asqalani. Ahmed bin Ali bin Hajar. "Fathu Albari Bisharhi Sahihi Albukhari". Its chapters and hadiths were numbered by Muhammad Fuad Abdul Al-Baaqi. It was produced, authenticated, and supervised by Muhibbudeen Al-Khatibu. It has comments made by the scholar: Abdul Aziz bin Abdullah bin Baz. (Beirut: Daru Al-Ma’rifa, 1379).

As-Asqalani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar. "Al-mu'jam Almufahris Aw Tajreed Asaneed Alkutubi Almashhurat Wal-Ajza'u Alma'thurati.” Investigated by : Muhammad Shakur Al-Mayadini. (1st edition, Beirut: Muasasatu Ar-Risalati, 1418 AH-1998).

Al-Asqalani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar. "Inbau Algumri Bi'abnai Al'umri". Investigated by: Dr. Hassan Habashi. (Egypt: Supreme Council for Islamic Affairs – Lajnatu Ihyahu At-Turathi Al-Islamiy, 1389 AH, 1969).

Al-Asqalani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar. “Tahdheeb Al-Tahdheeb.” (1st edition, India Matba'atu Dairatu Al-Ma'rifi An-Nizamiyatu 1326 AH).

Al-Asqalani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar. " "Lisanu Almeezani". Investigated by: Dairatul Al-Ma'rifi -India. (2nd edition, Beirut: Muasasatu Al-Al'amiyatu Li Matbua'tu, 1390 AH / 1971).

Al-Asqalani, Abu Al-Fadl Ahmed bin Ali bin Muhammad bin Ahmed bin Hajar. "Nukhbatu Alfikri Fi Mustalahi Ahli Al-Athari". Investigated by: Issam As-Sababitiyu -Imad As-Sayeed. (5th edition, Cairo: Dar Al-Hadith, 1418 AH - 1997).

Al-Omari, Akram Diaa. "Buhuthu Fi Tarikhi Assunati Almusharafati" (4th edition, Beirut: Daru Basaat).

Al-Kutami, Ali bin Muhammad bin Abdul-Malik Al-Himyari Al-Fassi. "Bayaan Al -Wahmi Wa-Ieehaam Fi Kitab Al-Ahkaami.” Investigated by: Dr. Hussein Ait Saeed. (1st edition, Riyadh: Daru At -Taibah, 1418 AH-1997).

Al-Kattani, Abu Abdullah Muhammad bin Abi Al-Fayd Jaafar bin Idris Al-Hasani Al-Idrisi."Arisalatu Almustatrafatu Li-bayanI Mashhuri Kutubi As-Sunati Al-Musharafati". Investigated by: Muhammad Al-Muntaser bin Muhammad Al-Zamzami. (6th edition, Daru Al-Basheer Al-Islamiyyah, 1421 AH-2000).

Al-Kattani, Abdul -Hayyi Muhammad Abdul-Hayyi Ibn Abdul Al-Kabir Ibn Muhammad Al-Hasani. "Fihrisu Al-fahaarisi Wal' athabaat Wamu'jam Al-ma'ajim Walmashiykhat Walmusalsalati" Investigated by: Ihsan Abbas. (2nd edition, Beirut: Daru Al-Gharb Al-Islami, 1982).

Al-Lahim, Ibrahim bin Abdullah. " Dirasat Al'asanidi". (Under the supervision of the Ihsan Center for Studies of the Prophet's Biography. King Faisal Centre Heritage Treasury

Al-Maruzi, Abdul Karim bin Muhammad bin Mansour Al-Tamimi Al-Samani Abu Saad. "Al-Ansaab". Investigated by Abdur Rahman bin Yahya Al-Muallami Al-Yamani and others. (1st edition, Hyderabad: Majlisu Dairati Al-Ma'rifi Al-Uthmaniyati, 1962).

Al-Mizzi, Yusuf bin Abdur-Rahman bin Yusuf Abu Al-Hajjaj Jamaludeen bin Al-Zaki Abi Muhammad Al-Qadha'i Al-Kalbi. "Tahdhib Alkamal Fi Asmai Ar-rijaali". Investigated by: Bashar Awad Marouf. (1st edition, Beirut: Al-Resala Foundation, 1980

Mustafa, Walid Hassan. "Adu'fau' li'abi Al'arab Al-qayrawanii Jam'an Min Kutubi At-Taraajim". (Iraq: Samura' University, College of Education, 12/31/2017)

.Al-Naysaburi, Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushayri. "Sahih Muslim". Investigated by: Muhammad Fuad Abdul Baqi. (Cairo: Matba'atu Issa Al-Babi Al-Halabi Wa Shurakaahuhu, 1374 AH).

Al-Hashimi, Saadi bin Mahdi "Abu zur'at Ar-raazi Wajuhuduhu Fi Asunnati Annabawiyati, Ma' Tahqiqi kitabihi Ad-du'afai' -Wa'ajibatihi 'alaa Asilati Albardhai". A scientific dissertation to obtain a doctorate in Hadith and its sciences from the Islamic University in Medina, under the supervision of Dr. Al-Husseini Abdul Majeed Hashem, (Dr. I, Medina: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, 1402 AH -1982).

كاميرات القيادة (الداش كام) وأثرها في انتفاء الخلوة
دراسة فقهية مقاصدية

د. محمد بن مقبل بن ناصر المقبل
قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

كاميرات القيادة (الداش كام) وأثرها في انتفاء الخلوة دراسة فقهية مقاصدية

د. محمد بن مقبل بن ناصر المقبل

قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

تاريخ تقديم البحث: ٢٢/ ٧/ ١٤٤٦هـ تاريخ قبول البحث: ١٥/ ٨/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

تداخل المستجدات التقنية مع حياة الإنسان على نحو مؤثر، حتى إنها بعضها بلغ حداً يتطلب دراسة فقهية لما لها من علاقة ببعض الأحكام الشرعية، ومن ذلك علاقة كاميرات القيادة بانتفاء الخلوة. وقد حرص الباحث على استيعاب الأقوال في المسألة، وتتبع الأقوال والآراء وتوجيهها وذلك لبيان المقاصد الشرعية المرعية من تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية، وتحديد موقف الفقهاء من خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه في السيارة، وبيان أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في حكم الخلوة، وذلك في مباحث ثلاثة، وخلص الباحث إلى طائفة من النتائج أبرزها: التنويه إلى تنوع صور الخلوة ومن ثم تنوع أحكامها، وبيان فائدة (الداش كام) بشأن المراقبة والحماية، وأنه من الوسائط الرقمية المعتمد في نظام الإثبات، مع التنبيه إلى وجاهة الآراء الفقهية في هذه المسألة من حيث بقاء الخلوة أو انتفائها، الأمر الذي يعني إعمال مقصد صيانة المرأة ووضع ضوابط من باب التحوط، مثل: التشغيل الدائم للداش كام، والرؤية الواضحة لمن بداخل السيارة، وأن لا يُعرف السائق بالفسق، وإمكانية التدخل المباشر لحماية المرأة عند الحاجة.

الكلمات المفتاحية: داش كام، كاميرات القيادة، الخلوة، المحرم.

Dashboard camera and their elimination of Khalwa An objective jurisprudential study

Dr. . Muhammad bin Muqbil bin Nasser Al-Muqbel
Department Islamic Studies - Faculty Education in Al-Kharj
Prince Sattam bin Abdulaziz University

Abstract:
Technological advancements have significantly influenced human life, to the extent that some of them necessitate jurisprudential study due to their connection with certain Islamic rulings. One such issue is the impact of dashboard cameras (dash cams) on the concept of khalwah (seclusion). This study aims to examine scholarly opinions on the matter, trace different perspectives, and analyze them in light of the Islamic legal objectives behind the prohibition of seclusion with a non-mahram woman. It also seeks to determine the stance of jurists regarding a man being alone with a non-mahram woman in a vehicle and to assess how the presence of dash cams influences the ruling on such situations.

The research consists of three main sections and concludes with several key findings, the most notable of which include: recognizing the varied forms of khalwah and their corresponding rulings, highlighting the benefits of dash cams for monitoring and protection, and establishing that they are an accepted form of digital evidence in the judicial system. Additionally, the study underscores the validity of different jurisprudential views regarding whether khalwah is negated or still applicable in this context. Accordingly, it recommends applying precautionary measures to uphold the Islamic intent of safeguarding women, such as ensuring the continuous operation of the dash cam, maintaining clear visibility inside the vehicle, avoiding employment of drivers known for misconduct, and ensuring the ability to intervene if necessary for the protection of women.

key words: Dash Cam, Driving Cameras, Khalwah, Mahram

مقدمة

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد..

فتتنوع المسائل التي يحتاج المسلم إلى معرفة حكمها الشرعي، تبعاً لاختلاف الأحوال والبيئات، وجاء التطور التكنولوجي ليضيف مسائل أخرى تمس قضايا مهمة للمسلم، ولاسيما قضايا المرأة التي بُنيت في الشريعة على أساس الحفظ والستر والعفاف، ومن ذلك قضية الخلوة وما طرأ عليها من مستجدات نتيجة التطور التقني من جانب، والاحتياجات الطارئة من جانب آخر، فكثير من النساء في وقتنا المعاصر يحتجن إلى ركوب السيارة مع سائق أجنبي عنها، بل وللضرورة في بعض الأحيان.

وصاحب تلك الاحتياجات؛ اختراع وسائل وأجهزة من شأنها تحقيق الأمن للإنسان عموماً، وللمرأة على وجه الخصوص، وتسهم في تجنيبها الكثير من حوادث الاعتداء أو الإيذاء، ومن أواخر ما تم التوصل إليه وتطويره (كاميرات القيادة) أو ما يعرف بـ (الداش كام)، وهو جهاز يسمح بمراقبة مسار السيارات، ويقدم بثاً حياً ومصوراً للراكبين بداخل تلك السيارات، ومن هنا طرأت مسألة مدى تأثير وجود هذا الجهاز على (الخلوة)، الأمر الذي استدعى الباحث للنظر فيها تحت عنوان: " كاميرات القيادة وأثرها في انتفاء الخلوة دراسة فقهية مقاصدية"، تصويراً

للمسألة، وعرضًا لها على الأدلة والقواعد ذات الصلة بها، ثم التوصل إلى الحكم فيها.

ومثل هذه المسائل لا تخلو من صعوبات تواجه الباحث حين التصدي لها، إذْ إنها تتطلب جمعاً للأدلة التي يستنتج منها الحكم، وتقصياً للقواعد الضابطة لبناء الحكم الفقهي فيها، وكذا التعرف على الصور المشابهة التي يمكن التخريج عليها، وهي مبثوثة في كتب الفقه، ويستلزم لم شتاتها وقتاً وجهداً وانتباهاً مصحوباً بالنظرة المقاصدية التي تساعد على فهم ما أورده الفقهاء المتقدمون وتلمس أوجه الشبه، ثم القياس عليها.

المشكلة البحثية:

في وقتنا الحاضر تكثُر المُستجِدَّاتُ التي تتطلَّب الدِّراسةَ لمعرفة حُكمها الشَّرعي أو تأثيرِها على الأحكام الأخرى، ومِن هذه المستجِدَّات مسألةُ كاميرات القيادة (الداش كام)؛ وهي مِن الأجهزة التي عَمَّ استخدامُها لأجْل تحقيق جانبٍ مِن الضَّبط والأمن، ولكنْ يَرِدُ تساؤلٌ رئيس هو: ما أثر كاميرات القيادة (الداش كام) في مسألة الخلوة بين المرأة والرجل الأجنبي عنها في السيارة؟ ويتفرع عنه تساؤلات أخرى أبرزها:

- كيف تعمل كاميرات القيادة (الداش كام)؟ وما إمكاناتها؟
- ما المقاصد الشرعية المرعية من تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية؟

- ما النظائر الفقهية لهذه النازلة؟
- ما موقف العلماء المعاصرين من خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه في السيارة؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف العلمية، ومن أهمها:

١- بيان المقاصد الشرعية المرعية من تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية.

٢- تحديد موقف الفقهاء من خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه في السيارة.

٣- بيان أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في حكم الخلوة.

أهمية البحث وسبب اختياره:

تكمُن أهميَّةُ البحث في الآتي:

١- التساؤل عن مدى تحقق انتفاء الخلوة بوجود كاميرات القيادة (الداش كام).

٢- اتِّصال المسألة بالمُستَجِدَّات المعاصرة التي تتطلَّب دراسةً وتأصيلًا.

٣-رغبة الباحث في استقراءِ فتاوى العلماء في مسألة البحث، والموازنة بينها، والتَّوصُّلِ إلى الحُكم الذي يراه صحيحًا.

٤- السَّعْي لإثراء المكتبة الفقهية ببحثٍ يدرُس مسائلَ يحتاج إليها النَّاسُ في الوقت الرَّاهن.

وأمَّا سببُ اختياره فناشئٌ عن سؤال بادرني به أحد الزملاء بشأن هذه المسألة، ولا يخفى أن الإجابة عنها تستلزم جمعاً للمعطيات اللازمة للدراسة، ثم الوصول إلى الرأي المختار فيها، وأتطلع إلى تحقيق ذلك من خلال هذا البحث بعون الله تعالى.

الدراسات السابقة:

ثَمّة العديد من الدراسات السابقة تناولت موضوع الخلوة والمسائل المتعلقة بها، ومما وقفت عليه منها:

١. الخلوة بالأجنبية تأصيل ومعاصرة، للدكتور محمد بن عبدالله الطيار، بحث منشور في مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، العدد (١٢٠) لعام ١٤٤٤هـ. وقد تكلم فيه عن حقيقة الخلوة المحرمة وصفتها، وحكم الخلوة بالمرأة الأجنبية، والحكم في المسائل المستجدة المتعلقة بالخلوة مثل: حكم الخلوة في السيارة، وحكمها في مصاعد الأبنية الكهربائية، وحكم الخلوة الإلكترونية.

ولحظت تقاطعاً مع بحثي عند تناوله لمسألة أثر وجود التسجيل الصوتي والمرئي على حكم الخلوة، وقد أوردها في ثلاث صفحات، وقسمها إلى حالات وصور مختلفة وناقشها جميعاً وتوصل إلى حكم لكل حالة، ومع أنه بذل جهداً جيداً، إلا أن المسألة لم تأخذ حقها من الدراسة والبحث، وتحتاج مزيدًا من الاستدلال والنظر، واعتباراً للقواعد العامة في الشريعة ومقاصدها، ومعرفة النظائر الفقهية لهذه النازلة، وبخاصة موضوع الداش

كام وأثره في انتفاء الخلوة وما اشتمل عليه من عرض للآراء والاستدلالات والمناقشات، وهو ما أرجو أني قمت به –والحمد لله– في هذا البحث.

٢. الأحكامُ الفقهية للمُحادَثة الإلكترونية والخَلْوة المعنوية بين الرَّجل والمرأة الأجنبية، د. محمد مُطلَق عسَّاف. وقد اشتملت الدِّراسةُ على الطُّرقِ الثَّلاث المعتادة في التَّواصُل؛ وهي المُحادَثةُ الصَّوتية، والمُحادَثةُ المرئيَّة، والمكاتَباتُ.

ويبدو الفرقُ جليًّا بين هذا البحث والِّدراسة التي أتقدَّم بها من جهة الموضوع؛ فبحثي يركِّز على قضية أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في انتفاء الخلوة، وهو الأمرُ الذي لم يتطرَّق له الدُّكتورُ محمد عسَّاف في بحثه.

٣. رسالةُ ماجستير لعمر جميل ثابت بعنوان: "أحكامُ الخَلْوة وآثارها في الفقه الإسلامي". وكما هو واضحٌ مِن العنوان فقد انصبَّ جُهدُ الباحث على مسألة الخَلْوة تصويرًا واستدلالًا وترجيحًا، غيرَ أنَّه لم يَتعرَّض لمسألة كاميرات القيادة (الداش كام)، وهذا هو الفارقُ الرَّئيس بين الدِّراستَين.

٤. حكم الخلوة في غرف الدردشة الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي في منظور السنة النبوية، لنورية محمود خلاف، منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. مجلد(١٢)، عدد(٤١٨).

وعلى وجه العموم؛ فإن هذه الأبحاث مع ما فيها من علم غزير إلا أنها لم تتناول أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في انتفاء الخلوة، إذ الموضوع لم يأخذ حقه الكافي من البحث والتمحيص، فهو بحاجة إلى دراسة متعمقة ومستقلة تجمع شتاته في بحث علمي، وهو ما أبتغيه في هذا البحث بعون الله تعالى.

منهج البحث:

يتطلَّب البحثُ إعمالَ المنهج الاستنباطي الاستدلالي المقارن لتأصيل مسألة البحث: كاميرات القيادة (الداش كام)، مع استحضارِ القواعد العامة في الشريعة ومقاصدها، ومعرفة النظائر الفقهية لهذه النازلة والتخريج عليها، ثمَّ الخُلوصِ إلى الحُكم في المسألة.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وهي على النَّحو الآتي:

تمهيد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بمفردات عنوان البحث.

المطلب الثاني: المقاصد المرعية من تحريم الخلوة.

- المبحث الأول: خَلْوَة الرَّجل بالمرأة الأجنبية في السيارة.
- المبحث الثَّاني: أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في الخلوة بالمرأة.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

أسأل الله أن يجنبنا الزلل، وأن يوفقنا إلى ما يرضيه من القول والعمل.

تمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف بمفردات عنوان البحث

أولاً: مفهوم الخلوة:

(الخلوة) في اللغة: مشتقة من الفعل (خلا)، وهو «أصل واحد يدل على تعري الشيء من الشيء»[1]، ويدل على: الانفراد، والستر، والاختفاء، والفراغ، والماضي، والمكان الذي لا شيء فيه، واجتماع شخص بآخر وانفرادهما عن الآخرين، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤]، كما يطلق على المرأة التي لا زوج لها، يقال: امرأة خالية، ونساء خاليات[2].

ومن المعاني كذلك: السخرية، والمخادعة، والترك[3].

وأقرب معاني (الخلوة) إلى البحث هو الانفراد، وهو المعنى الأصل الذي نبه إليه ابن فارس.

الخلوة في الاصطلاح:

استعمل الفقهاء لفظ الخلوة في أبواب متعددة؛ فذكرت الخلوة في باب العبادات، والخلوة في باب المعاملات، والخلوة في باب النكاح، والخلوة في باب الحدود، ولكل سياق صورته وحكمه الخاص به[1]

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٢٠٤) مادة خلو

(٢) ينظر: المرجع السابق (٢/ ٢٠٤)

(٣) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١٤/ ٢٣٧-٢٣٩) مادة خلو

وما يتصل بموضوع البحث هو خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه؛ فجاء في تعريف الخلوة المحرمة؛ هي: (وجود امرأة مع رجل أجنبي عنها خاليين في مكان يحتجبان فيه، ولا يسمع كلامهما، ولا تؤمن فيه الريبة)[٢].

ثانياً: المرأة الأجنبية:

الأجنبي في اللغة مشتق من كلمة (جنب) وقد نص ابن فارس على أصلين لهذه الكلمة هما: الناحية، والابتعاد[٣]، والمدقق فيهما يجد أن البعد حاصل حتى في (الناحية) وإن كان يسيراً، ويقرب منهما معنى: الاعتزال، والغريب. ولكلمة الجنب معان لغوية أخرى بعيدة عن مقاصد البحث هي: شق الإنسان، والقُرب، والطرف من الوادي أو الجيش، والانقياد[٤]، ونحوها.

---

(١) يلحظ في بعض التعريفات النص على الخلوة بين الزوجين، كما في الفتح الرباني، للشوكاني (٦/٢٧٨٥) وقد ضربت صفحاً عنها؛ لأنها غير مرادة هنا. فالخلوة المنهي عنها شيء مختلف عن اختلاء الزوج بزوجته، ذلك أن الخلوة بين الزوجين ليست محرمة، وإنما تنبني عليها أحكام " كالمهر وثبوت النسب والعدة والنفقة والسكنى في مدة العدة ". فتح القدير للكمال ابن الهمام (٣/ ٣٣٣).

(٢) ينظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٧/ ٣٦١). وفتح الباري لابن حجر (٩/ ٣٣٣)، وتحفة المحتاج للهيتمي (٨/ ٢٦٩). وحاشية الجمل على شرح المنهج (٤/ ١٢٥).

(٣) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٤٨٣) مادة جنب.

(٤) ينظر: لسان العرب لابن منظور (١/ ٢٧٥-٢٧٧) مادة جنب.

و(المرأة الأجنبية) في اصطلاح الفقهاء هي: التي ليست بزوجة ولا من محارم الرجل[١].

ثالثاً: كاميرات (الداش كام Dashcam)

يتكون الاسم الإنجليزي من كلمتين هما: داش، ومعناها الحرفي: (طبلون السيارة)[٢]، والأجود منه أن يقال: القيادة[٣].

والثاني: (كام) وهو اختصار لكلمة (كاميرا) وتتحدث المعاجم عن أصلها الإيطالي، الذي استخدم للدلالة على مقصورة القيادة في السفينة، ومن بعدها مقصورة القيادة في الطائرات[٤].

وبالنظر إلى الاسمين معاً نعرف أن المراد به هو:(جهاز التصوير المستخدم داخل السيارات)، والذي يوضع تارة في مقدمتها، وتارة عند الكرسي الخلفي، وفي بادئ الأمر كان الغرض منه التعرف على الطريق، وحماية السيارة من السرقة، وتحديد من عليه الخطأ في حادث السير، ثم

---

(١) ينظر: حاشيتا قلوبي وعميرة (٣/٢٠٩) ولعل عبارة الكاساني تفيد هذا المعنى حيث قال: "أجنبية عنه لعدم القرابة بينهما". بدائع الصنائع للكاساني (٤/ ٤٩). ومحرم المرأة هو: زوجها أو من حرم عليه نكاحها لحرمته على التأبيد بنسب أو رضاع، أوصهرية ينظر: مواهب الجليل (٢/ ٥٢٣). مغني المحتاج للشربيني (١/ ٤٦٧) المغني(٥/ ٣٢).

(٢) وهو الذي يكون في مقدمة السيارة تحت الزجاج الأمامي أمامه المقود.

(٣) ينظر: مقالة ما هو الداش كام، مقالة لشركة داش كام السعودية، منشورة على الرابط https://dashcamksa.com/p/onXG.

(٤) ينظر: معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية (٥/١٦١) مادة (قمر).

تطور استخدام (الداش كام) تقنياً، وصار يستخدم عن بعد، ولأغراض أوسع بكثير[١]من أبرزها: حماية الراكب في السيارة ، وغالباً ما تستخدم الـ (داش كام بثلاث كاميرات) لأنها تقدم صورة متكاملة وواضحة عن السيارة بالنهار والليل، ويمكن متابعتها على نحو مباشر عن طريق الأجهزة الذكية، مع إمكانية حفظ مقاطع التصوير القصيرة منها والطويلة. وفيه زيادة على ذلك خاصية (التتبع) فالمتابع للكاميرات يعرف موقع السيارة واتجاهاتها والطرق التي تسير فيها[٢].

وكاميرات (الداش كام) التي هي محل الدراسة في هذا البحث تتكون من جهاز تصوير مع شريحة إلكترونية، وترتبط بجهاز أو أكثر بحيث يمكن مراقبة السيارة ورؤية مَن بداخلها وسماع كلامهم مِن قبل شخص أو أكثر.

(١) ينظر: كاميرات داش- الشاهد غير المتحيز، لكارتيك ماني، بحث منشور في مجلة Journal of Emerginf Technologies ank Innovative Research (JETIR)، الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٢، مجلد ٩، العدد ١١ ص ١

(٢) ينظر: مقالة ما هو الداش كام، مقالة لشركة داش كام السعوية.

المطلب الثاني: المقاصد المرعية من تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية:

جاءت شريعة الإسلام بخيري الدنيا والآخرة، وأمرت بما يكفل سلامة الأنساب والأعراض والمجتمعات، ومما حكمت به: تحريم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه، ولهذا التحريم مقاصد عديدة، أبرزها:

أولاً: قطع دواعي الفتنة بين الرجال والنساء:

فالرجل بطبعه يميل إلى المرأة غريزياً، وكذلك المرأة تميل بطبعها إلى الرجل، وحينما يكونان ظاهرين للعيان أمام الناس؛ فإن تلك النوازع الغريزية تُضْبط حياءً أو خوفاً من المجتمع أو خشية القانون السائد، أما حال الاستتار والخلوة فإن ذلك يذكي تلك البواعث الغريزية ويحركها لزوال الموانع الاجتماعية والقانونية؛ فمن البدهي أن يأتي التحريم ليقطع دواعي افتتان الرجل بالمرأة أو العكس وينظم اللقاء بينهما تنظيماً شرعياً يتجلى في وجود المحرم أو البروز في الأماكن التي لا ريبة فيها.

ومن دلائل ضعف الإنسان أمام النساء قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨] قال طاوس-رحمه الله-:" في أمور النساء ، ليس يكون الإنسان في شيء أضعف منه في النساء"(١). وإن كانت دلالة كلمة الضعف أشمل من ذلك، إلا أن تحققه في باب شهوة النساء أبين ما يكون.

(١) تفسير الطبري (٦/ ٦٢٥).

فحالة الضعف أمام الشهوات تمكن الشيطان من الإغراء والوسوسة للرجل والمرأة على حدٍ سواء، مع تزيين الفاحشة، يقول المناوي-رحمه الله-:" (إلا كان الشيطان ثالثهما)[1] بالوسوسة، وتهييج الشهوة، ورفع الحياء، وتسويل المعصية، حتى يجمع بينهما بالجماع، أو فيما دونه من مقدماته التي توشك أن توقع فيه"[2] .

وقد لحظ العلماء من هذه الأدلة وغيرها مقصد سد ذريعة الافتتان بين الرجل والمرأة، فأعملوه في كل الحالات التي توجد فيها الخلوة، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-:" وكذلك شُرِع في الشرِّ والمعصية حسمُ مادته، وسدُّ ذريعته، ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة،... فنهى عن الخلوة بالأجنبية والسفر بها؛ لأنه ذريعة إلى الشر"[3].

كما حذر العلماء من مآلات مخالفة الشريعة في هذا الباب، ومن أضرار التساهل في التعامل مع النساء الأجنبيات والاختلاء بهن، يقول ابن الجوزي-رحمه الله-: "ومِن التفريط القبيح الذي جر أصعب الجنايات على النفس: محادثةُ النساء الأجانب، والخلوة بهن، وقد كانت عادةً لجماعة من العرب، يَرَون أنَّ ذلك ليس بعار، ويثقون من أنفسهم

(١) يأتي تخريجه ص ١٤ حاشية رقم ٤.

(٢) فيض القدير (٣ / ٧٨).

(٣) السياسة الشرعية (ص١٨٧ م). وينظر: الفتاوى الكبرى (٦/ ١٧٥).

بالامتناع من الزنا، ويقنعون بالنظر والمحادثة، وتلك الأشياء تعمل في الباطن وهم في غفلة عن ذلك، إلى أن هلكوا، وهذا هو الذي جنى على مجنون ليلى وغيره، ما أخرجهم به إلى الجنون والهلاك.

وكان غلطهم من وجهين:

أحدهما: مخالفة الشرع الذي نهى عن النظر والخلوة.

والثاني : تعريض الطبع لما قد جُبل على الميل إليه، ثم معاناة كفه عن ذلك، فالطبع يغلب، فإن غَلب وقعت المعاصي، وإن غُلب حصل التلف بمنع العطشان عن تناول الماء"[1] .

وقد أكد أبو زرعة العراقي على هذا المقصد فقال:" والمعنى في تحريم الخلوة بالأجنبية أنه مظنة الوقوع في الفاحشة بتسويل الشيطان"[2].

فالخلوة بالأجنبية ذريعة إلى الفاحشة، وموطن حضور الشيطان وتزيينه لها.

(١) ذم الهوى (ص/٥٨٢) وقال السرخسي-رحمه الله-: " وبتفرد النساء يزداد معنى خوف الفتنة". المبسوط (١/ ١٦٦).

(٢)طرح التثريب (٧/ ٤١).

ثانياً: صيانة الأعراض والبعد عن مواطن الشك والريب:

(حفظ الأعراض) أحد المقاصد الشرعية الكبرى، وقد اعتنى الفقهاء بتأصيل هذا المقصد وبيان التدابير الشرعية المحققة له، اعتماداً على نصوص الكتاب والسنة التي دلت على أهمية صيانة الأعراض، والخلوة بالمرأة الأجنبية من مواطن الريبة التي تستدعي الطعن في الأعراض، ولذا حرمتها الشريعة، يقول الخطابي-رحمه الله- بعد شرحه لقول النبي صلى الله عليه وسلم:" على رسلكما؛ إنها صفية[1]": "فيه من العلم: استحباب أن يتحرز الإنسان من كل أمر من المكروه مما تجري به الظنون ويخطر بالقلوب، وأن يطلب السلامة من الناس بإظهار البراءة من الريب" [2]، واستدل القرطبي لهذا بقوله تعالى:﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٣] فقال-رحمه الله-: "قوله تعالى: (ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن)؛ يريد من الخواطر التي تعرض للرجال في أمر النساء، وللنساء في أمر الرجال، أي ذلك أنفى للريبة وأبعد للتهمة وأقوى في الحماية. وهذا يدل على أنه لا

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٤/ ١٢٤)،رقم(٣٢٨١). عن صفية ابنة حيي-رضي الله عنها-.

(٢) معالم السنن للخطابي (٤/ ١٣٤).

ينبغي لأحد أن يثق بنفسه في الخلوة مع من لا تحل له فإن مجانبة ذلك أحسن لحاله وأحصن لنفسه وأتم لعصمته"[1].

(١) تفسير القرطبي (١٤/ ٢٢٨). وقال زرّوق-رحمه الله-: "الخلوة بغير ذي محرم حرام؛ لما تدعو له من المكروه أو التهمة به". شرح زروق على متن الرسالة (٢/ ١٠٥٤).

المبحث الأول: خَلْوَة الرَّجل بالمرأة الأجنبية في السيارة.

المطلب الأول: صورة المسألة:

ركوب المرأة لوحدها مع رجل أجنبي عنها في سيارةٍ يرى ما بداخلها عن طريق النوافذ، وتسير وسط المدينة وفي الطرق المليئة بالسيارات والمارّة، فهذه الصورة محل نظر عند العلماء المعاصرين، من حيث هي خلوة محرمة أم لا؟

المطلب الثاني: تحرير محل النزاع:

- لا خلاف بين أهل العلم في أن خلوة المرأة بالرجل الأجنبي عنها محرمة، وحُكي هذا الإجماع عن طائفة من أهل العلم، قال القرطبي-رحمه الله-:" وبالجملة فالخلوة بالأجنبية حرام بالاتفاق في كل الأوقات، وعلى كل الحالات"(١). وقال النووي-رحمه الله-: " وأما إذا خلا الأجنبي بالأجنبية من غير ثالث معهما، فحرام باتفاق العلماء"(٢) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية-رحمه الله-: "فأما مؤاخاة الرجال النساء الأجانب، وخلوهم بهن، ونظرهم إلى الزينة الباطنة منهن: فهذا حرام باتفاق المسلمين" (٣)وقال ابن حجر-رحمه الله-: "منع الخلوة بالأجنبية، وهو إجماع" (٤). والإجماع هنا يتجه إلى أصل الخلوة.

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٥٠٠).

(٢) المجموع (١٠٩/٩).

(٣) مجموع الفتاوى(١١/ ٥٠٥).

(٤) فتح الباري (٤/ ٩٤).

– لا خلاف بين أهل العلم في جواز الخلوة بالمرأة الأجنبية في حال الضرورة [١].

– لا خلاف بين أهل العلم المعاصرين في أن ركوب المرأة مع سائق أجنبي عنها في سيارة بلا نوافذ، أو بنوافذ مغطاة بما يمنع رؤيتهما يعد خلوة محرمة، وهي مسألة خارجة عن محل النزاع[٢].

ولكن يبقى النظر في مسألة خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية عنه في سيارة مكشوفة النوافذ في طريق مأهول بالسيارات والمارة هل يلحق بالخلوة المحرمة أم لا؟

وسبب اختلافهم هو تحقيق المناط في هذه المسألة، هل العلة في الخلوة المحرمة متحققة في هذه الصورة أو لا.

المطلب الثالث: الأقوال في المسألة:

اختلف العلماء المعاصرون في حكم ركوب المرأة في الحضر[٣] لوحدها في السيارة مع رجل أجنبي، على قولين:

---

(١) كالإسعاف في الحوادث أو وجد امرأة أجنبية منقطعة في برية ونحو ذلك من حالات الضرورة. حكى الاتفاق على ذلك النووي في المجموع (٤/ ٢٧٩). وينظر: بدائع الصنائع(٥ / ١٢٥)،مواهب الجليل (٢/ ٥٢٦). المغني(٦ / ٥٥٣).

(٢) الناظر في فتاوى العلماء المعاصرين يلحظ أن رأيهم بأن الركوب لا يعد خلوة ليس على إطلاقه، بل له ضوابط ومحترزات، وسيتم بيانه عند عرض الأدلة.

(٣) الخلوة المقصودة بالبحث هي الخلوة بالمرأة الأجنبية في الحضر دون السفر.

القول الأول: أنها خلوة محرمة، وهذا هو نص فتوى اللجنة الدائمة [١] ، وبه صدرت فتوى كبار العلماء: كابن إبراهيم[٢]، وابن باز[٣] وابن عثيمين[٤] رحمهم الله، وغيرهم[٥].

القول الثاني: أنها ليست خلوة محرمة، وبه أفتى بعض المشايخ المعاصرين كالشيخ الألباني –رحمه الله– [٦]، والشيخ عبدالله المنيع[٧]،وهو رأي بعض طلبة العلم[١].

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة(١٧/٥٧-٥٩)،الفتوى رقم: (٢٠٩١٤)، والفتوى رقم: (١٠٣٨٨).

(٢) فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم(١٠/٥٢-٥٣). قال-رحمه الله-:" ركوب المرأة الأجنبية مع صاحب السيارة منفردة بدون محرم يرافقها منكر ظاهر، وفيه عدة مفاسد لا يستهان بها، ... وركوبها معه في السيارة أبلغ من الخلوة بها في بيت ونحوه؛ لأنه يتمنكن من الذهاب بها حيث شاء من البلد أو خارج البلد، طوعاً منها أو كرهاً. ويترتب على ذلك من المفاسد أعظم مما يترتب على الخلوة المجردة".

(٣) موقع الشيخ ابن باز الإلكتروني قال-رحمه الله-:" لا يجوز ركوب المرأة مع سائق ليس محرماً لها وليس معهما غيرهما؛ لأن هذا في حكم الخلوة".

(٤) مجموع فتاوى ابن عثيمين(١٩/١٢٩-١٣٠). قال-رحمه الله-:"وأما ركوبها مع السائق وحدها فهذا محرم، لأنه لا يجوز للمرأة أن تخلو برجل غير محرم لها في السيارة،....والحاصل أن ما يفعله بعض الناس من ركوب المرأة وحدها مع السائق حرام ولا يحل، فلا يحل للمرأة أن تركب وحدها مع السائق؛ لأنها في خلوة مع الرجل. يقول بعض الناس: إن هذا ليس بخلوة؛ لأنها تمشي في السوق! فيقال: بل هو خلوة، بل وأعظم؛ لأن السيارات الآن تغلق زجاجها، فلو تكلم معها الرجل بكل كلام لم يسمعه أحد، ولأنه في الواقع خال بها في غرفة، لأن السيارة بمنزلة الغرفة".

(٥) موقع الشيخ صالح الفوزان الإلكتروني، رابط: https://www.alfawzan.af.org.sa/ar/node/3065

(٦) قناة الشيخ على اليوتيوب، رابط: https://www.youtube.com/watch?v=bJA978rGMpQ

(٧) فتوى منشورة في صحيفة الرياض، العدد (١٥٦٦٧)، الثلاثاء ١٤٣٢/٦/١٤هـ. رابط: https://www.alriyadh.com/633398

المطلب الرابع: أدلة الأقوال:

استدل أصحاب القول الأول بعدد من الأدلة:

١-فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ [الممتحنة: ١٢] قال مجاهد-رحمه الله-: "لا تخلو المرأة بالرجال"(٢). وعد القرطبي-رحمه الله- الخلوة من كبائر الذنوب ومن أفعال الجاهلية (٣).

٢-ومن السنة ما يأتي:

أ) قول النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم»(٤)

ب) عن ابن عمر قال: خطبنا عمر بالجابِيَة(٥) فقال:" يا أيها الناس، إني قمت فيكم كمقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فينا فقال: «أوصيكم بأصحابي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب

---

(١) منهم الشيخ سليمان الماجد والشيخ د. يوسف الشبيلي وفقهم الله وغيرهم ينظر: رده على سؤال في برنامج يستفتونك عن حكم ركوب المرأة وحدها مع سائق أجنبي داخل المدينة؟ وهل الخلوة منتفية؟ قناة البرنامج على اليوتيوب، رابط: https://www.youtube.com/watch?v=diV3cD9KGtg .

(٢) تفسير البغوي (٨/ ١٠١).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٧٤)، ونبه إلى أن الأمر " عام في جميع ما يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم وينهى عنه".

(٤) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: لايخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة(٧ / ٣٧)،رقم(٥٢٣٣). ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره (٩٧٨/٢) ورقم(١٣٤١).

(٥) الجابية سابقاً قرية من أعمال دمشق، وهي الآن حي من أحياء دمشق. ينظر: معجم البلدان(٩١/٢).

حتى يحلف الرجل ولا يستحلف، ويشهد الشاهد ولا يستشهد، ألا لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثالثهما الشيطان..." [(١)].

ت) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:« ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء»[(٢)]

ث) وقوله صلى الله عليه وسلم: «إياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو؟ قال: «الحمو الموت»[(٣)].

ووجه استدلالهم بهذه الأدلة:

(١) أخرجه الترمذي في أبواب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٤/ ٤٦٥)،رقم(٢١٦٥). وقال:" هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، وقد رواه ابن المبارك عن محمد بن سوقة، وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم". وقال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين". المستدرك على الصحيحين (١/ ١٩٧).وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم(٢١٦٥). وينظر: نصب الراية (٤/ ٢٥٠).إرواء الغليل (٦/ ٢١٥).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة (٧/ ٨)،رقم(٥٠٩٦). ومسلم في صحيحه، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء، وأكثر أهل النار النساء. وبيان الفتنة بالنساء (٤/٢٠٩٧) ورقم(٢٧٤٠).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب: لايخلون رجل بامرأة إلا ذو محرم، والدخول على المغيبة(٧/٣٧)،رقم(٥٢٣٢). ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها(٤/١٧١١) ورقم(٢١٧٢). قال الشنقيطي:" سمى النبي صلى الله عليه وسلم الحمو الموت دخول قريب الرجل على امرأته وهو غير محرم لها باسم الموت. ولا شك أن تلك العبارة هي أبلغ عبارات التحذير؛ لأن الموت هو أفظع حادث يأتي على الإنسان في الدنيا". أضواء البيان (٦/ ٦٥٢).

- أن السيارة كالبيت الذي تتحقق فيه الخلوة، بل ركوب المرأة بغير محرم في السيارة أبلغ من الخلوة بها في بيت ونحوه؛ لأنه يتمكن من الذهاب بها حيث شاء من البلد أو خارجه، طوعا منها أو كرها[١].

ويناقش: بأن هنالك فارقاً بين البيت الذي تتحقق فيه الخلوة المحرمة والسيارة؛ ذلك أن السيارة مكشوفة للآخرين في الأصل، وبخاصة إذا كانت متوقفة، فلا يتحقق الاستتار المفضي إلى الريبة ووقوع المحظور.

وإمكانية ذهاب السائق بها حيث شاء؛ ليس مما يعلل به في الشريعة ولا اعتبار له في العرف، ومن ثمّ لا ينبني عليه حكم.

ويجاب عنه: بأن التعليل بذهاب السائق حيث شاء مناطه الريبة وحصول الفتنة، ولأجله قيل بالتحريم.

- **ومن النظر:**

أ) الخلوة لا يؤمن معها مواقعة المحظور[٢]،فإذا لم يكن معها زوج، ولا محرم لا يؤمن عليها؛ "إذ النساء لحم على وضم[٣] إلا ما ذب عنه". [١]

(١) ينظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم(١٠/٥٢-٥٣). ومجموع فتاوى ابن عثيمين (٢١/ ٢١٥).

(٢) ينظر: المبدع (٦/ ٨٥).

(٣) الْوَضَمُ:" الْخَشَبَةُ أَوِ الْبَارِيَةُ الَّتِي يُوضَعُ عَلَيْهَا اللَّحْمُ، تَقيه مِنَ الْأَرْضِ. وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: الوَضَم: كلُّ مَا وَقَيْتَ بِهِ اللَّحْمَ مِنَ الْأَرْضِ. أَرَادَ أَنَّهُنّ فِي الضُّعف مثلُ ذَلِكَ اللَّحْمِ الَّذِي لَا يَمْتَنع عَلَى أحدٍ إِلَّا أَنْ يُذَبَّ عَنْهُ ويُدْفَعَ". النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٩٩).

والخلوة في السيارة مظنة حصول هذه المفسدة، إذ الخلوة المحرمة شرعاً ليست مقتصرة على " انفراد الرجل بامرأة أجنبية منه في بيت، بعيدًا عن أعين الناس فقط، بل تشمل انفراده بها في مكان تناجيه ويناجيها، وتدور بينهما الأحاديث، ولو على مرأى من الناس دون سماع حديثهما، سواء كان ذلك في فضاء أم سيارة أو سطح بيت أو نحو ذلك؛ لأن الخلوة منعت لكونها بريد الزنا وذريعة إليه، فكل ما وجد فيه هذا المعنى، وتمكنا من المواعدة، فهو في حكم الخلوة الحسية بعيدًا عن أعين الناس"(٢).

ويناقش: بأنه ليس كل ما فيه مظنة مفسدة يمكن تحريمها، فما ذكر هنا يمكن حصوله بالمكالمات الهاتفية والمراسلات، وهما مما لا يمكن تحريمهما لأجل هذه العلة. كما أن العرف يقضي بأن السيارة في العادة ليست محل ريبة.

---

(١) ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٢٣). قال القاضي عياض:" والمرأة فتنة ممنوع الانفراد بها لما جبلت عليه نفوس البشر من الشهوة فيهن، وسلط عليهم من الشيطان بواسطتهن، ولأنهن لحم على وضم إلا ما ذب عنه، وعورة مضطرة إلى صيانة وحفظ وذي غيرة يحميها ويصونها، وطبع الله في ذوي المحارم من الغيرة على محارمهن والذب عنهن ما يؤمن عليهن في السفر معهم ما يخشى". إكمال المعلم بفوائد مسلم (٤/ ٤٤٨).

(٢) هذا ما ذهبت إليه اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في إجابتها على السؤال الخامس من الفتوى رقم (٧٥٨٤).

ويجاب عنه: بأن النظر في التحريم للخلوة ذاتها، وهنالك فارق بينها وبين المكالمات والمراسلات، فهذا فعل مختلف عن الخلوة، ولا يصح الاعتراض به عليها.

ب) السيارة كالمحمل[1] ، يمكن الوطء فيها، قال ابن مازة-رحمه الله- : "ولو خلا بها في محمل عليه قبة مضروبة ليلاً أو نهاراً، فإن كان يقدر أن يطأها فهو خلوة"[2]، والوطء في السيارة أيسر منه في المحمل.

ت) إن كانت صورة الخلوة المحرمة غير متحققة في السيارة، فإن النظر المحرم بينهما متحقق، وهو وسيلة للوقوع في المحظور، وما كان وسيلة إلى محرم فهو محرم كما هو متقرر في القواعد، قال القرافي-رحمه الله-: " الوسائل تتبع المقاصد في أحكامها، فوسيلة المحرم محرمة، ووسيلة الواجب واجبة، وكذلك بقية الأحكام"[3].

ويناقش: بأن النظر المحرم يحصل في السيارة وغيرها، فلا يسوغ اعتباره علة لتحريم ركوب المرأة مع السائق الأجنبي عنها في السيارة.

---

(١) نقل عن الإمام مالك: أنه " سئل عن المرأة تعادل الرجل في المحمل ليس بينهما محرم؟ فكره ذلك". المدونة (٣/ ٤٤٣). والْمَحْمِلُ: "بفتح الميم الأولى وكسر الثانية – أو على العكس- الهَوْدَجُ الكبير". المغرب في ترتيب المعرب (ص١٢٩). والمَحْمِلُ: بفتحٍ فسكونٍ فكسرٍ – والجمعُ المَحاملُ- الهَوْدَجُ، وهو مَرْكَبٌ يُركب عليه على البَعير". معجم لغة الفقهاء (ص٤١٤).

(٢) المحيط البرهاني (٣/ ١١٠)، وينظر: الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (٢/ ١٥). "ولو خلا بها في حجلة أو قبة فأرخى الستر عليه فهو خلوة صحيحة؛ لأن ذلك في معنى البيت". بدائع الصنائع (٢/ ٢٩٣).

(٣) الفروق للقرافي (٣/ ١١١).

أدلة القول الثاني:

استدلوا بأدلة منها:

١- الطرقات العامة لا تقع فيها الخلوة، والدليل على ذلك حديث أنس رضي الله عنه: "أن امرأة كان في عقلها شيء، فقالت: يا رسول الله، إن لي إليك حاجة! فقال: يا أم فلان، انظري أي السكك شئت حتى أقضي لك حاجتك، فخلا معها في بعض الطرق حتى فرغت من حاجتها "[(١)]. وقد جعله ابن هبيرة دليلاً على جواز الخلوة في الطريق العامة[(٢)]. والعلة في ذلك أن الرجل والمرأة لا يحتجبان، ورؤيتهما متحققة في الأصل، قال الهيتمي-رحمه الله-: " لو دخلت امرأة المسجد على رجل لم تكن خلوة؛ لأنه يدخله كل أحد. وإنما يتجه ذلك في مسجد مطروق ولا ينقطع طارقوه عادة، ومثله في ذلك الطريق أو غيره المطروق كذلك، بخلاف ما ليس مطروقا "[(٣)]. وعليه فإن ركوب المرأة مع رجل أجنبي في سيارة ليس من الخلوة المحرمة، إذا كانت تسير في طرق عامة مطروقة، وذات نوافذ مكشوفة.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الفضائل، باب قرب النبي عليه السلام من الناس وتبركهم به (٤/ ١٨١٣)،رقم(٢٣٢٦).

(٢) الإفصاح لابن هبيرة (٥/ ٣٧٣).

(٣) تحفة المحتاج (٨ / ٢٦٩). قال السرخسي-رحمه الله-:" ولأن المسجد ليس بموضع الخلوة". المبسوط (١/ ١٦٦).

ويناقش: بأن السيارة قد تكون متوقفة أو متحركة، فالمتوقفة تصدق عليها هذه الصورة، وأما المتحركة فيصعب معرفة ما يجري بداخلها.

٢- الخلوة المحرمة يحصل فيها الاستتار الكامل عن الأبصار، ويأمن الرجل والمرأة الدخول عليهما إلا بإذنهما[١]، قال السرخسي-رحمه الله-: " والمكان الذي لا تصح الخلوة فيه: أن يأمنا فيه اطلاع غيرهما عليهما بغير إذن كالدار والبيت وما أشبه ذلك"[٢]. وهذه الاحترازات لا تصدق على الركوب في السيارة، إلا إذا كانت مظللة فإنها تدخل في الخلوة المحرمة، أشبه ما تكون بالمسجد المظلم والحمام المظلم، قال بعض فقهاء الحنفية: "إنه خلوة إذا كان ظلمة؛ لأن الظلمة كالسترة إذ لا يراهما أحد"[٣].

(١) قيل لأبي عبد الله: فالكحال يخلو بالمرأة، وقد انصرف من عنده من النساء؟ هل هذِه الخلوة منهي عنها؟ قال: أليس هو على ظهر الطريق؟ قيل: نعم. قال: إنَّما الخلوة تكون في البيت". الورع(٣٧٩ - ٣٨٦). وقال ابن مفلح: "الخلوة هي التي تكون في البيوت أما الخلوة في الطرقات فلا تعد من ذلك". الفروع(١٨٣/٨).

(٢) المبسوط للسرخسي (٥/ ١٥٠). وينظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٣/ ٣٣٢).

(٣) المحيط البرهاني للبخاري (٣ / ١١٠)، وينظر: فتح القدير للكمال ابن الهمام (٣/ ٣٣٣)، حاشية ابن عابدين (٣/ ١١٦).

وهذا الستر هو محل إجماع الصحابة على استحقاق المهر[١].

والسيارة ليس فيها إغلاق باب كالبيت، فلا ينطبق عليها الخلوة المنهي عنها[٢].

٣- الريبة شرط من شروط الخلوة المحرمة، قال الرملي-رحمه الله-: "المدار في الخلوة على اجتماع لا تؤمن معه الريبة عادة بخلاف ما لو قطع بانتفائها في العادة"[٣]. والسيارة في العادة ليست محل ريبة.

ويناقش: بأن حصول الريبة في السيارة ممكن، والاحتياط في مسائل المرأة مقصد شرعي.

---

(١) نقل الإجماع ابن قدامة، قال" ولنا: إجماع الصحابة، رضى الله عنهم، روى الإمام أحمد، والأثرم، بإسنادهما، عن زرارة بن أوفى، قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون، أن من أغلق بابا، أو أرخى سترا، فقد وجب المهر". المغني (١٠/ ١٥٣). وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور (١/ ٢٣٣). وابن أبي شيبة في مصنفه(٤/٢٣٥)، وعبد الرزاق في مصنفه(٦/٢٨٨).وينظر: المحلى لابن حزم (٩/ ٧٤).

(٢) ولكن أصحاب القول الأول لا يسلمون بذلك؛ فقد سئل الشيخ ابن عثيمين-رحمه الله- عن ركوب المرأة مع زوجها السيارة بعد العقد وقبل الدخول، هل يعد خلوة شرعية، فأجاب:" نعم يعتبر خلوة بلا شك، فإذا طلقها وجبت عليها بعد هذه الخلوة العدة، وثبت لها المهر كاملاً ". لقاء الباب المفتوح رقم(١٦٧) سؤال رقم (١٤) موقع الشيخ ابن عثيمين على اليوتيوب، رابط: https://www.youtube.com/watch?v=xPngX9M_xsY&list=PLXS0usquloW_Mdg022fMHdWzQQLaJ3SyC.

(٣) تحفة المحتاج (٨ / ٢٦٩).

المطلب الخامس: الترجيح وبيان سببه

أدلة القولين قوية ولها حظ من النظر، ولكن القول الأول أقوى من جهة الدليل والنظر، فإن الأصل تحريم ركوب المرأة في السيارة مع سائق أجنبي عنها، لتظاهر الأدلة على صيانة المرأة، وحسماً لمادة الفساد.

ويتأكد التحريم إذا عُرف السائق بالفسق، قال أبو يعلى-رحمه الله- : "من عرف بالفسق منع من الخلوة بامرأة أجنبية لما يحصل فيه من الريبة"(١).

وإذا عارض أصل التحريم مصلحة راجحة؛ أبيح للمرأة الركوب في السيارة مع سائق أجنبي على ألا يكون معروفاً بالفسق، فقد تقرر في القواعد: ما حَرُم سداً للذريعة يباح للحاجة والمصلحة الراجحة(٢) .

وتتأكد الحاجة من جهة أن هذه المسألة مما عمت به البلوى، ولا يكاد يخلو بلد عنها، إلا أن الفقهاء شدّدوا على ضرورة أمن وقوع الفساد، فإذا ظهرت قرائن الأمن من ركوب المرأة فلا حرج، والله أعلم.

ولكن ينبغي التقليل من ركوب المرأة مع الأجنبي عنها، والاقتصار على حال الحاجة. ومن الأجود أن تحتاط المرأة لنفسها، فتسفيد من التطبيقات الحديثة التي تتيح لها اختيار سائقة بدلاً عن السائق.

---

(١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- أبو يعلى (ص١٤٧). وينظر: الإنصاف (٩/ ٣١٤).

(٢) قال ابن تيمية: " ما كان من باب سد الذريعة: إنما يُنهى عنه إذا لم يُحتج إليه، وأما مع الحاجة للمصلحة التي لا تحصل إلا به: فلا ينهى عنه ". مجموع الفتاوى (٢١٤/٢٣) وينظر: إعلام الموقعين (٢ / ١٦١).

المبحث الثَّاني: أثر وجود كاميرات القيادة (الداش كام) في الخلوة بالمرأة

المطلب الأول: صورة المسألة:

ركوب المرأة مع رجل أجنبي عنها في سيارة[١] مزودة بـ (داش كام) وهو جهاز تصوير مع شريحة إلكترونية، ويرتبط بجهاز أو أكثر بحيث يمكن مراقبة السيارة ورؤية مَن بداخلها وسماع كلامهم مِن قبل شخص أو أكثر. فهل لوجود الـ(داش كام) أثر في حكم الخلوة؟

المطلب الثاني: تحرير محل النزاع:

- اتفق الفقهاء على تحريم خلوة الرجل بالمرأة الأجنبية في جميع صور الخلوة إذا لم تؤمن الفتنة[٢].
- اتفق الفقهاء على انتفاء الخلوة بالمحرم.
- لا خلاف بين الفقهاء في أن من لا يستحى منه لا تزول به الخلوة[٣].
- اختلف الفقهاء في انتفاء الخلوة بغير المحرم عند أمن الفتنة[١].

---

(١) سواء كانت السيارة مظللة النوافذ أو مكشوفة، فلا أثر لتظليل السيارة مع وجود كمرة القيادة، شريطة اتصالها وارتباطها بشخص متابع لها طوال مدة بقائها في السيارة.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ابن تيميه(١٥ /٤١٩).

(٣) قال النووي-رحمه الله-: "واعلم أن المحرم الذي يجوز القعود مع الأجنبية مع وجوده يشترط أن يكون ممن يستحى منه فإن كان صغيرا عن ذلك كابن سنتين وثلاث ونحو ذلك فوجوده كالعدم بلا خلاف". المجموع (٤/ ٢٧٨).

ومن ذلك مسألة البحث: (انتفاء الخلوة بكاميرة القيادة).

المطلب الثالث: الأقوال في المسألة:

بناء على الفتاوى التي قيلت في حكم خَلْوَة الرَّجل بالمرأة الأجنبية في السيارة[٢]، يمكن أن تناقش المسألة بناء على أقوال العلماء في مسألة انتفاء الخلوة بغير المحرم إلى رأيين:

الرأي الأول: لا تنتفي الخلوة بوجود الداش كام ولا يقوم مقام المحرم، وهذا القول يمكن يخرج على قول عند الحنفية وبعض الشافعية ومقتضى مذهب الحنابلة[٣].

الرأي الثاني: تنتفي الخلوة بوجود الداش كام بشرط عدم الريبة، وأمن الخطر. وهذا القول يمكن أن يخرج على مذهب الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة [١].

---

(١) قال المغربي –رحمه الله–:" تحريم الخلوة بالأجنبية هو إجماع، لكن اختلفوا: هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا بأن يكون معهما من يزيل معنى الخلوة، والظاهر أنه يقوم؛ لأن المعنى المناسب للنهي إنما هو خشية أن يوقع بينهما الشيطان الفتنة". البدر التمام شرح بلوغ المرام (٥/ ١٩٦).وكذلك اختلف الفقهاء في حكم خلوة الرجل بالأجنبية مع وجود أكثر من امرأة، وكذا خلوة عدد من الرجال بامرأة، للاستزادة والتوسع في المسألة ينظر: الهداية (١٣٣/١)، بدائع الصنائع (٢/ ١٢٣). نهاية المطلب، للجويني (٤/ ١٥٤) الإنصاف (٩/ ٣١٣). المبسوط، للسرخسي (١/ ١٦٦)، تبيين الحقائق (٢/ ٥). ومن قال إن الثالث لابد أن يكون محرماً لتزول الخلوة؛ خارج محل النزاع.

(٢) على قول من رأى أنها ليست محل خلوة فقوله خارج محل النزاع.

(٣) مخرج على قولهم بـ منع خلوة الرجل بالمرأتين، وخلوة الرجلين بالمرأة. ينظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٢٣). نهاية المطلب، للجويني (٤/ ١٥٤) الإنصاف (٩/ ٣١٣).

المطلب الرابع: أدلة الأقوال:

يمكن أن يستدل لأصحاب الرأي الأول بما يأتي:

أ) ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يدخلن رجل، بعد يومي هذا، على مُغَيَّبَة[٢]، إلا ومعه رجل أو اثنان"[٣]، أنه لا بد من وجود أشخاص لانتفاء الخلوة، فالداش كام ليس من هذا القبيل.

ب) الداش كام عرضة للتعطُّل تقنياً أو بفعل السائق، وعرضة كذلك لغفلة المراقب، وبهذا لا يحصل الغرض المراد من تركيبه في السيارة.

ويناقش: بأن تعطيله بفعل السائق خارج محل النزاع؛ فهذا تعدّ من السائق كمن أخرج المحرم من المكان وأغلق الباب.

وعلى اعتبار التعطل الطارئ للداش كام فإنه بالنظر إلى التطور التقني نادر، والنادر لا حكم له.

كما أن غفلة المراقب تشابه حالة الخلوة في الأماكن المطروقة كالمتاجر والدكاكين المفتوحة التي يغشاها الناس والخلوة فيها جزئية وعابرة غير معلومة أو متعمدة.

---

(١) مخرج على قولهم بجواز خلوة الرجل بالمرأتين، وخلوة الرجلين بالمرأة إذا أمنت الفتنة.(انتفاء الخلوة بوجود ثالث) ينظر: حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٦٨). مواهب الجليل للحطاب (٢/ ٥٢٣).كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٥/ ٧٥). البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/ ٤١٣) الرعاية الصغرى في الفقه لابن حمدان (٢/ ٩٧٥). شرح الزركشي (٥/ ١٤٦)، الإنصاف (٩/ ٣١٣).

(٢) (المغيبة) التي غاب عنها زوجها. ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة(٣/٣٥٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب تحريم الخلوة بالأجنبية والدخول عليها (٤/ ١٧١١) برقم (٢١٧٣).

ت) أمر النساء في الشريعة مبني على الستر والصيانة؛ "لأن النساء بمنزلة الشيء الذي يُذَبُّ عنه، وكيف تستطيع المرأة أن تحج بغير محرم؟ فكيف بالضَّيعة وما يخاف عليها من الحوادث"[1]، والاكتفاء بالداش كام ربما لا يحقق المقصد من حفظ المرأة، إذ علة النهي–وهي خشية الفتنة بسبب الخلوة– متحققة فيها.

ويناقش: جرت العادة بأن المرء لايفعل أمام كميرات المراقبة ما يمكن أن يفعله في خلوته، فدل على أن وجود كميرة القيادة له أثر في ردع النفس عمّا يستحيا منه ويكره الاطلاع عليه وقطع وساوس الفتنة.

ث) عدم قدرة المراقب على منع المحظور إذا ظهرت بوادر وقوعه، لبعده عن السيارة.

ويناقش من وجهين:

الوجه الأول: أن العلة في تحريم الخلوة (قطع وساوس الشيطان) كما نبه عليه الحديث الشريف، وهذا متحقق بوجود كميرة القيادة، بالقدر المتحقق من وجود الطفل المميز، والرجل الثالث، مع أن الطفل ليس له قدرة على منع المحظور إذا ظهرت بوادره، والرجل الثالث قد لا يكون أهلا لمنع المحظور بل قد يعين على إيقاعه.

---

(١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية (٤/ ٧٩).

الوجه الثاني: بأن الأمر ليس على إطلاقه، فيمكن الوصول للسيارة بخاصية التتبع الموجودة في الجهاز، وكذلك من خلال الاستعانة برجال الأمن القريبين من الموقع.

أدلة الرأي الثاني:

يمكن أن يستدل لأصحاب الرأي الثاني بما يأتي:

أ) إمكان الرؤية الواضحة لمن بداخل السيارة عن طريق الداش كام، وهي نافية للخلوة، قياساً على طوائق البيت التي يمكن للآخرين الاطلاع من خلالها على أصحاب البيت، جاء في السؤالات عند البرهاني "عمن تزوج امرأة فأدخلتها عليه أمها وخرجت وردت الباب، إلا أنها لم تغلقه، والبيت في خان يسكنها أناس كثيرة، ولهذا البيت طوائق مفتوحة، والناس قعود في ساحة الخان ينظرون من بعيد؛ هل تصح هذه الخلوة؟ قال: إن كانوا ينظرون في الطوائق يترصدون لهما وهما يعلمان بذلك لا تصح الخلوة"[1].

---

(١) المحيط البرهاني (٣/ ١١٠) المراد بـ (الخان) هو الفندق الذي ينزله المسافرون مما يكون في الطرق والمدائن. "والفُندق بلغة أهل الشام الخان". البارع في اللغة، (ص٥٥٧). وينظر: المغرب للمطرزي، ص٣٥٣،لسان العرب(٣١٣/١٠)،المصباح المنير(١٨٤/١). والمراد بـ (الطوائق): أَصله طائِقٌ وَجَمْعُهُ طَوائِقُ، وهي النافذة، شبَّاك، فتحة في جدار يدخل منها الهواء والضوء، يقال: "نظرت من طاقة الحجرة- أخذ ينظر إليه عبر طاقة في الجدار". معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٤٢٥). وينظر: لسان العرب (١٠/ ٢٣٢). معجم لغة الفقهاء (ص ٢٥٩). ودِرِيشة: "بالكسر النافذة (نجد)". معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها (ص١٠٤). قال الرافعي: "وفي الخان لا تحصل الخلوة". العزيز شرح الوجيز (٥١٥/٩).

والسيارة المظللة التي بها كاميرة قيادة كالبيت ذي الطوائق يمنع حصول الخلوة المحرمة.

ويناقش: بأنه قياس مع الفارق، فالجهاز عرضه للتعطل والتوقف.

ب) قياس الداش كام على الشخص الثالث من حيث اطّلاع الآخرين على راكبي السيارة، وسماع الحديث بينهما على نحوٍ بيّن، وبذا يتحقق المقصد من وجود الثالث، وهو ما نص عليه الفقهاء بالشخص الذي يهابانه، أو يحتشمان منه، أو يستحيان منه، أو يخافان منه[1].

ويناقش: بأن هناك فرقاً بين الشخص وبين الجهاز من حيث الحضور والأداء.

ت) قياس الداش كام على كلب المرأة المصاحب لها؛ إذ يُعرف من خلاله حال الاعتداء عليها، وعليه نص فقهاء الحنفية في قولهم: "وإن خلا بها ومعها كلبُ أحدِهما؛ قال الحلواني: إن كان لها لم تصح الخلوة، لأنه إذا رآها ساقطة تحت رجل يصيح "[2]، ووجه الاتفاق بينهما اشتراكهما في الرقابة وكشف ما يجري للمرأة.

ويناقش من وجهين:

١- عدم التسليم عند عامة الفقهاء؛ لأنه ليس في معنى المحرم.

---

(١) ينظر: المجموع (٤/ ٢٧٨). كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٥/ ٧٥). الفتاوى الفقهية الكبرى (٤/ ١٠٧). حجة الله البالغة (٢/ ١٩٤). إذا وجد الثالث زالت الخلوة وأمنت الفتنة.

(٢) الجوهرة النيرة على مختصر القدوري (٢/ ١٥) وينظر: المحيط البرهاني (٣/ ١١١). تبيين الحقائق (٢/ ١٤٣).

٢- وبأنه ثمة فرق بين الكلب والجهاز، وإن اشتركا في أمر الكشف، لكن يوجد اختلاف كبير في سرعة التصرف ومنع المنكر.

ث) يقوم الداش كام مقام الحائل المانع من الخلوة، لأنه يحقق مقاصد تحريمها[١]، قال ابن عابدين-رحمه الله-: "الخلوة المحرمة تنتفي بالحائل"[٢]. فعلة النهي هي خشية الفتنة، وهي مندفعة بوجود الداش كام.

ويناقش: بعدم التسليم له؛ إذ لا يمنع الداش كام وقوع المحاذير بإطلاق.

ج) وجود الداش كام في السيارة مظنة انتفاء الريبة لما يحققه من اطلاع ومراقبة تنقطع به الأطماع كجماعة النساء[٣]، قال الروياني-رحمه الله-: "والدليل على صحة اعتبار الجمع منهنّ أن أطماع الرّجال تنقطع عنهُن إذا كثرن وصرن جماعة، فيحصل

(١) قال القاضي "وفائدته أن الشيطان يدعوه إلى المعصية مع الخلوة، وإذا كان معها غيره راقبه وخاف أن يطلع عليه". المعونة على مذهب عالم المدينة (٣/ ١٧٢٦).

(٢) حاشية ابن عابدين (٦/ ٣٦٨).

(٣) قال ابن حجر-رحمه الله-:" منع الخلوة بالأجنبية وهو إجماع، لكن اختلفوا هل يقوم غير المحرم مقامه في هذا كالنسوة الثقات؟ والصحيح الجواز لضعف التهمة به" فتح الباري(٤/ ٧٧).

الأمن لهنّ، ولا يؤدي إلى الفساد، وهذا معروف العرف المستقيم الجاري"[1].

ويناقش: بأنه ثمة فرق بين الجانب الحسي والمعنوي فالحضور المباشر يختلف عن المشاهدة عن بعد في نفي الريبة ومنع وقوع المحذور وغيره.

ح) تندفع الخلوة بوجود ما يستعان به، قال ابن الرفعة-رحمه الله-: "وقد ضبط ما تندفع الخلوة به بما إذا كان هناك من يحتشم منه جانبه، أو يخاف بأن يمنع ما يكاد يجري: إما بنفسه، وإما بالاستعانة بغيره "[2]، والداش كام جهاز يستعان به في وقتنا الحاضر على صيانة المرأة وحمايتها، إذ هو نوع من الوسائط الرقمية التي نصت الأنظمة الحالية على اعتباره دليل إثبات رقمي[3].

ويناقش: بوجود فرق بين الإنسان والآلة في سرعة التصرف ومنع وقوع المحذور ونحوه.

المطلب الخامس: الترجيح وبيان سببه:

(١) بحر المذهب للروياني (٣/ ٣٦٩).

(٢) كفاية النبيه في شرح التنبيه (١٥/ ٧٥).

(٣) ينظر: مادة (٥٣)و(٥٤) من نظام الإثبات.

بالنظر إلى الآراء وأدلتها تتبين قوة أدلة الطرفين ووجاهتها، إلا أنني أرى- والله أعلم- أن القول الأول أقرب للصواب؛ لأنه يتوافق مع مقاصد الشريعة في قطع دواعي الفتنة، وأكثر احتياطاً في المسألة.

ومع هذا لا يقلل من أهمية الداش كام وأثره في الحد من الآثار السلبية للخلوات، وإذا ما لوحظ التطور التقني المتزايد في تأمين الحمايات عموماً، فإن الاجتهاد في هذه المسألة يتجدد، وقد يبلغ القول بانتفاء الخلوة بوجود الداش كام في السيارة لتحقيقه المقصد من وجود المحرم، إذ به تؤمن الفتنة، وتنتفي الريبة، ويسيطر كلا الطرفين على شهواتهما، وتأمن المرأة على نفسها، كما أن الحاجة لركوب المرأة مع السائق مما تعم به البلوى في زماننا، مع مراعاة التحوطات الآتية:

- أن يعمل الداش كام طوال وقت وجود المرأة مع السائق في السيارة.
- أن يحقق الرؤية التامة لمن بداخل السيارة وكذا سماع ما يدور بينهما.
- أن يكون السائق مأمون الجانب.
- أن يتمكن المراقب من التدخل لحماية المرأة عند الحاجة.

وأما إن أمكن تعطيل الداش كام، أو كان لا يوجد من يطلع على الكاميرا في الحال، أو كان يطلع على الصورة، ولا يدرك ما يدور بينهما، فهذا لا ينفي الخلوة المحرمة. والله أعلم

مع ملاحظة أن استعمال الداش كام وتأثيره في اندفاع الخلوة مرتبط بالأنظمة المعتمدة، والعرف القائم، وحال الأشخاص، والظروف التي تحيط بركوب المرأة مع السائق.

الخاتمة

أحمد الله تعالى أن تم البحث على هذا النحو الذي بين أيدينا وقد حرصت على جمع مسائله واستيعابها، للوصول إلى النتائج التي أرجو أن يستفيد منها القارئ الكريم، وأبرز تلك النتائج ما يأتي:

– الخلوة أنواع متعددة لدى الفقهاء، فهناك الخلوة في باب العبادات، والخلوة في باب المعاملات، والخلوة في باب النكاح، والخلوة في باب الحدود، ولكل نوع صورته وحكمه الخاص به.

– كل امرأة لا تمت إلى الرجل بمَحْرميّة فإنها أجنبية عنه، لا يجوز لأحدهما الخلوة بالآخر.

– كاميرات القيادة(الداش كام) من الأجهزة الحديثة المتطورة التي توضع في السيارات لأغراض عديدة أحدها أمن ركابها وحمايتهم، ويتمكن المراقب من معرفة مكان السيارة ومسارها ومشاهدة من بداخلها بوضوح.

– حدد البحث مقاصد تحريم الخلوة وهي: قطع دواعي الفتنة، وصيانة الأعراض، والبعد عن مواطن الريبة.

– الخلوة في السيارة عموماً محل خلاف بين العلماء المعاصرين، فذهب بعضهم إلى اشتمالها على ضوابط الخلوة المنهي عنها، وذهب آخرون إلى أنها لا تحقق ضوابط الخلوة المحرّمة لسيرها في الطرقات العامة.

– السائق الفاسق لا يجوز للمرأة الركوب معه لعلتين: الفسق، والريبة.

– ركوب المرأة في الحضر مع السائق الأجنبي مما عمت به البلوى؛ فلا حرج على المرأة أن تركب معه عند الحاجة.

– على المرأة المسلمة أن تقلل قدر الإمكان من الركوب مع السائق الأجنبي دفعاً للفتنة.

– الرأي الأول الذي تخرج عليه مسألة الخلوة في السيارة بوجود الداش كام يقتضي عدم انتفاء الخلوة المنهي عنها؛ لأن (الداش كام) لا يقوم مقام المحرم؛ لعموم الأدلة الناهية عن الخلوة بالأجنبي، ولأنه عرضة للتعطل، ولأن أمر النساء مبني في الشريعة على الستر، ولبعد المراقب وعدم قدرته على منع المحظور.

– الرأي الثاني في المسألة يقتضي انتفاء الخلوة قياساً على البيت ذي الطوائق الذي يرى أصحاب البيت من خلالها، وعلى وجود من يُحْتَشَم منه أو يخاف، وعلى كلب المرأة المعدّ للحراسة والدفاع عنها، ولأنه يقوم مقام الحائل المانع من الفتنة، كما أنه يشبه بوجهٍ جماعة النساء من جهة منع الفتنة وحصول الأمن.

– يستعان بـ (الداش كام) على صيانة المرأة، لأنه من الوسائط الرقمية المعتمدة في نظام الإثبات.

– كلا الرأيين في المسألة وجيهٌ، إلا أن عدم انتفاء الخلوة بوجود الداش كام مختارٌ؛ لأنه يحقق مقصد حفظ المرأة.

– مقصد صيانة المرأة يستوجب ضوابط وقيود في هذه المسألة تحوطاً، ومن أهمها: التشغيل الدائم للداش كام، والرؤية الواضحة لمن بداخل السيارة، وأن لا يُعرف السائق بالفسق، وإمكانية التدخل المباشر لحماية المرأة عند الحاجة.

وأود التوصية بالآتي:

– دراسة الفروق الفقهية في المسائل المتعلقة بأحكام الخلوة.

– تقديم دراسة لاستحداث نظام يلزم بتثبت كاميرات القيادة (الداش كام) في جميع السيارات التي يقودها سائقون أجانب عن النساء.

– عمل دراسة لإيجاد تعاون فاعل بين المراقب والجهات النظامية لتأمين التدخل السريع لحماية المرأة عند ظهور بوادر المحظور، ويقترح لتفعيل ذلك إنشاء مركز متابعة يعمل على مدى أربعة وعشرين ساعة، وتعيين موظفين موثوقين وذوي سيرة حسنة في مراكز المتابعة، وإمكان تواصل موظف المتابعة بالصوت مع الراكب ومع السائق عند الحاجة.

– إعداد دراسة تُبيّن فوائد كاميرات القيادة (الداش كام) وأضرارها، بحيث يستفاد منها، وتُتَفادى أضرارها كالتجسس ونحوه.

قائمة المصادر والمراجع

١. إعلام الموقعين لابن القيم ، تحقيق: محمد إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

٢. الإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هبيرة(المتوفى: ٥٦٠هـ)، دار الوطن، الطبعة ١٤١٧هـ

٣. إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عِياض (المتوفى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٤. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء الحنبلي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: (بدون).

٥. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم زين الدين، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني علاء الدين ، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٧. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي عثمان بن علي، ط٢، المكتب الإسلامي ،بيروت ، د.ت.

٨. تحفة المحتاج في شرح المنهاج، لابن حجر الهيتمي، روجعت وصُححت: على عدَّة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ-١٩٨٣م.

٩. تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن أبو جعفر محمد بن جرير الطبري دار هجر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.

١٠. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي ،دار الكتب المصرية الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ.

١١. الجوهرة النيِّرة، لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الزَّبِيدِيّ اليمني الحنفي المطبعة الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٢٢هـ.

١٢. حاشيتا قلوبي وعميرة، أحمد سلامة القليوبي وأحمد البرلسي عميرة، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ.
١٣. حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين المعروف بـ «الشاه ولي الله الدهلوي» (ت ١١٧٦هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ
١٤. ردُّ المحتار على الدُّرِّ المختار، لابن عابدين محمد أمين، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
١٥. الرعاية في الفقه (الرعاية الصغرى)، لابن حمدان الحنبلي (المتوفى ٦٩٥ هـ) ،المحقق: د. علي بن عبد الله بن حمدان الشهري.
١٦. ذم الهوى، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المحقق: مصطفى عبد الواحد.
١٧. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابت تيمية، دار عطاءات العلم (الرياض) – دار ابن حزم (بيروت) الطبعة: الرابعة، ١٤٤٠ هـ.
١٨. شرح صحيح البخاري، لابن بطَّال علي بن خلف، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط٢، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ.
١٩. شرح الزركشي، لشمس الدين، محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي (المتوفى: ٧٧٢هـ)، دار العبيكان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٠. شرح العُمدة في بيان مناسك الحج والعمرة، لأبي العباس، ابن تيمية، مكتبة الحرمين – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٢١. شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني ،شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد البرنسي الفاسي، المعروف بـ زروق، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ
٢٢. صحيح البخاري محمد بن إسماعيل، تحقيق: محمد زهير الناصر ، ط١، مصورة المكتبة السلطانية دار طوق النجاة، حلب ، ١٤٢٢هـ.
٢٣. صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، د.ط، دار إحياء التراث،

بيروت، د.ت.
٢٤. طرح التثريب، للعراقي عبدالرحيم،، د.ط، دار إحياء التراث العربية (مصور عن الطبعة المصرية القديمة)، بيروت، د.ت.
٢٥. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني محمود بن أحمد، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر أحمد بن علي، د.ط، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٢٧. فتح القدير، لكمال الدين، محمد بن عبد الواحد السِّيواسي، المعروف بابن الهُمام، دار الفكر.
٢٨. فتح العزيز بشرح الوجيز، لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (المتوفى: ٦٢٣هـ)، دار الفكر.
٢٩. فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ(ت ١٣٨٩هـ) جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، الناشر: مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ
٣٠. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء – جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء – الإدارة العامة للطبع – الرياض.
٣١. فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب المعروف بحاشية الجمل سليمان بن عمر العجيلي الأزهري، المعروف بالجمل (ت ١٢٠٤هـ) ،دار الفكر، بدون طبعة وبدون تاريخ.
٣٢. الفروق = أنوار البروق في أنواء الفروق، للقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، عالم الكتب.
٣٣. الفروع ومعه تصحيح الفروع، للمرداوي، لأبي عبد الله، شمس الدين، محمد بن مفلح المقدسي الصالحي الحنبلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ
٣٤. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي (المتوفى: ١٠٣١هـ)، المكتبة

التجارية الكبرى – مصر، الطبعة: الأولى، (١٣٦٥هـ).
٣٥. كفاية النبيه في شرح التنبيه، لأبي العباس، نجم الدين، أحمد بن محمد بن علي الأنصاري، المعروف بابن الرِّفعة ، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
٣٦. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم، عناية اليازجي وآخرين، ط١، دار صادر، بيروت، ١٤١٤ هـ.
٣٧. المبدع شرح المقنع لابن مفلح إبراهيم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٣٨. المبسوط، للسرخسي محمد، ط١، دار الفكر بيروت، بيروت، ١٤٢١هـ.
٣٩. المجموع شرح المهذب، للنَّووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، مع تكملة السُّبكي والمطيعي، دار الفكر.
٤٠. مجموع فتاوى ابن تيمية، تحقيق عبدالرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ.
٤١. مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (المتوفى : ١٤٢١هـ)،جمع وترتيب : فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان دار الوطن الطبعة : الأخيرة – ١٤١٣ هـ
٤٢. المحلَّى بالآثار، لابن حزم (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر – بيروت.
٤٣. المدونة، مالك بن أنس،الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ
٤٤. مصنف ابن أبي شيبة عبدالله، تحقيق : كمال يوسف الحوت ، ط١، مكتبة الرشد ، الرياض ١٤٠٩هـ.
٤٥. مصنَّف عبد الرزاق الصَّنعاني (المتوفى: ٢١١هـ)، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٤٦. معالم السُّنن، للخَطَّابي حمد بن محمد، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٣٥١هـ.

٤٧. معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي، وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.
٤٨. معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية ،أحمد بن إسماعيل بن تيمور ،الناشر: دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ
٤٩. المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهَّاب بن علي الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ)، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة.
٥٠. المغني لابن قدامة، تحقيق: د. عبدالله التركي، د. عبدالفتاح الحلو، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٧هـ.
٥١. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، دار ابن كثير، دمشق – بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
٥٢. مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر،بيروت، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ.
٥٣. معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠هـ)، الناشر: دار طيبة الطبعة: الرابعة، ١٤١٧ هـ.
٥٤. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج شمس الدين، محمد بن محمد، الخطيب الشربيني ،الناشر: دار الكتب العلمية ،الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
٥٥. المُغْرِب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح، برهان الدين، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على الخوارزمي المُطَرِّزِىّ ، دار الكتاب العربي.
٥٦. مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الناشر: دار الفكر الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ.
٥٧. منح الجليل شرح مختصر خليل، لعليش محمد بن أحمد ، د.ط، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٥٨. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج، للنَّوَوي محيي الدين ، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٥٩. نصب الراية لأحاديث الهداية ، للزيلعي (المتوفى : ٧٦٢هـ)،دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة : الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٦٠. نهاية المطلب في دراية المذهب، لأبي المعالي، الجُويني، الملقَّب بإمام الحرمين ، دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.
٦١. الهداية في شرح بداية المبتدي، للمرغيناني (المتوفى: ٥٩٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
٦٢. مقالة ما هو الداش كام، مقالة لشركة داش كام السعوية، منشورة على الرابط https://dashcamksa.com/p/onXG.
٦٣. كاميرات داش- الشاهد غير المتحيز، لكارتيك ماني، بحث منشور في مجلة Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR)، الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٢، مجلد ٩، العدد ١١

Romanized List of References:

1- *Iʿlām al-Muwaqqiʿīn* ***li***-Ibn al-Qayyim, taḥqīq: Muḥammad Ibrāhīm, ṭ.1, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt, 1411H.

2- *Al-Ifṣāḥ ʿan Maʿānī al-Ṣiḥāḥ,* li-Ibn Hubayrah (al-mutawaffā: 560H), Dār al-Waṭan, al-ṭabʿah 1417H.

3- *Ikmāl al-Muʿallim bi-Fawāʾid Muslim,* li-al-Qāḍī ʿIyāḍ (al-mutawaffā: 544H), taḥqīq: al-Duktūr Yaḥyā Ismāʿīl, Dār al-Wafāʾ, Miṣr, al-ṭabʿah al-ūlā, 1419H-1998M.

4- *Al-Amr bil-Maʿrūf wa al-Nahy ʿan al-Munkar,* Abū Yaʿlā Muḥammad ibn al-Ḥusayn ibn Muḥammad ibn Khalaf al-Farrāʾ al-Ḥanbalī, Maktabat al-ʿUlūm wa al-Ḥikam, al-Madīnah al-Munawwarah, ṭ. (bidūn).

5- *Al-Baḥr al-Rāʾiq Sharḥ Kanz al-Daqāʾiq,* li-Ibn Nujaym Zayn al-Dīn, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, d.t.

6- *Badāʾiʿ al-Ṣanāʾiʿ fī Tartīb al-Sharāʾiʿ*, li-al-Kāsānī ʿAlāʾ al-Dīn, ṭ.2, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt, 1406H.

7- *Tabyīn al-Ḥaqāʾiq Sharḥ Kanz al-Daqāʾiq,* li-al-Zaylaʿī ʿUthmān ibn ʿAlī, ṭ.2, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, d.t.

8- *Tuḥfat al-Muḥtāj fī Sharḥ al-Minhāj,* li-Ibn Ḥajar al-Haytamī, murājaʿah wa taṣḥīḥ: ʿalā ʿiddat nusakh bi-maʿrifat Lajnah min al-ʿUlamāʾ, al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā, 1357H-1983M.

9- *Tafsīr al-Ṭabarī: Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān,* Abū Jaʿfar Muḥammad ibn Jarīr al-Ṭabarī, Dār Hajar, al-ṭabʿah al-ūlā, 1422H.

10- *Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān,* Muḥammad ibn Aḥmad al-Qurṭubī, Dār al-Kutub al-Miṣriyyah, al-ṭabʿah al-thāniyah, 1384H.

11- *Al-Jawharah al-Nayyirah,* li-Abī Bakr ibn ʿAlī ibn Muḥammad al-Ḥaddādī al-ʿAbbādī al-Zabīdī al-Yamanī al-Ḥanafī, al-Maṭbaʿah al-Khayriyyah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1322H.

12- *Ḥāshiyatā Qalūbī wa ʿUmayrah,* Aḥmad Salāmah al-Qalūbī wa Aḥmad al-Burllusī ʿUmayrah, Dār al-Fikr – Bayrūt, bidūn ṭabʿah, 1415H.

13- *Ḥujjat Allāh al-Bāligha*h, Aḥmad ibn ʿAbd al-Raḥīm, al-maʿrūf bi-al-Shāh Walī Allāh al-Dihlawī (t. 1176H), Dār al-Jīl, Bayrūt - Lubnān, al-ṭabʿah al-ūlā, 1426H.

14- *Radd al-Muḥtār ʿalā al-Durr al-Mukhtār*, li-Ibn ʿĀbidīn Muḥammad Amīn, ṭ.2, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1412H.
15- *Al-Riʿāyah fī al-Fiqh (al-Riʿāyah al-Ṣughrā)*, li-Ibn Ḥamdān al-Ḥanbalī (al-mutawaffā: 695H), al-muḥaqqiq: Dr. ʿAlī ibn ʿAbd Allāh ibn Ḥamdān al-Shahrī.
16- *Dhamm al-Hawā*, Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad al-Jawzī, al-muḥaqqiq: Muṣṭafā ʿAbd al-Wāḥid.
17- *Al-Siyāsah al-Sharʿiyyah fī Iṣlāḥ al-Rāʿī wa al-Raʿiyyah*, li-Ibn Taymiyyah, Dār ʿAṭāʾāt al-ʿIlm (al-Riyāḍ) - Dār Ibn Ḥazm (Bayrūt), al-ṭabʿah al-rābiʿah, 1440H.
18- *Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, li-Ibn Baṭṭāl ʿAlī ibn Khalaf, taḥqīq: Yāsir ibn Ibrāhīm, ṭ.2, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1423H.
19- *Sharḥ al-Zarkashī*, li-Shams al-Dīn, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Zarkashī al-Miṣrī al-Ḥanbalī (al-mutawaffā: 772H), Dār al-ʿUbīkān, al-ṭabʿah al-ūlā, 1413H-1993M.
20- *Sharḥ al-ʿUmda fī Bayān Manāsik al-Ḥajj wa al-ʿUmrah*, li-Abī al-ʿAbbās Ibn Taymiyyah, Maktabat al-Ḥaramayn - al-Riyāḍ, al-ṭabʿah al-ūlā, 1409H-1988M.
21- *Sharḥ Zarrūq ʿalā Matn al-Risālah* **li**-Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī, Shihāb al-Dīn Aḥmad ibn Aḥmad ibn Muḥammad al-Barnusī al-Fāsī, al-maʿrūf bi-Zarrūq, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Bayrūt - Lubnān, al-ṭabʿah al-ūlā, 1427H.
22- *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Muḥammad ibn Ismāʿīl, taḥqīq: Muḥammad Zuhayr al-Nāṣir, ṭ.1, Maṣwarat al-Maktabah al-Sulṭāniyyah, Dār Ṭawq al-Najāh, Ḥalab, 1422H.
23- *Ṣaḥīḥ Muslim*, taḥqīq: Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, d.ṭ, Dār Iḥyāʾ al-Turāth, Bayrūt, d.t.
24- *Ṭarḥ al-Tathrīb*, li-al-ʿIrāqī ʿAbd al-Raḥīm, d.ṭ, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī (maṣwar ʿan al-ṭabʿah al-Miṣriyyah al-qadīmah), Bayrūt, d.t.
25- *ʿUmdat al-Qārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, li-al-ʿAynī Maḥmūd ibn Aḥmad, d.ṭ, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, d.t.
26- *Fatḥ al-Bārī Sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, li-Ibn Ḥajar Aḥmad ibn ʿAlī, d.ṭ, Dār al-Maʿrifah, Bayrūt, 1379H.
27- *Fatḥ al-Qadīr*, li-Kamāl al-Dīn Muḥammad ibn ʿAbd al-Wāḥid al-Sīwāsī, al-maʿrūf bi-Ibn al-Humām, Dār al-Fikr.

28- *Fatḥ al-ʿAzīz bi-Sharḥ al-Wajīz,* li-ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad al-Rāfiʿī al-Qazwīnī (al-mutawaffā: 623H), Dār al-Fikr.
29- *Fatāwā wa Rasāʾil Samāḥat al-Shaykh Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ʿAbd al-Laṭīf Āl al-Shaykh,* (t. 1389H), jamaʿ wa tartīb wa taḥqīq: Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Qāsim, al-Nāshir: Maṭbaʿat al-Ḥukūmah bi-Makkah al-Mukarramah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1399H.
30- *Fatāwā al-Lajnah al-Dāʾimah lil-Buḥūth al-ʿIlmiyyah wa al-Iftāʾ,* jamaʿ wa tartīb: Aḥmad ibn ʿAbd al-Razzāq al-Duwīsh, al-Nāshir: Riʾāsat Idārat al-Buḥūth al-ʿIlmiyyah wa al-Iftāʾ - al-Idārah al-ʿĀmmah lil-Ṭabʿ – al-Riyāḍ.
31- *Fatūḥāt al-Wahhāb bi-Tawḍīḥ Sharḥ Minhāj al-Ṭullāb, al-maʿrūf bi-Ḥāshiyat al-Jammāl,* li-Sulaymān ibn ʿUmar al-ʿAjīlī al-Azharī, al-maʿrūf bi-al-Jammāl (t. 1204H), Dār al-Fikr, bidūn ṭabʿah wa bidūn tārīkh.
32- *Al-Furūq = Anwār al-Burūq fī Anwāʾ al-Furūq,* li-al-Qarāfī (al-mutawaffā: 684H), ʿĀlam al-Kutub.
33- *Al-Furūʿ wa Maʿahu Taṣḥīḥ al-Furūʿ,* li-al-Mardāwī, Abū ʿAbd Allāh, Shams al-Dīn, Muḥammad ibn Mufliḥ al-Maqdisī al-Ṣāliḥī al-Ḥanbalī, Muʾassasat al-Risālah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1424H.
34- *Fayḍ al-Qadīr Sharḥ al-Jāmiʿ al-Ṣaghīr,* li-al-Munāwī (al-mutawaffā: 1031H), al-Maktabah al-Tijāriyyah al-Kubrā – Miṣr, al-ṭabʿah al-ūlā, (1365H).
35- *Kifāyat al-Nabīh fī Sharḥ al-Tanbīh,* li-Abī al-ʿAbbās, Najm al-Dīn, Aḥmad ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Anṣārī, al-maʿrūf bi-Ibn al-Rifʿah, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, al-ṭabʿah al-ūlā, 2009M.
36- **Lisān al-ʿArab**, li-Ibn Manẓūr Muḥammad ibn Mukarram, ʿināyat al-Yāzijī wa ākhirīn, ṭ.1, Dār Ṣādir, Bayrūt, 1414H.
37- *Al-Mubdiʿ Sharḥ al-Muqniʿ,* li-Ibn Mufliḥ Ibrāhīm, taḥqīq: Shuʿayb al-Arnāʾūṭ, ṭ.1, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, d.t.
38- *Al-Mabsūṭ,* li-al-Sarakhsī Muḥammad, ṭ.1, Dār al-Fikr Bayrūt, Bayrūt, 1421H.
39- *Al-Majmūʿ Sharḥ al-Muhadhdhab,* li-al-Nawawī (al-mutawaffā: 676H), maʿa takmīlat al-Subkī wa al-Muṭīʿī, Dār al-Fikr.

40- *Majmūʿ Fatāwā Ibn Taymiyyah*, taḥqīq ʿAbd al-Raḥmān ibn Qāsim, Majmaʿ al-Malik Fahd, al-Madīnah al-Nabawiyyah, 1416H.
41- *Majmūʿ Fatāwā wa Rasāʾil Faḍīlat al-Shaykh Muḥammad ibn Ṣāliḥ al-ʿUthaymīn,* (al-mutawaffā: 1421H), jamaʿ wa tartīb: Fahd ibn Nāṣir ibn Ibrāhīm al-Sulaymān, Dār al-Waṭan, al-ṭabʿah al-ākhirah - 1413H.
42- *Al-Muḥallā bi-al-Āthār,* li-Ibn Ḥazm (al-mutawaffā: 456H), Dār al-Fikr - Bayrūt.
43- *Al-Mudawwanah,* Mālik ibn Anas, al-Nāshir: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1415H.
44- *Muṣannaf Ibn Abī Shaybah,* ʿAbd Allāh, taḥqīq: Kamāl Yūsuf al-Ḥūt, ṭ.1, Maktabat al-Rushd, al-Riyāḍ, 1409H.
45- *Muṣannaf ʿAbd al-Razzāq al-Ṣanʿānī,* (al-mutawaffā: 211H), al-Maktab al-Islāmī - Bayrūt, al-ṭabʿah al-thāniyah, 1403H.
46- *Maʿālim al-Sunan,* li-al-Khaṭṭābī Ḥamad ibn Muḥammad, ṭ.1, al-Maṭbaʿah al-ʿIlmiyyah, Ḥalab, 1351H.
47- *Muʿjam Lughat al-Fuqahāʾ,* li-Muḥammad Rawās Qalāʿajī wa Ḥāmid Ṣādiq Qunaybī, Dār al-Nafāʾis, al-ṭabʿah al-thāniyah, 1408H.
48- *Muʿjam Taymūr al-Kabīr fī al-Alfāẓ al-ʿĀmmiyyah*, Aḥmad ibn Ismāʿīl ibn Taymūr, al-Nāshir: Dār al-Kutub wa al-Wathāʾiq al-Qawmiyyah, al-Qāhirah, al-ṭabʿah al-thāniyah, 1422H.
49- *Al-Maʿūnah ʿalā Madhhab ʿĀlim al-Madīnah,* li-ʿAbd al-Wahhāb ibn ʿAlī al-Thaʿlabī al-Baghdādī al-Mālikī (al-mutawaffā: 422H), al-Maktabah al-Tijāriyyah, Muṣṭafā Aḥmad al-Bāz - Makkah al-Mukarramah.
50- *Al-Mughnī,* li-Ibn Qudāmah, taḥqīq: Dr. ʿAbd Allāh al-Turkī wa Dr. ʿAbd al-Fattāḥ al-Ḥilw, ṭ.3, ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, 1417H.
51- *Al-Mufhim limā Ashkala min Talkhīṣ Kitāb Muslim*, li-Abū al-ʿAbbās Aḥmad ibn ʿUmar al-Qurṭubī, Dār Ibn Kathīr, Dimashq - Bayrūt, al-ṭabʿah al-ūlā, 1417H.
52- *Maqāyīs al-Lugha*, li-Ibn Fāris, taḥqīq: ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, al-Nāshir: Dār al-Fikr, Bayrūt, al-ṭabʿah al-ūlā, 1399H.

53- *Maʿālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qurʾān (Tafsīr al-Baghawī),* li-Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Masʿūd al-Baghawī (t. 510H), al-Nāshir: Dār Ṭayyibah, al-ṭabʿah al-rābiʿah, 1417H.
54- *Mughni al-Muḥtāj ilā Maʿrifat Maʿānī Alfāẓ al-Minhāj*, li-Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad al-Khaṭīb al-Shirbīnī, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1415H.
55- *Al-Mughrib fī Tartīb al-Muʿarrib*, li-Abū al-Fatḥ Burhān al-Dīn Nāṣir ibn ʿAbd al-Sayyid Abū al-Makārim ibn ʿAlī al-Khawārazmī al-Muṭarrizī, Dār al-Kitāb al-ʿArabī.
56- *Mawāhib al-Jalīl fī Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl*, li-Shams al-Dīn Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Ṭarābulusī al-Maghribī, al-maʿrūf bi-al-Ḥaṭṭāb, Dār al-Fikr, al-ṭabʿah al-thāniyah, 1412H.
57- *Manḥ al-Jalīl Sharḥ Mukhtaṣar Khalīl*, li-ʿAlīsh Muḥammad ibn Aḥmad, d.ṭ, Dār al-Fikr, Bayrūt, 1409H.
58- *Al-Minhāj Sharḥ Ṣaḥīḥ Muslim ibn al-Ḥajjāj*, li-al-Nawawī Muḥyī al-Dīn, ṭ.2, Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt, 1392H.
59- *Naṣb al-Rāyah li-Aḥādīth al-Hidāyah*, li-al-Zaylaʿī (al-mutawaffā: 762H), Dār al-Qiblah lil-Thaqāfah al-Islāmiyyah - Jiddah, al-ṭabʿah al-ūlā, 1418H.
60- *Nihāyat al-Maṭlab fī Dirāyat al-Madhhab*, li-Abī al-Maʿālī al-Juwaynī, al-maʿrūf bi-Imām al-Ḥaramayn, Dār al-Minhāj, al-ṭabʿah al-ūlā, 1428H.
61- *Al-Hidāyah fī Sharḥ Bidāyat al-Mubtadī*, li-al-Marghīnānī (al-mutawaffā: 593H), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī, Bayrūt - Lubnān.
62- *Maqālah: Mā huwa al-Dash Cam*, published by Dash Cam Saudi Company, available at: https://dashcamksa.com/p/onXG.
63- *Dash Cameras – The Unbiased Witness*, by Kartik Mani, published in *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR)*, November 2022, Vol. 9, Issue 11.

Chief Administrator
H.E. Prof. Ahmed Ibn Salem AL-Ameri
President of the University

Deputy Chief Administrator
Prof. Abdullah Ibn Abdulaziz Al-Tamim
Vice Rector for Graduate Studies and Scientific Research

Editor in Chief
Prof. ALLOHAIDAN MOHAMMED ABDULLAH S
The Higher Judicial Institute - Department of Comparative Jurisprudence

Managing editor
Dr. Raid Hussain Ibrahim al-subait
Fundamentals of Jurisprudence department- college of shari'ah.
Editorial board members

Editor -in- Chief

- **Prof. ASMA ABDULAZiZ ALDAWOOD**
  Higher Institute for Dawah and Ihitisab- Dawah department

- **Prof. Abdullah Mohammad Alomrani**
  Majmaah University - Fundamentals of Jurisprudence

- **Prof. Ali Abdulaziz Almatrodi**
  Fundamentals of Jurisprudence department- College of Shari'ah

- **Prof. Gassem Musaed Alfaleh**
  The higher judicial Institute - department of shari'ah policy.

- **Prof. Mohammed nasir yahia jaddoh**
  Jazan university - department of Quran and its sciences

- **Prof. Mustafa Mohamad El said Abo Omara**
  Al-Azhar university - department of Hadith and its sciences.

- **Dr. Mouhamad Ahmad LÔ**
  African college of Islamic studies - department of Islamic studies.

- **Dr. ESMAEL MOHAMMAD HASAN BARISHI**
  University of Jordan- Fundamentals of Jurisprudence department.

- **Dr. HOSAM MOHAMMED ALRUTHAYA**
  Deanship of Scientific Research

Publishing criteria

The Journal of Imam Mohammad Ibn Saud Islamic university for (shari'ah studies) is a peer reviewed journal, published by the Deanship of scientific research in the campus that publishes scientific research according to the following regulations:

I. Acceptance criteria:

1. Originality, Innovation, Academic rigor, research methodology, logical orientation, and safety from deviant attitudes and ideas.
2. Complying to the established research approaches, tools and methodologies in the respective discipline.
3. Documentation, and language accuracy.
4. Previously published submissions are not allowed, and must not be extracted from a paper, a thesis/ dissertation, or a book by the author or anyone else .
5. The average score of the arbitration should not be less than 80%, and the score of each arbitrator should not be less than 75%.
6. The observations received from the arbitrators should be amended within no more than 20 days.
7. The submission must be in the field of the journal .

II. Submission Guidelines:

1. The researcher submits a request to publish his research.
2. The author should confirm that he owns the intellectual property of the work entirely, and he won't publish the work before a written agreement from the editorial board, or five years after its publication.
3. submission must not exceed (50) pages (A4).
4. submissions are typed in Traditional Arabic, in 17- font size for the main text, and 13- font size for notes, with single line spacing .
5. The researcher should submit an electronic copy, with two abstract in Arabic and English that does not exceed 200 words including: research title, author's name, university, college, and scientific department.

III. Documentation :

1. Footnotes should be placed on the footer area of each page separately .
2. Quranic verses must be written in the (Ottoman drawing) from the program of king Fahad complex for the printing the Holy Quran.
3. Sources and references must be attached at the end in Arabic, and a copy of them in Latin letters (Romanization).
4. Samples of the verified manuscript are inserted in their proper area .
5. Pictures and graphs that are related to the research and included in it should clear and understandable.

IV. Foreign names of authors are transliterated in Arabic alphabet followed by the Latin characters between brackets mentioning full names for the first time the name is cited in the paper.

V. Submitted articles for publication in the journal are refereed by two reviewers, at least .

VI. published research expresses the opinion of the researcher, and does not necessarily express the opinion of the journal .

Address of the journal :

www. imamu.edu.sa
E.mail: islamiciournal@imamu.edu.sa
Tel: 0112582051
Journals platform : Imamjournals.org